العروبة الإسلامية وموقفها من العولمة اللاإنسانية والعالمية الإنسانية

الكتاب: العروبة الإسلامية وموقفها من العولمة
اللاإنسانية والعالمية الإنسانية
الكاتب: د. برهان زريق
جميع الحقوق محفوظة لورثة الكاتب يرحمه الله
الطبعة الأولى: 2016
الكتاب صدر بعد وفاة الكاتب يرحمه الله
لذا لم يحظ بالتدقيق من قبله
يرجى موافاتنا بملاحظاتكم واقتراحاتكم
على البريد الالكتروني:
Burhan_zraik@yahoo.com
موافقة وزارة الاعلام السورية على الطباعة
رقم /108658/ تاريخ 3/6/2011

الدكتور برهان زريق

العروبة الإسلامية وموقفها من العولمة اللاإنسانية والعالمية الإنسانية

أعيش... لأكتب

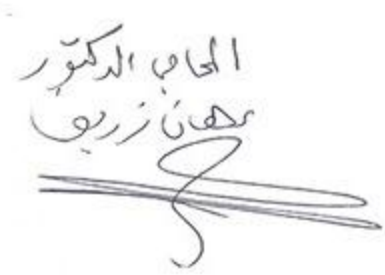

تمهيد عام

تكلم مفكرون وكتاب غربيون كثر عن حال الطبيعة الإنسانية الأولى، فمنهم من لم ير فيها سوى رهق القترة، وقد أكسبت حواشيها الوحشية والقتامة[1]، ومنهم متفائلون أمثال روسو ولوك رأوا الحياة مبتسمة رقت حواشيها، فأخرجت كل ذي لون بهيج.

على أن الرسول الكريم ﷺ أكد أن الإنسان يلد على الفطرة، فإذا أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه.

هذا التأكيد الرسولي يستوي على نهج قرآني شامخ ألا وهو المنهج التقويمي التصحيحي، منهج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ آل عمران/**106**.

وبيان ذلك أن الإنسان أستخلف في الأرض ليعمرها، وبالتالي فما حدث انحراف أو تقصير في هذا الأصل العام فاللواذ، المعول عليه هو تقويم الاعوجاج، وقد أطلق الدكتور محمد عبد الله دراز على هذا المبدأ تسمية جهد المدافعة: effort éliminatoire أو اقتلاع الأشواك، يقابله الجهد المبدع[2]: effort créatrice أي غرس الغراس الصالحة.

وما أكثر الآيات الكريمة التي تؤكد ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ التوبة/**105**.

---

[1] – من هؤلاء "هوبز" الذي رأى أن العلاج يكمن في عقد اجتماعي يتنازل فيه الأفراد عن كامل حقوقهم إلى السلطة مقابل تحقيقها الأمن، والسلطة في ذلك أشبه بحيوان مفترس أسماه ""اللوياثان"، وهو الوحش الذي صرعه النبي داؤود.

[2] – دستور الأخلاق القرآنية، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار البحوث، ط6، 685، ص 594.

وقولـه: ﴿فَأَمَّـا مَـن أَعْطَـى وَاتَّقَـى﴿5﴾ وَصَـدَّقَ بِالْحُسْـنَى﴿6﴾ فَسَنُيَسِّـرُهُ لِلْيُسْرَى﴿7﴾ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴿8﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴿9﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ الليل/5-10.

وقوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَات﴾ المائدة/48.

وقوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴿10﴾ أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ الواقعة /10-11.

وقوله: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ البلد/11.

وقوله ﷺ: (إن الله يحب معالي الأمور، ويكره سفسافها) [1].

ولقد أكد هذا الجانب الخير في الإنسانية الفيلسوف كانت فقال: إن القابلية للتربية هي التي تسمح ببزوغ الإنسانية [2].

فالإصلاح والتغيير يبتدئ بالإنسان، وبالمقابل فالطبيعة غفل عجماء بكماء، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ الرعد/11.

وتأسيساً على ما ذكر، فنحن نوافق لوبرو بأن الثورة التربوية ((شرط لازم لكل ثورة مهما يكن من شأنها [3].

ونتفق مع "روجرز" إذ يكشف عن قدرة الإنسان القائمة على النمو الذاتي [4]، وبالتالي فقدرة الإنسان على التغيير ليس لها حد، وبالمقابل فما نعرفه عن قدرات الإنسان المكتسبة ضئيل بالنسبة للقدرات الذاتية التي لا ينضب معينها والتي لم نكتشفها بعد[5].

صحيح أن هنالك شراً في هذه الحياة، وأن الشيطان يوسوس منذ فجر الحياة في الصدور، وأن جانوس. كما تقول الأسطورة اليونانية له وجهان: وجه يطفح بالنور وآخر ترهقه القترة ويطفح بالظلام، وأن الإلهين أهورا وأهورا مزدا . كما تقول بذلك

---

[1]- الجامع الصغير، للسيوطي، 1/75.

[2]- E. Kant:Reflexion sur l'éducation, Paris ,Edvrin ,1966 P.44

[3]- M.folort: Education,Revue interdiction No 13,janvier 1970,P.58

[4]- C.Rogers et G:Marion: psychothérapie et relation humaines, lopvoin ,Beutrice, Nauvelearts, 1966

[5] - د. عبد الله عبد الدائم: دور التربية والثقافة، ص 84.

الديانة المجوسية ـ يتصارعان منذ الأزل، وأنه مضى على الإنسانية حين من الدهر غشيت الظلماء الحياة إبان حكم اليونان والأكاسرة والقياصرة، لكن في المحصلة بزغ النور وانبثق، وإذا بالسيد المسيح وبالنبي موسى وبالرسول الأعظم ﷺ يهدهدوا لنا السرير ويسقوننا أفاويق المحبة والسلام...

إن ما يميز راهنيتنا سيطرة الحياة الفردية وبروز نزعات الانكماش على الذات، وانبثات الأنا في جميع جنبات الحياة Métastas de l.égo.

ولكن أليس هنالك الوجه الآخر "لجانوس"، والإنسانية تعج بالقوى المحبة العاملة للسلام والخير والمحبة والعدل الإنساني، ألم نر - أثناء الهجوم الأخير على العراق - الجماهير تصرخ في شوارع لندن وباريس منددة بهذه الفعلة البشعة النكراء والغزو الماجن، وهنالك الآلاف من المنظمات في أرجاء العالم تسعى جاهدة إلى وضع أسس وأشكال جديدة من التعاون والتضامن من أجل قيادة العالم، وهي منظمات تعمل في شتى ميادين الحياة: الحفاظ على الأمن الإنساني (انتشار الأسلحة النووية) ـ ميادين البيئة ـ ميدان الغذاء ...الخ.

ألسنا نرى قوى الظلام ومصاصي الدماء في حال القلق والبحران وفقدان الوزن.

أليست الإنسانية في حال تشكل جديد : chaos أو ما وصف بعدم التعين الذي يمكن أن يعقبه مخاض جديد لصالح الإنسانية؟؟.

هل يمكن لهذه الداروينية الاجتماعية ولهذه الاقتصادية الوحشية البربرية أن تبقى ملتصقة بحمأة الأرض تلهث وراء العجل الذهبي دون قيد أو شرط ضاربة عرض الحائط بمصالح الجياع والمنبوذين....

هل تستقيم الحياة الإنسانية دون قسط من الأمن والطمأنينة وتوفير حد أدنى من الخير والعلاقات الإنسانية الحقة.

يشير التقرير السنوي الذي أصدرته عام 1997 منظمة اليونيسيف العالمية إلى أن ثمة سبعة ملايين طفلاً يموتون كل عام بسبب سوء التغذية، وإن عددهم يفوق ضحايا أية جائحة مرضية أو أي كارثة طبيعية أو أي حرب، وذلك فضلاً عما يخلفه سوء التغذية لدى الملايين من عاهات جسدية ونفسية، هذا في الوقت الذي تعلن فيه كارول بلامي المديرة العامة لمنظمة اليونيسيف أن القضاء على سوء التغذية هو في متناول اليد إن صحت العزيمة، هذا إذا نسينا انتشار مرض الإيدز انتشاراً متزايداً

يوماً بعد يوم، أضف إلى ذلك ما يعانيه العالم من انحلال في شتى مجالات الحياة، من ذلك المدن المفككة ومجاهلها المتباعدة المعزولة واختناق السير فيها، وما يصاحب ذلك من ضيق ونزوات وخنق والتهاب للعقول والصدور من سيطرة الحياة الفردية وبروز نزعات الانكماش على الذات ومن انحلال الروابط بين الأسرة والمدرسة وبين الآباء والأبناء ومن هشاشة الزواج وتكاثر الطلاق وشيوع العزلة والإنفراد، ومن تزايد عدد المنتحرين ورواد المصحات العقلية وملتهمي الحبوب المهدئة وفي عزلة الطاعنين في السن [1].

هل يجوز لهذا التقدم التقني الجبار أن يبقى سائراً في الاتجاه العسكري لصالح الجشعين النهمين أباطرة المال والمضاربات، ألا يجب أن تتغير النظرة إلى الحياة والكون والمصير الإنساني باتجاه سعادة الإنسان ومستقبله؟.

هل يجوز أن يبقى هذا التطاحن والصراع المقيتين بين الإنسان وأخيه الإنسان، ألا يجب أن يتغلب ذلك الجانب الوضاء الملائكي الخير من الإنسان على الجانب الشيطاني الحيواني؟؟.

لقد حدث تقدم رائع في علوم التقنيات البيولوجية، ولكن هذا التقدم لم يسخر لصالح المساكين المعدمين في الأرض، بل بقيت الدول الكبرى تعيث فساداً تدفعها المصالح المادية العفنة والضيقة والمقيتة.

أليس جشع جمع المال في النهاية نكالاً على صاحبه، ولأننا حيال أسطورة فاوست الذي ربح المال لكنه خسر نفسه أو حيال الذي أنسلخ عن آيات الله، فمثله مثل الكلب إن تحمل عليه يلهث وإن تتركه يلهث.

أليست النهاية ستسفر عن إرادة الإنسان وعزيمته وشكيمته وصبره وعناده في سبيل الحق ومقاومة الباطل؟؟.

لقد تكلم بوش وأمثاله الكثير عن الديمقراطية، أليست هذه الديموقراطية تعني في الجوهر فوضى السوق وحميا السوق ونار السوق...

إن جوهر الديمقراطية الحقة يكمن في كرامة الإنسان واحترام الإنسان وصون حقوق الإنسان وكرامته، كما أن الثقافة الإنسانية الحقة هي الاهتجاس في حل مشاكل الإنسانية، إنها بذل السلام للعالم، كما أكده الرسول الكريمﷺ، وهي ليست بالتالي

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: دور الثقافة والتربية، ص 67، 70

هاتيك الثقافة التي تدعو إلى صراع الحضارات، كما يزعم ويدعي "هنتنجتون" لسان حال مصاصي الدماء في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأدهى من ذلك وأمر تلك الحروب الدينية والإثنية التي لا مبرر لها التي تشتعل في العالم، إذ ليس هنالك أمة تتفوق في الجوهر على أمة أخرى.

وعوضاً عن الصراع والتكالب، فليكن هاجسنا التنافس والتفاهم والتضامن من أجل صالح الإنسانية ومستقبلها، قال تعالى: ﴿فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾المطففين/26.

وفي هذه الحروب- التي تشتعل في العالم والذي مبعثها الغرب - يظهر الإنسان وكأنه ذئب لأخيه الإنسان، والمسألة في نظرنا معنوية أخلاقية مبعثها التكالب وحب الذات والأنانية بدلاً من تفاعل الثقافات الإنسانية الحقة وتمازجها وتفاعلها من أجل كرامة الإنسان وجوهره وقيمه الرفيعة.

صحيح أن هنالك أخلاقاً تلائم التقدم التقاني كالحوار و مبدأ المسؤولية، لكن يجب أن لا نغفل عن اجتراح التراث الإنساني الخالد من التضامن والمحبة والتعاون من أجل الإنسان ورقيه وتقدمه وعلوه وكرامته، وبالتالي فكل أمة راعية،

وكما قال الرسول الكريم ﷺ: (كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته).

والقومية الحقة هي المنزع الإنساني الحق والمحتد والملجأ والملاذ والقرار المكين، وقد ثبت بقاؤها وقدرها وخيرها وعزتها في المضمار الإنساني الخالد.

ويمكن القول والتأكيد بأن الأمة العربية من أعرق الأمم في تراثها الخالد وفيما زكاه الإسلام للبشرية من الأريج ومن المبادئ الخلقية الإنسانية العميقة.

لقد ثبت فشل النزعة الاقتصادية الصرفة المفرطة المتوحشة المتنكرة لشبكة العلاقات والمعتقدات والقيم والبواعث التي تكمن في قلب المورث الثقافي الإنساني الحي الخالد.

وهذه النزعة الاقتصادية الصماء التي تمثلها الشركات المتعددة الجنسية، تستهين بالدولة والدور الذي لعبته لصالح الإنسان والعدالة والصالح العام، ولسان حال هذه الشركات ((اليد الخفية في العالم)) إضعاف الدولة من أجل أن تجوس تمزيقاً واستشراء وعبثاً وامتصاص دماء لدرجة أننا نسمع بأن خمساً وثلاثين شركة من هذه الشركات يتحكم بقيادة العالم ومصيره، كما نسمع بتلك الأزمة الاقتصادية

الكبرى التي عصفت بالنمور في جنوبي شرقي آسيا في ماليزيا إضافة إلى الأزمة الاقتصادية الراهنة، وكيف لا يكون موقف الشركات المشار إليها هكذا والرقم الذي تتعامل به شركة جنرال موتورز أعلى من الناتج القومي الإجمالي لإندونيسيا[1]...

والأمر نفسه بالنسبة لعولمة وسائل الاتصال أو ما يسمونه الطرق الفسيحة highways auto routes وما تفتحه من ضروب التلاعب بالعقول واقتناصها للنفوس ولشتى أنواع الخداع والتضليل.

ولا نبالغ إن قلنا إن عالمنا يعيش التمزق والفصام، فشطر منه يتعرض لخطر التمركز الثقافي من داخله، وشطر آخر يعيد تكوين نفسه استناداً إلى إيديولوجيات صارمة وخلقه، والحل هو مزيد من إنسانية الإنسان، ومزيد من الفكر الخلاق المبدع والحوار الحي والتفاعل النبيل.

لقد دللنا سابقاً بعراقة وأصالة ثقافتنا القومية المعززة بالتراث الإسلامي، ولكن هذه الثقافة مدعوة راهنياً لتطوير ذاتها وبناء حداثتها، وأن تنزع عنها الثوب العتيق البالي، وهذا يتوقف على المشاركة الجماهيرية وعلى دوران هذه الثقافة حول الكون والأشياء لا دورانها حول الذات والمصالح الأنانية.

إن قيمنا ومبادئنا وثقافتنا الحادة الحارة هي التي تقودنا إلى غايات الخلق والإبداع والإحياء والتطوير والمنافسة والعطاء.

إن الوصول إلى مجتمع القرية العالمية الوحيدة حيث تتحقق المصالح المشتركة والقيم الموحدة والاماني المرجوة.

وقد ينتهي كل شيء دون أن ينتهي كلامنا على هذا التردي والسقوط العالمي وضرورة انتشالها من هذه الهوة، فالطريق كما قال الرسول الأعظم محمد ﷺ طويل لا يقطعه إلا المخفون وزمان صعب استبد به الظلمة، وتملك فيه الفسقة، ومع هذا كلنا أمل في هذا التشكل الجديد للعالم..... الذي تبنيه النفوس الصارمة والسواعد الماضية والعزائم المتينة والنفوس الصابرة الصادقة العالية المصممة على رفع كرامة الإنسان وعزمه.

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: دور التربية والثقافة، ص 38.

هذه مجرد صرخات ونبضات وخواطر تصلح لأن تكون مفاتيح أولية للبحث في هذا الخضم الإنساني الشائك والمعقد والمأزوم.

هذا وسنقسم بحثنا إلى ثلاثة أقسام نتكلم في الأول على العولمة اللاإنسانية وفي الثاني عن القومية الإنسانية ((العروبة الإنسانية))، على أن نتكلم في البحث الثالث على العالمية الإنسانية، بيد أننا سنستهل عملنا بتقديم بحث تمهيدي يرهص للموضوع ويتناول بعض المسائل الهامة مثل: مسألة المدنية ـ مسألة جدل الدار والعقيدة.

البحث التمهيدي

وسنقسم ـ كما قلنا ـ هذا البحث إلى ما يلي:

- ✓ المدنية والتقدم هما المرتجى الإنساني.
- ✓ جدل الدار والعقيدة.
- ✓ مصير وتصوح تجربة اليونان والرومان.

الفرع الأول

المدنية والتقدم هما الهدف والمرتجى للاجتماع الإنساني

أكدنا هنا الكلام على الاجتماع الإنساني المشترك وغايته القصوى، ألا وهي التقدم والعطاء والاستقرار وفي ذروة كل ذلك المدنية، وبالمقابل فإننا ننفي على دعاوى ومزاعم دعاة القوة الغشوم وزيفها المنكر المشؤوم، فما هو هذا المفهوم (المدنية) ودوره الإنساني؟؟.

فالمدنية هي القيمة المثلى المتجلية في الحضارات الراهنة تجلي هدف منبثق بآن واحد عن الوعي الإنساني وعن تقويم هذا الوعي الواقع الراهن بالإضافة إلى ما ينبغي أن يكون، وبقول آخر، المدنية هي الحضارة المثالية التي يبدع مفهومها النظر العقلي الإنساني، وهو يتطلع دفعة واحدة إلى الكلية والشمول[1].

وهذا المطلب الأمثل شبيه بمملكة الغايات التي تطلع إليها "كانت"، ولكنه جعلها خارج الزمان الراهن والمكان الحسي [2].

فالإنسان هو الكائن الذي يستطيع وعي ماضيه ومستقبله ((وقد خلق أساطيره وأسقطها على الماضي السحيق تارة، أو على المستقبل البعيد تارة أخرى، وظل يتأرجح بين منظور خرافي غابر، ومستقبل منشود غامض، ولكن الماضي والمستقبل يظلان بوجه عام طرازي وجود غائب، وبهذا الاعتبار يلتقيان في اشتراكهما بصفة الممكن، ممكن تحقق، وممكن قد يتحقق))[3].

---

1 – د. عادل العوا: العمدة في فلسفة القيمة، دمشق دار طلاس، ط1، 1986، ص /686/.

2– د. عادل العوا: العمدة في فلسفة القيمة، دمشق دار طلاس، ط1، 1986، ص /687/.

3– جان بوسيل: دراسات القيمة ج2 مملكة الغايات، باريس، 1959، ص /397/.

لقد نبه "باسكال" إلى ضرورة اجتناب الإسراف في الحط من شأو الإنسان أو تعليته، ففي الحالة الأولى نبه الإنسان نفسه في الطبيعة، وفي الحالة الأخرى يؤله الإنسان نفسه وفي النهاية فذلك الخسران المبين.

إن التطلع إلى الكمال، مطلب أقصى، وهذا الكمال، أو الكمال الغائب قيمة تفيض على كل قيمة محددة، ولذا فإن ترقبها يتصف بأنه مسعى تلبية ومآل خيبة أمل، وفي هذا الدرب يكون كل حد منطلقاً جديداً، ويكون تعالي الأنا في العالم تعالياً نسبياً دوماً، تعالياً إنسانياً، وإن ظل يمتح جاهه من تعالى المطلق، والكمال[1].

وفي هذا الإطار تتضح قيمة الحضارة من حيث إنها علاقة مزدوجة، علاقة بالطبيعة وبالمجتمع، وإن دراسة القيم التي تجليها حضارة من الحضارات هي أفضل سبيل لتحديد ميزاتها، وما معرفة أية حضارة إلا معرفة بقيمها، معرفة بما لأجله تعيش جماعة من الناس، ولأجله يموتون، فإذا حرم شعب من هذا الثابت القيمي الذي يشكل روحه بات قطيعاً من السائمة، وإذا امتنع إنسان عن الاعتراف بشيء يجاوزه لم يتجاوز نفسه، وكلنا نعلم أن المتدينين يذهبون إلى أن الإنسان لا يخلق القيمة، بل يستحقها، وأن الحضارة هي إذ ذاك وساطة العقل بين المطلق والنسبي، بين القيمة الوحيدة العليا وبين الإنجازات الإنسانية الراهنة ولكن أصحاب النهج الفلسفي يرون أن فكرة المدنية هي التي تعلو على الحضارات، وإن هذه الحضارات إنما تفتح قيمتها النسبية الخاصة من تلك الفكرة التي تمثل حافزاً من أعظم الحوافز، إن لم يكن أعظمها، مما يتخذه الإنسان شاحذ سلوكه وتصرفه.

وإذا تتبعنا الدلالة الذائعة عن فكرة المدنية، وجدناها تشير إلى الأمور الكسبية التي تشترك كلها في صفة عامة واحدة رئيسية هي أنها يمكن أن تعزى إلى الإنسان، فكل حادث، وكل موضوع، من حوادث المدنية أو موضوعاتها يحمل طابع الإنسان وصدى تدخله الحاضر أو الغابر، مع تطلعه تطلعاً قد لا يكون جلياً كل الجلاء إلى مستقبل الإنسان.

فالمدنية، تدل على هذه الأمور الإنسانية الكسبية، أو ما يمكن أن نسميه إرادة التحرر، فهذه الأمور الكسبية تتوخى، وتتيح للإنسان استقلالاً نامياً عن ضرورات الطبيعة.

---

[1] – د. عادل العوا: العمدة في فلسفة القيمة، ص /689/.

هلا فرضت الطبيعة على الإنسان وقائع حتمية؟ إن الضرورة الحيوية ترغمنا على أن نسير فوق اليابسة، ونحن نعجز تشريحياً وفيزيولوجياً عن أن نجتاز البحر أو الجو، غير أن المدنية تقف موقفاً فاعلاً أمام هذه الضرورات، وتسير على تحويلها من حال الحتمية إلى حال الجواز، وإن إرادة السيطرة على الطبيعة وامتلاك ناصيتها هي التي تجسد ((القصدية)) الإنسانية النوعية في جميع حقول المدنية، ولذا فإن المدنية تزيد سلّم رغبات الإنسان زيادة لا تقف عند حد.

إن العلم والفن، وجميع أشكال الفاعلية الفلسفية والدينية والأخلاقية التي تستهدف غرضاً متعالياً منزلة من أرفع المنازل في مفهوم المدنية والمدنية تعنى في تجلياتها الحضارية العناية كلها بزيادة السهولة واليسر في وسائل إرضاء تلك الرغبات التي يتّسع سلّمها باطراد ويزداد دقة وإرهاقاً، ويظهر ذلك بازدياد السرعة في إرضاء الرغبات وقصر الفاصل بين ولادة الرغبة وبين إشباعها[1].

المدنية إذن عالم يقاس فيه كل شيء بالمقياس الإنساني، وكل ما في المدنية يجعل طابع النية أو القصدية الأساسية التي بها يتحرر الإنسان من قسر الطبيعة، فتزداد رغباته كماً وكيفاً وتزداد سبل إرضائها سهولة وقرباً، ونحن ندرك في هذا العالم طائفة من العادات والمؤهلات الفردية والجمعية ماثلة في حلة أوضاع وأخلاق تستند إلى حامل مادي أشبه بآلة ضخمة تعمل على إرضاء عدد متزايد من رغبات الرفاه، وعلى نحو لا يتصف بالصفة العفوية الطبيعية، وإنما يستلزم بذل الجهد باستمرار، ولولا استمرار الجهد البشري في بناء المدنية لثأرت الطبيعة، وعملت قواها على انحلال المدنية، وتفسخ الإنتاج الحضاري، فتسارع الطبيعة مثلاً إلى إرجاع أدغالها فوق حقولنا، وستر شوارع مدنا وجدران بيوتنا ببنائها العارم الغزير.

وإذا نظرنا بعين الضمير إلى مفهوم المدينة بدا لنا هذا المفهوم في ثوب أخلاقي أي من حيث إن المدنية تقدم للناس أسباباً تحدّد عملهم في اتجاه دون آخر، وإن في مفهوم المدنية مضموناً قيمياً، بل طائفة من قيم ضمنية تصلح هي ذاتها أن تتخذ معايير لتحديد القيم، ومبادئ لتسويغ معظم الأفعال الإنسانية [2].

---

[1] – عادل العوا: العمدة في فلسفة القيمة، ص /692/.

[2] – جورج باستيد: المدنية- سرابها ويقينها، ترجمة د. عادل العوا، دمشق 1957 ص/18/.

فالمدنية جهد عالمي يتوخى تحقيق مصير الإنسان، وهذا المصير لا يبتغى الرضا بمثل ما يبتغى التكامل وتحقيق الكمال، أو الدنو منه، فالحياة حركة لا تنتظم من تلقاء ذاتها في مثل هذا المنحى، ولذا لا بد من توافر الإرادة الإنسانية المصمّمة على دفع السلوك الغريزي بإرضاخه للقيمة المبتغاة، وإنما يتجلى هذا النشاط التمديني الهادف في التاريخ، بل في واجب تقارب الإرادات الإنسانية شطر المدنية ـ القيمة ـ العليا.

وفي وسعنا أن ندعو باسم (الطبيعة) القدرة المحضة على إنتاج الواقع وتحديده، كما يحدث خارج فاعلية الإنسان الواعية، والطبيعة هي على الدوام أمر معطى للإنسان، وإذا أطلقنا أسم (الأخلاق) على الإرادة التي تستشف لذاتها تماماً في جلاء التفكير ووضوحه، والتي تستطيع أن تنهض بالمسؤولية الكاملة لأفعالها أمام ذاتها وأمام جميع الأشخاص الأخلاقيين، بدا لنا أن الأخلاق نقيض الطبيعة، لأنها ليست أبداً بالأمر المعطى للإنسان، وإنما هي جهد إنساني يقوم أفعالنا تقويماً إنسانياً حراً، أما الثقافة فإنها حد وسيط ماثل في عمل مشترك يقتضي إثباته في إشارات وأدوات تقوم بدور تنمية وانتقال، وتتميز بأنها هي التي تفصل الطبيعة عن الأخلاق من جهة، وتصلهما من جهة أخرى.

فالثقافة تتوسط من أجل أن تنتظم الطبيعة في الأخلاق، وهذه هي الفاعلية التمدينية التي تتجلى في زيادة التفاهم بين الناس، وهذا هو طريق التقدم الأخلاقي، طريق تقدم الحرية والاستقلال الذاتي، وعلى هذا الدرب يعمل العلم على زيادة وضوح الوجدان بمعرفة موضوعية قوامها النية السليمة، ويقوم الفن كذلك بوظيفة تمدنية حين يحرص على أن تتصف العواطف الإنسانية بصفة القيمة الكلية، ويهدي الفكر ذاته وحدة الوجدان بهدي الإرادات الإنسانية إلى سبيل القيمة المتعالية أبداً[1].

وبحرية اتصال الثقافات بعضها ببعض يتّم تقدم الضمائر، وفي وسعنا القول بأن الضمائر الجمعية ذاتها، الضمائر القومية، تتقدم بهذا التفاعل الثقافي شطر جمهورية أمم تغدو كل أمة في نطاقها حرة بقدر اشتراك الأمم كافة في هذا التبادل الثقافي الحر، وتجعل منه أداة استقلالها المشترك، وكما أن أحداً ليس بإنسان إلا بين الناس، فكذلك ليست أمة بأمة إلا بين أمم تتعاون في إطار عمل واحد يتطلب من البشر

[1] – د. عادل العوا: العمدة في فلسفة القيمة، ص /696/، ص /308/.

أخلاقياً بذل جهد ضد التمزق والاختلاف، وفي سبيل التقارب والوحدة والوئام، ((وذاك وحده هو طريق الحياة، وسائر ما بقي ليس سوى هوى مميت)).

ولا تترد المدنية ((السليمة)) ذاتها، مدنية إنسانية الإنسان، في الحكم على تقدمها "التقني" نفسه بأنه يغدو توحشاً وهمجية حين يغري بتمزيق وحده البشر وهدم الضمائر، وحذف جهود التفاهم والتآزر، وما أهون همجية أكلة لحوم البشر إذا قيست بـ "مدنية" التفجير النيتروني وهمجية إبادة الشعوب والعروق والأمم والحضارات.

إن المدنية ـ القيمة ليست في الحق حادثاً محلياً، ولا مطلباً قومياً، بل هي غاية إنسانية نامية يقتضي بلوغها توافر وعي ينفذ من الثقافة إلى المعرفة، ومن المعرفة إلى السلوك، أي من الفهم إلى الإرادة، فإذا تلمسنا جذر هذا المقصد الإنساني الرفيع، وهو حصيلة تاريخ البشرة جمعاء، أمكننا استشفافه فيما يسمى الحكمة أو العقل العملي، وهو تطبيق نظام الفكر على الحياة، والعزوف عن التقليد والاتباع، ابتغاء التجديد والابتكار.[1]

يقول "هنري برغسون": (لقد أنصب اهتمام العلم الحديث بالدرجة الأولى على الرياضيات والميكانيك وعلم الفلك والفيزياء والكيمياء وعلم الحياة، وتتالت منذ ثلاثة قرون الاكتشافات النظرية التي أطلعتنا على سر المادة، ثم جاءت التطبيقات فأضيفت إلى الاكتشافات والاختراعات، وفي اقل من مائة سنة قطعت البشرية أكثر مما قطعت منذ أوائل عهدها بالوجود، وحسنّت أجهزتها في القرن الأخير بأكثر مما حققته خلال آلاف السنين، فإذا فطنا إلى أن كل أداة جديدة، وكل آلة جديدة، هي بالنسبة إلينا عضو جديدأوليس العضو في الحق أداة.

أدركنا أن جسد الإنسان هو الذي كبر حقاً في هذا الفاصل القصير جداً، ولكن هل اكتسبت روح الإنسان، أعني الروح الفردية والروح الجمعية في الوقت ذاته ضميمة قوة لا بد منها لتوجيه هذا الجسد الذي بلغ من القوة ما بلغ بصورة مفاجئة ومذهلة؟ على علومنا الأخلاقية، إعادة التوازن، وإنها لمهمة كبيرة وجميلة، وإن مستقبل الإنسان وقف بلا ريب على طريقة إنجازها).

---

1 – د. عادل العوا: العمدة في فلسفة القيمة، ص /698/.

2– هنري برغسون: خطاب أمام مجمع العلوم المعنوية والسياسية، /1914/.

إن الحرب النيترونية والكيميائية تنذران بأن الجائز ينطوي أعظم تنظيم في أعظم دولة بآن واحد على تواكب تطبيقات العلم الأكثر تقدماً، تواكب شهوة الجشع وهوى السيطرة وبسط النفوذ، أليس في مكنة ((التوحش)) إساءة استخدام أروع الاكتشافات والتطبيقات العلمية لإبادة حضارة المعمورة وأهلها، وهذا الانخلاع القيمي ورفض الحكمة ((التقليدية)) يتجلى، أوضح ما يتجلى، في تدافع الشباب نحو المهن المربحة وإهمال المهن ((النظرية)) أو ذات السمعة الإنسانية، ولكنها ذات المردود المادي الضئيل، ونحن نشاهد، فوق ذلك، إجلال كثير من الراشدين الإنتاج المادي وحده وتشجيعهم نأى بالجيل الصاعد عن مجالات التعليم والقضاء والمحاماة والفن والفلسفة، وقد كانت كلها تحظى بتقدير أعظم، إلى أن أخذ الرأي العام يمجّها ويتنكب جادتها ليسلك دروب المال المعطاءة، حيث غدا المال سيداً، فهو يشتري كل شيء، حتى التقدير، ولا تنجو الأخلاق السياسية من هذا الانحياز فنحن نشاهد غير مرة أن الأحزاب السياسية لم تبق مجتمعات تلتقي فيها الأنظار حول منظومة قيم وعقائد، بل غدت مجتمعات متحولة تضمر مصالح أفراد أو فئات، بل إن الأحزاب العقائدية ذاتها، وهي تدعو إلى اعتناق آراء مذهبية محددة سلفاً، لم تنتج من آثر الطماح الفردي وتنابذ الزعماء، بيد أن الحياة الاجتماعية عامة لا تستقيم بالعزوف عن مبدئي العقل والعدل، وهما دعامتا كل حكمة عملية جمعية، وهما معاً يوجبان تصحيح المسار [1].

لقد شاء كثير من كبار الصناعيين ورجال المال والمهندسين والمنتجين التصدي لتغيير القيم، وعنوا جميعاً بوسواس الازدهار المادي وحده في إقامة التنظيم السياسي والاجتماعي، ولكن من الحق أن الوعي القيمي الصحيح والشامل لا يقف عند مشكلات الإنتاج والمبادلة والاستهلاك وحسب، وهو لا يقتصر على اهتمامات العسكريين الذين لا يبالون إلا بما يحقق أهدافهم الجزئية، وإنما ينطلق هذا الوعي من الضمائر الإنسانية بأسرها، ويرعى القوانين اللا مكتوبة أولاً باعتماد الجهد الذاتي الذي ينمو العقل الإنساني ويزداد غنى ونجوعاً، وقد أناط "أفلاطون" شؤون

[1] – د. عادل العوا: العمدة في فلسفة القيمة، ص /700/.

إدارة المجتمع بأحكم الناس، بالفلاسفة، والفلاسفة اليوم هم الأساتذة والمربون، وكل من يتعهد النشء والشباب وحتى الكبار لتكوينهم في إطار قيمتي العلم والحكمة [1].

إن الوعي القيمي وعي الشخصية الإنسانية بذاتها وبشرط وجودها وبتطلعها إلى ما تبتغى أن تكون، إنه وعي الفكر المريد الحر المبدع الملتزم المسؤول، وهو وعي الفكر المائس بين قطبي وجود مرفوض ووجود مرموق، إنه فاعلية تنوس بين منزلة دنيا هي منزلة الغريزة أو العفوية الساذجة، ومنزلة عليا هي منزلة السمو والقداسة، فمن الجهة الدنيا نجد جاذبية الطبيعة والغريزة والعواطف الهوجاء، وهو مستوى ما دون الإنسان، ومن الجهة العليا يبلغ بعض الناس نوعاً من عفوية مكتسبة لا يحتاج صاحبها لمعايير قيم مستمدة من الآخرين، لأنه يبلغ درجة رفيعة من السمو تجعله يبدع قيماً لا يرقى إليها، بل لا يطيقها، تطلع الآخرين، وبهذا الإبداع الأصيل يتحرر السلوك القيمي الواعي من حرية الإتباع ويرقى إلى حرية المبادهة والابتكار.

إن مآل الوعي القيمي وعي عمل يرجى منه تحسين كيان صاحبه وتحسين كيان الآخرين، إنه وعي تربوي يتوخى حثَّ الفرد والجماعة على الخلاص من أسر الغرائز والأهواء المنحطة الدنيا، بغية العمل على زيادة التفاهم والتعاون ليلتقي البشر بسلوكهم المتمدين التقاء تكافل مرموق أصيل، وهذا هو مجال السلوك الأخلاقي بالمعنى الوسيع، يقول "برغسون": (إن كل واحد منا ينتسب إلى المجتمع وينتسب إلى نفسه أيضاً، فإذا تعمق المرء نفسه كشف له شعوره عن شخصية أصيلة ما تزال تزداد أصالة كلما أوغل في التعمق، وهذه الشخصية لا يمكن أن تقاس بغيرها، بيد أن الإنسان لا يظل زوجاً صالحاً ولا مواطناً شريفاً، ولا عاملاً مخلصاً، ولا إنساناً فاضلاً إلا إذا تغلب على آلية الاستسلام، ولم يبق كالفارس الذي يستسلم للجري، وهي حال الفرد حين يخضع خضوعاً أعمى لتعاليم المجتمع)[2].

إن ((الأبطال و العظماء)) لم يتقيدوا بالواجبات الاجتماعية المعطاة، بل انطلق وجدانهم وراء الابتكار والتقدم، فكسروا قيود العادات الأخلاقية ومضوا قدماً في

---

[1] – د. العوا: العمدة في فلسفة القيمة، ص /201/.

[2] – د. عادل العوا: العمدة في فلسفة القيمة، ص /703/، برغسون: منبعا الأخلاق والدين، ترجمة سامي الدروبي وعبد الله عبد الدائم، القاهرة، 1945 ص 29 – 42، عبد الله عبد الدائم: دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة، دار الطليعة، بيروت، ص 5.

طريق الأصالة والإبداع، وبهذه الشخصيات الممتازة يقتدي الناس لينالوا هذا التخلق الكامل، التخلق الحّي البنّاء !)).

بيد أنه يمكن القول إن الذي كبر حقاً هو جسد الإنسان دون وعيه بإنسانيته، أي دون أن يكتسب مواقع جديدة على مستوى مصيره الإنساني.

((لقد فقدت الإيديولوجية الليبرالية السائدة في الغرب دعامة لها حين فقدت عدوها التقليدي، فانتقلت إلى مرحلة "فقدان الوزن" مرحلة القلق والبحران وعدم التعين، ولم يعد أي إنسان اليوم يجرؤ على التبشير بولادة مجتمع ثقافي عقلاني، يستطيع العقل الإنساني أن ينظم ويمتلك مصيره، وأن يوجهه شطر حاجات الإنسان الحقة من خلال قيم إنسانية تليدة، أو محدثة، بل لم يعد في وسع أي منظر أن يؤكد إمكان بناء تاريخ جديد للإنسانية، متسق وعقلاني وشامل وإنساني)).

لم يعد العالم منذ قرون يعرف مثل هذا الفراغ الإيديولوجي والإنساني الذي يطوقه اليوم، والذي ينذر بكوارث متعاظمة تقود إلى ما يشبه الانتحار الذاتي، بل لا نغلو إذا قلنا إن موت الاشتراكية وجه سهماً قاتلاً إلى الأمل في بناء نظام اجتماعي أو مشروع مجتمعي، وإلى الصبوة نحو حياة مشتركة داخل كل مجتمع وقيماً بين المجتمعات المختلفة [1].

إن ما يهجس به الإنسان الحالي هو بناء قيم إنسانية مشتركة تسقى وتتغذى بدورها من قيم الثقافات الإنسانية الكبرى، وعلى رأسها الثقافة العربية الإسلامية، وتنطلق من ((شرعة حقوق الإنسان)) وما تفرع عنها، وتحاول التأليف بالتنسيق بين المبادئ الأساسية الكبرى التي تنظمها هذه الشرعة، ويعني ذلك مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ـ ومبدأ السيادة ومبدأ العدالة ـ ومبدأ المساواة وعدم التمييز بين الأفراد وبين الشعوب بالإضافة إلى التأكيد على مبادئ وقيم تتخذ شأناً خاصاً في عصر العلم والثقافة والمال: كمبدأ الحوار ومبدأ المسؤولية ومبدأ التضامن.

---

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 5، نذكر القارئ بالآية /175–176/ الأعراف التي تصور هذه العبادة للعجل الذهني والقائلة: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴿175﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

تخبرنا الموارد التاريخية أن جيش المسلمين دخل مدينة سمرقند، ثم خرج منها بأمر القاضي المسلم لسبب بسيط، هو أن هذا الجيش تقاعس في توجيه الإنذار إلى المدينة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ينسحب جيش بوش من بغداد لسبب إجرائي بسيط يرتكبه أم أن هذا الجيش أعمته عن الإبصار والبصيرة وأطفأت روحه حمأة وشهوة الأرض؟.

إننا نذكر القارئ بما يواجه الإنسان العالمي وخاصة إنسان العالم الثالث من سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، تلك السيطرة التي تستمد نسقها وحيويتها من الليبرالية الاقتصادية الوحشية النهمة والمضاربات والوساطات مولدة عالماً تصوغ فيه القوى الكبرى المجتمعات الضعيفة، وتسرح فيه الشركات المتعددة الجنسية التي تكاد تقضي على سلطان الدولة.

الفرع الثاني

جدل الدار والعقيدة [1]

بداهة أنه يجب التمييز بين تعلق الإنسان بجماعته وتعلقه بمعتقداته الخاصة إذ التعلق بالدار الاجتماعية شعور يشمل ساكني الدار، ولكن التعلق بالمعتقد أو القضية يقف عند حد القيم الثقافية التي يؤمن بها، والتي تخالف قيماً ثقافية أخرى يؤمن بها غيرنا من ساكني الدار.

فالدار هي زهرة الحياة الدنيا لأنها تضم تحت أكنافها أبي وأمي وأقربائي وأصدقائي وجيراني والمربع الذي ولدت فيه، والحي الذي ترعرعت به، والطبيعة التي استروحت بجمالها، والشمس التي لوحت وجهي، وفي النهاية هي الشعار الأخضر الذي ما ينفك يضج بالعواطف، ويموج بالأحاسيس التي تحيط بي، وتستهوي فؤادي وقلبي وعواطفي.

ماذا تعني الأرض إن لم تكن وطناً يتعلق به المواطنون ويحبونه، ويدافعون عنه، ويعمرونه، ويتغنون بجماله، ويضيفون عليه خصائصهم، ويطبعونه بطابعهم؟ أرضي في مصاف القداسة، بكل حالاتها، محبوبة غالية، نجول في أراضي الناس، وأوطان الآخرين، لكننا دوماً نحمل هذا الوهج في العيون، عند الحديث عن أرضنا .. وهذا الاشتعال في الوجدان، عند التذكر والاسترجاع، ملاعب الطفولة وتاريخ الأجداد، ووقار التراث، ودفء التراب، وروابط القرابة والود وهذه الالفة التي لا حدود لها تجاه الحجر والشجر والبشر، وجماع هذه القيم يكون الوطن، وتكون الوطنية في هذا الانتماء.

قيل لأعرابي: (ما الغبطة؟؟ قال: الكفاية مع لزوم الأوطان).

حب الوطن أمر يمليه الإيمان والقلب والعواطف، كما تمليه قواعد الأخلاق التي تهيب بي أن أقف بحب وإخلاص إلى جانب هذا الوطن الذي تكفلني بالرعاية والعطف، وأحاطني بالحب والحنان حتى أصبحت بشراً سوياً .....

---

[1] – هذا البحث مستمد من كتاب " الوطن في الإسلام " للدكتور برهان زريق، دمشق دار الأنصار، سنة 1996، ص281 وما بعدها.

إذن فالوفاء والغيرة الوطنية هما أساس المواطنة، كما الصدق والالتزام تجاه كل قضايا الوطن، وهمومه وآماله، وهذا الوطن محبوب على كل حالاته وجوانبه وأوضاعه وتقلباته، ولا عجب إذن أن تتفتق الجوارح على حبه، وأن تضج الأحاسيس حبا لتغني بقيمه وأجداده. والوطن عند "الطهطاوي" ((هو عش الإنسان الذي درج فيه ومجمع أسرته ومقطع سرته وهو البلد الذي أنشأته تربته وغذاؤه وهواؤه ورباه ونسيمه، وحلت عنه التمائم فيه)).

والله سبحانه وتعالى إنما أعد الناس للتعاون على إصلاح وطنهم وأن يكون بعضهم بالنسبة إلى بعض كأعضاء العائلة الواحدة، كأن الوطن، إنما هو منزل آبائهم وأمهاتهم وكل مرباهم، فليكن أيضاً محلاً للسعادة بينهم.

ويقول "قاسم أمين": (أيما قرأت وفي أي مكان وجدت، لا أسمع إلا حب الوطن، الغيرة الوطنية، التفاني في خدمة الوطن، الجريدة الوطنية والمدرسة الوطنية وحزب الوطن والبيوت التجارية والمحال الصناعية والصيدليات وعيادات المرضى التي تشغل وتبيع وتعالج وتربح لخدمة الوطن... صار حب الوطن ديناً..... فمن أعتنقه ربح، ومن بعد عنه خسر، صار كعصارة الطماطم يوضع في كل شيء ليكسبه طعماً حامضاً يجعل تناوله سهلاً مقبولاً).

ويقول "حسن مروه": (إن العالم بأوسع معناه إنما ينطلق من حدود الوطن، وإن الإنسان بأكثر ما يحتمل من شمول، إنما يبدأ من الإنسان اللاصق بأرض الوطن، والفكر بأعظم ما فيه من طاقة التحليق يأخذ بجناحيه من تفاعل الإنسان مع طبيعة الوطن).

قال أحد الشعراء:

قالوا أتعشقه، وهذا حاله ... يا حبذا وطني على حالاته
العيش حلو في سبيل رقيه ... والموت أحلى في سبيل حياته

وقال آخر:

بلاد ألفناها على كل حالة ... وقد يؤلف الشيء الذي ليس بالحسن
وتستعذب الأرض التي لا هوا بها ... ولا ماؤها عذب، ولكنها وطن

وقال الشاعر الداغستاني "رسول حمزاتوف" :

(عندما يسألونك من أنت؟؟... تستطيع أن تبرز وثيقة، أو جواز سفر يحتوي على المعلومات الأساس، أما إذا سألوا شعباً من أنت؟؟.... فإنه سيقدم علماءه، كتابه، فنانيه، موسيقييه، رجاله السياسيين، وقادته الفكريين، كوثائق).

وقال "سعد زغلول" : (كونوا وطنيين، وعلموا أبناءكم الوطنية أساس أعمالكم، واقبلوا على علومكم فحصلوها، فإننا محتاجون للعلم والعلماء، لكن لا خير في العالم إذا لم يكن وطنياً، وقال "جواهر لال نهرو" : واجبنا نحن الزعماء أن نبث في الشعب روح الأمل والتفاؤل، فإن الشعوب الضعيفة المقهورة لا تقوى، ولن تنتصر ما بقيت يائسة متشائمة).

وقال "حسين المرصفي" : (فالروح وطن لكونه مسكن الإدراكات، والبدن، وطن لكونه مسكن الروح، والثياب، وطن لكونها مسكن البدن، والدار والدرب والمدينة والقطر والأرض كلها أوطان لكونها مساكن، ولكل حق يجب أن تعرفه وتحرص على دوام ملاحظته).

إذن، فالأساس انغراس الإنسان في جماعة معينة وتعضيته معها، بما يترتب على ذلك من نتائج أخصها الرد على المثيرات الاجتماعية والسياسية لهذه الجماعة بالعواطف والقيم والسلوك اليومي من خلال موقعيتي داخل الحقل والبيئة الثقافية، وفي النهاية انضوائي كمحارب تحت لواء شعاره الوطن.

وإذا كان هو الأساس، لكن ألا يمكن أن تكون داري ضبابية ترش الكآبة، وظلامية تخنق إبداعاتي، وتحول دون تفتح مواهبي وعواطفي وأفكاري، حيث أعامل كمقولة عامة، ليس أمامي إلا أن أذوب في قبضة الجماعة، وأستغرق نهائياً بشموليتها وسلطانها الكلي، دون أن تكون لي ماهيتي وفرادتي كإنسان له كرامته وإيمانه وعواطفه، يحدث ذلك عندما تجتث الجماعة الفرد من جذوره، أو تدفعه نحو التعطش الكلي بالقومية أو ما يسمونه مبدأ الهيام بالجماعة.

وحقيقة الأمر، أنه ليس بالضرورة أن تستغرق الجماعة فرادة الإنسان وبالمقابل فهي التي تحقق شروط تفتحه وانطلاقاته وإبداعاته، وهذا ما أكده الإمام "محمد عبده" بقوله: (لا بد لذوي الحياة السياسية من وحده يرجعون إليها، ويجتمعون عليها

اجتماع دقائق الرمل حجراً صلداً، وإن خير أوجه الوحدة الوطنية، امتناع الخلاف والنزاع فيه).

ويتابع القول: (الوطن في اللغة محل الإنسان مطلقاً فهو والسكن بمعنى استوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها، أي اتخذوها سكناً، وهو عند أهل السياسة مكانك الذي تنتسب إليه، ويحفظ حبك فيه، ويعلم حقه عليك، وتأمن فيه على نفسك وآهلك ومالك).

أما "أديب اسحق" فلا يكتفي بذلك، بل يعطي للوطن مفهوماً أخلاقياً بتقريره أن حب الوطن فضيلة.

والفكر العربي لم يعد يكتفي بالمفهوم الإقليمي الجغرافي الصرف المدلل بحتمية العنصر الجغرافي، أو بالوجدانيات الحدسية والطبيعية، المتمسكة بالأمة الجغرافية والشخصية الجغرافية، بل أخذ يتكلم بلغة العلوم الجغرافية الإنسانية المدللة بالعلاقة الجدلية بين الإنسان والطبيعة.

على هذا الأساس تكلم "أنطوان سعادة" عن ترجمة وحدة الوطن على صعيد علاقات الترابط الداخلية حتى يتكون الشرط الإنساني الموضوعي لكيان الأمة، وهذه هي دورة الحياة أو مركب أو متحد الحياة: المركب الاجتماعي الثقافي النفسي الاقتصادي. ذلك أن الإنسان حيوان اجتماعي، وهو لا محالة منخرط في العمل الجمعي، وإن الغريزة الاجتماعية تتجلى في الميل إلى التعاون، والشعور بالحنان المتبادل، إنها حاجتنا إلى الخروج عن أنفسنا والدخول في علاقة مع الآخرين.

ومما لا شك فيه أنه لا بد من توافر قدر من التماثل والتقارب في الميول والآراء والعواطف للتعاون في حياة الجماعة وتحويلها إلى وحدة متميزة بمشروعات مشتركة ومسؤولية موحدة.

فالجماعة لا تتفتح وتزدهر إلا بفاعلية التضامن بين أفرادها، وبالمقابل فالفرد لا يمكن أن يكون مواطناً أو إنساناً حقاً، إلا إذا كان ليس عضواً في دولة فقط، بل في دولة قومية مزودة بأخلاق وعادات خاصة، لا تمتزج - كما قال "روسو" - بأخلاق الآخرين وعاداتهم.

فالوعي القومي هو وعي بالتماسك والمشاركة والتعبير عنه بإرادة عامة أو توكيد الإرادة والإجماع لدى كل فرد، وهكذا ينطبع، ويتأكد الجوهر الديمقراطي بفكرة

القومية، ويظهر المفهوم الحقوقي السياسي للوطن، وهو الأمر الذي نجده من قول "محمد عبده" إنه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية، وهما حسيان ظاهريان، والثالث أنه موضع النسبة التي يعلو بها الإنسان ويعتز، أو يسفل ويذل وهو معنوي محض.

ذلك أن مفهوم الشخص البشري أكبر من مفهوم المواطن.. وإن كان يحتضنه ويتأصل عليه، باعتبار مفهوم المواطن مدنياً وسياسياً والمساواة بين جميع المواطنين في الدولة وأمام مؤسساتها، أياً تكون أصولهم.. أما مفهوم الشخص البشري فينطوي على بعد روحي يتجاوز البعد الوطني والسياسي.

ومن جهة أخرى، فالدين قيادة روحية، والنظريات السياسية تحرر من مبحث الأخلاق كحقل يقوم على جعله قوانين وآليات موضوعية.

ذلك أن بناء السياسة المدنية على قاعدة العلاقة الديمقراطية من مكونات المجتمع المدني هو الكفيل لتامين التضامن المجتمعي، وتطوير السياسة كفاعلية مشتركة، وإن كان ذلك لا يمنع من بناء الدولة على أخلاقية تستلهم فكرة الجماعة، وتعيد تشغيل الطاقة الروحية للمجتمع في تنمية مجال سياسي متوازن يسمح بتجاوز القطعية بين الدولة والمجتمع المدني.

ذلك أن الدين مطلق وشعائري، والسياسي نسبي ومتغير وذو طبيعة مرنة، والسياسي لا ينهض إلى مرقى التقديس، وهدف السياسة رعاية مصالح الناس لا عقائدهم. وإذا كان لنا أن نعطي للدين مشروعية، فهي المشروعية العليا والوظائف القيمية دون التدبيرية.

هذه باختصار توجهات دعاة القومية العفوية (الرومانتيكية)، تلك التي تعتمد على عفوية الأخلاق (القومية العفوية للأرض) وعلى عفوية الثقافة (القومية العفوية للثقافة) أي على عطية الطبيعة، حيث حملت معنى سياسياً فهذا التصور ينظر إلى الدولة القومية كوردة تنبثق من ارض الوطن، فهي لا تتحول إلى هذه الصفة كنتيجة لإرادة الحكام، بل تنشأ بالطريقة نفسها التي تسلكها اللغة والعادات والمعتقدات، أي بالعمل الهادئ لروح الشعب Volk Geist، وبمعنى أوضح فالجماعة السياسية ليست وليدة قرار سياسي، أو نتيجة صنع فني، بل هي نمو عضوي (مفهوم جغرافي وأخلاقي واجتماعي)، إنها من صنع الزمن ومن عمل أحداث التاريخ، ووليدة استفتاء

عام، حيث تبدو المشاركة القومية زمالة، ليس فقط بين الأحياء، بل بين أولئك الذين ليسوا على قيد الحياة...

ولكن أليست هذه النزعة القومية تنطوي على قرار أناني ضخم، وقد تكون رجعية، وهذا هو سر نجاحها في العالم الحديث، ولكنه أيضاً السبب في كونها لا تستطيع المطالبة باعتبارها نظرية أخلاقية.

إن أي مبدأ لا يمكن أن يكون أخلاقياً، ما لم يكن قابلاً للعمومية، ما لم نستطيع أن نقرر أن كل إنسان عليه أن يعمل وفاقاً للمبدأ ذاته.

إن النظرية الرومانتكية للأمة تقوم على مفهوم جغرافي ومادي، وتتصور الأمة كمقولة تاريخية ذات سمة ذاتية ثابتة تقوم على الكبرياء والشعور الجامح للدم والأرض، وفي النهاية على المشروعية الأثنية والسلالية (مفهوم الانتربولوجيا الطبيعية).

إن دعاة نظرية التعميم يرون أن النظرية العفوية للأمة سلكت المسار المقلوب، فبدلاً من القول إن القومية تقود إلى الدولة، كان عليها القول النقيض، على اعتبار أن الدولة رباط سياسي يقرر ما يجب أن يكون لا ما هو قائم وكائن.

فالقومية هي ايديولوجيا الدولة البيروقراطية المركزية، وبذلك فالجماعة البشرية في نظر هؤلاء تكون متجانسة بقدر ما تكون السلطة فيها قوية متمركزة تقوم بدور الصهر، وخلق اللحم وأدوات التواصل.

الوطن ليس بلد المولد وأرض الأجداد، وليس الجدران ولا الرجال هم الذين يكونونه، بل جملة القواعد والآداب والعادات والدستور وشريعة الحياة..

يمكن في علاقة الدولة بأعضائها من خلال عقلنة المجتمع، وعندما تتبدل هذه العلاقات أو تضمحل يختفي الوطن..(مفهوم الأنثروبولوجيا الثقافية).

إن أبناء الأرض الذين يرون أن وطنهم في الحقل والنهر أو الجبل سيبقون مواطني الدولة الساقطة، وأنهم سيحتفظون بما كانوا يريدون الاحتفاظ به، وبما هو سبب سعادتهم، ولكن الروح، وهي ابنة الشمس التي تدير وجهها نحوها مشدودة شداً محكماً إلى جهة النور والحق.

فالوطن الحقيقي للمسيحي هو السماء، وعندما ينسون ذلك، وتأخذ النزعة القومية مكان المحبة العامة، كما كان يقول الأب "بارويل" تبرز للوجود الجهة الشيطانية.

هذه النزعة الكسموبوليتية[1] في قسمتها الإنسانية الزاهية، تدلل بفكرة المواطن العالمي، أي بمثل أعلى للإنسانية، حيث النزعة العالمية والحرية (الإنسانية المدنية)، وحيث السلم والتناسق بين الشعوب، إنها بشير الإنسانية نحو معرفة وعقل أوسع ونهاية لانقشاع الجهل وانتشار النور.

يقول "يوهان غوتليب فيخته" : (إن كل كوسموبوليتي يتحول بصورته الزاهية إلى وطني بسبب وجوده ضمن حدود الوطن، وكل إنسان يكون وسط وطنه أكثر المواطنين قوة وفعالية هو بموجب ذلك أكثر مواطن فعال في العالم، لأن الهدف الأخير لكل ثقافة قومية هو بالنتيجة أن تمتد هذه الثقافة على الجنس البشري وهذا ما أكده "روبير ده رانيه" الأستاذ في جامعة نانسي بقوله: ضرورة اتحاد النزعة القومية، أو مزجها مع المثل العالمي الذي تدعي تجسيده، وهكذا تتحدد في أيامنا الاشتراكية الماركسية ذات الصفة مع نوع من النزعة القومية الروسية).

يقول "جان جوريس" : (إن قليلاً من النزعة الأممية يبعد عن الوطن وكثيراً منها يقرب من الوطن).

وفي النهاية نلخص بإيجاز القوانين التي تحكم الوطنية في الآتي:

1- إن البشر الذين يعيشون في منطقة واحدة يشتركون في تجربة واحدة، وهذا أمر واقعي، ويتجهون للتحدث بلسان واحد.

إن الشعور القومي وفكرة الأمة والجنسية، وهي الأمور التي تعتبر في الغالب نتاج التاريخ تتحول أيضاً لتصبح مولده لمبدأ تاريخي.

ومن المستحسن أن يتم التطابق بين الدولة والقومية (الدولة والقومية النموذجية)، وإذا لم يتم هذا التطابق، فليس صحيحاً أن الوقائع التاريخية هي الخاطئة، بل العكس فالدولة غير القادرة على إرضاء أعراق مختلفة تحكم على نفسها بنفسها، وإنها تهدم حيويتها ذاتها إذا ما جهدت في تحييدها أو بامتصاصها أو

---

[1] - الكوسموبوليتية: تعبر عن مصطلح استعمله كارل ماركس وفريدريك أنجلز، لوصف حالة الشركات الاحتكارية، التي ولدت من رحم المنافسة الرأسمالية، وقصد ماركس وأنجلز استعمال هذا التعبير ليكون وصفا أكثر دقة، لحالة اندماج بين شركات من عدة جنسيات، تبحث عن يد عاملة رخيصة ومواد أولية وفيرة، بحيث تفقد الشركات صبغتها القومية، ويصبح منتجها مصنعا في أكثر من بلد.

بطردها، إذ المسألة ليست مسألة إيقاف الزمن وتجزئة المكان بتأميم وابتسار وهضم الجماعات المحلية، بقدر ما هو إفساح المجال لهذه الجماعات بالمساهمة والمشاركة مع الجماعة الأم.

2- إن الدولة ولا شك عمل فني ومؤسساتي، ولكنها لا يمكن أن تهبط إلى مهاوي الدولة البيروقراطية المتمركزة، التي- كالجلد - تكتم أنفاس المجتمع وتسد كافة المنافذ التي يتنفس منها (ماركس)، ومظهر ذلك أن تجعل المجتمع في وضع عسكري ساحق، أو أن تتحول إلى جهاز عنف في يد أقلية، وبالتالي فليس هنالك وطن في الاستبداد، والفقير كما قال سيدنا علي في بلده غريب، والعكس والوطن لا يمكنه أن يعيش دون حرية، ولا الحرية دون فضيلة.. ولا الفضيلة دون المواطنين.. ستحصلون على كل شيء إذا ما شكلتم مواطنين، وبدون ذلك لن يكون لديكم سوى عبيد خبثاء ابتداء من رؤساء الدولة.

إنه لعذب وجميل أن يموت الإنسان من أجل الوطن، ولكن ذلك لم يبلغ مصداقيته إلا إذا تحول الوطن إلى جنة لكل إنسان، دون أن يكون هذا الوطن وطن الجوع والألم والدموع (ليس للبروليتاريا وطن).

3- والوطن الصغير يجعل حب الوطن الأكبر أفضل، وعلى هذا فالعلاقة بين الشعوب والأوطان يجب أن لا تقوم على الغطرسة وذهان القوة والعنف، بل على كل أمة أن تحاول في كل لحظة أن تلعب دوراً في العالم بقدر ما تسمح وسائلها وظروفها وليس صحيحاً أن الشعور الوطني والإنسانية فضيلتان متنافرتان، بل إن القاعدة الذهبية التي تعطيني الحق في حب بلادي، هذه القاعدة تلزمني احترام الآخرين في حب وطنهم وأرضهم.

إن أي إنسان لا يمكنه أن يطلب جعل مبدأ التوسع القوي معمماً، لأنه ما من إنسان يود أن يحل الغزو ببلاده، فهو يرحب بالحرب، ولكنه لا يستطيع أن يرحب بالهزيمة.

عن النزعة القومية يجب أن لا تتجاوز حقيقتها الخلقية والإنسانية.. نزعة ثقافية خالصة تقوم على إجلال خاصيتها ومبتكراتها ولغتها الخاصة، فهي مدعوة للتطور بصورة متنافسة وسليمة في وسط بشرية متمايزة أكثر واقعية وأقل تجريداً من النزعة الكوسموبوليتية المغرقة في العموم.

على ضوء ما تقدم يصح لنا أن نتساءل عن تلك الأواليات والأسس الإسلامية التي تحدد موقف الإسلام من هذه المسالة.

ويمكن التأكيد أن الإسلام لا يطمس حقائق الحياة وطبائع الأشياء ومعطيات الواقع وحقائق التاريخ لا سميا إذا كانت هذه المعطيات نتائج تلقائية الزمن والتطور الطبيعي للأبناء، وإن النصوص مستودع الحق الطبيعي.

والإسلام يقر النظرية العفوية للوطنية، وقد وجدنا مصداقاً لذلك في حنين الرسول إلى وطنه مكة، وفي ذلك الوشاح من الألم الذي غطى وجهه، وهو يفارق هذا الوطن الحبيب.

ومع ذلك فالإسلام ليس معطى مباشراً وتلقائياً وقسرياً لعناصر الطبيعة، إنه مؤسسة تعطي المجال الواسع للقيمة والإرادة والعقل كفعاليات إنسانية، لا فعاليات الطبيعة الدهماء الخرساء الغفل.

بيد أنه يجب التنويه بان هذا العقل المؤسساتي للإسلام لا يقبع ضمن حدود مشروع ضيق بيروقراطي وامبريالي متمركز يحمل الدمار لنفسه وللبشرية.

إن لحمة هذا المشروع التقوى وسداه الفضيلة ونسيجه العدل وأساسه المحبة ومناطه العمران وقوامه الرحمة للعالمين.

وعلى هذا الأساس فليس صحيحاً ما ردده "جان فرانسوا ريفيل" بأن الإسلام ديانة وحقيقة سياسية ودينية توتاليتارية[1] في العمق، وأن الأنظمة الفكرية التي تتضمن في مبدئها مشروع الفتح العالمي هي النازية والشيوعية والإسلام، والمسلم العادي homo Islamic شخص لا يحول ولا يزول يحمل مشروع التهديد في ذاته.

---

1 - لم تستخدم كلمة توتاليتارية بمعناها المعاصر إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى للدلالة على الأنظمة الجديدة التي قامت في الدول التي هزمت في الحرب مثل المانيا وروسيا، أو تلك التي خذلت في معاهدات السلام مثل إيطاليا، بيد أن هذه الانظمة كانت تنهل في توجهاتها الجديدة من الطروحات الفكرية الليبرالية والاشتراكية التي كانت قد برزت فيها منذ بداية القرن التاسع عشر وساهمت بشكل مباشر ببعض وحدتها القومية في الربع الاخير من القرن نفسه.

فالإسلام لم ينتشر في أفريقيا، ولا في القارة الهندية أو في الصين أو أوربا بالسيف، والدار الإسلامية لم تشهد ظاهرة الإمبريالية والكمبرادور[1] الذي يدرج العالم بجشعه واستغلاله، وشتان بين التاجر المسلم الذي حمل الإسلام بالكلمة والموعظة الحسنة، وبين الاستغلال الأوروبي المعاصر القائم على ذهان القوة وغطرستها.

لقد اتسع الإسلام للحياة بكافة أبعادها، كما أتسع للمعمورة بكافة أجناسها ولغاتها وأعراقها، وهو مدعو الآن لأن يتسع للحياة الإنسانية بأبعادها المتعددة لا سيما بعدها الأنسي humanism، بعد أن غرقت الروح الإنسانية في حمأة الغرائز البهيمية، وسقطت في مهاوي الجشع والاطماع.

والدار الإسلامية كما بلورها فقه العصر الوسيط، لا تعدو أن تكون نتاجاً بشرياً اجتهادياً أحاط بظروف هذا العصر، ولبى حاجاته وقيمه، ولهذا فإن نظرية الدار الإسلامية المذكورة قد استنفدت أغراضها، ولم تعد صالحة لأن تسوس الحياة الإنسانية المعاصرة بتضاريسها وتموجاتها وتضاعيفها القيمية المعقدة، ومن ثم فالنظرية العامة للفقه الإسلامي مندوبة الآن لتجديد شبابها وإجراء إصلاحات جدية فيها تتيح لها استشراف آفاق هذا العصر ومعطياته.

والظاهرة الإسلامية المعيارية المطلقة (النص القرآني) تحتضن قارات واسعة تسعفنا لمزاحمة الآخرين بالمناكب على صعيد تكريم الإنسان، وتمجيد الحياة وفرحها وتعزيز نظرية الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان.

أما بالنسبة لمثنوية الدار والعقيدة، فقد تأكد لنا أن الإسلام يأخذ بالنظرية العفوية للوطن إضافة إلى نظرية المؤسسة الكوسموبوليتية (العالمية) التي قوامها المواطن الإنساني العالمي، المذهب الأنسب في الإسلام.

وإذا ما أخذنا بنظرية نسبية الحقائق التي ابتدعها "مونتسيكيو"، ثم مواجهة هذه الحقائق النسبية بعضها ببعض، وإيجاد نقطة التوازن الدقيقة فيما بينها، إذا قمنا

---

1 – مصطلح سياسي يكثر استعماله من قبل التيارات الاشتراكية واليسارية ويعني طبقة البورجوازية التي سرعان ما تتحالف مع رأس المال الأجنبي تحقيقا لمصالحها وللاستيلاء على السوق الوطنية،

بذلك أمكننا التحدث عن نظرية الدوائر للتأكد بان الإسلام رسم حزمة من هذه الدوائر، ثم حقق تنظيماً متوازياً فيما بينها، وإلا لماذا القول بنظام الفطرة ونواميس الحياة والمجتمع وغيرها؟؟.

وعلى هذا الأساس، فليس صحيحاً أن الإسلام مشروع إيديولوجي عسكري لا يعرف الجغرافيا والتعامل معها، وبالتالي فهو يحمل في طياته مشروعاً تدميرياً للعالم باسم الجهاد، بل الجهاد (في معناه الضيق القتال) محمول على غايات إحقاق الحق، ودك معاقل الظلم، ونصر المستضعفين في الأرض.

وعلى الضفة الأخرى من الصورة، ليس صحيحاً أن الوطن قطعة هشة من طين، بل هو شعار إنساني أخضر يحمل بسمة الحياة وفرح الوجود، ومتعة الصبا، ووعد المستقبل وتفاؤل الحاضر.

لقد أقام الله سنن الطبيعة بالاضطرار عنا، ووكّل إلينا سنن الشريعة بالاختيار منا، فإذا لم نوفق باختيارنا بين السنتين يثبت الاضطراري ـ ويبطل الاختياري.

أجل حب الوطن سنة طبيعية خالدة تخط حروفها في قلب كل إنسان، أما سنن الشرعية المدعوون لإقامتها، فهي ذلك المشروع الإنساني الخالد الذي وصف بأنه أيديولوجيا لاتهمها الأرض، أي بلد إيديولوجيا الوطن الإنسان الكبير الذي مظلته السماء كلها وسقفه الشمس التي تشرق على الناس جميعاً، وحدوده المسكونة الإنسانية (ومناطه الخلاص الدنيوي والأخروي على قيم المحبة والمساواة بين الناس أجمعين (لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى).

والأنسنة الإسلامية مترعة بالمواقف التي ترهص لهذا المشروع الأنسي الكبير: يا أيها الناس، إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى..

وهكذا تتحدد الدوائر على الشكل الآتي:

الدائرة الإنسانية الكونية الكبرى ـ الدائرة الإسلامية ـ الدائرة العربية ـ دائرة الوطن.

وهذا ما أكده أحد المفكرين المعاصرين بقوله: الأمة في الإسلام ليست هي التي تربط بينها وحدة المكان أو الدم أو اللغة، فهذه روابط عارضة أو ثانوية، ولكن الرابطة أصلاً هي الوحدة في العقيدة، أي في الفكرة والوجدان.. كل من اعتنق فكرة الإسلام من أي جنس أو لون أو وطن، فهو عضو في دولة؟؟ بل إن ذلك قد يكون ضرورياً

تحقيقاً للصالح العام، ويكون إذن واجباً شرعياً، أن يوجد في داخل الدائرة العامة دوائر خاصة، إقليمية أو قومية، لا تتعارض مع الأغراض العامة، وإذا وجدت الروابط الأخرى، وهي وحدة الوطن والأصل واللغة وعندها إلى جانب الرابطة الأساسية، وهي وحدة العقيدة، كان هذا أقوى تأكيداً لوجود الأمة ظهور الدولة.

هذا النوسان بين حقيقتي كإيمان وإنسان، وحقيقتي في الدار، ثم التوفيق الدقيق بينهما، هذا النوسان هو الذي يحقق أسباب ارتقائي ومعراجي، ومن ثم يصح التساؤل عن تلك العلاقة بين إسلامي وعروبتي وإنسانيتي.

مغزى تصور قوة اليونان والرومان

لقد كنا حريصين على التعريج على هذا البحث نظراً لأهميته من حيث إنه يكتشف عن خواء وتخاذل وتهلهل مزاعم ودعاوى القوة والبطش والهيمنة، ولا عجب فالعاقبة للمتقين، والأرض يرثها عبادي الصالحون...

وأبعد من ذلك فكيف كانت عاقبة الظالمين، قوم عاد وثمود وفرعون.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴿6﴾ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴿7﴾ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ﴿8﴾ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴿9﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ﴿10﴾ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ﴾ الفجر/6-11.

وفيما يلي هذا البحث الذي خطته يراعة المفكر الكبير "أرنولد توينبي" ولقد كنا حريصين كل الحرص على الالتزام بأمانة النقل والمحافظة تماماً على حرفية اللفظ والمعنى يقول المذكور: (الأنانية هي إحدى نقط الضعف الأكثر شيوعاً لدى الكائنات الحية وهذه الحقيقة نعرفها جيداً إذا عدنا إلى أنفسنا، وكثيراً ما تصبح هذه الذاتية عند المخلوقات الواعية مبعثاً للأوهام.

إن كل كائن بشري أو قبيلة أو طائفة أو شيعة تعتقد أنها مختارة، وإذا كنا لا نلاحظ بسهولة الخطأ الذي نرتكبه بتصورنا أننا فريدون فإننا على العكس، نتعرف فوراً إلى هذا الخطأ عند الآخرين.

ونحن الغربيين، نميل إلى الاعتقاد أن كل ما فعلناه في العالم خلال القرون الأخيرة لم يكن مثل في كل ما حدث من قبل، وكي نُشفى من هذا الوهم يكفي أن نلقي نظرة على الوراء على ما فعله اليونان والرومان في العالم منذ مدة ليست ببعيدة جداً، وسنرى أنهم بسطوا سيطرتهم على العالم، وتصوروا كذلك فترة من الزمن أنهم من طينة تختلف عن طينة البشر).

إن توسع الغرب في العالم الذي بدأ في القرن الخامس عشر بالسيطرة المؤثرة المفاجئة على البحار، يقابله في التاريخ القديم التوسع البري اليوناني الذي تم خلال

حكم "الإسكندر ذي القرنين" وبعده في القرن الرابع قبل الميلاد، وسيره عبر آسيا، من الدردنيل إلى البنجاب، أحدث في التوازن العالمي تغييراً ثورياً على غرار ما أحدثته رحلات "فاسكو دي غاما" و"كريستوف كولمبس".

وفي القرن الثاني قبل المسيح احتل اليونان الهند كلها حتى السنغال، وفي العصر نفسه أقام الرومان على حساب العالم اليوناني ـ الروماني رأس جسر على المحيط الأطلنطي في جنوبي اسبانيا والبرتغال، واللغة اليونانية ((الشعبية)) التي كتب بها العهد الجديد في القرن الأول للمسيح كانت مفهومة يتحدث بها الناس من ترافانكور الهندية إلى مرسيليا، وفي الحقبة نفسها ضمت الجيوش الرومانية بريطانيا إلى العالم اليوناني ـ الروماني، وكذلك الفن اليوناني الذي وضع في خدمة دين هندوسي هو ـ البوذية ـ قام بفتوحات سلمية منطلقاً من أفغانستان باتجاه الشمال الشرقي، ليصل إلى الصين وكوريا واليابان.

وإذا تطلعنا إلى الأمور من الوجهة الكيلومترية البحتة وجدنا أن الحضارة اليونانية الرومانية انتشرت في عصرها في العالم القديم إلى مجالات لا تقل اتساعاً عما وصلت إليه حضارتنا الغربية اليوم، وفي فترة لم تكن حضارة أميركا المحلية قد ظهرت بعد يستطيع اليونانيون أن يتبجحوا كما نفعل اليوم، بأنهم عن طريق إشعاعهم الحضاري قد أثروا في جميع الحضارات الموجودة في العالم.

وهذه السيطرة للحضارة اليونانية ابتداء من القرن الرابع قبل المسيح كانت بالنسبة للعالم صدمة لا تقل عنفاً عما أحدثه التقاؤه بحضارتنا الغربية الحديثة منذ القرن الخامس عشر من تاريخنا الحاضر.

وبما أن الطبيعة لم تتغير مطلقاً منذ تلك الحقبة، فليس هناك ما يدهش في أن يحدث بروز حضارة أجنبية اليوم المقاومة النفسية الدفاعية نفسها التي كان يحدثها في أيام اليونان والرومان.

وتلك الحقبة من التاريخ أنتجت أيضاً أشخاصاً متصلبين كالمهدي، إلى جانب آخرين "كبطرس الأكبر" عرفوا كيف يتكيفون، فمثلاً في صف بطرس الأكبر عرف الزمن القديم متريدات الكبير، الملك الإيراني في آسيا الصغرى، الذي كاد أن ينتصر على الرومانيين بتسليح جيشه وتدريبه على الطريقة اليونانية والرومانية وبوقوفه في وجه روما كزعيم لليونانيين ومدافع عن حضارتهم وعرف العصر القديم كذلك

"هيرودس" الكبير الملك اليهودي الذي ناء تحت حمل "بسيشة" والمهمة التي كان "هيرودس" قد نذر نفسه لها، كانت إقناع رعاياه اليهود المعتدين، بأن عليهم أن يتبنوا ولو جزئياً الحضارة اليونانية والقوة الرومانية، الأمر الذي كان الوسيلة الوحيدة لشعب صغير شرقي كي يتخلص من خطر الفناء التام.

وكانت سياسة "هيرودس" تكمن في التكيف بواسطة تنازلات حذرة، غير أن هذه السياسة لاقت عناداً متصلباً ومعارضة عنيفة من قبل جماعة من اليهود يذكروننا بعناد المهدي وتصلبه.

وهذه الحركة المعارضة كانت قد بدأت في القرن الثاني قبل المسيح بثورة عنيفة ضد السياسة الممالئة للهيلينية من قبل ملك يوناني من جنوب غربي آسيا.

وإذا عاد المرء قراءة الكتابين الأول والثاني من المكابيين فسيعتريه ذهول لهذا التشابه الكبير بين ثورة "المهدي محمد أحمد" في السودان المصري سنة 1881 من تاريخنا المعاصر وبعد ثورات "توداس" و"يوداس" التي يروي "غاملييل" فشلها في أعمال الرسل، أرسل لهيب هذه المقاومة العنيفة ليهود فلسطين ضد الهلينية آخر نور له في القرن الثاني بعد المسيح خلال ثورة "باركوكابا" الذي أعلن نفسه مسيحياً فقضى عليه وعلى ثورته الإمبراطور الروماني "هدريان".

ولم يكن هؤلاء المحرضون من يهود فلسطين على رأس المقاومة الموجهة ضد الحضارة اليونانية ـ الرومانية، ولم يكونوا الوحيدين من نوعهم، ففي الماضي قبل نهاية القرن الثالث قبل المسيح حصل مثيل لثورة "سيباى" لدى الجيوش المصرية التي كانت مسلحة ومدربة على الطريقة اليونانية في ظل ملك مصري من أصل يوناني، أراد أن يدافع عن ممتلكاته ضد هجوم عدواني محتمل من جانب أحد معاصريه، ملك يوناني يحكم في جنوبي غربي آسيا، وقد شتت المصريون المسلحون حسب الأصول اليونانية العسكرية الجحافل اليونانية التي" هاجمتهم" والانتصار المذهل على أحفاد جنود الاسكندر الذين لا يقهرون، أفقد الجنود المصريين صوابهم.

وفيما بعد، كانت هناك بوادر ثورة عند أكثر شعوب الشرق حرماناً فمن وقعوا تحت نير السيطرة اليونانية الرومانية وأعني بذلك السوريين الذين سبوا ونقلوا إلى ما وراء البحار ليعملوا كعبيد في المزارع اليونانية في صقلية، وقبل نهاية القرن الثاني قبل

المسيح قام هؤلاء العبيد السوريين بمحاولتين يائستين للثورة على أسيادهم اليونانيين وعلى الرومان حماة هؤلاء.

إن هذا التاريخ المشؤوم للثورات العنيفة والقمع القاسي خلال الفصول الأولى لهذا التلاقي بين العالم واليونانيين والرومان له ما يوازيه في الفصول المألوفة لدينا من تاريخ التقاء العالم مع الغرب، ومع الأسف نجد في العصر الحديث، عصر الحضارة الغربية، نجد تجارة الرقيق التي كانت في الماضي تشين البحر المتوسط قد عادت وازدهرت في الأطلسي.

وثورة العبيد في المزارع التي كانت قد فشلت في صقلية نجحت في هايتي.

وتمرد جيوش بطليموس المصرية المدربة على النسق اليوناني له ما يقابله في تمرد "السيباي" الذين دربوا أيضا على النسق الغربي.

وهكذا بتتبع التاريخ في ماضينا الخاص دون حاجة إلى التعمق في تاريخ الإغريق والرومان نصل إلى الكلمات الأخيرة من الصفحة المفقودة، ووراء هذه النقطة يكمن سر مستقبلنا، وفي هذه النقطة بالذات يصبح التاريخ اليوناني- الروماني أفضل منهل للاستعلام من أجل الإمكانات المقبلة.

بالطبع لا أريد بذلك الإشارة إلى أننا نستطيع قراءة مستقبلنا بمراقبة ما حصل في التاريخ اليوناني - الروماني، فيما وراء النقطة التي تتوقف عندها تجربتنا الخاصة، تبديل المعطيات اليونانية - الرومانية حرفياً، بمعطيات مماثلة غربية حديثة.

إن علينا أن نستمر في تصفح التاريخ اليوناني الروماني دون أن تغيب عن ناظرنا هذا النصائح الاحترازية كي نصل إلى اللوحة التي يمثلها العالم اليوناني الروماني في القرن الثاني للمسيح، وإذا قارناها مع الأوضاع قبل قرنين من الزمن أدركنا فوراً أنه خلال تلك المدة حصلت تحسينات ملموسة بينما مع الأسف لا نرى لذلك مثيلاً في التاريخ الغربي حتى الآن.

خلال القرن الأول قبل المسيح كان العالم اليوناني- الروماني يعيش في دوامة من الثورات والحروب وأخطاء الحروب فريسة للفوضى والعنف تماماً كما هو اليوم عالمنا الغربي، ولكن في أواسط القرن الثاني بعد المسيح توصل السلم إلى أن يبسط جناحيه على العالم من ((الغانج)) حتى ((تين))، وهذه المساحات الشاسعة التي تمتد من الهند

شرقاً حتى بريطانيا غرباً حيث انتشرت الحضارة الرومانية بقوة السلاح كانت مقسمة إلى ثلاث دول فقط.
هذه الدول قد توصلت إلى التعايش بسلام دون اصطدامات تذكر، إلى الغرب كان هناك الإمبراطورية الرومانية تحتل شواطئ المتوسط، وفي الوسط إمبراطورية ((البارثيين)) تبسط نفوذها على العراق وإيران، وإلى الشرق إمبراطورية ((كوشان)) تسيطر على آسيا الوسطى وأفغانستان والهند.
وعلى الرغم من أن مؤسسيها وزعماءها لم يكونوا يوناني الأصل، فقد كانوا جميعاً ((متهلينين)) كما كانوا فخورين في إعلان ذلك والجهر به، وهذا يعني أنهم كانوا يعتبرون واجباً عليهم أو امتيازاً لهم أن ينشروا الحضارة اليونانية مع الإبقاء على الاستقلال الذاتي في الأمكنة التي تتمكن فيها طريقة الحياة اليونانية من التفتح.

وكي نفهم الأوضاع جيداً لابد من أن ننفذ إلى عقول ملايين اليونانيين والرومانيين والشرقيين ((المتهلينين)) الذين كانوا في الأمس برابرة يعيشون في معزل عن هذا السلام ((البارثي)) أو ((الكوشي)) في القرن الثاني بعد المسيح.

إن الفيض من الحروب والثورات الذي كان قد تدفق على حدودهم قد انتهى الآن، وكابوس تلك الحقبة المضطربة لم يعد يقلقل أفكارهم ويشغل مخيلاتهم، فالحياة الاجتماعية أصبحت مستقرة بفضل رجال الدولة المتحلين بالروح البناءة.

والوضع الاقتصادي إن لم يكن المثال المتبقي من ناحية العدالة الاجتماعية، فهو محمول حتى من طبقة الفلاحين والبروليتاريا، ويمثل بالنسبة للطبقات جميعها تقدماً لا مجال لإنكاره إذا ما قيس بالفوضى السابقة التي وضع أخيراً حداً لها.

لقد أصبحت الحياة أقل قلقاً مما كانت عليه في الحقبة السابقة، ولكنها صارت بسبب ذلك أكثر رتابة، وتمكن أمثال "يوليوس قيصر" و"أرزاس" أو ((كانيشكا)) من أن يزيلوا المتاعب في القضايا الاقتصادية السياسية المحرقة، وهكذا ساعد العمل الخيرّ حكومة استبدادية دون أن يدري على خلق فراغ في النفوس البشرية.

ترى، بماذا يمكن أن يسد هذا الفراغ؟ لقد كان هذا الأمر السؤال الأكبر الذي طرح في العالم اليوناني. الروماني في القرن الثاني بعد المسيح، والموظفون والفلاسفة المفرطون في الدقة والتقييد لم يكونوا يشكون دائماً من أن قضية كهذه كانت قضية

الساعة، وأولئك الذين عرفوا كيف يحللون إشارات الزمن، وانتقلوا إلى العمل متكلين على هذه الدلائل، كانوا الرسل للديانات الشرقية.

وفي المعركة الطويلة بين العالم واليونان والرومان انتزع هؤلاء المبشرون الشرقيون المبادرة من الإغريق والرومان، بمهارة جعلت الأمور تمر دون أن يلحظها أحد، لذلك لم تكن مبعث قلق وخوف، ومع ذلك في تجربة القوة هذه بين العالم واليونان والرومان بدأ دولاب الحظ في الدوران.

وكان الهجوم اليوناني- الروماني قد استنفد كل قواه، مما يؤكد أن هجوماً معاكساً كان وشيكاً، ولكن هذا الهجوم المعاكس لم تظهر آثاره سريعاً لأنه كان قد دفع به على صعيد آخر، لقد كان الهجوم اليوناني- الروماني عسكرياً لا سياسياً، اقتصادياً، فجاء الهجوم المعاكس دينياً، وكان لهذه الحركة الدينية الجديدة مستقبل واسع، كما يثبت لنا التاريخ فيما بعد.

ترى ما هي أسباب هذا النجاح الذي كان قد بدأ تحقيقه؟

من بين الأسباب التي ساعدت في القرن الثاني بعد المسيح على ولادة هذه الديانات الجديدة وانتشارها كان القرف الذي سببته الاصطدامات المتتالية بين مختلف الحضارات.

لقد لاحظنا سابقاً أن الشرقيين كانوا قد تبينوا مسلكين متناقضين تماماً تجاه حضارة الإغريق المشعة، الحضارة التي اعتبروها تحدياً لهم، كان هناك رجال دولة من مدرسة "هيردوس" يعتقدون أن أفضل وسيلة للحياة في هذا الجو الحضاري اليوناني- الروماني هي تبني تلك الحضارة إلى آخر حد ممكن، وكان هناك آخرون متعصبون اتخذوا قراراً لهم يقضي بأن يتجاهلوا تماماً هذه الحضارة الجديدة، ويتصرفوا كما لو أنها ليس لها وجود، وبعد أن كانوا قد جربوا عبثاً التكتيكين، أيقنوا أن هذه الحرب لن تؤدي إلى شيء، فالتعصب كان قد اتضح هلاكه، وتكتيك "هيرودس" لم يعط نتائج مرضية، والحكمة التي يجب استنتاجها من هذا التغيير هي أنه لا يوجد حضارة إنسانية تستطيع أن تدعي كونها طلسماً روحياً في الأفكار المتيقظة، والقلوب اليائسة كانت مستعدة الآن أن تستقبل إنجيلاً يترفع فوق هذه المطالب الحضارية العقيمة والمطالب المضادة لها، لقد كانت تلك هي الفرصة الوحيدة كي يقوم مجتمع جديد لا يكون فيه "سكيثون" (شعب بدوي حارب الإغريق) ولا يهود أو يونانيون، لا عبيد ولا

أحرار، لا رجال ولا نساء، بل الجميع شخص واحد في يسوع المسيح، أو في ((ميترا أو سيبيل أو ايزيس أو بوديسادتو أو امتيابها أو أفالوكيتا)).

إن المثال الأعلى للإخاء الإنساني الذي خرج منتصراً من تمازج الحضارات هو إذن أول تفسير لنجاح هذه الأديان، ويجب ألا ننسى أن هذه المجتمعات الجديدة التي تخاطب كل الكائنات البشرية، دون تمييز في العنصر أو الطبقة أو الجنس، قد أنقذت أعضاءها باتحادها مع كائن أعلى، وذلك لأنها تعلمت أن الطبيعة البشرية دون النعمة الإلهية لا تكفي حتى ذلك الوقت كان الشرقيون قد جربوا نوعين من الآلهة البشرية، خيبا الآمال، فالعسكرية المتألهة المتمثلة في الإسكندر كانت فضيحة طنانة، والإسكندر هو قاطع طريق أكثر منه إله، ولو أنه قام بمغامراته وأعماله بمساعدة شريكين عوضاً عن أن يسانده جيش كامل لما وجد القرصان التيراني أي إزعاج في أن يقول ذلك في وجهه، حسب ما يروي لنا القديس أوغسطينوس.

وماذا نقول عن البوليس المتأله أوغسطس قيصر، لقد أصبح بوليساً في اليوم الذي صفى فيه رفاقه قطاعي الطرق، ولو أنه طلب إلينا التعبير عن امتناننا بعبادة هذا الشقي التائب، فإننا نفعل ذلك دون اقتناع ولا حماسة، وستكون قلوبنا عطشى إلى إله نستطيع أن نعبده في الروح والواقع مع الآلهة التي ظهرت في هذه الأديان الجديدة وجدنا أنفسنا أخيراً مع آلهة نستطيع أن نكرس لها كل قلوبنا وعواطفنا وأرواحنا وقوانا، إن "متيرا" ستكون قائدنا، وإيزيس تهز لنا سريرنا كأنها أمنا، والمسيح تعرى من كل قوته ومجده الإلهي كي يتجسد ويذوق الألم، وبوذا سنفا الذي وصل إلى عتبة "النيرفانا" رفض أن يدخل في الطوبى، إن هذا الرائد البطل قد حكم على نفسه بان يجعل طوق التجسد من جديد لآلاف السنين، وهذه التضحية السامية قبل بها حباً بأخوته المخلوقات البشرية.

كثيرة هي الترغيبات التي قدمتها هذه الديانات الجديدة إلى القسم الأكبر من البشرية التي كانت منهوكة القوى، تنوء تحت النير في ظل السلام اليوناني الروماني، ترى ماذا كان موقف الأقلية اليونانية- الرومانية التي تملك في يدها السلطان؟؟

لقد اجتاحت من قبل العالم وخربته ونهبته وسلبته وفرضت نفسها عليه، إنها تتجول بين الخرائب بعد أن أعطت لنفسها لقب بوليس أو دركي، ويقول مفكر يوناني: ((إن اليونان خلقوا صحراء سموها سلاماً))، فكيف يستطيع أسياد العالم اليونان

والرومان أن يقاوموا هذا الهجوم المعاكس على الصعيد الديني الذي كان جواب العالم على هجومهم العسكري السياسي؟.

وإذا دخلنا إلى قلوب اليونانيين والرومان من جيل "مركس أوريلوس" وجدنا أنفسنا أمام فراغ روحي تماماً، مثلنا نحن الغربيين الحاليين.

وهؤلاء الفاتحون الأوائل للعالم، كانوا منذ مدة طويلة قد نبذوا دين أجدادهم وطريقة الحياة التي كانوا قد اختاروها لأنفسهم والتي قدموها للشرقيين الخاضعين لنفوذهم الحضاري، كانت طريقة حياة عالمية دنيوية، يلعب الذكاء فيها دور القلب بوضع فلسفات تقوم مقام الأديان.

إن هذه الفلسفات التي كان يعرض فيها تحرر الروح، لم تفعل سوى تقييد النفس بالرتابة الحزينة، حتى أن "مركس أوريلوس" الإمبراطور الفيلسوف كتب يقول: (لقد جرب إنسان متوسط الذكاء وصل إلى سن الأربعين كل ما كان وكل ما هو كائن وكل ما سيكون).

لقد خابت آمال هذه الأقلية الموجهة من اليونان والرومان، لذلك تألموا كسواهم من الجوع الروحي الذي كانت تشكو منه الأكثرية الإنسانية آنذاك، والأديان الجديدة التي وجهت نداءها إلى الرجال والنساء دون تمييز في الأشخاص خضعت لتزيين المبشرين كمي يقبلها الفلاسفة، ومن أجل أن تتم الخطوة الأخيرة ويتقبل الجمهور الوثني هذا الغذاء الروحي الجديد كان لابد أن يرتدي أشكالاً يونانية، وهكذا أثبتت البوذية، حق المسيحية اليوناني لتعبر عن شكلها على صعيد الفن، ولكن المسيحية ذهبت إلى أبعد من ذلك بتبنيها على الصعيد الثقافي الحضاري التعابير الفلسفية اليونانية نفسها.

ذلك هو الفصل الأخير من تاريخ التقاء العالم باليونان والرومان، وبعد أن سيطر هؤلاء على العالم بقوة السلاح، أصبحوا سجناء لدى هؤلاء المغلوبين أنفسهم دون تمييز بين الأسياد والعبيد بين الشرقيين والبرابرة.

ترى هل يتم تدوين نهاية تاريخية مشابهة للقاء الحالي بين العالم والغرب... في التاريخ الذي لم ينته بعد؟!.

إننا لا نستطيع معرفة ذلك، لأننا نجهل ماذا سيحدث، ولكن يمكننا فقط القول إن ما سبق وحصل مرة، خلال حقبة ماضية من التاريخ ما زال أحد الأمور الممكنة في المستقبل.

تقويم وتقدير

تقديرنا الكبير لهذا البحث وما تتضمن من حكمة رائعة ومن أحداث تفيض بالمشاعر الرفيعة الرقيقة خاصة نعيه على دعاوى القوة وغطرستها وضلالها وزيفها وقصر نظرها، إلا أننا نبدي الملاحظات الآتية:

1- كنا نتمنى أن يأت على ذكر الرسول الأعظم ﷺ ودوره الكبير في فلسفة الحب وبذل السلام، قال ﷺ جواباً على سؤال وجه إليه، أي الأعمال أحب إلى الله فأجاب: (بذل السلام للعالم....)/صحيح البخاري/.

وقال تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ المائدة/54.

2- مع أن خاتمة البحث وردت في صيغة استفهام استنكاري، إلا أننا كنا نتمنى أن يأتي في صيغة تقريرية خبرية لاسيما أن موضوع الاستفهام يمثل مبدأ عاماً مستخلصاً من صميم الحياة وسننها وقوانينها، إذ لاريب بأن العاقبة للمتقين لا للأشرار الظالمين.

3- تعرض المذكور إلى حركات التصحيح على يد ميترا وإيزيس والمسيح وبوذا، لكن تسلب في ذكر الرسول محمد ﷺ الذي حرر دارنا من عبث الرومان والفرس.

وأخيراً فليس بين الله ودعوة المظلوم أي حجاب، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

المبحث الثاني

العالمية اللاإنسانية ((العولمة))

مقدمة

تنهد كافة العلوم الحديثة صوب واقعة التأسيس L'institut constitution أي صوب جذور المعرفة وبداياتها وأسسها العميقة[1]. فالتأسيس –على ما قاله المفكر الإيطالي فيكو– هو المكوك الذي ينسج لنا ثوب البناء، وهو المفتاح: Le notion clé الذي يفتح المغاليق ويفض الغموض والأشرار، وهو التحديد التصوري القبلي لميدان الفكر والعمل، بمعنى هو تحديد نوع المعرفة موضوعاتها وحدودها ونطاقها وطبيعتها وميدانها.

وباعتبار هذا التأسيس ضروري لكل عمل بناء، فهو يحتوي على نقاط الابتداء الضرورية، وعلى المصادرات الأولى لكل عمل فكري، فهو لذلك بسيط وجلي ويقيني، لكنه في الوقت نفسه صلب وقوي ومتين، وقد صور لنا القرآن الكريم ذلك أصدق تصوير عندما أحاط بذرة الحياة الأولى الضعيفة بسياج صلب قوي مكين، قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُم مِّن مَّاء مَّهِينٍ﴿20﴾ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ المرسلات/20-21.

ما هي الوحدة التنسيقية الفكرية الكبرى في عملنا هذا؟؟

إن موضوع بحثنا هو استجلاء الشأن الإنساني العام باعتباره نقطة لباب تتمركز حولها الأهداف والتصويبات، بيد أن البؤرة الأهم الفاعلة التي تحرك كافة جهود الإنسان، إنما هي منطلق الأمة باعتباره أسمى وأرقى ما توصل إليه العقل البشري في مدارج الحياة والتقدم، هذا فضلاً عما توفر لشرط القوميات من إمكانات مثل اللغة والشعور المشترك والأرض والاجتماع وأحياناً الدين.

---

[1]– حول التأسيس على مستوى الفكر الدستوري، انظر د. ثروت بدوي: النظم السياسة، ج6، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص/2

فالإنسانية هدف غال وعزيز وماجد لكن لم يتوفر له حتى الآن الحامل التاريخي والاجتماعي الذي يحقق له الوجود والتحقق مثلما هو الحال لدى المنطلق القومي لاسيما إذا كان هذا المنطلق إنسانياً.

بيد أنه إلى جانب أقوالنا السابقة يجب أن نميز أيضاً بين المنزع العالمي الفعلي الأخلاقي السليم، وبين ذياك المنزع الاقتصادي العالمي المشؤوم والزائف الذي تنزع به الدول السفيهة الوحشية والتي لا هم لها إلا جمع المال واستحواذه والحصول عليه بأي أسلوب وثمن، ولو كان ذلك على حساب دماء الشعوب المستضعفة وحياتها ومصيرها ...

فالنزعة العالمية التي تحملها حرية السوق اللاهثة المستحلبة الجشعة المتكالبة قائمة على أسس تبتعد يوماً بعد يوم عن منازع العالمية الحقة، فهي نزعة هدفها الأساس هو المال، وصلاتها ونسكها ومحياها ومماتها جمعه بأية طريقة كانت، ومن ثم فهي لا ترى الحياة إلا من منظور واحد وزاوية واحدة قوامها التنافس والصراع من أجل المصالح الأنانية الضيقة، في حين أن قوام العالمية الإنسانية الحقة العيش المشترك وبناء مصير واحد للشعوب والعزم والإصرار على حمايته ودعمه وتنميته، قال تعالى واصفاً هذا الانسلاخ الإنساني والعمل الذاتي الضيق المأفون: مثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث وإن تتركه يلهث.

والديمقراطية نفسها التي تنادي بها الدول الماجنة المعربدة هي ديمقراطية ذات مدلول اقتصادي قائم على حرية السوق وتضرب عرض الحائط كل قيمة إنسانية وكل ثمرة وتعاون إنساني حق.

وهذا النزع العالمي المغلوط المشوه ذو المفهوم الأناني التقني قد يوهم بأن دعوته إنسانية حتى يربط خطأً تعسفاً بين الدعوة القومية الحقة وبين الصراع بين القوميات توهماً وتقولاً بتفوق القوميات بعضها على بعض، هو زعم آخذ بأكثر أشكال القومية تسلطاً وعدواناً وعنجهية وتسلطاً، وظلماً.

على ماذا تقوم ترهات الولايات المتحدة وكذبها وإدعاءاتها وجموحها وطيشها في غزوها للعراق وفعلتها هذه الدنيئة والمشينة التي تسود لها الوجوه؟

أجل تقول كذباً ورياءً ونفاقاً على دعاوى الديمقراطية المشوهة القائمة على سلب النعمة من العيون والقلوب واقتلاع البسمة من الشفاه.

والواقع لم يحل بالبشرية مثلما حل بها جراء ذلك الفراغ الإيديولوجي الإنساني الراهن الذي ينذر بكوارث عظيمة قد تقود البشرية إلى الدمار والانتحار الذاتي..
صحيح أن الغرب انتصر على الاتحاد السوفيتي، لكنه شأنه كشأن فاوست لم ينتصر على نفسه، بل باعها إلى الشيطان بأبخس الأثمان وذلك هو الخسران المبين.
لقد فقدت الليبرالية السائدة في الغرب خير دعامة لها حين فقدت عدوها التقليدي، وانتقلت إلى مرحلة فقدان الوزن، مرحلة القلق والبحران وعدم التعين، ولم يعد أي إنسان اليوم يجرؤ على الإرهاص والتبشير بولادة مجتمع ثقافي عقلاني يستطيع العقل الإنساني ان ينظم عقده، وبوجهه شطر حاجات الإنسان الحقة من خلال قيم إنسانية تليدة أو محدثة، بل لم يعد في وسع أي منظر ان يؤكد إمكان بناء تاريخ جديد للإنسانية متسق وعقلاني وشامل وأخلاقي.

ما نريده حقاً في هذه المقدمة توجيه النظر إلى ما يواجه الإنسان من ضياع وقلق، نتيجة عوامل كثيرة، أهمها سيطرة إمبراطورية الدول الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، سيطرة تستمد نسغها وحياتها من الليبرالية الاقتصادية "الوحشية " ومن سيطرة "عالم المال" حتى على عالم الاقتصاد والمبادلات التجارية، والتي تحمل معها منازع الهيمنة والتسلط والإمبريالية التي تتنافى تنافياً مطلقاً وجوهرياً مع إدعاء الديمقراطية، بما تجعل العالم نهباً لسلطة العملات والمصارف والمقايضات المالية والمضاربات والوساطات، مولدة بذلك، عالماً تتصارع فيه القوى الكبرى، لتسحق المجتمعات الضعيفة، وتتغول فيه (الشركات المتعددة الجنسية) حتى على سلطان "الدولة" فتحجمها وتبطل دورها الأساسي، دور الحامية والمنافحة عن الانسجام والاتساق الاجتماعي، وعن العدل وتكافؤ الفرص، هذا فضلاً عما تؤدي إليه من تخريب للبيئة وتهديد للحياة على وجه الأرض، بل من تهديد للكرة الأرضية نفسها (بسبب سخونة الأرض بوجه خاص من جراء تكاثر الغازات المحيطة بها) فضلاً عما تؤدي إليه، لدى البلدان المتقدمة بوجه خاص، من شيوع الأنانية والفردية وعبادة اللذة، ومن انطواء وعزلة وأمراض نفسية، ومن غياب روح التضامن والتعاون داخل المجتمعات، ومن انتشار نزعات العدوان والإجرام والتخريب، وكل ما يولد ما يدعوه بعضهم باسم " البربرية الجديدة" [1].

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة، ص55.

هل نعي ونتذكر قوله تعالى في سورة التين: لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم، ثم رددناه أسفل سافلين بأن تكديس الأموال مدعاة إلى الظلم قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى﴿6﴾ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى﴾ العلق/6-7.

هكذا بفعل هذا الغنى الفاحش، تتضاءل معظم القيم الإنسانية وتنكمش، ويصبح المعيار الوحيد المتحكم في العلاقات بين الأفراد وفي العلاقات بين الدول معيار الكسب والنّجاح وتغدو الدّيمقراطية شعاراً يزيد أو ينقص أو ينعدم آثره الفعلي بمقدار ما يدّر من فوائد ومكاسب داخل الدّول وفي العلاقات بين الدّول.

وهكذا تبدأ في الانتشار المقوّمات الأساسية للثقافة الأميركية، وللفلسفة الأميركية، ويشتد عود "البراغماتية" التي نادى بها الفيلسوف الأميركي "وليم جيمس" منذ أوائل هذا القرن، والتي عبر بها عن النظرة الأميركية، ففي هذه الفلسفة معيار الحقيقة "وتحقيقها بفائدتها ومنفعتها للربح والكسب".

ولقد أشرنا سابقاً إلى محاولة الدولة الرومانية صب نار غضبها واستبدادها على العالم، وفعلت فعلتها في التفنن بأفانين الشقاء وصب العذاب بأشكاله المختلفة على العالم، بيد أنها لم تستطع أن تكسر عظام الشعوب وإرادتها وتصميمهما وشوقها إلى الحياة.

هل نحن الآن - بفعل الغرب - في مرحلة " المقت " odious التي حدثنا عنها الرسول الكريم ﷺ والتي نقلها إلينا سيد الأصفياء وأحد أسياد الجنة "أويس بن عامر القرني"، قال ﷺ: (وعند ذلك يقع المقت على الأرض وأهلها، فمن أدرك ذلك فليضع سيفه على عاتقه ثم ليلق ربه تعالى شهيداً، فإن لم يفعل فلا يلومن إلا نفسه)[1].

إن حالة المقت المقيتة المذرية التي ترسف بها البشرية مضنية وقاتلة، وأمام الإنسانية الحية - كما قال الرسول الكريم - عقبة كؤود لا يقطعها إلا المخفون وزمان صعب تملك به الفسقة واستبد به الظلمة، ولسان حالها كما قال الفقيه "ابن القيم": (حق الواقع لدى الواجب وحق الواجب لدى الواقع، يحدوها ويدفعها لتحقيق ذلك قوله ﷺ اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً).

---

[1] - أحمد عبد الله الأصبهاني: حليه الأولياء وطبقات الاصفياء، بيروت، دار الكتاب العربي، ج2، ص.87

على ضوء جماع ما تقدم رأينا أن نعالج المواضيع الآتية:

العولمة:

- العولمة وتغولها على أمتنا.
- روما الجديدة "الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً".
- ومسألة جموحها وظلاماتها الداكنة.

مقدمة

والواقع أن الإنسانية تعاني أزمة طاحنة متأتأة من صلب الدول الكبرى "وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية" وعتوها وبغيها واستكبارها، الأمر الذي يضع الأمم المستضعفة- كالأمة العربية - في إشكالية التعويق والعطالة والركود، وهنا نتساءل لم كانت حالة الأمة العربية على عهد محمد علي باشا أفضل مما هي عليه الآن، هل مرد ذلك إلى عطالة ذاتية في موقف الأمة من الزمن والفعل الحضاري؟؟

لا مجال للإجابة عن ذلك، كما أنه لا مجال للتهرب من المسؤولية، ولكنه في الوقت نفسه لا مجال لهدر العامل الخارجي في التعويق والعطالة التاريخية خاصة غرسة الكيان الصهيوني والدور الذي لعبته في حياتنا وبناء تقدمنا.

وليس بدعاً أن يبرز في مجال الأدبيات السياسية الحديثة، الجهاز المفاهيمي أهل الشمال وأهل الجنوب " تعبيراً عن هذا الانقسام " العمودي في حياة المسكونة وتطورها.

ومن جهة أخرى، فهذه البربرية والوحشية الجديدة والالتصاق بالأرض التي تتصف بها العولمة، لا تخرجها عن دائرة القومية اللاإنسانية، ولا تكسبها وصف العالمية والإنسانية، لسبب بسيط- وكما تتحفنا الأدبيات القانونية هو أن هذا الخروج الوحشي البربري للعولمة هو خروج جسيم particle بيّن وفاضح flagrant عن المعدل الإنساني، وفي الوقت نفسه يسقط إلى مستوى الفعل المادي Voie de fait المبرأ من كل سمة إنسانية، فالدول الغنية المستكبلة لا هم لها إلا جمع المال وصيانة العجول الذهبية من دم الشعوب وعرقها.

هل إن هذا الواقع مصير وقدر لا مفر منه، أم يمكن لإرادة المخفين أن تتجاوز ذلك بتصميم وعزم أكيدين؟؟

لا شك أن العقود القادمة ستفرز تمخضات عالمية تجمع بين الدّيمقراطيّة والعدالة وتقف في وجه كل إدعاء ديمقراطي كاذب، وبالتالي تؤمن بأن الجمع بين العدالة وبين النجاعة الاقتصادية أمر ممكن، " كما يبين الباحث الأميركي "جون راولز Rawlls" في كتابه الشهير: نظرية العدالة "؟.

هل سيعيد التاريخ نفسه بخطوطه العريضة وتبرز لدينا نبوات جديدة وهي نبوات الشعوب وتسقط بالمقابل روما الجديدة كما سقطت روما القديمة؟؟.

لا شك أن احتمالات استشرافاته تكمن فيما يلي:

1- **المسألة السكانية:**

لا شك أن التزايد السكاني العالمي تحكمه وتائر متصاعدة، وتشير الدراسات إلى أنّ الأرض ستضم 8.5 مليار نسمة عام 2025 (وحوالي عشرة ملايين نسمة في منتصف القرن القادم "، وهذه الزيادة الهائلة ستحدث معظمها في البلاد النامية، وبالمقابل فالتقدم البيولوجي لا يوحي بأي حل لأزمة الغد رغم التقدم التقني في ميدان الثورة الزراعية والإنتاج الزراعي وبالأخص في إنتاج الأرز " معجزة الأرز".

ومع ذلك فعلى الرغم من هذه الصورة السابقة السوداء هنالك صورة أخرى مشرقة ومتفائلة، وهي أن كثيراً من الدول حققت فرطاً في إنتاج القمح والحبوب وتصدّر أكثر من نصفه إلى البلدان النامية متفننة في إنتاجه والتضييق عليه من أجل الإبقاء على علاقات التعاون الاقتصادي فيما بينها " على نحو ما حدث في اتفاقات "الغات" الشهيرة، ومثل هذا يصدق على اللحوم والدواجن والسمك والخضر وسائر ميادين الإنتاج الغذائي، مما يؤكد أن الثروات الزراعية والحيوانية تكفي سكان الأرض وتوفر لهم الأمن الغذائي، إذا ما روعيت العوامل الإنسانية، لا سيما أن التقنيات البيولوجية يمكن أن تضاعف الإنتاج الزراعي والحيواني حيث تسخّر لصالح الإنسانية كلّها.

هذا: وتشير الدراسات الخاصة على أن الناتج القومي الإجمالي للمعمورة يتضاعف خلال خمسة وثلاثين عاماً، بمعدلات تفوق الزيادة السكانية.

أذن المسألة أولاً وأخيراً ليس مسالة وفرة وكثرة، بقدر ما هي مسالة توزيع وعدالة في التّوزيع وتضامن إنساني في سبيل حلّ مشكلات العالم وبروح المسؤولية والواجب كما عبر عن ذلك الرسوم الكريم بقوله: (كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته).

إذن فالرهان الحق هو ذلك الرّهان الضابط لمفهومين للعالمية: مفهوم يعني فتح الحدود الاقتصادية بين البلدان المختلفة وسيطرة اقتصاد السّوق، ومفهوم آخر يرى أن النزعة العالمية هدف إنساني غايته ومبتغاه، بناء عالم إنساني متعاون متكامل ومرتجى ومؤمل.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تؤدي عالمية الجشع وعبادة المال إلى تحطيم نفسها بنفسها؟ وهل أن الأزمة العالمية التي حدثت مؤخراً تقرع الأجراس وهل ستأخذ العبر من تجربة روما التي أشرنا إليها سابقاً؟؟.

لقد دلنّا تاريخ الإنسان على أن شهوة سلطان المال والقوة لا حد لهما ومع ذلك يجب أن لا نستخرج من هذه الحقيقة الأخيرة موقفاً متشائماً، بل إنّ التّحليل العميق قد يقود إلى الكثير من التفاؤل، ذلك أن منطلقنا الأساسي في معالجة مشكلات عصرنا على أساس أننا لا نستخرج من الأشياء إلا ما وضع فيها مدركين أن ما هو واقع وقائم وما ينذر بالظهور في المستقبل، جوهره وقوامه عقل الإنسان وإرادة الإنسان، وأنّ الفكر "قوة" لا تقل عن قوة المال والسلاح، ومن هنا كان التأثير في مواقف الإنسان الفكرية واتجاهاته الخلقية ذا دور أساسي في تغيير مجرى الأشياء. والوقائع مهما تكن صلدة قاسية، وهل صنع التاريخ إلاّ عقل الإنسان وعزيمته وإيمانه؟ وهل يصحّ القول بأن الحضارة التقانية التي أنتجها الإنسان قد خرجت من طوقه إلى الأبد وأصبحت لها آلية تطورها الخاصة بها [1].

يجب أن نبث في الواقع روحاً في الإرادة والثقة والحياة، بحيث يعني هذا الواقع ليس الوقوع وإنما الوثوب والدأب والمعاناة والرجاء والأمل وهذا المدخل الطبيعي والمنطقي لمسألتنا المطروحة يقودنا إلى عالمية الثقافة، وإن كانت هذه الثقافة التي تزعم أنها عالمية ليست سوى شكل غير مباشر ولكنه خطير من أشكال التسلط الهادف إلى نشر ثقافة القوى وتعميمها وترسيخها، إضافة إلى ما لهذا الفهم لعالمية

1- د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 14.

الثقافة من أهداف اقتصادية، هي بيع منتجات الصّناعات الثقافية المختلفة التي تدرّ من الأرباح ما يكاد يبزّ أرباح أي صناعة أخرى، فهذه النّزعة تشكل تهديداً خطيراً للحضارات المختلفة، يحول دون عطائها وقد يؤدي إلى إذابة هويّتها ووجودها.

فالثقافة روح الأمة وضميرها وإحساسها بالكون ونظرتها إلى الوجود ورودها على المستقبل، ولا يمكن أن تقاس بالمقاييس الاقتصادية، لهذا فقد وجدنا بلداً كفرنسا يرفض أن تكون الصّناعات الثقافية جزءاً من اتفاقية (الغات).

والخطر كل الخطر أن لا تأخذ عالمية الثقافة معناها السليم، أي بمعنى الحوار والتفاعل بين الحضارات، وعند ذلك تغدو الثقافة الأداة المثلى للتفاهم بين الشعوب ولبناء عالم إنساني جديد ولوقف ما في العالم الحالي من انحدار نحو خضوع الفكر والخلق لبواعث السّيطرة، سيطرة القوي على الضعيف، والاستسلام لآلية الإنتاج العمياء والتقانة المنقادة للرّبح المتعاظم والقوة الغاشمة [2].

وأخيراً يلحق بعالمية الثقافة "عالمية الديمقراطية" فهذه العالمية تجرها وتقودها الولايات المتحدة ـ أخذت تنزلق نحو ديمقراطية السوق وحرية السوق.

وقد كفانا "شومسكي" وأمثاله مؤونة تحليل الديمقراطية في الولايات المتّحدة وفي كثير من بلدان الغرب، وهي ديمقراطيّة أقلّ ما يقال عنها إنها تخضع داخل البلدان المتقدّمة لسيطرة أصحاب المال، وإنّها تمارس شتّى أنواع التّفرقة العرقيّة والدّينية والإثينيّة، وإنّ مقياسها خارج الدّول المتقدّمة مدى ما تجنيه تلك الدّول المتقدّمة من فوائد[1].

وهكذا فالمسألة تكمن في تحديد معنى العالمية ومضمونها وغايتها ووسيلتها، ونعتقد أن أبلغ تعبير لذلك يتجلى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ **الحجرات/13**، والمشكلة إذن تتجدد أخيراً في تحديد مفهوم هذا المنزع العالمي لا سيما أن هذا المفهوم كما هو قائم في الأذهان يكاد يناقض صورته وانعكاساته في الأعيان، ولا جدال في المعنى الفلسفي لهذا المفهوم، فهو يعني في خاتمة التّحليل النّظرة إلى العالم ككل متكامل متعاون متضامن، وبالتالي اعتبار بني البشر سواسية في الحقوق

1- د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص15.

والواجبات" كالجسد الواحد" و " البنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً "، ومن ثم فهذه النزعة الاعتبارية الإنسانية الخالدة هي التي ستنقذ العالم من بربرية السوق وقيمه الزائفة.

صحيح أن في هذا النظام الكوني الجديد قوة مسيطرة مهيمنة، هي الولايات المتحدة، ولكن سيطرتها مؤقتة، فضلاً عن كونها قلقة مضطربة ومرفوضة إلى حد كبير، وإلى جانب ذلك هنالك حضارات ت كالحضارة العربية ذات ماض وشأن ودور مقبل، ومن هنا تبدو العولمة في ظاهرها عامل توحيد، ولكنها في جوهرها عامل صراع، إنها تحد وفرصة سانحة وتهديد في آن واحد.

العولمة

مقدمة

لقد تبنى الوطن العربي مغرباً ومشرقاً لفظة "عولمة" في حين انه لم يتبن كلمة "خوصصة" التي تستعمل في المغرب العربي ترجمة المصطلح الأوروبي الحديث (Privatization) "نقل ملكية الدولة إلى الخواص"، ففي بعض البلدان المشرق كلمة "خصخصة" وفي بعضها "تخصيص".

ولاشك أن استعمالنا كلمة عولمة هو عمل توحيدي ولو كان على مستوى اللفظ، لكن لماذا لا نعمم ذلك على مستوى خوصص أو غيرها من الألفاظ[1].

هذا ونشير إلى أن المصطلح عولمة، أول ما ظهر في مجال المال والتجارة والاقتصاد غير انه لم يعد مصطلحاً اقتصادياً محضاً، فالعولمة الآن يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فهي الآن نظام عالمي يشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والإيديولوجيا.

ويلاحظ أننا درسنا هذه الظاهرة ضمن نسق القومية اللاإنسانية باعتبارها لا تعالج شيئاً بالمنطق العالمي، بل هي ظاهرة خرجت وتغولت عليه ـ وهي في المنطق القانوني ـ مجرد واقعة de fait تحدرت إلى مستوى الفعل المادي الخارج خروجاً مطلقاً على المعنى والقيمة.

أما الظواهر التي تهم العالم والعلاقات الإنسانية فقد أطلقنا عليها تسمية النظام العالمي الجديد.

و " العولمة " ترجمة لكلمة " Mundialization" الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، غير محدد، والمحدود هنا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك: تنقل البضائع والسلع، إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أم بالسياسة أم بالثقافة، أما اللامحدود فالمقصود به "العالم" أي الكرة الأرضية.

1- د. محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت / ط2، 2003، ص 135.

فالعولمة إذن تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها، ومن هنا يطرح مصير الدولة القومية، الدولة / الأمة، في زمن تسوده العولمة بهذا المعنى على أن الكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة لكلمة (Globalization) الإنكليزية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، فالأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله، وبعبارة أخرى، فبما أن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى، في أوساط المال والاقتصاد، فعلينا أن نستنتج أن الأمر يتعلق ليس فقط بآلية من آليات التطور الرأسمالي الحديث، بل أيضاً بالدعوة إلى تبني نموذج معين، وبالتالي فالعولمة هي، إلى جانب كونها نظاماً اقتصادياً هي أيضاً إيديولوجيا تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه، وهناك من الكتاب من يقرن بينها وبين "الأمركة"، أي نشر وتعميم الطابع الأمريكي[1].

وبالنظر لما تقدم تبرز أمثلة ومقارنات تفرض نفسها: لقد كان ينظر إلى الاستعمار الذي اكتسح العالم في النصف الثاني من القرن الماضي وأوائل هذا القرن على أنه أعلى مراحل الرأسمالية " التقليدية "، التي أفرزتها الثورة الصناعية في أوربا، فهل تعني " العولمة" اليوم ما كان يعنيه الاستعمار بالأمس: هل يصح وصفها بأنها أعلى مراحل الرأسمالية " الجديدة " التي أفرزتها الثورة المعلوماتية وما يرافقها من تطور في مجال الاتصال والإعلام؟.

وبعبارة أخرى: هل العولمة هي (ما بعد الاستعمار) باعتبار أن الـ (ما بعد) في مثل هذه التعابير لا يعني القطيعة مع الـ (ما قبل) بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة، مثلما نقول (ما بعد الحداثة) أو (ما بعد الكانطية...نسبة للفيلسوف ايمانويل كانت) دون أن يعني ذلك التخلي أو القطيعة مع الحداثة أو مع فلسفة كانت؟ [2].

والعولمة تثير كثيراً من الأسئلة، لكننا هنا سنكتفي بالجوانب الآتية:

ينظر بعض الباحثين إلى هذه الظاهرة بوصفها من مميزات المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية، بمعنى أن تاريخها يبدأ فقط مع طغيان الصيغة المالية في

1- د. الجابري: المرجع السابق، ص 137.

2 - المرجع السابق، ص 137

الرأسمالية، هذا بينما يرى آخرون أن هذه الظاهرة تتويج لمسلسل من التطور والتوسع الاقتصادي يرجع منطلقه إلى القرن الخامس عشر، إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة، ويتمثل ذلك فيما وفرته التكونولوجيا الحديثة في مجال وسائل الاتصال والإعلام والإشهار، كما في وسائل قبوله المنتوجات، من إمكانية خلق سوق عالمية واحدة حقيقية تعمل على توفير نفس المنتوجات والمصنوعات في كل مكان وبأسعار متقاربة، وبالتالي توحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي.

لقد كان الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة القومية، منطق ((الداخل)) و((الخارج))، أما اليوم، فإن ما يميز العولمة هو أن الفاعلية الاقتصادية، فيها تقوم بها المقاولات والمجموعات المالية والصناعية الحرة - مع مساعدة دولها - وذلك عبر شركات ومؤسسات متعددة الجنسية، والغاية التي تجري إليها هي القفز على حدود ((الداخل و الخارج)) والسيطرة بالتالي على المجال الاقتصادي والمالي....

وبما أن عملية التنافس والاندماج التي تحكم هذا النوع من النشاط الاقتصادي تعمل على تركيز والتقليص من عدد الفاعلين أو ((اللاعبين)) فالنتيجة الحتمية هي تركيز الثروة العالمية في أيدي أقلية من الملأ ((ملأ قريش اليوم)) وفي هذا المجال يقدر الباحثون المختصون أن مالا يزيد عن خمس عشرة شبكة عالمية مندمجة بهذا القدر أو ذاك هي التي تشكل الفاعل الحقيقي في مجال السيطرة على السوق العالمية، وأن أصحاب هذه الشبكة هم ((السادة الفعليون)) للعالم الجديد، عالم ((العولمة)).

ومن الأمثلة التي يوردها الاختصاصيون في هذا المجال لتوضيح هذه الظاهرة نقتبس ما يلي:

إن خمس دول، هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، تتوزع فيما بينها /172/ شركة من أصل 200 من أكبر الشركات العالمية. وهذه الشركات المائتان العملاقة هي التي تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمي وهي ماضية في إحكام سيطرتها عليه، إذ ارتفعت استثماراتها في جميع أنحاء العالم وفي المدة ما بين 1983 – 1992 بوتائر سريعة جداً: أربع مرات في مجال الإنتاج وثلاث مرات في مجال المبادلات العالمية وفي تقرير للأمم المتحدة أن /358/ شخصاً من كبار الأثرياء في العالم يساوي حجم مصادر ثروتهم النقدية حجم المصادر التي يعيش فيها مليارات وثلاثمائة مليون شخص من فقراء العالم، وبعبارة أخرى، إن عشرين في

المائة من كبار أغنياء العالم يقتسمون فيما بينهم ثمانين في المائة من الإنتاج الداخلي الخام على الصعيد العالمي، وأن الغنى والثروة ارتفعا بنسبة ستين بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1975 ـ 1995، غير أن المستفيدين من هذا الارتفاع الكبير في الغنى والثروة لا يتجاوز عددهم نسبة واحد بالمئة من الشعب الأمريكي.

والنتيجة الاجتماعية لهذا التركيز المفرط للثروة على الصعيد العالمي هي تعميق الهوة بين الدول، وبين شرائح المجتمع الواحد، ليس فقط بين الطبقات بل أيضاً بين الفئات داخل الطبقة الواحدة وبين الفصائل والأفراد داخل الفئة الواحدة.

وهكذا وعلى سبيل المثال فقط ـ فإن حاملي نفس الشهادة العالمية لا يحصلون على نفس الراتب ولا على الدخل نفسه، وكذلك الشأن بالنسبة للمنتمين إلى قطاع واحد أو عمر زمني واحد، فقد يحصل، أن يساوي دخل فردين أو ثلاثة من رؤساء مؤسسة بنكية مثلاً ما يعادل دخل نصف العاملين في تلك المؤسسة من الموظفين الصغار والمتوسطين.

وإذا كانت هذه الظاهرة، ظاهرة اتساع الفوارق بهذه الصورة قد اعتبرت من قبل خاصية من خاصيات ((التخلف)) الذي تعاني منه ما يسمى بـ ((البلدان النامية)) بل العالم الثالث كله، فإن الظاهرة نفسها بدأت تظهر وبحدة في البلدان المتقدمة نفسها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

ولقد لاحظ باحث أمريكي أن الطبقة المتوسطة في بلده آخذة في التدهور إلى وضعية تجعل منها طبقة منتمية إلى ((العالم الثالث))، كما أن الأغنياء الكبار، يشبهون أغنياء العالم الثالث، وهذا النوع من التفاوت الكبير. بين الأغنياء والفقراء، هو ما يميز ((التخلف)) الذي توصم به بلدان العالم الثالث إن لم يكن هو أحد أسبابه...، وهذا ما ينزلق إليه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية [1].

ففي فرنسا مثلاً تفيد الإحصائيات أن عشرين بالمئة من الفرنسيين يتصرفون فيما يقرب من سبعين بالمئة من الثروة الوطنية، وبعبارة أخرى إن عشرين بالمئة من الفرنسيين الذين يتبوأون قمة السلم الاجتماعي يتصرفون في ثلاثة وأربعين بالمئة من الدخل الوطني.

---

[1] – د. الجابري: المرجع السابق، ص 641

وتطلعنا الإحصائيات على حقائق مهولة، ففي السنين العشر الماضية عملت 500 شركة من أكبر الشركات العالمية على تسريح 400 ألف مأجور في السنة، على الرغم من ارتفاع أرباحها بصورة هائلة، وذلك إلى درجة أن إحدى تلك الشركات فتحت للمساهمين فيها مبلغ خمسة ملايين دولار لكل منهم، كمنحة مصدرها في الغالب تسريع العمال، وبالمثل ارتفعت أسهم إحدى الشركات بتسع بالمئة بمجرد ما أعلنت عن قرارها بتسريح عشرة آلاف عامل.

وبعض القطاعات في مجال الالكترونيات والإعلاميات والاتصال وهي من القطاعات الأكثر رواجاً في العالم لا تحتاج إلا إلى عدد قليل من العمال، وهكذا فالتقدم التكنولوجي يؤدي في إطار العولمة والخوصصة إلى ارتفاع البطالة مما سيؤدي حتماً إلى أزمات سياسية.

وأخيراً فالعولمة - بالوصف السابق - لا تقود إلى تجانس العالم، بل إلى تباينه ولا تؤدي إلى التقارب بل إلى التباعد فهي بالتالي سائرة نحو بث الفرقة وعدم الاستقرار على صعيد الكون.

ويبدو أن هنالك بعض الاتجاهات التي تتدافع عن مشروعية العولمة انطلاقاً مما تقدمه للفرد المستهلك.

وفي رأي أصحاب هذه الاتجاهات أنه ما دامت السوق الاقتصادية هي الآلية المثلى لتوزيع الثروة، فعلينا أن نسير في منطقها لأنها في النهاية انتصار للمستهلك، وهذه وجهة نظر يأخذ بها "كينشي أومي" المستشار الكبير للشركات المتعددة الجنسية والداعية لإنهاء الدولة القومية.

العولمة بين الأغنياء والفقراء

العولمة التي تستند إلى حرية السوق هي العدو الكبرى للانسجام العالمي وللانسجام الاجتماعي، لأن منطلقها قسمة المجتمع إلى فريقين:

فريق الأغنياء وفريق الفقراء، وهؤلاء الفقراء ليسوا معنيين بالأمر، لأنهم خارج اللعبة، ومن هنا كانت السوق الحرة، ومعها العولمة، في جوهرها وصلب تكوينها، منتجة للتفاوت وعدم المساواة والعداوة الأساسية للاتساق الاجتماعي وللاتساق العالمي، وتشير

التوقعات إلى أن عدد فريق الأغنياء سوف يبلغ مليار إنسان في نهاية هذا القرن، بينما يرقى عدد الفريق الثاني إلى حوالي خمسة مليارات إنسان.

ويؤكد الكاتب البريطاني "ويل هتن" Will Huttin، في كتابه الجديد: الدولة التي نحيا فيها، إلى أن المجتمع البريطاني اليوم يضم ثلاث طبقات: طبقة البؤساء (وتبلغ نسبتها 30٪ من السكان ومعظم أفرادها بلا عمل)،
وطبقة المهتمين ذوي الأوضاع السيئة (وتبلغ نسبتها أيضاً (30٪) وطبقة المفضلين أصحاب الامتيازات (وتبلغ مساحتها 40٪)، وداخل طبقة المفضلين والممتازين هؤلاء، يشير كتاب آخرون إلى ظهور طبقة عليا جديدة قليلة العدد بالغة الثروة والأثر، هي أبرز إفرازات نظام السوق الحرة العالمية.

هذا ويصر بعض الكتاب على ضرورة إنشاء هيئة دولية، تكون بمثابة مجلس أمن ينظر في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تطرحها ((العولمة))، وتبرز أهمية مثل هذه الفكرة إذا نحن ذكرنا أن كثيراً من أنصار ((العولمة))، ومن الأمريكيين أنفسهم، أخذوا يشعرون بمخاطرها، بل إن سياسياً مثل "بريزنسكي Z.Brsesinski" مستشار الأمن القومي للرئيس السابق والذي هو يجعل الدفاع عن التفوق الأمريكي والإبقاء عليه في صلب همومه يقول في حديثه عن مفهوم ((السوق الحرة)) ما يأتي: ((إذا لم تؤد الممارسة الديمقراطية، وبوجه خاص الأداء الاقتصادي لنظام السوق الحرة، إلى تحسن ملموس بيّن في الأوضاع الاجتماعية ((لبني البشر))، فإن حدوث رد فعل سلبي على هذين المفهومين لن يكون إلا مسألة وقت))[1].

العولمة وموقفها من المشكلات الإنسانية الراهنة

لا بد من الإطلال على موقف العولمة من التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، ونعني بذلك عجزه الفاضح عن التصدي للمشكلات الاجتماعية والإنسانية، وإمعانه في التوليد المتكاثر لمثل هذه المشكلات، بحكم طبيعة النزعة الاقتصادية السائدة فيه، وبحكم منطقه الداخلي الذي لا يولي هذه المشكلات أكثر من الاهتمام اللفظي.

---

[1] – Z . Brrorinski: out of control, New york, Robert Stuort Books ,1993,P216.

والحق يقال ـ كما عبر عن ذلك فرويد ـ إن أي حضارة تولّد في ذاتها خسائر اندثارها.

وبالتالي فاجتماع ضروب النمو الإيجابي التي حدثت في ميادين الحياة المختلفة نمىّ بمعنى من المعاني الوجه الآخر السلبي للفضائل الحضارية التي ما نزال نتمتع بها. فالثقافة هي التي أفسحت المجال لاستثمار طاقات الطبيعة وتسخيرها، ولكنها هي أيضاً التي يسرت استغلال بني البشر، وسيطرة السلوك الفردي والمقنن الذي يحول دون ترابط الناس وتوادهم وتعاطفهم وهي التي أدت إلى تلوث البيئة وخرابها والى هبوط المستوى النوعي لحياة الناس.

والنمو الرأسمالي أدى إلى نمو الإنتاج والمبادلات التجارية والاتصالات، لكنه جعل من شؤون الحياة كلها سلعاً تباع وتشترى، وقضى على التضامن، وجعل المصلحة المادية والكسب المادي أساس الوجود الإنساني، ومأساة ((جنون البقر)) وما تلاها دليل على ذلك، فهي تثير صراعاً بين الولايات المتحدة وأوربا بعد أن منعت الأولى استيراد لحوم البقر من أوربا كلها، وها هي الألغام المبثوثة في حوالي ستين دولة والتي يبلغ عددها في العالم 110 ملايين لغم، تقتل إنساناً كل عشرين دقيقة، وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة دولاً ما تزال ترفض التوقف عن إنتاجها (على رأسها الولايات المتحدة).

والأمثلة لا تحصى على الوجه الآخر للتقدم، من ذلك المدن المفككة ومجاهلها المتباعدة المعزولة واختناق السير فيها، وما يصاحب ذلك كله من ضيق ونزوات وحنق والتهاب للعقول والصدور وسيطرة الحياة الفردية وبروز نزعات الانكماش على الذات وما دعاه بعضهم باسم ((انبثاث الأنا)) Métastas de L,égo انحلال الروابط بين الأسرة والمدرسة، وبين الآباء والأبناء.

هشاشة الزواج وتكاثر الطلاق وشيوع العزلة والانفراد تزايد أعداد المنتحرين ورواد المصحات العقلية وملتهمي الحبوب المهدئة ـ عزلة الطاعنين في السن، ومن الأمثلة الصارخة عليها ما جرى لذلك الحذّاء الذي كان يقطن أحد أحياء باريس، والذي مكث ميتاً على فراشه خمسة أعوام بتمامها، منذ عام 1989 دون أن يعلم أحد بموته.

تفاقم مشكلات الشباب وارتفاع حالات الجنوح لديهم، بل في تكاثر الجرائم في أوساطهم وانتشار مظاهر العدوان انتشاراً غدا يهدد حتى سائقي وسائل المواصلات والمعلمين في المدارس الثانوية نفسها، وهذا ما حدا بعض الباحثين إلى أن يرى في ذلك كله مقدمات لولادة ((مجتمع بربري)) يضاف إلى ذلك تزايد أعداد المنتحرين بين هؤلاء الشبان والمراهقين، وذيوع تعاطي المخدرات ذيوعاً يدعو العديد من المهتمين بهذا الشأن اليوم إلى المطالبة بإباحة تعاطي ما يدعونه بالمخدرات اللطيفة ((وقد صدرت في العديد من الدول فعلاً قوانين تتيح ذلك))

وتبرز مشكلات إنسانية كبرى أشد خطراً، على رأسها تراجع الديمقراطية في البلدان المتقدمة، سواء في داخلها أم في تعاملها مع الآخرين.

ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، أهمها أزمة الأيديولوجيات التي يعاني منها العالم، فسقوط الاتحاد السوفياتي - خلافاً لما كان يتوقعه الكثيرون - لم يؤدّ إلى ترسيخ الديمقراطية، والى القضاء على العنف، بل أدى إلى تفاقم العدوان والوحشية وإمحاء قيم الديمقراطية، وكما يقول الشاعر "أوكتافيو بوز Octavio Poz " : (إن ما نشهده اليوم ليس نفياً نقدياً للقيم المألوفة، بل انحلالاً لهذه القيم) [1].

لقد كان هدف الثورة الاشتراكية، كما نعلم، إقامة سياسة حضارية تهدف إلى إلغاء البربرية القائمة في العلاقات بين الناس: كاستغلال الإنسان للإنسان، وطغيان السلطة الهوجاء، والأنانية، والعرقية، وفقدان الحوار والتفاهم، وغيرها من القيم الإنسانية الديمقراطية، وقد نذرت نفسها لتحقيق الديمقراطية داخل النسيج الاجتماعي كله، وأكدت على ما يعرف باسم الديمقراطية الاجتماعية، غير أن الصيغة التي اتخذت هذه الثورة في الاتحاد السوفياتي ما لبثت أن ألغت شتى أشكال الديمقراطية، ولم تستطع أن تمنع الانكسار الديمقراطي الذي كان ينمو ويزداد في أعماق الحضارة، لأسباب عديدة، بل زادت فيه وأذكت ناره.

لقد خرج الغرب من حربه مع الاتحاد السوفيتي منهكاً لا ظافراً وما قاله "هانس كون Hans Kohn" - الذي شهد الحربين العالميتين- يصدق على ما يجري في عالمنا اليوم، قال المذكور: (إن إنسان القرن العشرين أقل اطمئناناً وثقه من إنسان القرن

---

[1] - Octavio Poz: Une plante, Paris. Folio Gallimard , P.17

التاسع عشر، لقد شهد وعايش وعانى من قوى الشر التي عرفها التاريخ، وما كان يبدو وكأنه مضى وانقضى، عاد وانبثق من جديد: كالتعصب في المعتقد، والإيمان بالقادة المعصومين، والعبودية، والمذابح، واقتلاع جماهير بكاملها، والبربرية التي لا ترحم)[1].

ويذهب الفيلسوف الياباني "تاكيشي أوميهارا Tokeshi Umehara" إلى أبعد من ذلك، فيرى أن فشل الماركسية، وتفكك الاتحاد السوفياتي ليسا سوى دلائل مسبقة تشير إلى انهيار الرأسمالية الليبرالية التي هي التيار الغالب في عصرنا الحديث، وعنده أن الليبرالية هذه ليست، كما يظن، بديلاً عن الماركسية، وليست الأيديولوجية التي تسود نهاية التاريخ، بل هي حجر الشطرنج الذي سوف يسقط[2].

إيديولوجيا العولمة... (الإمبراطورية العالمية)

ليست العولمة نظاماً اقتصادياً وحسب، بل هي في ارتباط عضوي مع وسائل الاتصال الحديثة التي تنشر فكراً معيناً هو، ((ثقافة الاختراق))[2] تتبنى وتنشر، إيديولوجيا معينة من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي بالتفاوت الطبقي وبالانتماء الوطني والقومي، وبالتالي الوعي الإيديولوجي، وهذه كلها تتناقض مع العولمة وطموحاتها[٣]، وهكذا فالذين يستعملون كلمة (ثقافة) في عبارات من نوع ((ثقافة الانفتاح أو ثقافة التعدد والاختلاف أو ثقافة التكيف))..... الخ، يمارسون نوعاً من الإقصاء الإيديولوجي لعبارات ومفاهيم مناقضة للأولى، مثل ((الاستقلال والتحرر و الوحدة والتنوع و التمسك بالثوابت))..... الخ، ولو أننا وضعنا كلمة ((إيديولوجيا)) مكان كلمة ((ثقافة)) في العبارات السابقة لانكشفت اللعبة انكشافاً: إن عبارات ((إيديولوجيا الانفتاح والاندماج)) و((إيديولوجيا التعدد

---

1 - Hans Kohn: The Twentieth Century , N,V,1949 , P. 53

2 -Takeshi Umehara: " Ancient Japan shows post Modernism the Way " , New perspectives Quarterly , spring 1992, p10.

3 - محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية، سلسلة الثقافة القومية، 25، قضايا الفكر العربي، "بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994"، القسم الرابع: "في الاختراق الثقافي".

والاختلاف)) و((إيديولوجيا التكيف))، عبارات تحيل إلى فضاء فكري آخر يقع خارج الوطن وخارج التاريخ، والعولمة ليست شيئاً آخر غير ربط الناس، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، بشيء يقع خارج الوطن وخارج التاريخ.

في الخمسينات والستينات وما قبلها، وهي المرحلة التي تريد العولمة ودعاتها إقصاءها وإعدامها، كانت الثقافة استعمارية إمبريالية، وثقافة وطنية تحررية، أما اليوم فالتصنيف الذي يريد تكريسه الواقعون تحت تأثير إيديولوجيا العولمة هو ذلك الذي يجعل الثقافة صنفين: ((ثقافة الانفتاح والتجديد)) و ((ثقافة الانكماش والجمود))، ولو سموا الأشياء بأسمائها لقالوا: ((ثقافة التبعية)) و((الثقافة الوطنية))[1].

بعد هذا الاستطراد / المدخل إلى العولمة كإيديولوجيا /، نعود فنقول: هناك من الباحثين من يعود بالعولمة كنظام اقتصادي وإعلامي وإيديولوجي إلى ((مبادرة)) تقدم بها بعض المنظرين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1965 طرحوا فيها ثلاث قضايا جعلوا منها برنامج عمل يضمن للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على العالم:

- **القضية الأولى**: تتعلق باستعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدولة القومية، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.

- **القضية الثانية**: تخص الإعلام بوصفه القضية المركزية التي يجب الاهتمام بها لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيد المحلي والعالمي.

- **القضية الثالثة**: وتتعلق بالسوق كمجال للمنافسة.

لقد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً قصياً، فقالوا إن (السوق) يجب أن تصبح مجالاً لـ ((اصطفاء الأنواع)) متبنين هكذا بصورة صريحة النظرية الداروينية التي تقول بـ ((البقاء للأصلح)) في مجال البيولوجيا، داعين إلى اعتمادها في مجال الاقتصاد على مستوى عالمي.

يتعلق الأمر إذن بإيديولوجيا صريحة تقوم على ثلاثة ركائز:

---

[1] – محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية، سلسلة الثقافة القومية، ص 144.

ـ شل الدولة الوطنية، وتفتيت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة، والشركات العملاقة متعددة الجنسية، من الهيمنة عليه والسيطرة على مقوماته.

ـ توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول، وذلك بربط ((المثقفين)) (والتقنوقراطيين منهم بالخصوص) بدائرة محدودة ينشدون إليها بصورة آلية: دائرة ((التسيير)) التي تصرف العقل عن أي شيء آخر يقع خارجها، فتجعل منه العقل ـ الأداة، وهكذا تسود ((النفعية الجديدة)) التي قوامها ابتكار الأدوات النظرية الكفيلة بتخفيض التوترات وتطويق الصراعات واعتماد الحلول التقنية المعلوماتية.

ـ التعامل مع العالم، مع الإنسان في كل مكان، تعاملاً لا إنسانياً، تعاملاً يحكمه مبدأ ((البقاء للأصلح))، و((الألح)) في هذا المجال هو ((الناجح)) في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة، وفي إطار هذا المبدأ تبدو ((الخوصصة)) و ((المبادرة الحرة و المنافسة))... الخ على حقيقتها كإيديولوجيا للإقصاء والتهميش وتسريح العمال أخذاً بمبدأ ((كثير من الربح، قليل من المأجورين))[1].

ويبرر باحث متخصص الطابع الإمبراطوري للعولمة فيشير إلى أن هذه الأخيرة ليست مشروعاً ينتظر التحقيق، ولا هي مجرد عملية تسريع وتقوية للمنافسة والتبادل على الصعيد الدولي، بل إنها واقع فرض نفسه بواسطة إمبراطورية الرأسمال النقدي المستقل عن الرأسمال الصناعي والبضاعي، إمبراطورية دفعت بالليبرالية المتوحشة إلى أقصى مدى، وهكذا عملت العولمة على الإحاطة بالمؤسسات التي كانت تقوم في الخمسين سنة الماضية بحماية التوازن الاجتماعي الذي كانت تتولاه الدولة والذي من عناصره الأساسية: العمل المأجور بوصفه وسيلة للاندماج الاجتماعي فضلاً عن كونه طريقاً للكسب الفردي من جهة أولى، والنظام النقدي الدولي المؤسس على قيم ثابتة للتبادل من جهة ثانية، ثم وجود مؤسسات دولية قوية تفرض الانضباط والامتثال على الرأسمال الحر من جهة ثالثة، وتقويض هذه العناصر الثلاثة أدى إلى الحكم بالبطالة والتهميش والإقصاء على ملايين المأجورين والشباب، وإدخال المجتمعات، حتى المتقدمة نسبياً، في بطالة بنيوية[2].

---

1 – محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية، ص 145.

2– المرجع السابق، ص 145.

كتب أحد المسؤولين الكبار في وزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية مقالة في مجلة شؤون خارجية الأمريكية (عدد آذار/ مارس ـ نيسان /أبريل 1996) يشرح فيه أن أمريكا ستتمكن في المستقبل القريب من تعزيز سيطرتها السياسية على العالم، وذلك بفضل ما تتمتع به من قدرة لا مثيل لها في مجال إدماج منظمات الإعلام المعقدة، بعضها في بعض، وهو يرى أن ((الجيوبوليتيك))، أو السياسة منظوراً إليها من زاوية الجغرافيا، وبالتالي الهيمنة العالمية، أصبحت تعني مراقبة ((السلطة اللامادية))، سلطة تكنولوجية الإعلام التي ترسم اليوم الحدود في ((الفضاء السيبرنيتي)) حدود المجال الاقتصادي السياسي التي ترسمها وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة.

وهكذا فبدلاً من الحدود الوطنية القومية تطرح إيديولوجيا العولمة حدوداً أخرى، غير مرئية، ترسمها شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة.

الفرع الأول

إمبراطورية البلدان الرأسمالية

العولمة في واقعها الحقيقي الراهن تعني سيطرة إمبراطورية واحدة، هي إمبراطورية البلدان الرأسمالية الغنية، المنقسمة بدورها فيما بينها، والموزعة على الشركات المتعددة الجنسية، وهي بهذا الوصف منظومة من العلاقات الاقتصادية التي يسودها الصراع والتنازع فيما بين القوى العظمى ناهيك عن العدوان على المجتمعات الضعيفة التي تسيطر عليها.

وتضم هذه الإمبراطورية التي تسودها عملات ثلاث هي الدولار والمارك والين، والتي تحكمها ثلاثة أماكن مالية كبرى، بعض الدول الهامشية، كما تحاول أن تضم إلى نواتها الجغرافية الأساسية (نعني البلدان الكبرى) الثلاثة: (الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية) بعض مناطق العالم الثالث (كالمكسيك وإندونيسيا والنمور الآسيوية وسواها)، وهنالك ((الآخرون)) الذين ترى فيهم تهديداً لها وللذين يخضعون للإرادة السياسة الأمريكية: مثل كوريا الشمالية، وإيران، وليبيا، والسودان، وسواها، (وقد أضيف إليها في الآونة الأخيرة الصين وروسيا ....

وهنالك أيضاً المهملون (وعلى رأسهم البلدان الأفريقية) أو المستبعدون لأسباب سياسية كالوطن العربي وأسيا الوسطى وآسيا الجنوبية.

بيد أن هنالك بعض اتجاهات تدافع عن العولمة انطلاقاً مما تقدمه للفرد المستهلك ومما قد تؤدي إليه من زيادة النشاط الاقتصادي، وفي رأي أصحاب هذه الاتجاهات أنه ما دامت السوق الاقتصادية هي الآلية المثلى لتوزيع الثروة، وما دامت العولمة تسعى إلى مساعدة السوق لكي تتغلب على ما يقف في وجهها من حواجز جغرافية وثقافية وحكومية، فعلينا أن نسير في منطقها لأنها في النهاية انتصار المستهلك، وهذا ما يأخذ به "كينشي أومي Kenichi Ohmoe"، المستشار الكبير للشركات المتعددة الجنسية، والداعية الكبير لإنهاء ((الدولة القومية)) التي عفّا عليها الزمن، وهي عاجزة عن تلبية حاجات الناس.

ـ العولمة بين تجانس العالم وتباينه: بهذا الوصف لا تقود إلى تجانس العالم، بل إلى تباينه، ولا تؤدي إلى التقارب بل إلى التباعد، فهي بالتالي سائرة نحو بث الفرقة وعدم الاستقرار على صعيد الكون.

ـ العولمة والليبرالية الاقتصادية.

وكما حددنا ووصفنا ((فالعولمة)) ليست حيادية، تحاول أن تجمع أوصال العالم، فهي إحدى معالم وامتداد لليبرالية الاقتصادية.

والمسألة لا تكمن في قبول أو عدم قبول هذه الظاهرة الجديدة، وإنما تكمن في تجديد المحتوى الاجتماعي لهذه الظاهرة.

فمنذ الثمانيات ولدت مرحلة جديدة كل الجدة من النشاط المالي العالمي، حين ظهرت أسواق مالية مفرطة في الحرية وفي التقانة، وبذلك غدت العملات والبضائع وسندات الخزينة وأسهم البورصات وطائفة من المنتجات المالية الجديدة، أموراً يتم تداولها يومياً على مستوى العالم كله، بسرعة فائقة تيسِّرها وسائل الاتصال الالكترونية المحدثة، كما أصبح للقطاع المالي في البلدان الرأسمالية المتقدمة ((حياته الخاصة)) التي أدخلتنا حضارة ((المضاربات المالية))، والاقتصاد ((غير المادي))، ونعني بها المرحلة التي فقدت فيها أهميتها العناصر المادية كالأرض ومصادر الثروة والآلات، مفسحة المجال أمام العوامل غير المادية كالنمو العلمي، والتقانة العالية، ووسائل المعلومات والاتصال، والدعاية، وأخيراً و ((الخدمات المالية)).

وهذا ما يتضح من اجتماع ((المنظمة العالمية للتجارة)) الذي أنهى أعماله في جنيف في 12 كانون الأول / ديسمبر 1997، والذي وصل إلى اتفاق وقعت عليه ستون دولة، بنص على ((تحرير الخدمات المالية، وبموجب هذا الاتفاق تم ـ بدءاً من بداية عام 1999 ـ تحرير النشاطات العالمية للبنوك وشركات التأمين وشركات السمسرة والوساطة في سوق عالمية يبلغ الرقم الذي تتعامل به ثلاثين ألف مليار دولار، وعلى سبيل المثال نذكر أن حوالي 1200 مليار دولار يتم تداولها في العالم يومياً في سوق العملات وحدها، وأن حجم القروض العالمية التي تمنحها المصارف في العالم كله يقترب من 5175 مليار دولار.

وهذه الهجمة الشرسة للمال، لا تنفصل عن الثروة التقانية المميزة للعولمة، فنمو التقنيات الإعلامية والمعلوماتية يسر على نحو خارق، عملية التبادل المالي وأعمال

البورصات والبنوك وسواها، حين جعلها تتم في حينها و ((وقتها الفعلي)) خلال الليل والنهار دون ما توقف، كذلك يسَّر ((عولمة الاستهلاك)) وييسَّر بالتالي مهمة خمس وثلاثين شركة من الشركات المتعددة الجنسية، تنتج من أجل العالم كله، وهكذا تستطيع شركة أمريكية أن تنتج بضائع أو خدمات يتم تصميمها في اليابان، وإنتاجها في عدة بلدان وتوزيعها والاتجار بها في أوربا.

العولمة والدول الفقيرة

وفي مقابل هذه العولمة، تُفرض على الدول الفقيرة سياسات تهدف إلى تدعيم حرية السوق والى تيسير مهمة سيطرة الدول القوية عليها، يرعاها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني

الدولة والأمة والوطن وجهاً لوجه أمام سرطان العولمة

العولمة والخصخصة توأمان متكاملان كل نمو أو تقدم فيهما إنما يكون على حساب الدولة والأمة، فالعولمة، نقل اختصاصات الدولة وسلطتها في المجال الاقتصادي والإعلامي، ومن ثم في السياسة والثقافة أيضاً إلى مؤسسات عالمية، أما الخوصصة فهي نزع ملكية الدولة ونقلها إلى الخواص، والخواص في عصر العولمة ليسوا بالضرورة من أبناء الوطن، بل هم، و ((ينبغي أن يكونوا))، من أصحاب الرأسمال المالي الذي لا وطن له.

والإمبراطورية الجديدة، في عصر العولمة ركائزها ثلاث:

- الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية التي تتولى التسيير والتوجيه والقيادة عبر العالم، وهي تحل محل الدولة، في كل مكان

- ابناء البشر في كل مكان من الكرة الأرضية القادرون على الاستهلاك والذي يوجد بينهم ويجمعهم ما تلقيه اليهم العولمة من سلع وبضائع ومنتوجات الكترونية تخلف فيهم ميولاً وأذواقاً ورغبات مشتركة، إنها ((الأممية)) في عصر العولمة، أما غير هؤلاء من الذين لا تتوفر لهم القدرة المالية على الاستهلاك فهم لا يدخلون في عداد ((أمة العولمة))، فهم منبوذون مهمشون سيتم التخلص منهم عن طريق ((اصطفاء الأنواع))، ((أكثر ما يمكن من الربح بأقل ما يمكن من المأجورين)) [1].

- ((الفضاء السيبرنيتي)) وهو بحق ((وطن)) جديد لا ينتمي لا إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ، هو ((وطن)) بدون حدود وبدون ذاكرة وبدون تراث، إنه ((الوطن)) الذي تبنيه شبكات الاتصال المعلوماتية الالكترونية ((الفضاء السيبرنيتي Cyberspace))

[1] – محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية، ص 147.

نسبة إلى السيبرنيتيك، وهو العلم الذي ((يدرس طرق سيلان المعلومات ومراقبتها عند الكائنات الحية داخل الأجهزة الآلية والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية)).
ما هو الوضع الذي يتخذه ((المواطن)) في عصر العولمة؟.

إن وضعه لن يتحدد بالانتماء إلى وطن، ولن يتحدد وضعه بحق المساهمة في تدبير المدينة، فالعولمة لا تعترف بحق ((مواطنيها)). وهم المستهلكون. لا في الانتخاب ولا في المراقبة.. إن لهم حقاً واحداً هو الاتصال: اتصال بعضهم مع بعض في مجال اللا مرئي، يحاور بعضهم بعضاً عن بعد عبر شبكة الإنترنت.

ومن هنا الاسم الذي يطلق عليهم منذ الآن، اسم ((نيتويان أو نيتيزم)) نسبة إلى ((نيت من إنترنت))، الشبكة العلمية للمعلومات والاتصال بدون مراقبة، عبر أجهزة الكمبيوتر فقط (أو ما سيقوم مقامه في المستقبل).

عالم العولمة، عالم ((الفاعلين)) وهم المسيرون و ((المفعول فيهم)) وهم المستهلكون للمأكولات والمعلبات والمشروبات والصور و ((المعلومات)) والحركات والسكنات التي تفرض عليهم، أما وطنهم فهم ((السيبرسبيس أو الفضاء السيبرنيتي)) وهو الفضاء الذي تصنعه شبكات الاتصال ويحتوي الاقتصاد والسياسة والثقافة[1].

كيف سيكون هذا ((العالم الجديد)) في عصر العولمة؟

لنستمع إلى أحد الاختصاصيين في ((علم التنبؤ بالمستقبل)) يحدثنا عن ((أمة الغد أمة السيبرنيتيك)) التي لا يعرف ولا يعترف أبناؤها بالعناصر التي تتحدد بها الهوية في عالمنا التقليدي الذي ورثناه عن الآباء والأجداد والتي من بينها: الوطن الانتماء العرقي، الدين، الجنس (ذكر أو أنثى) والانتماء الجغرافي...يقول بيان نشره بعنوان إعلان استقلال الفضاء السيبرنيتي. على وزن إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. يقول: ((يا حكومات العالم المصنع، أيها العمالقة المنهكون، المصنوعون من اللحم والصلب، إنني قادم من الفضاء السيبرنيتي، المسكن الجديد للروح....

[1] – د. الجابري: المرجع السابق، ص 148.

نحن لا نرحب بكم فأنتم لستم سادة في هذا الفضاء الذي يجمعنا... أن مفاهيمكم القانونية، مفاهيم الملكية وحرية التعبير والهوية والحركة والسياق، لا تطبق علينا لأنها مبنية على المادة، وهنا لا وجود للمادة)).

ثم يضيف قائلاً: ((إننا سنقوم بـ ((إنشاء حضارة الروح في الفضاء السيبرنيتي - حضارة تكون - أكثر إنسانية وأكثر عدلاً من العالم الذي أنشأته حكوماتهم من قبل))[1]

وفي النتيجة فالعولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وفي مقابل ذلك يعمل على التفتيت والتشتيت، إن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتماً إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة، أعني القبيلة والطائفة والتعصب والمذهبي، والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله.

والسؤال الذي يفرض نفسه علينا هنا، وبالنسبة لوضعنا نحن العرب وبقية العالم الثالث هو: كيف يمكن تحقيق نهضة أو تنمية إذا أصبحت الدولة مجرد دركي يحافظ على ((الأمن)) لفائدة ((الفاتحين الجدد)): الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية التي شعارها: ((أكثر ما يمكن من الربح بأقل عدد من المأجورين؟ ثم ماذا ستعنيه "السياسة" والديمقراطية)) في عالم العولمة هذا؟

نهاية السياسة

والسياسة، أو تدبير شؤون الدولة عملية تتم في الأنظمة الديمقراطية من خلال التعبير الحر كحق لجميع المواطنين، ويتراوح بين التعبير بالقلم واللسان في الصحافة وغيرها وبين التعبير بالاقتراع على تنصيب الحاكمين أو إقالتهم وعلى ما يسنونه من قوانين.

والسؤال الآن هو: ماذا يبقى في السياسة.

إذا كانت السياسة تدبيراً لشؤون الدولة فإن شؤون الدولة تبتلعها العولمة، فالعولمة تعني أول ما تعني رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية. الاقتصادية منها والإعلامية، لتمارس سلطتها بوسائلها الخاصة ولتحل محل الدولة التي تعني مجرد الدركي لنظام العولمة نفسه.

---

[1] - Richard Falk: " VERS UNE Domination politique mondiale de nouveau type Monde diplomatique , 34 ème année, no. 506 "mai 1996".

والعولمة تعني الخوصصة أي نزع ملكية الأمة ونقلها للخواص في الداخل والخارج،وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك، ومن لا يملك لا يراقب ولا يوجه، وبالفعل فدور الدولة في المراقبة والتوجيه في المجال الاقتصادي يتقلص في نظام العولمة إلى درجة الصفر، أو على الأقل يراد منه ذلك، أما في مجال الاتصال والإعلام والثقافة فالمراقبة أصبحت مستحيلة عملياً، إذ لم يعد للدولة في هذا المجال سوى خيار واحد هو تسهيل الاتصال وسريان الإعلام لفائدة الشبكات العالمية، أما السياسة الخارجية في نظام العولمة فتتولاها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات ما يسمى بـ (المجتمع الدولي) وعلى رأسها مجلس الأمن، هذا فضلاً عن التأثير الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية (العالمية) مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

جميع هذه الشؤون التي تنتزعها العولمة من الدولة الوطنية تنتزعها أيضاً من السياسة،فتتركها بدون موضوع، لقد كانت السياسة تمارس إلى عهد قريب، من خلال النقاش والاختلاف والاتفاق حول شؤون الدولة التي عددناها، كانت الأحزاب مثلاً تتمايز بتنوع برامجها، باختلافها وتناقضها، كان هناك في الجملة اختياران اقتصاديان اجتماعيان تمارس فيهما ومن خلالهما السياسة: الاختيار الليبرالي والاختيار الاشتراكي، مع ما في كل منهما من درجات وتعدد وتنوع الشيء الذي يفسح للممارسة السياسة مجالاً أوسع وأرحب، أما اليوم فالعولمة تفرض طريقاً واحداً وفكراً وحيداً: الليبرالية ولا شيء غير الليبرالية التي تعني اليوم الخوصصة والعولمة.

هذه الظاهرة التي بدأ الناس يلاحظونها في السنين الأخيرة، ظاهرة تشابه برامج الأحزاب السياسية إلى حد التطابق، وسواء تعلق الأمر بالانتخابات في الولايات المتحدة أم في فرنسا أم في دول أوروبية أخرى فالاختلاف بين الأحزاب المتنافسة، سواء على مستوى منطوق الخطاب أم على محتواه، يكاد ينعدم، وذلك إلى درجة أن الدعاية لهذا الحزب أو ذاك لم تعد تجد ما تركز عليه سوى بعض الأمور الهامشية التي لا علاقة لها أصلاً بالسياسة، والغريب في الأمر أن غياب الاختلاف على المستوى السياسي يدفع المنظمين للحملات الانتخابية إلى البحث عن نواقص ((أخلاقية)) في عالم لم يعد فيه للأخلاق مكان عالم يشكل فيه ((النجاح)) القيمة العليا.

والشيء نفسه نلاحظه في عالمنا ((الثالث)) المسكين حيث تبتلع الدولة، دولة العز أو دولة الفرد، المجال السياسي كله، وبما أن العولمة تبتلع بدورها هذه الدولة نفسها

فهي تبتلع في الوقت نفسه المجال السياسي ذاته، وتبقى التعددية الحزبية، إن وجدت، بدون لون ولا طعم: فالاختيار المتاح واحد وحيد، يعبر عنه بعضهم بـ ((الاندماج)) في السوق العالمية بينما يفضل بعضهم الآخر استعمال لفظ ((التكييف)) [1]...

هذا عن الأحزاب السياسية، أما المواطنون في عالم العولمة فهم صنفان:

المستهلكون للعولمة المندمجون فيها المشدودون إلى ((الخارج)) وهؤلاء مشغولون ومستلبون في عالمهم اللا مرئي، عالم الاتصال الذي لا يسمح بالانفصال، والسياسة تموت مع فقدان إمكانية الانفصال، إمكانية الاستقلال بالرأي، هؤلاء إذن يعيشون في عالم اللا سياسة، أما الصنف الثاني من المواطنين فهم جموع المحرومين المنبوذين من عاطلين عن العمل ومسرحين ومهمشين ومقهورين.... الخ، هؤلاء تتركهم العولمة لـ ((قانون اصطفاء الأنواع)).

وضع جديد فعلاً، ولكن هل يستقر؟ هل يستمر؟.

لا أعتقد فالقانون الذي يسري مفعوله في الكون، سواء منه بالكون الطبيعي أم الكون البشري، ليس هو قانون الاصطفاء الطبيعي، بل هو قانون الفعل ورد الفعل، وإذا كان هناك اصطفاء ما فهو نتيجة الفعل ورد الفعل، ومن هنا يكون الاصطفاء تارة بتأثير الفعل وتارة بتأثير رد الفعل، من أجل ذلك كان التفكير في العولمة من جانب فعلها هي وحدها تفكيراً خاطئاً، وإذن فلا بد من استحضار رد الفعل الذي سيقوم ضدها عاجلاً أو آجلاً، ليس فقط في الأقطار التي تتخذها موضوعاً لها، بل أيضاً في البلدان التي تتخذها مركزاً ومنطلقاً [2].

إن مبدأ ((أكثر ما يمكن من الربح بأقل ما يمكن من المأجورين))، مبدأ غير تاريخي، أعني أنه لا يحل مشاكل التطور التاريخي، وإنما يتجاهلها لا غير، إن تسريح مئات الآلاف من العمال في البلدان المصنعة مع تكريس البطالة البنيوية فيها وضع لا يمكن أن يستمر، أما في البلدان ((النامية)) فـ ((النمو)) فيها أخذ يكتسي منذ مدة طابع تنمية التخلف، تعميق الفوارق مع مزيد من الفقر والحرمان.

إن الوضع في أواخر القرن العشرين شبيه بالوضع في أواخر القرن التاسع عشر بأوروبا، حيث بلغ تطور قوى الإنتاج مرحلة متقدمة جداً من التطور بالقياس إلى

---

[1] – محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية، ص 152.

[2] – المرجع السابق، ص 152.

المراحل السابقة، وقد رافق ذلك التطور استفحال علاقات إنتاج استغلالية أثارت ردود فعل عملية وفكرية في أوساط الطبقة العاملة والمتكلمين باسمها المناصرين لقضيتها، وقد استطاعت أوروبا أن تقوم بأنواع من الالتفاف على المشاكل والأزمات التي تعرضت لها نتيجة ذلك، منها الرضوخ لمطالب العمال في تحسين وضعيتهم وإقرار خدمات اجتماعية تخفف من وقع الأزمة.... الخ، وبذلك استطاعت أن تتكيف مع تلك الوضعية وأن تخطئ ما ذهب إليه ماركس في توقعاته عن حتمية انفجار تناقضات النظام الرأسمالي وقيام الاشتراكية مكانه.

وليس من المستبعد أن تقوم ردود فعل شبيهه بتلك، تخفف من أخطار العولمة وسلبياتها، وتحتفظ للدولة الوطنية بدورها في حماية مصالح أقطارها وتوجيه اقتصادها والدفاع عن مصالحها، والآراء والتصورات التي عرضنا لها هي نفسها من جملة ردود الفعل هذه، وإذا كان فيها ما ينزع نحو المبالغة فهذا النزوع دليل على الوعي بالمشكل المطروح وبأخطاره المحتملة.

ويمكن القول إن هناك الآن وعياً متزايداً بضرورة الانتظام في مجموعات متفاوتة متضامنة تدافع عن مصالحها كمجموعات وكأعضاء، ليس فقط إزاء أية طموحات قيميه باقية، بل أيضاً من أجل توفير الشروط الضرورية للتنمية واكتساب القدرة على الصمود في عالم يبدو أن المنافسة ستلعب فيه دوراً تتزايد أهميته وخطورته باستمرار ، ولعل في الاتحاد الأوروبي مثالاً للاقتداء به في هذا المجال.

ومن هنا يبدو واضحاً أن الوقوف في وجه الأخطار التي تنطوي عليها العولمة ((المتوحشة)) على المصالح العربية، الاقتصادية منها والقومية والثقافية، يتطلب أكثر من التنديد بتلك الأخطار، وبالتالي لم تقم مجموعة عربية متضامنة، تنسق خططها التنموية وسياستها الاقتصادية، والوطن العربي لن يستطيع مواجهة المنافسة وميول الهيمنة السائدة على الصعيد الدولي، سواء في إطار العولمة أم في إطار نظام عالمي آخر[1].

إن الوضع في أواخر القرن العشرين، يتميز بـ (غياب السياسة) كما قلنا، وضع ينذر بالفوضى، ذلك لأنه إذا غابت السياسة أو (انتهت) فالبديل الحتمي هو الثورة أو الفوضى، ولكي لا تتيه الثورة الكامنة، التي تطبع مشارف القرن الواحد والعشرين، في

[1] – د. الجابري: المرجع السابق، ص 153.

متاهات الفوضى والتطرف والإرهاب، لابد من "ماركس" جديد يتلافى أخطاء ماركس القديم، وفي مقدمتها خطأ إهمال الشأن السياسي، وخطأ العداء للشأن الديني، وخطأ التنكر للشأن القومي.

منطلقات العولمة

نحدد نقدنا للعولمة في الأتي:

- لا يجوز النظر إلى النمو الاقتصادي من الناحية الاقتصادية الصرفة، كما لا يجوز القول بأن الخصب والرفاهية كافيان لتحقيق السلم الاجتماعي والعلمي وفي الوقت نفسه تهمل الأسباب الثقافية والتطلعات الفكرية والخلقية.

- لا يجوز الكلام على النمو غير المحدود، في حين أن الأحداث تبين لنا أن هذا النمو يخلق من المشكلات أكثر مما يحل، وأن للتقدم مشكلاته المتقدمة، وأنه يقود إلى أزمات حضارية عميقة تصيب بلدان الغرب، على تراثها وخصبها، بل بسبب هذا الثراء.

الموقف من العولمة:

(العولمة) بهذا الوصف، هي غير (النزعة العالمية) الإنسانية والتي تتجاوز الهدف الاقتصادي المحض، وعلينا أن نبحث، في إطار العولمة القائمة، عن وسائل تصحيحها وتنظيمها بل وضبطها، وهذا يعني علينا أن نتعامل مع (العولمة) انتقائياً خاصة وأن نجاح أية فكرة من الأفكار أو نزعة من النزعات ليس دوما دليلاً على سلامتها وصحتها.

وحقيقة الأمر أننا بدأنا نشهد مخاطر هذه النزعة، التي لا يحكمها إلا قانون الربح والسيطرة والهيمنة، وذلك من خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى التي عصفت بالنمور في جنوبي شرقي آسيا وفي اليابان نفسها، فقد كشفت هذه الأزمة عن تهافت اقتصاد السوق، وعن طبيعته اللاإنسانية، كما كشفت للملأ أن التقدم الصناعي الذي يتم في معظم دول جنوبي شرقي آسيا التي تدعى بالنمور، هو بالدرجة الأولى نتيجة لانخفاض أجور العمال وعلى حساب آلامهم وبؤسهم، فضلاً عن تخريب البيئة،

وتفجر المدن، واستغلال القوى العاملة، وإباحة عمل الأطفال إباحة مشروعة منذ سن السادسة (كما يجري في إندونيسيا)، وانعدام الحقوق الاجتماعية، وسوى تلك من الأمراض، بل إن الإنفاق العام على الصحة في معظم البلدان النامية، ولا سيمل بلدان أمريكا اللاتينية، أخذ في الانخفاض باسم هذه المفاهيم العالمية الجديدة للنمو والتقدم.

فلقد أشار التقرير السنوي الصادر عن منظمة (اليونيسيف) العالمية لعام 1997، إلى أن ثمة سبعة ملايين طفل يموتون كل عام بسبب سوء التغذية فضلاً عما يخلفه سوء التغذية لدى الملايين من عاهات جسدية ونفسية دائمة، حيث أعلنت "كارول بلامي Carol Bellamy" المديرة العامة لمنظمة اليونيسيف، أن القضاء على سوء التغذية هو في متناول يدنا، إن صحت عزيمتنا، هذا إذا نسينا انتشار مرض (الإيدز) انتشاراً متزايداً يوماً بعد يوم، إذ يزيد عدد الذين يصابون به يومياً على ستة عشر ألف شخص، كما يبلغ عدد المصابين به في العالم ثلاثين مليون شخص، معظمهم في بلدان العالم الثالث ولاسيما في البلدان الأفريقية تحت الصحراوية [1].

ولا أدل على عمق الأزمات الاقتصادية التي تولدها العولمة من العجز المطلق الذي انتهت إليه قمة جنوبي شرقي آسيا ASEAN التي اجتمعت في (كوالالمبور في السادس عشر من شهر كانون الأول) ديسمبر 1997، بمواجهة الأزمة النقدية المالية الحادة التي تعرضت لها هذه البلدان.

فقد استصرخت هذه الدول الأوربية والولايات المتحدة واليابان، من أجل مضاعفة جهودها للتغلب على هذه الكارثة، كما استصرخت صندوق النقد الدولي لهذه الغاية، معلنة عجزها عن إيقاف تدهور عملاتها، مشيرة إلى أن الأزمة (ذات بعد عالمي) ولا حل لها إلا عن طريق جهود عالمية، نعني العداوة التاريخية للإسلام التي اتخذت، شكل (الخرافة) الولود المحملة بالعوامل الدينية والسياسية والاقتصادية وسواها، ثم الحاجة إلى إحلال (شيطان) قديم - جديد مكان الشيطان المفقود، كما أن رد الفعل الإسلامي ينطلق من مصدرين خطيرين متفجرين كذلك: إدراك الارتباط

---

[1] - انظر آخر تقرير أصدره البرنامج المعروف باسم أونوسيدا ONUSIDA عشية اليوم العالمي المخصص لهذا الوباء، في الأول من كانون الأول / ديسمبر 1997.

العريق بين الغرب واستعمار الشعوب وما يلحق بذلك من تطويح بالحق والعدالة، ومن إفقار للعالم الثالث والحيلولة بينه وبين التقدم، ومن محاربة للإسلام بوجه خاص، ثم العدوان المستمر على العالم الإسلامي، قبل الاستعمار وأيام الاستعمار وبعده، ذلك العدوان الذي يمثله على نحو صارخ دعم الغرب المستمر للصهيونية وإسرائيل.

وإدراك منابع هذه المعركة يكشف عما سوف يتعرض له كلاهما لا محالة من سوء ومن كوارث ضخمة إذا لم تعمل الإنسانية جاهدة مجتمعة ـ من خلال الجهد الثقافي بوجه خاص، كما سنبين ـ من أجل إزالة فتيل هذه القنبلة، وهو يكشف، على أية، عن ضلال هذا المنحدر الذي أنحدر إليه الغرب.

الفرع الثالث

مشكلة النظام العالمي مشكلة ذات منشأ ثقافي

فالمشكلة العالمية الحالية، ذات منشأ ثقافي أولاً وقبل كل شيء، ومن الخطأ اعتبار الصراعات العالمية القائمة، والتي سوف تقوم، صراعات إيديولوجية أو اقتصادية بالدرجة الأولى، والانقسامات العالمية المقبلة، كما تدل تباشيرها سوف تكون، أولاً وقبل كل شيء، صراعات ثقافية المصدر، إن لم تعمل الإنسانية منذ اليوم على اجتنابها، و(تصادم الحضارات) هو الذي سوف يسود السياسة العالمية، على حد تعبير "هنتنجتون"(في مقال له في مجلة فورن أفيرز Foreign Affairs صيف عام 1993)، إن هي تابعت مسيرتها الحالية وأمعنت في الدروب التي انتهجتها حتى الآن. وقد ورد في ذلك المقال المهم، الذي نأخذ عليه مع ذلك مآخذ كثيرة، نص جدير بأن ننقله كاملاً.

يقول الكاتب:(إن شعور الانتماء إلى حضارة معينة سوف يكون له شأن متزايد في المستقبل، وسوف يصوغ العالم إلى حد كبير التفاعل بين حضارات ست أو سبع هي الحضارات الآتية: الحضارات الغربية، والحضارة الكونفوشيوسية، والحضارة اليابانية، والحضارة الإسلامية، والحضارة السلافية ـ الأرثوذكسية، والحضارة اللاتينية ـ الأمريكية، وربما الحضارة الأفريقية، والصراعات المهمة القادمة سوف تقوم على طول الخطوط الثقافية التي تفصل بين هذه الحضارات).

ولا يعنينا هنا ما لقيه ذلك المقال من نقد وتجريح ومن اتهام بتبسيط الأمور.

والذي يعنينا منه أمران:

أولهما أن نذكر أن النتيجة الأساسية التي أراد أن يخلص إليها هي دعوة العالم، ولا سيما الغرب، إلى مقاومة ((الهجمة الإسلامية)) على حد تعبيره، وأنه عزز بذلك

مواقف كثير من الكتاب الشوفنيين في الولايات المتحدة وفي أوروبا، وأيد مزاعمهم التي ترى في الإسلام ((العدو الشامل والكامل)) للغرب.

والأمر الثاني هو أن ما جاء فيه حول صراع الحضارات (أياً كانت تلك الحضارات نبوءة سوف تصدق في أغلب الظن إذا تابع العالم مسيرته الحالية، ولم يستخلص من صراع الحضارات الذي بدت بوادره الدروس اللازمة لتحويل هذا الصراع إلى حوار بين الحضارات، وكارثة الصراع بين الحضارات، لا بدّ واقعة إذا ظل العالم على عناده، وظل يمشي مشيته القديمة التقليدية، كأن شيئاً لم يكن.

أو لم يردّ بعض خصوم "هنتنجتون" على أقواله بطرح مقولات أدهى وأمرّ،تحمل معها معالم غطرسة الأقوياء، كقول بعضهم إن الذي سوف يسود في المستقبل هو حضارة واحدة ووحيدة، هي الحضارة الرأسمالية الغربية، وإن الصراعات القادمة لن تكون سوى حروب الحضارة الرأسمالية الغربية، وإن الصراعات القادمة لن تكون سوى حروب أهلية من طراز جديد.

ويضيف هؤلاء أن الحضارة العالمية الشاملة التي سوف تبزغ لن يكون فيها صراع بين القوميات أو بين الحضارات، بل صراعات ناجمة عن عدم المساواة (فقط) تزداد شدة وحدّة بين المبعدين والمقربين، وبين المهملين وأسياد العالم الجدد! وهذا العود المفضي إلى منطق سيطرة الغرب على المعمورة وسيادته إياها، هو، في نظرنا، مقتل الحضارة العالمية، وأخطر ما تتعرض له في مسيرتها نحو المستقبل.

مخاطر الدعوة إلى ثقافة عالمية وحيدة

الدعوة إلى ثقافة عالمية واحدة ووحيدة، هي ثقافة الغرب، هي مسألة المسائل في أزمة النظام العالمي ومستقبله.

ولطالما استنكر المفكرون في العالم الثالث بوجه خاص، بل في العالم المتقدم أيضاً ولا سيما في أوروبا، الدعوة إلى هيمنة الثقافة الأمريكية وطراز الحياة الأمريكي على العالم، مبينين ما في ذلك من اغتيال للعقول والنفوس، ومعاداة بالتالي لمبادئ الحرية،

ومتحدثين بوجه خاص عن مخاطر ((تسطيح)) الثقافة العالمية وصياغتها على نمط واحد وشاكلة واحدة، بدلاً من إغنائها بأنماط الثقافات المختلفة.

وقد أنكر هؤلاء المفكرون أن تكون في العالم ثقافة نموذجية واحدة تعتبر قدوة لسواها، ويتوجب على الثقافات الأخرى أن تلهث للحاق بها ولعل ما تشهد كل يوم أعيننا من تجريح الغرب للإسلام وثقافته، أبلغ دليل على مخاطر هذا المنزع الثقافي الداعي إلى ثقافة عالمية وحيدة الوجه واللسان، بل لعل أهم ما يكشف عن تهافت هذه الدعوى ما نجده في الثقافة الغربية، وفي الثقافي الأمريكية بوجه خاص، من آفات وعلل نفسية وخلقية واجتماعية تكاد تؤدي بتضامن المجتمع فيها وتحطيم وحدته وتهيئته للتفكك والانحلال.

الفرع الرابع

تفاعل الثقافات هو المخرج

الثقافات كطباع الأفراد لا تصدق عليها أحكام القيم، ولكل منها سماته وملامحه التي تجعل الفرد يفقد ذاته إن هو فقدها، ولكل منها عطاؤه المتفرد للإنسانية، وهذا العطاء يشتد خصوبة وغنى بمقدار ما يعبّر عن الأصالة الثقافية لكل أمة، وتقدم الإنسان نحو مزيد من الإنسانية لن يكون إلا بتفاعل حصاد الثقافات العالمية المختلفة، وتبادل التجارب الفكرية في ما بينها، وإخصاب بعضها الآخر.

وغني عن البيان أن مثل هذا التفاعل بين الثقافات العالمية ينبغي أن يؤدي في النهاية إلى تقارب عملي قوامه وضع مجموعة من ((الثوابت العالمية الثقافية)) التي ينبغي أن تعمل الثقافات جميعها على احترامها وتعميق جذورها وتوليد مثل هذه الثوابت وقبولها أمرٌ ممكن إذا هو تمّ عن طريق الحوار الحقيقي، وحلّ محل فرض ((ثوابت)) ثقافية معينة أو بلد معين على العالم كله، والادعاء بأنها هي وحدها ((الثوابت العالمية)).

الدوائر الثقافية الثلاث

إن ثقافة أي بلد من البلدان أو أية أمة من الأمم تضمّ دوائر ثلاثاً متداخلة: **الدائرة الأولى** هي دائرة ((الثقافات المحلية)) التي لا تخلو من تنوع هو مصدر للغنى والخصب.

والدائرة الثانية هي دائرة ((ثقافة الأمم أو الدولة)) المعنية بكاملها، وتضم أنماط السلوك المادي والمعنوي الخاصة السائدة لدى أمة من الأمم والتي تميزها من

سواها، **والدائرة الثالثة** هي دائرة ((الثقافة العالمية)) التي تتفاعل مع الثقافة القومية وتغنيها وتمنحها القدرة على الحياة عن طرق تجديدها.

والتقدم العلمي التقني، وثورة المعلومات والاتصال بوجه خاص، وانقلاب العالم إلى قرية واحدة تؤدي كلها من دون شك إلى اتساع الدائرة الثالثة، دائرة الثقافة العالمية غير أنه من المهم أن نذكر أن مصلحة العالم أن يحول دون استلاب هذه الثقافة العالمية للثقافات القومية وخصوصيتها، وأن يجتنب ولادة ثقافات هجينة، أو ثقافات تابعة، تذوب في الثقافة العالمية وتفقد مقوماتها الذاتية التي تقوى وحدها على أن تضمن استمرار عطائها الثقافي الفذّ للإنسانية.

وقد يبدو من قبيل الآمال، لا من قبيل الواقع، التمييز بين تفاعل الثقافة القومية مع الثقافة العالمية تفاعلاً يخصب كليتهما، وبين ذوبان الثقافة القومية العالمية وإمحّاء معالمها الخاصة.

غير أن مثل هذا التفاعل الخصيب ممكن دوماً في الواقع إذا انعقد العزم عليه، وإذا ما انطلق العالم في طريق الحوار الصادق النزيه.

شروط الحوار بين الثقافات

وحين ندعو إلى الحوار الثقافي بين الحضارات، نؤكد من وراء ذلك على ضرورة انطلاق هذا الحوار من منطلقين أساسيين:

أولهما: هو النزاهة الفكرية والثقافية، تلك النزاهة التي ينبغي أن تتوافر لدى المفكرين (ولدى السياسيين بدفع من المفكرين)، والتي تُقبل على الحوار بين الثقافات من دون ما أفكار مبيتة، ومن دون ما أغراض خفية، ومن دون ما مكر أو غيلة.

وثانيهما: العمل أولاً وقبل كل شيء، من قبل جميع الفرقاء، على ((إزالة آثار العدوان الثقافي))، إن صحّ التعبير، ويعني ذلك، في ما يعني، تطهير ثقافة كل أمة مما فيها من تزوير للحقائق المتصلة بثقافات الشعوب الأخرى، وما فيها بالتالي من إثارة للأحقاد بين الثقافات، ويصدق هذا بوجه خاص على الثقافة الغربية وما فيها من تزييف لتاريخ الثقافات الأخرى، ومن تحليل محرّف لأفكارها وأنظارها الماضية

والحاضرة، على نحو ما نجد بوجه خاص في موقف هذه الثقافة الغربية من الثقافة العربية الإسلامية.

على أن الأمر لا يقتصر على تصحيح المواقف السلبية التي تقفها الثقافات بعضها من بعض، بل يستلزم فوق هذا خطوات إيجابية تكشف فيها كل ثقافة كشفاً مخلصاً خلواً من العقد عما تحمله من حصاد الثقافات الأخرى، وما لهذه الثقافات في الماضي والحاضر من دور في تكوينها وتطويرها.

فالثقافة الغربية، مدعوّه إلى إبراز دور الثقافة العربية الإسلامية في تقدمها وفي انطلاق الحضارة العلمية التجريبية الحديثة، بل حتى إلى بيان دور بلاد الشرق في ظهور المسيحية وفي احتضان المسيح الذي تكلم بالآرامية، ولم يتكلم باليونانية أو اللاتينية، فضلاً عن تمجيد القرآن الكريم للمسيح - وعن احتضان الدولة العربية الإسلامية للمسيحية والدائنين بها (وبسواها من الديانات)، وقد كتب أكثرهم باللغة السريانية، بل لا بدّ لهذه الثقافة الغربية من أن تشير بصدق وأمانة إلى مجتمع العدالة والمساواة الذي شاده العرب في الأندلس، وما تم فيه من تمازج ثقافي، بل سكاني فريد، اختلط فيه القوطي بالعربي واللاتيني بالبربري، وأدى إلى ولادة مركَّب ثقافي فذ.

وفي مقابل ذلك لا بدّ للثقافة العربية الإسلامية من أن تشير بدورها إلى الثقافة اليونانية واللاتينية التي اقتبست منها الكثير، ولا سيما في عصورها الذهبية كما لاّ بدلها من أن تعي بعمق ما في الثقافة الغربية الحديثة من مقومات الحضارة العلمية التقانية، ومن روح الخلق والإبداع، ومن قدرة على تسخير الإنسان، ومن عطاء كبير لا ينكر للإنسانية جمعاء في كثير من الميادين.

الغرب يبحث عن (كبش فداء)

إن ((حوار الثقافات لا صراع الثقافات)) هو المخرج، والعالم اليوم ينزلق في منزلق خطير حين يحاول أن يبحث، أمام تكاثر المخاطر العالمية وتعاظم المشكلات الداخلية في البلدان المتقدمة نفسها، عن (كبش فداء) يرد إليه مآسيه وبلواه، بل يحاول أن يجعل منه (إبليساً) عن طريق جهد عاجل وسريع يقوم به لتزوير الحقائق،

ومثل هذا الموقف يؤدي إلى ردود فعل من أولى نتائجها أن يتحول الإبليس المتهم إلى متهم، وأن يتعامل مع المتهم بالتالي تعامله مع (إبليس) قديم ـ جديد.

إن اتهام أمة أو شعب من خلال ثقافته، والإزراء بهذه الثقافة والنظر إليها على أنها مصدر للشرور، طعنة قاسية لابد من أن ترد عليها تلك الثقافة رداً صادراً من الأعماق والأحشاء.

ومحاولة بناء المجتمع الإنساني العالمي الجديد على أنقاض ثقافات الشعوب مَرْكب غير مجدٍ وغير ممكن، ولن يؤدي إلا إلى تأجيج بؤر الصراع العالمي، ولا بد من أن يقرَّ في أذهان المفكرين في العالم المتقدم أن الثقافات ضرورية له، وأن يذكروا مقولة جان بول سارتر الشهيرة: ((الآخر ضروري لوجودي)).

نتائج أساسية:

من خلال هذه المنطلقات يمكننا أن نخلص إلى النتائج الآتية:

1- جوهر الضلال العالمي هو الضلال الثقافي، وسبيل حل مشكلات العالم ينبغي أن يتم بالدرجة الأولى عن طريق معالجة مشكلة ((الثقافات)) المختلفة في العالم، وذلك باللجوء إلى الحوار الإيجابي، بدلاً من الصراع أو الاتهام أو الازدراء.

2- الإطار الذي ينبغي أن يتم من خلاله حوار الثقافات هو الإطار القومي، ويستلزم هذا تحديد المقصود من هذا الإطار في المرحلة الخالية من حياة العالم، وهذا التحديد قد يلخصه قول الرئيس الفرنسي السابق ميتران في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في شهر كانون الثاني (يناير 1995)، وذلك في حديثه عن الوحدة الأوروبية: ((إن أوروبا الثقافات (التي يدعو اليها) هي أوروبا الدول القومية ضد القوميات(أي ضد النزعات القومية المتعصبة) وقد قال ذلك في معرض تأكيده على ضرورة ((أن يحتل البعد الثقافي المكانة اللائقة به في البنيان الأوروبي)).

والحق إن المشكلة المطروحة أمام العالم، في بداية القرن الحادي والعشرين، كما يقول ميتران نفسه [1]، هي التوفيق بين نزعتين تسودان العالم اليوم، فهنالك نزعة

[1] - حديث مع فرنسوا بيداريدا Bedarida، الاختصاصي بالتاريخ الحديث، نشرته جريدة لوموند Le Monde في عددها الصادر بتاريخ 29/ آب/ 1995.

قوية نحو الوحدة، نحو تكوين تكتلات كبيرة بين الدول، كما نجد في تجربة بناء الوحدة (أو الاتحاد أو الكونفدرالية) الأوربية، بل كما نجد في محاولات التوحد بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، أو كما نجد في منظمة دول جنوبي شرقي أسيا، أو في منظمة الدول الأفريقية، أو في جامعة الدول العربية، وفي الوقت نفسه نزوع معاكس يدفع الأقليات الإثنية أو الدينية إلى المطالبة بالسيادة والاستقلال، بل بالانفصال أحياناً، ولا شك في أن ذيوع مثل هذه النزعات المجزئة المفتتة من شأنه أن يحيي من جديد عالم القرون الوسطى.

والتأليف بين هذين المنزعين، كما يضيف ميتران أيضاً، هو المهمة التي ينبغي أن يضطلع بها العالم على تخوم القرن القادم الجديد، وهذا التأليف يتم، في نظره عن طريق الاتجاه نحو التجمعات الكبرى، على أن تكون في صلب هذه التجمعات تدابير واضحة وملموسة من أجل حماية الأقليات، بحيث تشعر هذه الأقليات بالطمأنينة وتؤكد ذاتها ووجودها.

وهكذا ينبغي أن يزول الخلط بين الدعوة إلى الوحدة بين الدول، وبين ذيوع العصبية والشقاق والمعادية للشعوب الأخرى، فالوحدة القومية، بين أبناء شعب واحد، أو بين أبناء ثقافة واحدة، أو بين دول متقاربة أو تريد أن تتقارب، مطلب لابد من تشجيعه في عالمنا، وهو البديل بين نقيضين: النزعة العالمية، من جانب، التي تنكر الكيانات الذاتية والتي تدعي أنها نزعة إنسانية والتي تنادي بسفح الحدود بين الدول انطلاقاً من مبدأ الحرية في زعمها، تلك الحرية التي تعني عندها في معظم الأحيان (حرية السوق) الاقتصادية وحدها، ثم النزعة القومية الشوفينية المتعصبة، ولا سيما حين تلبس لبوس الأقليات الإثنية أو الدينية أو الطائفية، التي لا تعني في نهاية الأمر سوى الحرب والعدوان.

ويجدر بنا أن نذكر أن اشتداد أوار بعض النزعات القومية (المتعصبة منها وغير المتعصبة) بعد زوال الاتحاد السوفياتي، كان بمثابة رد فعل ضد المخاطر الجديدة التي تتعرض لها أمم وبلدان كثيرة، حين تجد نفسها (مكشوفة) أمام مخاطر عدوان الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة، وحين تلجأ بالتالي بضرب من رد الفعل الغريزي، إلى ذاتها وجلدتها لتحتمي بها، من العدوان والمهالك.

كذلك من المهم أن نذكر أن ما تنادي به الدولة العظمى ـ نعني الولايات المتحدة ـ من (عولمة) في شتى جوانب الحياة، ومن انفتاح اقتصادي كامل بين الدول، هو في معناه العميق شكل متقدم من أشكال (الهيمنة القومية) وعود إلى (القومية المتعصبة) التي تريد من ورائه السيطرة على العالم باسم نزعة عالمية زائفة.

في إطار الحوار بين الثقافات، ينبغي أن يكون للحوار الإسلامي ـ الغربي شأن خاص، لأسباب نعرفها جميعاً، وحسبنا أن نذكر منها أن الإسلام هو الجار الجغرافي لأوروبا، وأن عدد المسلمين فيها يتجاوز عشرة ملايين نسمة، وأن عدد المسلمين في العالم سوف يصل إلى ملياري نسمة عام، 2025منهم ستمئة مليون في البلدان العربية.

وهذا الحوار، ينبغي أن ينطلق من القيم الإنسانية التي أكدتها شرعة حقوق الإنسان، والتي أكدتها منطلقات الإسلام الأساسية قبل ذلك، كما أكدتها مبادئ المسيحية الأولى، والتي تلتقي في خاتمة المطاف مع القيم الإنسانية التي تريثت عندها سائر الديانات والفلسفات الكبرى والثقافات الكبرى في العالم.

وقد يكون من المفيد أن نذكر في هذا المجال أن اليهودية في الأصل ثقافة وأنها لم تفسد إلا عندما زيفت ثقافتها وسخرتها لأغراض اقتصادية وسياسية، وهذا ما أكده كبير فلاسفة الكيان الصهيوني، نعني به "ييشايوها ليبوفيتش Yeshayuhe Leibovitz" (الذي توفي في شهر أب /أغسطس عام 1994)، في ندوات له جمعت في كتاب شهير عنوانه الشعب والأرض والدولة، حيث أكد هذا الفيلسوف ذو المنازع الصهيونية والدينية، أن اليهودية ليست (أرضاً) ولم تكن أرضاً في يوم من الأيام، وأن الشعب اليهودي كان دوماً شعباً في المنفى، كما أنها ليست (دولة) ولم تكن دولة يوماً ما في التاريخ، وإنما هي وعي وارتباط بالثقافة الذاتية اليهودية وبقيمها، تلك القيم التي ترفض أن يكون من حقها أن تسيطر على شعب أخر، أو أن تسيطر على المنطقة.

إذن فمشكلة العالم ذات منشأ ثقافي بالدرجة الأولى، وإن الحل يمكن في الثقافة النزيهة المبرأة من تشويه السياسة وتزييفها، والمدركة للروابط الثقافية التي قامت وتقوم بين بلدان العالم وبين ديانات العالم وبين شعوب العالم، والرافضة لعدوان ثقافة على أخرى، فضلاً عن سيطرة شعب على أخر.

هذا ونقول مؤكدين إن ما قدمه الغرب للصهيونية الناشئة من عون موصول لا مثيل له في التاريخ من أجل ذلك الوطن ودعمه وتوفير الغلبة الدائمة له، على حساب تشريد ملايين العرب من ديارهم، ومن خلال ألام ومآسي يندى لها جبين الإنسانية، ومعارك دامية وعنيفة لم تخمد نارها حتى اليوم، نقول إن ما قدمه الغرب جرح مقيم في قلوب العرب والمسلمين، وسبب أساسي من أسباب العداء بين الإسلام والغرب، لم يحاول الغرب حتى اليوم تقديم أي علاج صادق له، ولا ندري كيف يستطيع الغرب أن يبرئ نفسه من العداء للعرب والمسلمين، وأن يتهم هؤلاء على العكس بالعداء المبيت له، بعد دعمه السافر والجائر للصهيونية الذي أمتد طوال قرن كامل وما يزال مستمراً؟ ولا شك في أن الأسباب العميقة لموقف الغرب هذا أسباب ثقافية أولاً - بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة - ترجع إلى العداوة التاريخية التي يحملها الغرب للثقافة العربية الإسلامية، وإلى خوفه من انبعاثها من جديد.

ومما يلفت النظر أن الغرب في الماضي والحاضر يدرك شأن الإسلام وحجمه وكتبه المتتالية [1]، وأولها وعلى رأسها كتابه الشهير أمل القرن العشرين الكبير [2] حيث يتحدث هذا الكتاب حديثاً روما نطيقياً حالماً عما تعد به الثورة الآتية، ثورة الآلة الأوتوماتيكية التي تعمل بذاتها وتحل محل الإنسان تدريجياً في شتى المجالات.

فهو يصف تلك الثورة الموعودة بأنها ثورة ما بعد الصناعة، ويقول في عبارة حازمة قاطعة: (لن يكون شيء أبعد عن الصناعة من الحضارة التي ولدت من الصناعة)، وأهم من هذا كله فهو يرى أن حلول الآلة محل الإنسان في المهمات الرتيبة والأعمال الروتينية والجهود الجسدية التي ليست من طبع الإنسان، سوف يحرر الإنسان من العبودية للآلة وسوف يطلق عنده طاقات الإنسانية الحقة التي يسرها الله له بطبعه، بحيث يفرغ للنشاطات الفكرية والعلمية والثقافية والترويحية، وبحيث يعمل أياماً معدودة في الأسبوع وساعات قليلة محدودة في اليوم، بل بحيث يعمل حوالي 40 ألف ساعة في حياته كلها (وهذا ما جعله عنواناً لكتاب شهير له).

---

1 - من كتبه المترجمة إلى اللغة العربية حضارة عام 1975، وقد ترجمه أحمد دمشقية، ونشرته دار عويدات، ببيروت، عام 1960.

2- وقد ترجمه إلى العربية عبد الحميد الكاتب ونشرته دار عويدات، بيروت، عام 1966.

وهكذا يعد "فوراسيتيه" بجنة عدن على الأرض، وذلك بفضل ((الأتمتة)) وحلول الآلة محل الإنسان، وسوف تمتلئ أماكن النزعة وشواطئ البحار ببني البشر يقضون فيها ساعات فراغهم الكثيرة، كما تمتلئ بالرواد قاعات البحث العلمي ومختبراته وأماكن النشاط الثقافي وسواها من الأماكن والمؤسسات التي تلبي رغبات الإنسان العميقة ومنازعه الإنسانية الحقة.

وبالفعل فلقد تحققت من نبوءات "فوراسيتيه" وأمثاله، فالآلة حلّت محل الإنسان والأتمتة ذاعت وشاعت، وحضارة المصنع بالمعنى التقليدي للكلمة أذنت بالأفول، غير أن هذا كله حرر الإنسان من سلطان الآلة، دون أن يحرره من سلطان أقرانه من بني البشر، ولم تنتج ثورة ما بعد الصناعة التفرغ للنشاطات الإنسانية، على مختلف أشكالها، بل ولدت في كثير من الأحيان فراغ العاطلين عن العمل، ولم تؤد إلى تزايد دخول الناس في العبودية وإنما أخضعته لعبودية أقسى، عبودية العنف التكنولوجي والثروة الجشعة المستغلة.

ولئن أخذت السلطة، تتحول شطر غلبة سلطان المعرفة، فإنها لا تعدو أن تكون قد أجرت ضرباً من التحول في بنيتها، إذ نقلت السلطة القائمة دوماً على المعرفة والثروة والعنف، إلى القابضين على المعرفة وجعلت منهم يوماً بعد يوم مالكي الثروة والعنف إلى جانب امتلاكهم للمعرفة.

وهكذا فمجتمع ما بعد الصناعة الذي ولّدته طبقة حلّت محل العمال، يمضي اليوم نحو افتراس أبنائه أنفسهم، والمعرفة نفسها التي تبدو نقيض العنف والثروة تغدو أداتها المفضلة الناجعة.

طيف جميل إذن ذلك الذي راود "فوراسيتيه" في أوائل الستينات، حين وضع آماله وآمال الإنسان في مجتمع ما بعد الصناعة الذي كان يؤذن بالظهور، فهل استطاعت التربية أن تفعل شيئاً في سبيل تحقيق ذلك الحلم؟ وهل في مقدورها اليوم أن تصون ما تبقى منه وأن تغيرّ من مجراه؟

ويكتسب السؤال شأناً خاصاً إذا ذكرنا أن مجتمع ما بعد الصناعة حين ولد المعرفة وسلطانها ولد معها الجريمة وجعلها أكثر قطاعات المجتمع حيوية، وولد العنف وشحذ تقنياته وزادها أثراً وهولاً.

هل تقوى التربية على توليد مجتمع غير الذي ولدها؟.

أول ما يتوجب جلاؤه عند محاولة الإجابة على هذا السؤال، هو مدى قدرة التربية على تجديد المجتمع الذي أنشأها، وعلى تغير النظام الاجتماعي الذي ولدها. ولن نمضي، من أجل الإجابة عن هذا السؤال، إلى الشعاب الوعرة والأنظار المتباينة بل المتناقضة التي نجدها لدى المربين في هذا المجال، وحسبنا أن نقول بإيجاز، إن المربين في هذا الشأن فرائق ثلاثة: أو لها فريق يرى أن التربية قادرة على تغيير المجتمع، وأن مجتمع الغد إما أن تصنعه التربية وإما لا يكون البتة و من أبرز المنادين بهذا الرأي روسو وكانت قديماً ثم من عرفوا برواد (التربية الحديثة) وأصحاب التربية المؤسسة حديثاً، من أمثال "لوبرو Labrot "وصحبه، وثانيهما فريق يمضي إلى الطرف الأخر المتطرف، فيرى أن التربية عاجزة عن تغيير المجتمع وتطويره، وأنها له تابعة ولأوامره خاضعة، وأن المدرسة لا تعدو أن تعيد توليد النظام الاجتماعي الذي أنشأها لهذه الغاية، ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه قديماً عالم الاجتماع الفرنسي "دوركهايم".

وقد عرف هذا الاتجاه في السبعينات زخماً متزايداً، وظهر حوله أدب تربوي غني وهام، كما نرى عند "بورديو" و"باسرون" في كتابهما إعادة التوليد [1] بوجه خاص، وعند "بودلو" و"إيستابلي" [2]، ولا سيما في كتابهما المدرسة الرأسمالية في فرنسا، وكما نرى أيضاً عند عالم النفس الأمريكي "روجرز"، وثالث الفرق هو الفريق التوفيقي الذي يرى أن التربية عاجزة وحدها عن تغيير المجتمع ولابد أن تضاف إلى جهودها جهود سائر ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وسواها، وأن الصلة بين التربية وسواها بالتالي صلة دائرية وليست صلة خطية، وعلى هذا الرأي جمهرة المربين وإن كان في حاجة إلى مزيد من الدقة والإحكام في رأينا ولكن هذا كله يصدق على الصلة بين التربية والمجتمع قبل ولادة مجتمع ما بعد الصناعة وقبل ظهور الثورة المعلوماتية بوجه خاص، فهل زادت هذه الثورة المعلوماتية من فرص تأثير التربية في مجرى الأحداث أم أنها قلصت هذا الدور أو ألغته؟

1 – Pierre Bourdieu et J.C.P Passeron: La Réproduction op, cit.

2 –C.B oudelot et R. E stablet: L, Ecole Capitaliste en France. op, cit.

لا شك أن دور التربية قد زاد أو تغير على أقل تقدير إذا عنينا بذلك شأنها في إعداد القوى العاملة اللازمة للثورة المعلوماتية الجديدة ولمجتمع ما بعد الصناعة وما يصحبه من سيطرة الأتمتة والتكنولوجيا من جانب، ومن مزيد الحاجة إلى الاختصاصين في قطاع الخدمات الواسعة وما يسوده من حاجة إلى التقنيات الالكترونية بأنواعها المختلفة من جانب آخر.

لكن السؤال الأهم لا يتصل بدور التربية في توفير القوى العاملة الجديدة اللازمة للتغييرات الحاسمة في وسائل الإنتاج وأساليبه (على أهمية هذا الأمر)، بل الأمر كل الأمر هو التساؤل عن دور هذه التربية في توليد عالم إنساني جديد يحقق سعادة الإنسان ومطالبه الإنسانية الأساسية، وقد رأينا أن مجتمع ما بعد الصناعة لا يعدو أن ينقل السلطة من المعرفة الأداة الناجعة للثروة والعنف.

ومهما يكن بلاء التربية في إعداد القوى اللازمة لهذا التحويل الجديد في مقومات الإنتاج وأصول الاقتصاد وأساليب العنف، فإن مجتمع ما بعد الصناعة لا يزال يمعن في نشر البطالة، ولا يزال يقذف كل يوم بآلاف الفقراء والمهمشين والمنبوذين في البلدان المتقدمة نفسها وفي سائر بلدان العالم، حتى لكأن ما حدث بعد عصر التنوير في أوروبا من تجاوز للفقر والتسول والتشرد، بفضل الثورة الصناعية الأولى بوجه خاص، وبعد أن أحجم الناس عن النظر إلى الفقر وكأنه قد لا يرد، وأخذوا بالتالي يحملون الحكام والطغاة مسؤوليته، نقول لكأن ما حدث بعد عصر التنوير هذا من قضاء تدريجي على الفقر وانطلاق نحو إشاعة الحياة الكريمة لدى المواطنين عامة، تمحو قوة ما بعد الصناعة وتعيد من جديد حكم الطغاة، طغاة المال، وتنشر حياة البؤساء [1].

---

[1] – يحدثنا عن هذا البؤس الزاحف بسبب مرحلة ما بعد الصناعة كتاب ظهر حديثاً ونشر تحت إشراف عالم الاجتماع الفرنسي الشهير والأستاذ في الكوليج دي فرانس: "بيير بورديو Pierre Boardieu"، يفصح عنوانه عن مضمونه: بؤس العالم La Misere du monde وهو من منشورات دار La seuil في باريس / 1993.

الفرع الخامس

خطاب العولمة

((خطاب كوني أم خطاب غزو واختراق))

حدثنا أن العولمة إعصار أهواج هبَّ على العالم أجمع مقتلعاً الأخضر واليابس، وقد هب هذا الإعصار على أمتنا ـ متمثلاً في الغرب وخاصة أوربا ـ منذ مطلع الاستعمار الحديث، وكانت له منازلاته مع القوى الإسلامية الكبرى، ممثلة في الدولة التركية العثمانية، والدولة الصفوية الفارسية، والمماليك في مصر والمغول في آسيا الوسطى، ثم ممالك الزنج الإسلامية في غرب أفريقية، وقد انتهت هذه المنازلة التاريخية عبر ثلاثة قرون امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر[1]، وها هو لا يزال يهب، وإنما هذه المرة بقيادة أشنع هي الولايات المتحدة الأمريكية، حاملاً ـ لصفاء العيون ـ الكدر والرمال والطين.

ونحن في هذه الدراسة سنركز على رد فعلنا حيال إعصار العولمة على الجانب الثقافي الاختراقي لأمتنا.

لا ريب أن للهيمنة الثقافية كثافتها وثقلها وحضورها بسبب شراسة الإمبريالية الثقافية وهو سها وشعارها المحموم، ومع ذلك فقد اعتمدت العنوان القائم إيماناً وطيداً مني بأمتي وقدرتها على المثاقفة، ومنعتها وصمودها في الشدائد والمحن.

هذه الثقافة التي تمتد بجذورها إلى آلاف السنين، تعانق أبداً شوق الحياة وكبرياء الحياة وشرف الحياة وإرادة الحياة وعناد الحياة، وما من ريح صرصر بقادرة على

[1] – د. برهان زريق: المشروع الحضاري العربي الإسلامي، دمشق دار كنعان، 2007، ص 307.

اقتلاعها، لأنها تتجدد أبداً ولا تُختّرقُ، وتضعف ولا تموت [1]، تُغلب ولا تركع، تُهْزَم ولا تستسلم.

ونحن لا ندل بذلك عتواً واستكباراً في الأرض، وإنما ثقة بهذه الأمة التي لا تزيدها المصائب إلا تجذراً وإلا ترسخاً.

وحقيقة الأمر أن أدبنا السياسي المعاصر، يحفل بأجهزة مفاهيمية، مثل: الغزو الثقافي، الغزو الصهيوني، الاستلاب الثقافي، الإمبريالية الثقافية، الاختراق الثقافي، المسخ الثقافي، الإبدال الثقافي، التداخل الثقافي، الاغتراب الثقافي، alienation cultural، وغير ذلك من المفاهيم.

هذه الظاهرة الثقافية ولنسمها تبسيطاً، بالعنف الثقافي أو بالعداء الثقافي ـ ليست غريبة على أمتنا منذ فجر حياتها، وما الشعوبية الثقافية في العصر العباسي إلا أحد مظاهر هذا الغزو، وقد خرجت أمتنا من ذلك الغزو ومثله معه، ظافرة، أشد مراساً، وأصلب مكسراً.

بيد أن هذه المسألة تأخذ مظهراً جديداً من العدو وشراسته، بسبب استشراء الرأسمالية وتغولها، بعد أن أزالت من أمامها كل معوّق، وهي تدخل راهنياً مرحلة جديدة هي مرحلة الاختراق الكامل للعالم بسبب الثروة العلمية والمعلوماتية والتكنولوجيا الفائقة، وقدرتها على تعميم إنجازاتها على المعمورة، وبسبب تكنولوجيا الاتصال كما في أجهزة C W إضافة إلى المشاريع الاقتصادية الأخطبوطية الجبارة القادرة عل نقل السلوك الاجتماعي والاقتصادي إلى كل بقعة في هذه المعمورة ((لباس الجينز ومطاعم الهمبرغر))[2].

وحقيقة الأمر فعلاقتنا بالثقافة الغربية الأطلنطية ليست مثاقفة بالمعنى الفكري الصرف كما يصورها فكر الاغتراب والخواء العربي، بل المسألة تكمن في الذكريات المريرة القابعة والثاوية في أعماق ضمير أمتنا وذاكرتها التاريخية ضد هيمنة وعداء

---

[1] – د. شاكر مصطفى: مقال موسوم بعنوان "قراءات في الفكر القومي"، مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، آذار 1994، كتاب 3، ص 102 وما بعدها.

[2] – د. محمد الدوادي: عالم الرموز عند الإنسان، مجلة المستقبل العربي، عدد 156 لعام 1992، ص 20.

الغرب وثقافته[1]، وليس من السهل علينا التخلص من تلك الصورة المانوية الرمادية التي تكونت من عدائية الغرب للعروبة والإسلام، ابتداء من العصر الوسيط مروراً بالحروب الصليبية، فاحتلال نابليون لمصر، فإجهاض المشروع النهضوي لمحمد علي باشا، صعوداً باحتلال المشرق والمغرب العربيين، فخطاب الوحدوي لجمال عبد الناصر، وأخيراً تصميم الولايات المتحدة والصهيونية طمس مقومات شعبنا في العراق من خلال غزوه الأخير.

والتدليل بأن الإسلام حقيقة سياسية دينية توتاليتارية في العمق والأنظمة الفكرية التي تتضمن في مبدئها الأصلي مشروع الفتح العالمي هي النازية والشيوعية والإسلام، ومن ثم فلا يمكن المساومة مع مشروع هدفه التدمير، والمسلم العادي homo Islamic شخص لا يحول ولا يزول وهو يحمل مشروع التهديد في ذاته[2].

وقريب من ذلك ما أكده "ميشيل دوبريه" (رئيس وزراء فرنسا الأسبق) بأن الإسلام هو العدو الأول والمباشر للغرب، وقول "مارغريت تاتشر" (رئيسة وزراء بريطانيا السابقة) لقد بقي على الغرب أن يقضي على الإسلام بعد أن قضى على الشيوعية[3].

وفي نظر "ريمون دولان" وزير خارجية فرنسا، ومثله معه مجلة التايمز اللندنية إن العالم العربي وهم وإن ما هو أكثر منه وهماً سياسة ديغول المدلّة بأن هذا العالم هو محور سياسة المستقبل.

ولقد أقرت إدارة الرئيس الأمريكي "ريغان" مشروع قيام نظام شرق أوسطي يحلّ محلّ النظام الإقليمي العربي الراهن، كما أقر الكونغرس الأمريكي بالإجماع سنة 1983، مشروع المستشرق اليهودي الأمريكي البريطاني الأصل "برنارد لويس" القاضي بتقسيم منطقة الشرق الأوسط من جديد بما في ذلك تركيا وإيران

---

1 – مقال الدكتور أحمد البغدادي: بعنوان: في مفهوم الثقافة، مجلة عالم الفكر، المجلد 24، عدد 4، لعام 1996، ص 9

2 – مجلة الاجتهاد، بيروت، دار الاجتهاد، العددان 15 و 16 لعام 1992، ص 307

3 – مجلة الاجتهاد، بيروت، دار الاجتهاد، العددان 15 و 16 لعام 1992، ص 305 – 306.

وأفغانستان، بحيث ترسم خارطة جديدة للمنطقة، تتحول فيها كل قبيلة في الجزيرة العربية إلى دولة.

وحقيقة الأمر أن علاقتنا بالثقافة الغربية رهينة المعنى والقيمة، في حين أن المعنى في الغرب حبيس الهيمنة والمصلحة، والقضية أولاً وأخيراً محمولة على جدلية إنتاج المعنى وإنجازه، وبالتالي فبقدر ما يتغلب إنجاز المعنى في الغرب على إرادة الهيمنة بقدر ما يمكن أن تزكو علاقتنا معه، وتزهو وتؤتي أكلها وثمارها اليانعة.

ويبدو أنه من الصعب راهنياً أن نؤسس مع الغرب خطاباً حرّاً محمولاً على قاعدة صلبة ورضية من الحوار والتفاعل الثقافي، بل إن الغرب لا يزال يقدم نفسه من خلال إرادة الهيمنة والمصلحة وبواباتها وخلفياتها، وكل ما نتمناه أن يتخلّص من عقده وهرطقاته تجاهنا، علماً أن بمقدور مركبته أن تقود قاطرة العالم إلى شاطئ الله والمحبة والأنسنة، ومع مزيد الأسف فالغالب على خطاب الغرب طابعه الاقتصادي المحموم الخاضع لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات ذات الشهوة المتكلبة السرطانية المتخصصة بامتصاص الدماء، وتقطيع الأوصال، والتغول على ثقافات الشعوب وقيمها[1].

وفي نظرنا فالمسألة أبعد من مسألة المظهر المادي الاقتصادي لحضارة الغرب، بل إن هذه المسألة تكمن في تلك الحضارة ذاتها التي انتهت فلسفياً إلى الوضعية واقتصادياً إلى الرأسمالية واجتماعياً إلى الفردية ودينياً إلى الإلحاد[2].

زد على ذلك فهذا الغرب، لا يفتأ يطوّر وظائفه ويؤسّس نظمه ويطور حياته وقيمه على أساس المزيد من الشّره والهيمنة والابتذال الإنساني والسيطرة على مصائر الشعوب، وبالتالي فإذا ما استعرنا أسطورة جانوس اليونانية المتمثلة في رأس له وجهان، أحدهما يعلوه القَتَرُ والكآبة والظلام والآخر يطفح بالنور، إذا استعرنا ذلك فإن جانوس الغرب له وجه واحد فقط، يطفح بالدكانة والكآبة.

---

[1] - كشف عن هذه الطبيعة السرطانية لتلك المؤسسات، د. عدنان شومان، اتفاقيات الجات الدولية، دمشق، دار المستقبل 1996.

[2] - الياس مرقص: المذهب الجدلي والمذهب الوضعي، ط1، 1991، ص 995.

وهذا الوجه "لجانوس" الغرب يظهر جلياً في تدعيمه المركز المقترن بتفتيت الأطراف ((العالم الثالث)) وإلحاقها بالمركز، وما انقسام المعمورة إلى شمال وجنوب إلا مظهر لهذا التقسيم الإمبريالي [1].

كما يظهر في هاجس الإمبريالية في السيطرة على النماذج الثقافية، أي في توحيد مقاييس المعرفة وتحويلها إلى سلطة في الوقت الذي تحول فيه العالم إلى سوق دولي يرتبط كلياً بها. وهناك مظهر آخر لخطورة جانوس الغرب يتجلّى في حمأة التكنولوجيا وآثار زرعها في نظام لم ينتجها تاريخياً واجتماعياً باعتبار أن هذه التكنولوجيا هي نقطة التقاء الاجتماعي بالثقافي بالتاريخي. وأن نقلها في حقيقة الأمر نقل للحضارة الأمريكية ذات السبق في إنتاج أحدث أشكال وأدوات التنظيم المعلوماتي للمعرفة، وليس عجباً أن تكون التي تحملها العقول الالكترونية والأقمار الصناعية هي رسالة أمريكا الوحيدة إلى العالم[2].

هكذا يؤكد الأستاذ "بسام صقر" على السمة الشمولية للتكنولوجيا وبعدها عن الحياد والقوة الغاشمة لها، والإمبريالية لا تني تزج بنفسها في حمأة الصراع الدولي[3] من أجل الإمساك بتلابيب الثروات الطبيعية في العالم، ووسيلتها في ذلك، امتلاك الرأي العالم العالمي وتوجيهه نحو ذهنية القبول بالقوى كحقيقة تاريخية لا تقبل النقاش [4]. وهذه الحضارة الغربية القائمة على الصراع والتنافس، وفلسفة السوق أبعد ما تكون عن العطاء والتوهّج والإشعاع وأقرب ما تكون إلى المركزية والتسلّط، فهي لا تني تشنّ الحرب وتؤججها بين الشعوب، ولا تفتأ تمزق أوصال النسيج الثقافي والقاعدة الفكرية للشخصية العربية الإسلامية، وهذا ما أكده وزير خارجية الولايات

---

1 – انظر رأي غارودي في كتاب: (الإسلام– الأخلاق– السياسة)، لمحمد أركون، بيروت، معهد الإنماء القومي، 1990، ص .221

2– مجلة قضايا عربية، أيار 1980، ص .218

3– د. مدبر الويس: المثقفون العرب والمستقبل العربي، مجلة الوحدة، عدد 101، لعام 1993، ص 179.

4– قوة الإعلام والغزو المقنّع، مجلة الفكر العربي، عدد 74، لعام 1993.

المتحدة الأمريكية، بأن انهيار جدار برلين قد نقل الصراع إلى شمال وجنوب، وحول في الوقت ذاته الصراع مع العرب والمسلمين إلى إطار الساحة الثقافية[1].

وهذه الإمبريالية الثقافية لا تعدم التعويل على مقولات فكرية، إلا أنها مقولات ضبابية سرابية تجريدية، تكتسب سمة الجواهر الثابتة والمتجانسة مثل مقولة الحضارة، الإنسان، التكتيك، وغير ذلك من الأفكار العامة غير القائمة على الضبط والتحديد، وغير القابلة للتعامل معها بجلاء، والجلاء ـ كما هو معلوم ـ هو ركن القاعدة الخلقية.

وتأسيساً على ذلك، فهذا الفكر يلغي الاختلاف والأزمنة والإيديولوجيا والتاريخ والسياسة ويبقي على زمن واحد هو زمن الانفتاح والاختراق الصهيوني وصولاً إلى أنسنة الأشباح والاعتراف بإسرائيل انطلاقاً من مقولة: إذا كان العالم متجانساً فإسرائيل جزء من هذا العالم المتجانس، فهي إذن متجانسة معه، وهذا في النتيجة يسمح لإسرائيل أن تستمر في مد شرايينها وعروقها الأخطبوطية في نسيج أمتنا [٢].

وحقيقة الأمر أن الكونية التي تدعيها وتتمسك بها هذه الامبريالية، تخفي وجهاً احتوائياً عدوانياً، يطمس مقومات العالم، ويستأصل مناهجه وقيمه ويمحوها من لوح الوجود[٣].

كيف يمكن الحديث عن كونية، وهذا النظام العالمي المزعوم تتحكم به طغمة أوليغارشية تفتقر إلى أي تكوين خلقي وعلمي؟ وهي تمتلك في الآن نفسه آلاف المليارات من الدولارات، وتتحكم بالسياسات الدولية وعلى رأس ذلك الولايات المتحدة الأمريكية[٤].

إنها كونية تائهة تسودها عبادة العجل الذهبي، وتسرح فيها قوة المال التي حلت محل المادية التاريخية لتحطم كل تراث للإنسانية[5].

---

1 – أ. عمر الحامدي: الثقافة العربية والنظام العالمي الجديد، الابعاد الحضارية للمتغيّرات الدولية، المجلة عدد 99 لعام 1992، ص 107 .

2 – فيصل دراج: من انهيار الثقافة إلى ثقافة الانهيار، مجلة النهج، خريف 1994، ص 131.

3 – د. محمد لطفي اليوسفي: الثقافة العربية في مهب التحدّيات، مجلة النهج، خريف 1994، ص114.

4– د. عبد الله عبد الدائم: مستقبل النظام العالمي، مجلة شؤون عربية، العدد 74 لعام 1993، ص9.

5 – د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 11.

ولا حاجة للتأكيد بأن المفروض بالكونية أن تقوم على توطين القيمة الإنسانية، وتعزّيز الشخص البشري، وتوطيد المواطنة العالمية، فهل هذه الكونية تستهدف ذلك لتكون موضع الاقتداء والاحتذاء؟.

لقد فشل النظام الرأسمالي في عمومية مشروعه، أي بالتوجه إلى العالم بخطاب قائم على المساواة، فهل النظام العالمي الجديد يحمل هذا الخطاب العام المجرّد؟ وما هي أواليات وأسسه؟.

لا حاجة للتدليل بأن هذا النظام علماني المحتد والمنبت، ولكن أليست العلمانية هي المسؤولة عن عدم عمومية مشروعها، لنستمع إلى هذه الشهادة الثمينة من الدكتور محمد أركون، إذا يقول: إن الجمهورية الفرنسية بازدهار الوضعية (الوضعية المتطرفة) التي أصبحت إيديولوجيا فرنسا لأجيال متعاقبة، ويجب أن لا ننسى أن ظاهرة الفتوحات الاستعمارية ازدهرت في ظل تلك الجمهورية الثالثة[1].

وليست القضية مقتصرة على الماضي فحسب، بل فالإشكالية لا تزال قائمة، والدول الغربية لا تفتأ تدعم الأنظمة القمعيّة، ويا لها من فوضى معنوية شاملة[2] وكاسحة، تلك التي تسيطر الآن على العالم، وهي فوضى مؤلمة تشارك فيها الدول الكبرى وأجهزتها وأدواتها البيروقراطيّة المالكة لأحدث وسائل المعلوماتية، بالإضافة إلى أنظمتها المصرفيّة.

هل تتوفر الأخلاقية في هذه الكونية المطروحة؟؟ لا نظن ذلك وهذا ما يؤكده البرفسور "لوكاس" عضو اللجنة القومية للأخلاق في فرنسا، فقد أشار إلى أنه لا توجد في فرنسا أية ذروة مدنية أو علمية أو أخلاقية نسبية، هذا مع العلم أن خطاب الوحي كان قادراً على ذلك بشكل مطلق، فقد كان يحتوي على ما يمكن أن ندعوه بمديونية المعنى، وكان الناس يخضعون له بشكل عفوي، وطيبة ظاهرة، وبصورة عميقة ودائمة، أما اليوم فلم يعد ذلك ممكناً[3]، والمفترض أن هذا النظام العالمي

---

1 – محمد أركون: الاسلام–أوروبا – الغرب، ص211.

2 – د. محمد أركون: كتاب الإسلام، أوربا، الغرب، ص 33.

3 – د. محمد أركون، كتاب الإسلام، أوروبا، ص 103، وانظر مقال لوتهر باي: هل هنالك أوروبا أدبية؟ مجلة الفكر المعاصر، عدد 78، 79 لعام 1990، ص 125 .

الجديد يحمل خطاباً عاماً للعالم، فهذا الخطاب يفتقر إلى الأصالة، والروحانية والجوهر، ولا يعدو ان يكون ذا سمة واحدة، تعانق بعداً واحداً في الإنسان هو البعد الاقتصادي.

وهكذا يؤكد الدكتور سمير أمين أن الفعالية الاقتصادية هي المشروعية الاجتماعية الوحيدة في النظام الرأسمالي، وهذه الفعالية هي فعالية قوانين السّوق في شكلها المبتذل[1].

لقد قصرت حياة الإنسان المعاصر على المحسوسات والماديّات، فإذا هو في أعماقه فراغ موحش، متعطش للمعنويات التي أفلست الحضارة المادية في التعامل معها.

هذه الحضارة تشكل من وجهة نظر جيوسياسية بدايةً لانحطاط الحياة الإنسانية وانعطافاً كوبرنيكاً خطيراً سينتهي به المطاف إلى حيوانية الإنسان.

إن مركبة الغرب عاجزة عن جر قطار البشرية بطريق الله وبطريق الشرط الإنساني والأخلاقي، وبالمقابل فالطريق الذي تعبّده هو طريق مادي صرف، اختزل في أحسن أحواله الإنسان، وابتسره إلى مظهره الاقتصادي الصرف، وإذا قلنا إن الشرط البشري اختزل في الحضارة الغربية إلى البعد الاقتصادي تأكد لنا سبب فشل الحضارة في جناحها الشرقي، وهي مرشّحة بأن تُفشل، ومن باب أولى في جناحها الغربي المحمول حالياً على هذا النظام الجديد.

إن الغرب يرشح نفسه على أساس أنه كارزما العالم وقائده، ولكن الكارزما تعني العطاء والتألق والإشعاع تماماً كالتلفاز التي يتحف ما حوله بالعطاء.ونأخذ مثلاً بسيطاً كما تقدّمه هذه الكارزما لأمتنا فيما يسمى بالنظام الشرق أوسطي، فهذا النظام ليس وليد المعطيات الضمنية وثوابتها وقيمتها، بل هو تقيّؤ الغرب وصديده، فهو الابن البيولوجي المنحدر من صلب النظام الجديد، لذلك فهو نظام وضعي صنعي غير قادر على إلغاء الهوية العربية، كونه لا يقيم بديلاً عنها في شكل انتماء ثقافي حضاري، وتبعاً لذلك فهذا النظام لن يكون إلا موزاييكا من الهويات يولد العديد من المواجهات والتحديات لا سيما بين منطق الأمة ومنطق الدولة، وبين منطق الدولة ومنطق الخصوصيات الإثنية، وأخيراً بين منطق الدولة وبين التفاعل المتوازن مع الخارج[2].

هكذا يذكرنا "الدكتور عبد الحميد غانم" بوثيقتين خطيرتين صدرتا عن المسؤولين في البنتاغون، ونشرتا في الصّحافة الأمريكية بتاريخ 1992/2/18 وفي

---

1 – د. سمير أمين مقتضيات برنامج تحرري إنساني، مجلة النهج، ربيع 1997، ص7.

2 – أ. ناصيف حتي: التحولات في النظام العالمي الجديد والنتاج الفكري الجديد، مجلة المستقبل العربي، 1965.

1992/3/9، وقد أوضحت هاتان الوثيقتان ملامح النظام العالمي الجديد، وحق الولايات المتّحدة في الاحتفاظ بالأسلحة النووية والإستراتيجية واحتكارها أو في خوض الحروب في أية بقعة من العالم، وتدمير أية ترسانة نووية أخرى بما في ذلك ترسانة أوروبا، كل ذلك من أجل التحكم في مسار التاريخ الكوني،

تأميناً لسيطرتها ولسان حالها قول الرئيس الأمريكي "روزفلت" قدرنا أمركة العالم، احملوا العصا الغليظة تتوغلوا أبداً[1][2].

لقد أفاضت الوثيقتان في الحديث عن الأسلحة النووية، لكنها لم تتعرّض إلى الأسلحة النووية لدى العدو الصهيوني.

وإلى جانب السلاح النووي يقف السلاح الثقافي الاقتصادي الاستهلاكي القائم على الخواء الروحي والفكري والإنساني من أجل تشويه الإنسان وتدميره من الداخل، وتسفيه قيمه، وإفراغه من مضمونه الديني والقومي، وتشكيكه في قيمه الروحية وقناعاته الوجدانية[٢].

وأبعد من ذلك فالإمبريالية الثقافية لا توفر جهدها في الهيمنة حتى على الثقافة الأوروبية ولقد شعرت هذه الأخيرة بجسامة الخطر، فانبرت تضع السدود في وجه الغزو الثقافي الأمريكي، نجد مثلاً على ذلك رفض هيئة الإذاعة البريطانية إذاعة ((شارع السمسم)) الأمريكي لأنه يحمل إلى الأطفال القيم الضارة، كما عبرت السلطات الفرنسية عن قلقها لغزو الأفلام السينمائية والتلفزيونية الأمريكية، بل أن الكثيرين من الكنديين يخلطون بين الجندرمة الكندية وبين المباحث الأمريكية نتيجة إغراقهم بالمسلسلات الأمريكية[٣].

إذن كيف نصف النظام العالمي بهذا الوصف، والدول الغربية الكبرى التي فصلته على قياسها غير حريصة على احترامه.

1- مقال بعنوان الهيمنة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة الوحدة، عدد99، 1992، ص112.

2 - د. مدبر الويس: المثقفون العربي والمستقبل، مجلة الوحدة، العدد 101 لعام 1993، ص17.

3 - د. عماد فوزي شعيبي: كيف نفهم النظام العالمي الجديد، مجلة الفكر العربي، عدد 78 لعام 1992 ص 27.

أجل لقد وقف "بوش" ليعلن أمام الكونغرس عقب نهاية حرب الخليج الثانية بأن القهر والخوف لم يعد لهما مكان في العالم، وأن عهداً جديداً من العلاقات الدولية سيسود العالم، وأن حلولاً ملائمة لكل القضايا المطروحة سوف نجد طريقها إلى الوجود، وأن هيئة الأمم ومجلس الأمن سوف يستعيدان قصورهما وهيبتهما، وستراعى مبادئ العدالة الدولية[1].

هل تحقق شيء من هذا القول...؟؟ لا نعتقد ذلك، وفيما يلي على سبيل الاستدلال ببعض الأمثلة التي تكذب تلك التخرصّات.

لقد أصبح مجلس الأمن مؤسسة أمريكية إلى حد كبير، ولعل ما يؤكد ذلك قول الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون ((ونحن إذاً أردنا التدخل عسكرياً لحماية مصالحنا الحيوية فعلينا أن نحذو حذو الرئيس الأمريكي بوش في حرب الخليج، أي أن نوظف الأمم المتحدة لنا لا أن نكون أداة لها.

والحرب التجارية بين أمريكا وأوربا الغربية التي أوشكت على الانفجار إلى أن تحقق أوربا الغربية حضورها كقوة ذات استقلال شامل بعد وحدتها، الأمر الذي يرد عليه الأمريكيون بتحالفات جديدة في الشرقين الأدنى والأقصى والخليج العربي والأماكن المؤثرة.

ولا أدل على ذلك من قول ليون برينان مفوض التجارة الخارجية أمام البرلمان الأوربي بتاريخ 1997/3/18 [2]: إن حرباً تجارية بين أوربا والولايات المتحدة قد تعرض العلاقات السياسية بينهما للخطر ومحاولة استقطاب قوى جديدة لتصبح ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي على أرضية ما حققته من تقدم وازدهار ونجاحات في المجال الاقتصادي مثل اليابان وألمانيا، وذلك بغية كسب قوى أخرى تكون أطراف التحالف المقبل في حال انفجار الصراع البارد أولاً، فالسّاخن أخيراً الذي أذنت للحرب العالمية الثالثة بولادته تكون ذات وجه اقتصادي ثقافي بالدرجة الأولى..

مما سبق يتضح أن النظام العالمي يقوم على فكرة المصلحة ليس إلا، وبالذات مصلحة الولايات المتحدة دون أي اعتبار لأية مصلحة لدولة أخرى، لا سيما دول

---

[1] – د. علي عقلة عرسان: المثقف العربي والمتغيرات، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العربي، عام 1995، ص 12.

[2] – جريدة السفير اللبنانية 1992/11/11.

الجنوب، وهذا ما يتضح من قول وزير الدفاع الأمريكي "ديك تشيني": (لا توجد دول حليفة معادية لمصالحنا، بل إن قوى دول العالم وأكثرها إمكانات وقدرات، هي دول صديقة لنا، وليس هناك منطقة في العالم تشكل خطراً على مصالحنا ويسيطر عليها حكم معادٍ)[1].

- سيطرة أمريكا على النفط لا سيما في الخليج العربي كله بعد إخراج العراق من السوق، ودور وتأثير الجاسوسية ((C. I. A)) في العالم.

- سيطرة أمريكا على سوق السلاح العالمي لا سيما بعد أن تراجعت مبيعات الدولة المنافسة لها كالاتحاد السوفيتي وغيره وهذه السيطرة الأمريكية ظهرت بصورة خاصة في أسواق الخليج العربي[2].

وهكذا تتحدد بؤر الصراع والقنابل الموقوتة التي يمكن أن تنفجر فتسبب على الأقل الحرب الباردة ((الاقتصادية والثقافية)) تتحد بما يلي:

- احتلال منابع النفط، المسيطرة على الطاقة وعلى الأسواق التجارية لا سيما أسواق تجارة السلاح، احتكار الثقافة العالمية، والتصنيع النووي، القوة الاقتصادية الجبّارة.

وعلى سبيل المثال فقد قدر مبيع أمريكا للسعودية في صفقة واحدة ما قيمته عشرون مليار دولار أمريكي، وقد قبضت إسرائيل عمولة على هذه الصفقة مبلغ مليار دولار، هذا ما صرح به، "ديفيد ستاينر" ممثل إيباك ((لجنة الشؤون العامة للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية))، حيث قال إنه حصل على المبلغ المذكور عن طريق جيمس بيكر.

لكن ما هي الصورة لدى الضفة الأخرى ((دول الجنوب))، هذه الصورة باختصار: الحاجّة، البطالة، الانفجار السكاني، المجاعات، الكوارث، المزاحمة الاقتصادية، تشديد الضغط من قبل دول الغرب على البلدان المتجهة نحو النمو، والتي لا تستطيع سداد فوائد ديونها.

---

[1] - تقريره إلى الرئيس والكونغرس الأمريكيين، شباط 1992، ترجمة العميد الركن المتقاعد نافع أيوب لبس،ص58، مركز الدراسات الفكرية، دمشق 1993.

[2] - د. علي عقلة عرسان: المرجع السابق، ص23.

إضافة إلى ذلك فهنالك كوارث اجتماعية وخلقية من انتشار الفساد والانحلال الخلقي، وتخريب البيئة عن طريق دفن النفايات النووية، والتشجيع على قطع الأشجار وانتشار المرض والجهل.

ولعل دخل الفرد أكبر مؤشر لهذه الأوضاع والكوارث، إذ أن هذا الدخل يبلغ سنوياً في دول الشمال /1700/ دولاراً /، في حين أنه لا يتجاوز /340/ دولاراً في الدول النامية.

ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، إلى أن (60٪) من سكان العالم يحصلون على (5.55٪) من الدخل العالمي ولا يملكون سوى (4.84) بالمئة من التجارة العالمية، بينما يحصل خُمّسُ سكان العالم على (82.7٪) من الدخل العالمي وعلى (81.2٪) من التجارة العالمية.ويستهلك الشمال وسكانه ربع سكان العالم (70٪) من الطاقة العالمية و (75٪) من معادنه (85٪) من أخشابه و(60٪) من غذائه [1].

هذه الصورة الداكنة الشوهاء للنظام العالمي تظهر جليّاً في ازدواجية معاييره فيما يتعلق بقضية فلسطين، وتدمير العراق ومحاصرته، ثم الضغط على الدول التي تبيع سوريا الأسلحة، وأخيراً الوقوف في وجه الباكستان فيما يتعلق بامتلاك السّلاح النووي والسماح للعرب حلفاء إسرائيل بذبح المسلمين في البوسنة [٢].

واستناداً إلى ما تقدّم يشير الدكتور سمير أمين إلى أن النظام العالمي الجديد القائم على التحكم بالسوق تحكماً مطلقاً قد أنتج في زمن قصير مزيداً من الفوضى وتفاقم التناقضات التي تجلت في احتدام ظواهر الفقر والاستقطاب على صعيد عالمي وعلى الأصعدة القطرية [3].

ويؤكد "الدكتور أمين" على ظاهرة أساسية في آلية عمل الرأسمالية هي أن الاستقطاب الذي يمثل التضاد في ثروة المراكز المتزايدة وفقر الأطراف المتفاقم، هذا الاستقطاب أخذ أيضاً في التصاعد.

أما مظاهر الاستقطاب المذكور فهي مجالات النظم المالية المعولمة والبحث التكنولوجي والحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة على وسائل الاتصال والإعلام

---

[1] – كرم الحلو: جريدة الحياة، 1993/3/28، عن تقرير الأمم المتحدة عام 1992.

[2] – د. علي عقلة عرسان: المرجع السابق، ص25.

[3] – مقالة بعنوان مقتضيات برنامج تحرري إنساني، مجلة النهج، ربيع 1957، ص10.

وإنتاج أسلحة التدمير الشامل، وإن من شأن ذلك أن يضفي على قانون القيمة العولمة [1] قوة استقطابية متجددة وقوة مضاعفة.

ويلفت "الدكتور أمين" الانتباه إلى ناحية هامة هي عدم اندماج أسواق العمل التي ستظل متفتتة ومحبوسة في أطر الدولة السياسية القائمة [2].

ولا حاجة للتأكيد على أن الاستلاب الاقتصادي هو لب الرأسمالية وأن إخضاع الطبقات العاملة لمقتضيات الهيمنة، يناقض ميول الإنسان من أن يصبح سيد مصيره[3].

بعد هذه الصورة الداكنة نستطيع الانطلاق مع الدكتور "بسام طيبي" والتدليل بأنه من الخطأ القول بأن علاقتنا بالثقافة الغربية هي علاقة احتكاك، بل هي علاقة اصطدام وتحدٍ، والغرب لا يتورع أن يعمل على تحويل قيم وثقافة العالم إلى كومة من الخردة [4].

وليس غريباً إذن أن ينبه "هنتنجتون" الغرب، ويحذره من قضية التقاء الحضارتين الإسلامية والكونفوشية، ودعوته إلى عمل المستحيل من أجل الحيلولة دون ذلك.

ويربط الدكتور "رفعت السيد أحمد" بين الهيمنة الحضارية والمعنوية للنظام العالمي الجديد وبين إسرائيل التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي الحريص على إبقائها متفوقة ومهيمنة لتستطيع القيام بالدور التأديبي، ويلفت الانتباه إلى أهمية الاتفاقات الثقافية من أجل تحقيق هذه الغاية، كما في اتفاقية ((فولبرايت)) التي عقدت مع إيران وتركيا، ثم تبعتها دول أخرى لدرجة أن 12/4 من المنح الثقافية الأمريكية خصت دول الشرق الأوسط [5].

1- المرجع السابق، ص6.

2 - المرجع السابق، ص6.

3 - المرجع السابق، ص5.

4 - د. بسام طيبي: الثقافة العربية المعاصرة على مفترق طرق، مجلة شؤون عربية، العدد 15، لعام 1992، ص 49.

5 - مقالة بعنوان: غزو العقل العربي، الدور الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة، مجلة الوحدة عدد 69 لعام 1999، ص 54 ما بعدها.

إذا كان جوهر الصراع بين دول العالم الثالث والغرب، فإن رحى هذا الصراع سيدور على أرض أمتنا باعتبارها لب هذا العالم، وما حرب الخليج الثانية إلا بداية لذلك، وهي في الوقت نفسه إنذار لكل من تسوّل له نفسه الخروج عن الطاعة الغربية [1].

ويلفت الدكتور إدوار سعيد الانتباه إلى نقطة أساسية هي استحالة سيطرة واحدة على العالم حسب مقولة "هنتنجتون" و"فوكوياما" وإلى الخطورة الناجمة عن هذه الأفكار السوداء، وفي الوقت نفسه ينبغي أن تكون مشكلة المستقبل في الصراع بين الإسلام والغرب، بل إنه لمن المنطلقات الفكرية الخاطئة تلك التي تدعو إلى الصراع بين الحضارات.

هكذا نكون قد تكلمنا عن النظام((اللا نظام)) العالمي الجديد، تكوينه، وظائفه، وجهته، مناطه، أهدافه وغاياته، وهي صورة تؤكد أن علاقتنا معه لا تقوم على أساس فكري حر، ومع ذلك فلا تخلو ثقافتنا من بعض الخطابات التي تؤكد أن تلك العلاقة هي علاقة مثاقفة acculturation لا تشوبها شائبة.

ولعلنا نجد مثالاً عن هذا الخطاب في المقال الذي خطته يراعة الأستاذ علي حرب تحت عنوان ((غزو ثقافي أم فتوحات فكرية))، حيث يتلخص هذا المقال في الفكرتين الآتيتين:

علاقتنا مع النظام العالمي الجديد علاقة فكرية محضة، وهذا هو مغزى وسم المقال بعنوان ((فتوحات)) تأسيساً على كتاب الفتوحات المكية لابن عربي، وعلى اعتبار أن الفكر يحتضن في ذاته القوة التي تفتح له آفاق المسالك والطرق، كل ذلك بصورة طبيعية، ولا مجال إذن للقول بالغزو ((خطاب الخصوصية الثقافية))، ذلك أن الحقيقة هي حقيقة الكائن عينه، إنها فاعلية الكينونة وكينونة الشيء هي قوته ومداه الوحدوي وقدرته على الانفتاح والتوسع والانتشار، والفكرة لحظة، لها فعلها وأثرها والأفعال الضخمة تملك الفعالية على التأثير.

---

[1] – عمر الحامدي: الثقافة العربية والنظام العالمي الجديد، الابعاد الحضارية للمتغيرات الدولية، مجلة عدد 99 لعام 1992.

البحث الثالث

القومية الإنسانية

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ الحجرات/13، فهذه الآية الكريمة أعطت حكمين للقومية السليمة.

الأول حكم وجود ((جعلناكم شعوباً وقبائل))، **والثاني** حكم قيمه ((لتعارفوا))، وإن أي فهم مغاير لهذين الحكمين هو خروج ظالم ومفتئت، ولعل في مطلع ذلك المفهوم للعالمية الذي يوهم بأنه دعوى إنسانية، ويربط في الآن نفسه ربطاً مغلوطاً بين الدعوة القومية وإدعاء تفوق بعضها على بعض.

ومن جهة أخرى، فكل فرص التاريخ وسوانحه وإمكاناته، وجهوده عملت وتعمل لصالح القومية، وتكرس جهودها من أجلها وتمدها بنسغ الحيوية والاستمرار والبقاء شريطة أن تعلم هذه القومية وجهتها وغاياتها، فالدعوة القومية بالأساس، ومن باب أولى دعوة إنسانية تعمل على توفير كل الفرص والإمكانات المتاحة لأجل جماعة بشرية معينة.

فالدعوة القومية ـ وخاصة الأمة العربية ـ إذن دعوة إنسانية بالجذور والفروع، وهي لا تحمل معنى العدوان والصّراع، بل تنادي بالتعاون بين القوميّات المختلفة وبكيان إنساني يضم أمماً وقوميات متعاونة متكافلة، وبيان ذلك أن الإنسان ابن أمته، رضع أفاويقها منذ الصّغر، واغتدى بقيمها وتراثها عبر حياته كلّها، وارتبط بها ارتباطاً عضوياً ارتباطه بآبائه وأجداده، فهو لا يكون إنسان حقاً إلاّ إذا التحم بتربته وهوائه وعاد إلى أصوله، وبالتالي فهو لا يعطي العطاء الكامل للبشرية إلا من خلال حبه لأمته ووطنه.

والأحداث العالمّية تؤكد ذلك، فالنّزعة القوميّة هي التي صمدت أمام حدثان التاريخ، إذ اختفت الإمبراطوريات وتلاشت الدعوات الأممية الزائفة الداعية، ولم تصمد سوى القوميات الحقيقية دلالة على قوتها ومنعتها.

والنزعة القومية هي الوحيدة التي استّمرت وتعاظمت، يقول الكاتب الأميركي "هوفمان Hoffman": على الرغم من أن الدول الكبرى حاولت طمس الوجود القومي للعديد من الأمم، وهو ما نجده في النظام العالمي ((الجديد))، فالوجود القومي هو الأعز والأمنع من أية نزعة أخرى.

إن ((عالّمية)) الدّول العظمى هي دوماً عالّمية مسيطرة، بل هي نزعة ((قومية)) مقنعة وعدوانية، ترفض أي وجود قومي [1].

وفي الواقع ((ففعالية الهيمنة)) أخذت تخيف دول العالم النامية، وجعلتها تشعر بالحاجة إلى الاحتماء بجلدتها الأصلية، بكيانها القومي وثقافتها القومية، وتماسكها القومي، ويأخذ ردّ الفعل هذا أشكالاً مختلفة، وأبرز هذه الأشكال الاتجاه نحو الفيدرالية والائتلاف بين مجموعة من القوميات كما حدث في ((الوحدة الأوربية)) منوهين بأن هذا الإتحاد الأوروبي ـ المولود ولادة اقتصادية يعتقد بأنه لم يبلغ أهدافه على النحو المرجو إلا إذا أتجه شيئاً بعد شيء إلى أن يكون اتحاداً سياسياً وثقافياً. وقد يشهد العالم في المستقبل اتحادات ـ غالبها اقتصادي ـ كالاتحاد بين دول الباسفيك. وكبداية الاتحاد ((أو التنسيق)) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، فهذا ما يؤكد الحاجة إلى الكيانات الكبيرة وإن الجمع ـ وليس الطرح ـ هو ناقوس المستقبل وقانون الغد.

وبالعكس يشهد العالم ـ وهو يشهد منذ اليوم في بعض مناطقه ـ ضرباً من الاحتماء بالأصول القومية رداً لمخاطر الهيمنة، ونعني بذلك الاحتماء بالأصول الإثنية والعرقيّة القائمة في بعض الدول، كيوغوسلافيا، ومثل هذه الظواهر مرضيّة، على الرغم من إنكار العلم الحديث لوجود عروق بشرية.

ولقد كفانا الرسول الكريم ﷺ هذا المنطق العرقي المأفون عندما قال: (ليس العربي من ولد من أب عربي أو أم عربية، ولكن من تكلم العربية).

---

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 17.

وقوله: (مولى القوم منهم، ولحمة الولاء كلحمة النسب) [1].

وقد عرفت الحضارة العربية الإسلامية كما نعلم تعايشاً بين الأديان وتمازجاً بين الثقافات وانفتاحاً على العالم كلّه، ووجهت دعوتها الإنسانية إلى الأمم جميعاً، والأمر نفسه بالنسبة، للتعايش والتفاعل الديني، لكننا نكتفي مبدئياً بقول المطران "جورج خضر": (هنالك حضارة واحدة هي الحضارة العربية الإسلامية ونحن ننتمي إليها) [2].

وقول المفكر العربي "أمين نخلة": كأن الإسلام إسلامان، واحد بالديانة وواحد بالقومية، وكأنما العرب جميعاً مسلمون حين يكون الإسلام اهتداء بمحمد وتمسكاً وكلفاً بلغته[3].

ويؤكد هذا المعنى الدكتور "مصطفى السباعي" بقوله: (إن كل أمة من الأمم المتحضرة وكل قومية من القوميات لها فلسفتها الخاصة، ونحن العرب مسلمين ومسيحيين لنا فلسفتنا التي طبعتنا في التاريخ طبعاً خاصاً، إن فلسفتنا القومية هي الإسلام).

نخلص من ذلك للقول بأن الارتباط وثيق بين القومية وبين الإنسانية، والإطار القومي هو الإطار الطبيعي لتفتح الإنسان وعطائه لأمته وللإنسانية.

فالإنسان، كما سبق أن ذكرنا، هو ابن هوائه وتربته وثقافته، ومن خلال عمله من أجل أمته يزكو إنساناً ويتفتح عطاؤه ويستخرج كامل طاقاته، والتعبئة الحضارية الحقة للإنسان وتجنيده من أجل التنمية والتقدم والإبداع، أمورٌ موقدها شعورها بأنه ابن امته أي في إطار بنيته الثقافية ودوافعه التي اقتبسها من ثقافة أمته، وشعوره في الوقت نفسه بأنه يعمل من أجل أمته.

أفلا يشهد الغرب اليوم، بسبب افتقاد القيم الإنسانية والقيم القومية الأصلية، عوداً إلى القرون الوسطى، على حدّ تعبير الكاتب الفرنسي "آلان مينك"؟ وهي عودة كان يعني "بردياثيف Berdiaef" بها ((سقوط مبدأ شرعية السلطة وسقوط المبادئ

---

[1] – أخرجه الطبراني والحاكم والبيهقي عن ابن عمر.

[2] – مجلة الناقد، بيروت العدد 25 تموز 1990، ص 156.

[3] – الحوار القومي الديني، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989، ص123 .

القانونية التي تحكم الدول، وسقوط الديمقراطية، والاستعاضة عن هذا كله بمبدأ القوة، مبدأ الطاقة الحيوية...))

أولسنا اليوم أمام عالم يشبه عالم "فاوست Faust" الذي ربح الثروة والجاه والقوة وخسر نفسه؟.

وعندنا فالخطوة الأولى والكبرى نحو القيم الإنسانية تكمن في عودة القوميات بمعناها الإنساني الصحيح، فالإطار القومي يستخرج من أفراده أقصى ما عندهم من عطاء، ويفرض عليهم، قيم التعاون والتضامن، والمساواة والعدالة.

ويزيد في ذيوع القيم الإنسانية داخل الحمى القومي، أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين معظم القوميات في العالم وبين إرثها الثقافي الديني دوراً كبيراً في تقديم العديد من الدول، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اليابان والصين وكثير من دول شرقي آسيا ومعظم دول الغرب المتقدمة.

أما في الوطن العربي فالصلة صلة عضوية كاملة بين القومية والدين، قلّ أن نجد مثيلاً لها في العالم، فالتراث العربي الإسلامي تراث قومي وديني معاً، وهو للمسلمين وغير المسلمين تراث ثقافي، فضلاً عن كونه ديناً للمسلمين، ومع ذلك فلا يعني هذا أنّ هذه الصورة الإنسانية الخلقية التي تتجلّى في الرابطة القومية تتكوّن عفو الخاطر، وأن الكيان القومي يجود بها سهواً رهواً.

صحيح أن الكيان القومي يقدّم أمثل إطار لتوليد الكيان القومي الإنساني، حامل القيم وحاميها، ولكن هذا يفترض أن نضع في الكيان القومي مثل هذا المعنى والهدف، فنحن لا نستخرج من الأشياء إلا ما نضعه فيها، وإذا لم نفعل ذلك فقد ينقلب الكيان القومي صراعاً واحتراباً، وتطويحاً بالمبادئ الإنسانية.

وهنا تأتي أهمية التربية، فهي ناقلة التراث وحاملته وحافظته، فهي لحمة العمل القومي، ومشتل القيم الأخلاقية والإنسانية وصاحبة الدور البارز في هذا المضمار، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ((المعجزة اليابانية)) التي بدأت في عصر الإمبراطور "ميجي Meji" وتجربة بلدان شرقي أسيا اليوم (لدى الفهود الأربعة أو النمور الثمانية كما يقال).

فهذه الدول تمتاز كلها بسبقها لسواها في ميدان التربية، وبإيمانها العميق بل المقدّس (الذي تغذيه البوذية والكونفوشوسية) بأهمية العلم والتعّلم ولا حاجة إلى القول بأن اليابان مثلاً حققت تعميم التعليم الإلزامي قبل نهاية القرن التاسع عشر

(بينما سيظل الوطن العربي مقصّراً عن ذلك حتى في عام 2025 كما تشير التقديرات الإحصائية).

ويدّل تاريخ الدول، أن ثمة شرطين متكاملين ينبغي أن يتوافرا لكي يتمّ التقدم السريع لدى أي أمة، أولهما العناية بتوليد المهاد ((الأرضية)) العلمي الصناعي والثقافي، والثاني تعبئة إرادة العمل المشترك عن طريق تعميق الارتباط بالأمة وتراثها وقيمتها ومصيرها.

لقد عنيت معظم دول العالم/ومن بينها الكثير من البلدان العربية، خلال العقود الماضية بالجانب الاقتصادي للتربية، وشاعت مفاهيم اقتصادية مثل ((الاستثمار في التربية واقتصاديات التربية)) و ((العائد والكلفة وتمويل التربية)) و ((العائد الاقتصادي للتربية)) فضلاً عن الاهتمام بالعلاقة بين مدخلات التربية وبين حاجات القوى العاملة.

ولا أحد ينكر مثل هذه العناية بالجوانب الاقتصادية المتصلة بالتربية، بل نرى على العكس أن الربط بين النمو التربوي وبين حاجات القوى العاملة وحاجات السوق الاقتصادية شرط لازب من شروط قيام نظام تربوي فعال ومؤثّر دوره في التنمية الشاملة.

ولكننا ننكر، في مقابل ذلك، أن تتضاءل عناية النظم التربوية في كثير من بلدان العالم عن توليد المواقف الفكرية والخلقية السليمة، وبالربط ربطاً متكاملاً بين المعارف والتقنيات التي يقدمها النظام التربوي وبين استخدام الإنسان لها استخداماً يلّبي حاجاته، وتقوده قيم إنسانية جديرة بالاحترام.

ومن البديهي أن الدعوة القومية لابدّ أن يرافقها نضال فكري وسياسي عالمي يؤدي إلى تغيير بنية المؤسسات الدولية ودورها، لاسيّما أن الدعوة سوف تبزغ أقدامها يوماً بعد يوم، لا في بلدان العالم الثالث فحسب، بل في البلدان المتقدمة أيضاً، وهاهي المنازع القومية في روسيا نفسها تستيقظ بقوة، وهاهي القومية السلافية تظل من خلالها، ومعركة النظام العالمي تشهد ولادة كثير من ((الكيانات القومية))، سواء في الجمهوريات التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي أو في أقاصي آسيا أو سواها.

وإذا أضفنا إلى هذه القوميات التي سوف تشهد مخاضاً ليس ببعيد، القوميات القائمة في العالم كله اليوم، والتي استقر كيانها القومي منذ سنوات بعيدة، أدركنا أن عالم الغد لن يكون إلا عالم القوميات.

ومنطلق القيم الإنسانية التي تبنّاها التربية في الكيان القومي، هو مبدأ المساواة ومبدأ العدالة، وتحت هذين المبدأين تندرج قيم خلقيّة وإنسانيّة كثيرة، على رأسها مبدأ احترام حقوق الأفراد وحقوق الشعوب والأخذ بالديمقراطية السليمة النابعة من ظروف كل أمة وتراثها وحاجات مستقبلها، وأهمّ ما في هذه الديمقراطية السليمة حرية الفكر والاعتقاد والرأي.

ومن المفيد أن نذكر أن ثمة مفكّرين يحدّثوننا اليوم عن الأخلاق الملائمة للحضارة التكنولوجية، فهنالك المفكر الألماني "جوناس Jonas" الذي يرى أن مرتكز مثل هذه القيم هو مبدأ ((المسؤولية))، وهنالك الفيلسوف الألماني المعروف "هابرماس Habermas" الذي يعتبر مبدأ ((الحوار)) قوام الأخلاق الملائمة لعصر العلم والتقانة، ولا شك أن المبدأين سليمان، فضلاً عن أنهما يصلحان داخل الكيان القومي الواحد، كما يصلحان للحوار بين القوميات يقول الرسول الكريم ﷺ: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

ولا بد من الإشارة إلى أن ((استراتيجية التربية لأمريكا عام 2000)) التي أقرها الرئيس بوش عام 1990، نادت بإحداث تغيير جذري في فلسفة التربية الأمريكية وتكريس الجهود له، فسيظل تحقيق الأهداف والغايات الكبرى متوقفاً على حدوث نهضة حقيقية في القيم الأميركية، فنحن في حاجة إلى قيم تؤكّد على قوة الأسرة وتماسك نسيجها الاجتماعي والنفس، ويشيع فيها تحمل الآباء لمسؤولياتهم، ونرى تراحم الجيران وتقاربهم...)).

ولا أدل على دور التربية في هذا العالم المضطرب ما جاء في خطاب الرئيس بوش بعد إعلان ((الاستراتيجية))، إذا قال: (إذا أردنا لأمريكا أن تظل قائدة وأن تبقى قوة من قوى الخير في العالم، فلا بدَّ أن نقود الطريق في مجال التحديث والتجديد التربوي، وإذا أردنا أن نكافح الجريمة وإدمان المخدّرات، وإذا أردنا أن نعطي الأمل والفرصة لإخواننا الزنوج في هذا البلد حيث لا يشعرون إلا بالهزيمة واليأس، إذا أردنا هذا كله فلا بدَّ أن يبدّد غيابة الظلمة بصيص التنوير، وهذا ما توفّره التربية السليمة المتوازنة).

والنزعة العالمية الزائفة التي تعني عالمية الاقتصاد والتي تدلل بها الدول الكبرى ليست بديلاً أفضل من النزعة القومية الإنسانية، ولا تعني انتقالاً من الارتباط المحدود

بالأمّة وأهدافها إلى الارتباط بالإنسانية جمعاء، فهي تشويه للنزعة القومية والنزعة الإنسانية على حد سواء، ولا تعدو أن تكون دعوةً إلى فتح الحدود والسدود بين البلدان المختلفة دون ما ضابط أو ناظم، تيسيراً لحرية التجارة ولمطامع السيطرة الاقتصادية بوجه خاص، وللسيطرة العسكرية والسياسية والثقافية من أجلها.

لهذا يجب أن تنصب جهود قوى الخير في العالم، على الدعوة إلى صيغة عالمية إنسانية حقّة، قوامها كيانات قوميّة ينطلق منها أولاً وقبل كل شيء من مستلزمات تنميته وتقدمه، على ضوء متطلعات نادى روما وسواه من قوى الخير في سبيل بناء عالم يخصب بعضُه بعضَه الآخر، ويقصد بعضه بعضاً ويشد بعضه، ويسير بخطى ثابتة متدرّجة نحو تلبية حاجات الإنسان لتمتين جذور الإنسانية.

ومبدأ ((التضامن)) هذا هو الذي يخلص العالم من البحران والقلق والانحدار، وهو الذي ينجيه من الصراع والتنافس والتسلط، فهو مبدأ جوهره تمتين الأواصر بين أبناء الأمة الواحدة، ثم بينهم وبين أبناء الأمم الأخرى على السواء والتضامن، وهو الجواب الطبيعي على التفتت والصراع اللذين يولّدهما الأخذ بحرية السوق دون ما ضابط اجتماعي أو أخلاقي أو إنساني.

والأمة العربية التي ارتبطت دوماً بالقيم الإنسانية العليا من خلال تراثها الديني والثقافي، مدعوة إلى أن تسهم أكثر من سواها في مثل هذه الدعوة، وهذا يفترض أن تزداد إيماناً، وسط الرياح العاتية، بأن حرصها على قوميتها وتمتين كيانها القومي واستخراج طاقاتها القومية الجبارة هو السبيل الوحيدة لتحقيق نموّها وتقدّمها، ولبناء حضارتها العصرية الأصيلة، ولمعاينة أعدائها من الطامعين في ثرواتها وإذابتها ومحوها من عالمها الوجودي.

فالأمة العربية أمة قلّما اجتمع لسواها مثل ما اجتمع لها من مقومات الوحدة، والتجارب التاريخية الطويلة، والاستعمار يؤكد مناجزة أي محاولة من محاولات التكامل والتعاون والوحدة فيما بينها، وما زرع إسرائيل إلا شاهد حي على ذلك، فقد تضمن القرار الاستعماري الصادر سنة 1902 على ضرورة وضع إسفين في جسد الأمة العربية يفصل شرقها عن مغربها.

ومن جهة أخرى فتجارب التنمية في الأقطار العربية المختلفة دلّت على أن أية تجربة قطرية لا تعطي مداها ولا تحقق جدواها إلا بالعمل العربي المشترك.

وفي الحمأة المتلظاة وحمأة المناداة بحرية السوق الاقتصادية يضطلع الكيان العربي المتكامل بدور أساسي وفعال، قوامه ومنتهى أمره وضع خطه اقتصادية عربية مشتركة، تنطلق أولاً من مطلق التنمية الذاتية المستقلة، وترسم حدود الانفتاح الاقتصادي على العالم بدقة وقدر، وتعيين مصيره تبعاً لحاجات الأمة العربية، ومصداقاً على ذلك تجربة ما تسمى بالفهود أو النمور الأربعة (نعني كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة).

والوحدة الأوروبية لم تقبل باتفاق ((الغات)) على علاته، وكان اصرار فرنسا على توفير الشروط الملائمة لزراعتها وإصرارها على استثناء الصناعات الثقافية من هذا الاتفاق تأكيداً على هذه الشخصية القومية الذاتية، وهذا دليل أكيد على أن التبادل الحر غير المنضبط مدمر للأمة الضعيفة.

هذا ولا ننسى أن رسوخ الميكنة والأتمتة والتقانة وتصلب عودها وانتشارها دون ضابط ينذر بالبطالة وكثرة الأفواه الجائعة.

ولعلّ ثمّة شعوراً عالمياً مضمراً بأن هنالك حاجة ماسة إلى إقامة نظام جديد غير النظام الحالي الذي ساد على حين غره بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.

لا بل إن هنالك إدراكاً يتزايد تعمقاً، بأن الحضارة الإنسانية يتعذر عليها النجاح إلا إذا وضعت ضوابط وقواعد، وبأن الحرية الاقتصادية (وسواها) لا تتسق وتتكافل إلا مع النزعة الاجتماعية الملطفة، وهي حرية زائفة لا يمكن أن تنبت عالماً جديراً بالإنسان وكما يقول الكاتب الفرنسي "سانت إكسوبري Saint Exupery"، ليس معنى الحرية أن نتيه في الفراغ، بل معناها أن نختار طريقنا عالمين بحدوده وقيوده وضوابطه، ولا شك أن إسهام الأمة العربية في البحث عن الصيغ الممكنة للمستقبل العالمي، هو أن تكون لها هويتها الواضحة ونظرتها الخاصة إلى ذاتها، ومن حسن طالع الأمة العربية أنها تملك أكثر من سواها هذه الهوية المستقلة الذاتية المتكاملة ثقافياً واجتماعياً، وإن كان إدراك الهوية وتبين معالمها والإيمان بها أمور تحتاج إلى سعي مستمر ونضال دائب.

ولا حاجة إلى التحدي والتأكيد بأن الصلة بين القومية العربية وبين المبادئ الخلقية الإنسانية صلة عريقة عميقة، ومظهر ذلك في تلك العلاقة العضوية الكاملة بين الدين الإسلامي والتراث العربي، وهكذا فإيقاظ الوعي القومي جنباً إلى جنب مع إيقاظ الوعي القيمي له دوره الأساسي في عودة الأمة العربية إلى ذاتها وإدراكها

المعاني الإنسانية العميقة لهذه العودة، ومن ثم فكما نقول العربية جزء ماهية القرآن، نقول القرآن جزء ماهية العروبة.

ولا مراء بأن تحقيق أي شكل من أشكال التنسيق أو الاتحاد أو الوحدة بين بلدان الوطن العربي، يحتاج إلى تفكير عقلاني، وقدرة تنظيمية، وإحاطة بينة بالواقع وخصائصه المتنوعة، بحيث يقود ذلك كله إلى توليد صيغ فعالة ومجدية من التعاون والتكامل، رائدنا في ذلك فهم الواقع لا الوقوع في هذا الواقع.

صحيح بأننا أخفقنا في إشادة الوحدة الصلدة لكن ذلك لن يفت في عضدنا ولن يفقدنا العزم والعزيمة، وهاهي امتنا تنادينا إلى مزيد من التلاحم، وما ينقصنا شيء إلا البحث المنهجي عن الوسيلة الفعالة لذلك، وليس من الضروري التحدي بمبدأ كل شيء أو لا شيء، بل يجب أن نتحلى بالنفس الطويل القائم على صخرة صلدة من المعطيات الموضوعية التي تعني قدر من مرونة العقل ومزيد من صلابة الإرادة، كل ذلك بأن لا يكون لدينا فقط الصلابة فتكسر أو الميوعة فتعصر، بل بين ذلك قواما.

بيد أن التحليل الموضوعي والنظرة الواقعية والتخطيط البعيد المدى في سبيل بناء كيان عربي متحد أو متكامل، لا يجوز أن يتخذ، مبرراً للعطالة والقعود وعدم الحركة، فالواقعية لا تعني أن نتراجع أمام الواقع، بل تعني أن نعرفه ونأخذه بعين الاعتبار كي نغالبه بواقع جديد، واضعين نصب أعيننا أن الواقعية شيء آخر يتميز عن الوقوعية.

فالواقع ـ كما قال "ابن القيم": (له حق على الواجب، والواجب له حق على الواقع)، وكما أن التفكير العقلاني والنظرة الواقعية والدراية التنظيمية شروط لابدّ من توافرها من أجل بناء كيان عربي جديد، كذلك فالشحنة الانفعالية العاطفية (الإيمان بالهدف القومي)، هي التي تفجر الطاقات وتمنح تلك الشروط العقلانية التنظيمية قدرتها على التحرك وتنقلها من الأذهان إلى الأعيان، ومن شرارة اللقاء بين هذه وتلك ببعث العمل القومي الفعّال الصحيح، وتغدو العقلانية قوة محركة لا مجرد تأنق فكري أو مبرر للقعود واليأس، أي أن جهدية الإرادة هي التي تنقل الفكرة من عالم الوجود بالقوة إلى عالم الوجود بالفعل، والتغيير غير ممكن إلا بعد معرفة طبائع الأشياء أي ـ كما قال "مونتسيكو" ـ النسب الثابتة النابعة منها أو ـ كما قال "ابن خلدون" ـ الحقائق المركوزه فيها.

والخلاصة، فالقومية العربية ليست ((أسطورة)) على حد تعبير المؤرخ الألماني الشهير "روزنبزغ Rosenberg"، بل هي تعبير عن واقع حي يملأ قلب الجماهير وعقلها وإرادتها، وهذا الإيمان ينبغي تغذيته عن طريق الجهود العلمية الموضوعية الواعية التي يقوم بها المفكرون والرواد والقادة السياسيون والاجتماعيون.

والخلاصة فالصيغة المطروحة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، هي ((الدعوة العالمية))، ولا تأخذ هذه الدعوة شكل نزعة إنسانية تنادي بالتعاون العالمي والتنمية واحترام الإنسان وحقوقه، بل على العكس من ذلك تأخذ صيغة دعوة إلى ((الاقتصاد الحرّ))، اقتصاد السوق وسيطرة المال والجشع والتنافس وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية واجتياح وسائل الاتصال والإعلام والسعي لشدّ أزر ((النظام الإعلامي)) الوحيد الطرف وللسيطرة الثقافية على العالم وإذابة الهويات الثقافية الاخرى. ومنها استخدام العلم والتقانة ((اللذين يقدّمان خدمات للإنسان)) ضد الإنسان عن طريق سلطان القوة والسلاح وطراز جديد من الحروب التي تتمّ عن طريق الأجهزة الالكترونية والتقانة المتقدمة التي تكاد تستغني عن الجهد البشري. ومنها تضاؤل دور الدول النامية وتراجع إمكانات تقدمها، والنظر إليها على أنها ((عالم البرابرة الجدد)) [1]، عالم المنبوذين والمطرودين، ومنها تفكك بنية المجتمعات في داخلها وانتشار العنف والجريمة والإدمان والأمراض الجسدية والنفسية التي تفرزها طبيعة ((الحضارة)) الحديثة، ومنها تنافس الدول الكبرى فيما بينها وبوجه خاص مع الدول العظمى التي تحاول أن تشدّد قبضتها على العالم كله، إلخ، وفرض الإتاوات على الدول الضعيفة كما فعلته الولايات المتحدة في غزو العراق الأخير.

وقد سبق للعالم أن مر بهذا الطور البشري، ويطالعنا التاريخ بكيانات فوق القومية (الإمبراطوريات) ما لبثت أن تصوحت وانهارت، ونجد المثال على ذلك. راهنياً في روسيا التي أخذت بالمنزع القومي.

وقد لا تبدو تجربة الاقتصاد الحرّ هذه خطيرة إذا نظرنا إليها من منظار الاقتصاد وحده، بيد أن خطرها كامن في خلّوها من المعنى الإنساني بل في معاداتها

---

[1] – انظر بوجه خاص الكتاب الآتي:

Jean Christophe Rufin: L'Empire et le nouveaux blarbares paris , lattes , 1991.

لهذا المعنى وفيما تحمله بالتالي من بذور انقلاب الاقتصاد على ذاته وتهديم نفسه بنفسه، فسيطرة الاقتصاد في حدّ ذاتها وعبادة المال مدعاة لولادة كل ما ينجم عن الجشع من بُعد عن القيم الإنسانية، وسيطرة حفنة من أصحاب الأموال (لا يجاوزون عشرين في المائة من سكان العالم) على اقتصاد العالم كله تطويح بمبدأ العدالة، وسيطرة دولة واحدة أو عدد محدود من الدول على اقتصاد العالم ظلم للجمهرة الكبرى من الدول والأمم، وسيطرة دولة عظمى وحيدة على سواها من الدول المتقدمة، في ميدان الاقتصاد وسواه، تغليب لمبدأ القوة في حياة الشعوب والأمم.

والأمة العربية التي تمر بمنعطف صعب، لابدّ أن تشعر أكثر من أي وقت مضى بحاجتها إلى العودة إلى ذاتها وهويتها وثقافتها وإلى توحيد جهودها في سبيل مزيد من الالتحام فيما بينها، ومن غير الجائز أن تستسلم للأقدار وترى في هجمة النظام العالمي قدراً لا مفر منه، بل عليها أن تجعل من التحامها وتكاملها الوسيلة الناجعة للخلاص من هذا المأزق، ولعل من أهم ما عليها إدراكه أن تحقيق تقدمها العلمي والتكنولوجي لا يمكن له أن يتم إلا بالتعويل على الذات أي عن طريق جمع طاقاتها وقواها المشتركة بحيث تقوى على تكوين قاعدتها العلمية والتكنولوجية، والانفتاح على العالم لا يكون بسفح الحدود وإلغاء القيود جملة وتفصيلاً، بل يكون من خلال خطتها الاقتصادية المنهجية المستقلة.

والشروخ التي في الصّف العربي يجب أن لا توهن وتعدم قوانا في التعاون والتكامل العربي، بل تدعو إلى الإمعان فيه وتجويده وتقويته ووضع نظام ضابط له، والسير نحو التحام واتحاد أشد وأقوى.

قد يبدو هذا القول ((مثالياً))، ولكن ألا يصح القول: إذا أردت أن تكون واقعياً فكُنْ مثالياً؟

والثقافة العربية الإسلامية توأم الثقافتين العربية والإسلامية والمسألة بالطبع ليست مسالة التغني بالثقافة العربية، بل بالعربية الإسلامية بتكوين فكر نقدي حر، قادر على أن يترجم الثقافة العربية الإسلامية إلى لغة العصر، أي، قادر على بناء مركب ثقافي جديد قوامه الفهم الحي للثقافة العربية ولقيمها ولدورها، ولا يعني هذا مجرد إضافة الثقافة العربية الإسلامية وأصولها وتاريخها وحضارتها إلى المنهاج الدراسي وإلى محتوى التربية بوجه عام، بل يعني أن تقوم لحمة متكاملة بين هذه الثقافة في شتى وجوهها الخلقية

والفكرية والعلمية وبين ما يتلقاه المتعلَّم من حصاد العلوم الحديثة والمعرفة الحديثة، فالمسألة ليست مسألة ضم ومزج، بل مسألة تفاعل وتأليف.

ولنا في ما جرى في اليابان بوجه خاص، منذ أيام "ميجي" عام 1968، أسوة حسنة، ويكاد يجمع الباحثون اليوم الذين يدرسون المعجزة اليابانية على أهمية القيم - التي أتت بها الكونفوشية، والتي تقدس التعلّم وتجعل منه الواجب الديني الأول - في نهضة اليابان منذ ذلك الحين، ولا نزال نجد حتى اليوم في اليابان وفي سائر الدول التي تأثرت بالكونفوشية إكباراً للتعلّم يرجع إليه الكثير مما حققه من تقدم في مضمار اكتساب الثقافة العلمية التقانية الحديثة.

وإذا عدنا إلى الثقافة العربية الإسلامية، كفانا في هذا المضمار مثال واحد من أمثلة لا تحصى، تشهد على أن الثقافة العربية من أولى الثقافات التي اكدت على أهمية العلم التجريبي والتقانة.

وهذا المثال نقتبسه مما ورد لدى الإمام "الشاطبي الأندلسي" في كتابه الموافقات حين قال في حديثه عن واجب الكفاية: ((إن من واجب الكفاية أن يتوافر في كل بلد من يوفر حاجته من المأكل والمشرب والصناعات المختلفة))، وهذا ما ذهب إليه أيضاً الفقيه "النووي" حين قال ((إن تعلم الصنائع التي هي سبب مصالح الدنيا كالخياطة والفلاحة، فرض كفاية))

والمسألة في خاتمة المطاف، فهم الثقافة العربية الإسلامية فهماً حديثاً والتمعن بها، وقراءتها بعمق وإتقان بأعين حداد دقيقة واسعة الأفق.

لقد آن للنظام التربوي العربي حقاً أن يهجر التقليد، تقليد النموذج التربوي الغربي، وأن يهجر الرصف والجمع، رصف القديم إلى جانب الجديد ،ورصف الجديد إلى جانب القديم، وآن له في مقابل ذلك أن يولّد ويخلق نظاماً عربي الوجه واليد واللسان، إنساني الرؤى، جديداً في أصالته، أصيلاً في جدّته.

فالتجديد كلٌ لا يتجزأ: إنه يعني في آن واحد تجديد التربية التقليدية كي تلتقي بجديد العالم، وتجديد حصاد التربية الحديثة بحيث تلتقي بأصول الثقافة الذاتية، وبحيث تتكون من هذا اللقاء الدفقة الحضارية التي تقدمها الثقافة العربية الإسلامية للعالم ولمستقبله.

فثقافتنا لا قيمة لها إن لم يكن هدفها بناء إنسان جديد من خلال قيم إنسانية جديدة تستمد زخمها من حصاد الثقافات العالمية الكبرى عبر القرون كي تولّد مؤمناً

بالقيم الإنسانية من خلال إيمانه بذاته وثقافته ومن خلال إيمانه برسالة الإنسان على الأرض.

ومعركتنا مع إسرائيل لا تأخذ أبعادها العربية والعالمية ولا تأخذ معناها الحقيقي، إلا من خلال تأكيد الوجود العربي على استمساكه بالنضال من أجل قيمه الإنسانية العريقة والمحدثة ومن اجل القيم الإنسانية العالمية المرجوة.

وقضية صراعنا مع الدولة الصهيونية ليست فقط قضية صراع قومي أو سياسي أو عسكري أو أمني أو جغرافي أو اقتصادي، بل هي أيضاً وخاصة قضية صراع مع الإيديولوجية الصهيونية التي داست القيم الإنسانية كلها وزيفت الحق وأباحت القتل والدمار، وطردت أبناء بلد مطمئن آمن من ديارهم وسرقت أموالهم، بل إنها قضية صراع مع طائفة كبيرة من المجتمع العالمي وقفت إلى جانب الباطل وأيدته ونصرته، وما الدولة الصهيونية في حقيقة الأمر سوى بؤرة من الشر وسط العالم، تفضح مخازيه وتكشف عوراته بل تعيث فيه وقي قيمه فساداً.

وفي الوطن العربي شعور يكاد يكون شاملاً بأن السياسة او القوة العسكرية للبلدان العربية، على أهميتها، لن تستطيع فعلاً مواجهة هذا الداء إلا إذا توطدت أركان الدرع المتينة في وجه الصهيونية ومن ورائها.

ولا أدل على ذلك مما نقرأ ونسمع في الغرب عن مخاطر الثقافة العربية الإسلامية بحيث أصبحت في نظر الكثيرين من ساسة وكتَّاب هي ((الشيطان)) الذي أعقب سقوط ((الشيطان السوفياتي)).
وأمام الثقافة العالمية الغازية، وأمام زوال الحدود بين الثقافات، لن يكون الملجأ بتجاهل هذا الغزو أو الخضوع له خضوع العاجز.

أجل إن المجتمع العالمي، كما قلنا منذ البداية، يمر بمرحلة من ((عدم التعيّن)) والضياع والقلق، وكل شيء فيه محتمل، والمجتمع العربي كذلك يمر بمثل هذا الضياع ويعاني من آلام مرحلة الانتقال، الانتقال من ماض لم يندثر بعد إلى جديد لم تتضح معالمه، وقد قلنا ونقول إن الجواب على حال ((عدم التعيّن)) هذه، أو حال ((تكاثر الاحتمالات))، يكون بعمل فكري واع يختار من الممكنات أفضلها ويسعى سعياً علمياً إلى تحقيق ذلك الأفضل، وله من قيمه الأصلية ما يهديه، إن أفلح في تجديده لها، وان

اضطلعت التربية العربية بدورها في ذلك على أن علينا أن نستدرك، فنقول إن دور التربية هذا ينبغي أولاً أن ينبتَّ في خلايا المجتمع كلها، وأن يسهم فيه المجتمع بأسره، وينبغي ثانياً أن يتم بالتعاون مع سائر قطاعات الحياة الاجتماعية، من اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية.

فالخطب جلل لا يقطعه إلا المخفون، في زمن تملك به الفسقة وساد فيه الظلمة وليس أمامنا إلا درع وجُنَّه الثقافة هذا الدرع الذي صمد أمام كل الجوائح التترية والمغولية والصليبية والغربية والصهيونية الوحشية، وما تجره معها من (عولمة) يؤيدها التطور المذهل لتقنيات الإعلام والاتصال، فتزيده ضغثاً على إبالة.

وأخطر ما في هذه العولمة التي تنطلق من الاقتصاد الحر الظن بأنها شر لا بد منه، وأن من العسير اجتنابها، ولا شك أن في هذا القول مغالطة واعية أو غير واعية، فالارتباط بين الأخذ بالنزعة العالمية، وبالمناداة بوحدة العالم، وبين طراز العولمة السائد الذي يقوم الترويج لفكرة السوق الاقتصادية والمالية الحرة وما يتبعها، ارتباط باطل، والنزعة العالمية السليمة لا تعني بالضرورة غزو الأسواق والثقافات، وإلغاء الكيانات القومية، وإلغاء (الجغرافيا)، ولا تعني بوجه خاص فرض هيمنة دولة معينة أو دول معينة على العالم كله وتسخيره لمصلحتها على حساب الكثرة الكاثرة من الأمم.

وهكذا فرفضنا للعولمة هو رفض للسلوك الذي تتجه إليه العولمة في واقعها والذي تمعن فيه يوماً بعد يوم، والذي يحمل في طياته استغلال التقدم الحضاري، العلمي والتقاني والاقتصادي، من أجل سيطرة القليل على الكثير، والأغنياء على الفقراء، والأقوياء على المستضعفين.

إنه رفض لقيام بربرية، حديثة الشكل والإهاب، تفوق في خطرها أي بربرية عرفها التاريخ،لما تحمله من طاقات الدمار وتقنيات التسلط والإذلال، ومن ازدراء بالقيم الإنسانية، بل بالقيم الديمقراطية التي تدّعيها وتحاول أن تتسلل باسمها، والتي لا تعني لديها في واقع الأمر إلا "ديمقراطية السوق".

وإذا قلنا إن ثقافتنا الإسلامية، هي النقيض الكامل الطبيعي للثقافة الصهيونية، فهي نقيض أيضاً – كما قلنا – لثقافة العولمة (نقول العولمة وليس النظام العالمي)، ومن جهة أخرى نؤكد على القيم الحضارية العالمية الإنسانية.

إننا ندعو إلى أشكال أخرى منها، رائدها تأكيد القيم الحضارية الإنسانية، فمثل هذه الدعوة تستمد واقعيتها من حقيقة قائمة: وهي أن ثمة مئات الآلاف من المنظمات، في أرجاء العالم، التي تسعى جاهدة إلى وضع أسس جديدة وأشكال جديدة من التعاون والتضامن من أجل قيادة العالم، وهي منظمات تعمل في شتى ميادين الحياة: في ميادين الحفاظ على الأمن الإنساني (في مواجهة انتشار الاسلحة النووية، ومن أجل نزع الأسلحة).

وفي ميادين البيئة (من أجل تحقيق نمو مستمر، إنفاذاً لتوصيات مؤتمر روجاتيرو عام 1992 ومن أجل الحفاظ على الأرض والفضاء) – وفي ميادين الغذاء (من أجل الكشف عن سوء التغذية الذي يصيب حوالي 800 مليون شخص من العالم)، وفي ما بعد هذا، وفوق هذا، منظمات تسهم في الحوار بين الثقافات والحضارات، وفي تنمية البحث العلمي والتقاني الموجه نحو الأغراض الإنسانية والاجتماعية، ولقد كنا حريصين على التعرض لتجربة نادي روما ورأيه الحصيف ووعيه العميق والإنساني.

وأخطر ما تواجهه هذه المنظمات هو " العولمة" في شكلها الحالي: نعني، مرة أخرى، العولمة القائمة على تقديم المصالح المادية على سواها، وعلى حرية المؤسسات الاقتصادية والمالية حرية تخترق الحدود، والتي تدّعي أن السوق الاقتصادية الحرة التي تبشر بها وتيسّر تغلغلها، تملك طاقة ذاتية تجعلها تنظم نفسها بنفسها.

ولعل أخطر ما في هذه العولمة السائدة أنها تعمل على تهديم الثقافات العالمية الكبرى وما تحمله من قيم، بل على تهديم كيان الدول وتحجيم (دور الحكومات)، وعلى بث ثقافة فردية من شأنها أن تخرب نسيج المجتمعات القائمة دون أن تقدم عنه بديلاً سوى المتعة الذاتية والرغبات الشخصية والسلوك المتمركز على الذات، وسواها من المنازع التي ما تلبث حتى تعزز ضدها، وتولّد أمراض العزلة والوحشية والاكتئاب والضياع، حين يحاول الفرد، بتأثير هذه الثقافة، أن يغالب طبيعته، طبيعته الاجتماعية التي تدفعه إلى المشاركة والتضامن مع سواه، وطبيعته النفسية التي تجعل منه كائناً لا يغتني ولا يجد السعادة إلا في التعالي على حياته اللاصقة بحمأة الطين وفي محاولة الرقي إلى عالم القيم الإنسانية الكبرى ومن هنا فإن تجريد القوة المالية

العالمية من سلاحها – وهي قوام النظام السائد بعد أن أصبحت لها بناؤها ومؤسساتها الصلدة المخيفة – ينبغي أن يغدو ميداناً أساسياً من ميادين عمل الأفراد والمنظمات والمؤسسات التي تريد أن تبني " مواطنة " إنسانية جديرة بالإنسان، والتي تؤمن بأن عليها أن تسعى جاهدة لكي لا يتحول القرن القادم إلى (غابة يحكمها المقتنصون).

إن اللعبة لم تنته، وإن نجاح فكرة من الأفكار ليس دوماً دليلاً على صحتها، وإن سيطرة اتجاه معين، إلى حين، لا تعني سيطرته إلى الأبد.

وعالمنا هو عالم (عدم التعين)، وهو عالم يحمل في ثناياه احتمالات عديدة، وترجيح الاحتمال الأفضل لا يكون إلا بوعيه والعمل من أجله عملاً دائباً مستمراً، وهذا يفترض الكشف عن معالم عالمنا الحالي، بخيراته وشروره، بمحاسنه وعوراته.

ويفترض بعد ذلك دراسة الاحتمالات القادمة في ضوء اتجاهات الواقع القائم، واختيار أفضلها، ويفترض أخيراً العمل الدائب، عن طريق المؤسسات جميعها، وعلى رأسها المؤسسة التربوية، من أجل تحقيق النجاح لذلك الاختيار الأفضل.

ونعتقد أن البقاء للأصلح في معترك الوجود والقومية مر بتاريخ طويل أكسبها ثقافة وقيماً وفكراً وإيماناً والتفاف الجماهير، أما العولمة كليان طين هش ما يلبث أن يتهاوى أمام عاديات الزمن، على أن ثمة حاجة واضحة منذ اليوم، تكاد لا تحتاج إلى دليل يؤكد ضرورة العمل لها، هي الحاجة إلى توطيد القيم الإنسانية والخلقية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه القيم الإنسانية والخلقية تكون إرثاً إنسانياً مشتركاً تحمله الثقافات الإنسانية الكبرى، فإن التأليف بين هذه القيم وبين الواقع اليوم أمر يحتاج إلى اجتماع الجهود الكثيرة ولقاء العقول الخبيرة، على أن ثمة صوى في الطريق، تهدي إلى ابرز معالم هذه القيم الإنسانية على نحو ما رسمها إنسان العصر الحديث، انطلاقاً من تجربته الحضارية التاريخية الطويلة.

على رأسها (ميثاق الأمم المتحدة) الذي وضع عند إنشاء المنظمة عام 1945، حيث فصل الحديث عن حقوق الإنسان فيه (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) عام 1948، تلك الحقوق التي زادت في تأكيدها العديد من الاتفاقات والتصريحات، وكان أحدثها وأشملها "الاتفاق حول حقوق الطفل" عام 1989 ومن أبرزها وأكثرها تعبيراً عن دور الثقافات في بناء القيم الإنسانية (الإعلان العالمي الإسلامي لحقوق الإنسان)،

وقد صدر في باريس عام 1981، هذا بالإضافة إلى منظمة اليونسكو وما قدمته في الحقل الثقافي، ومن هنا فالهاجس العالمي الإنساني هو بناء قوى فكرية ديناميكية حية وإرادات فعّالة تكوّن حضارة جديرة بالإنسان وفي خدمة الإنسان، كل إنسان.

والعزم على تغيير المجتمع وعلى بناء مجتمع الغد يفترض توافر إرادة واعية وصامدة يولّدها النظام التربوي، ولا تتوافر للنظام التربوي في الوطن العربي مثل هذه الإرادة إلا إذا عني بأن يجمع جمعاً وثيقاً وحياً بين قيم الحضارة العربية الإسلامية، بعد وعيها وقراءتها قراءة جديدة من خلال لغة العصر، وبين القيم الحضارية التي يتمخض عنها العالم، عبر سعي هذا العالم إلى بناء مستقبل جديد، من خلال تطوير حضارته واستقراء الحضارات الإنسانية الكبرى.

ولا يكفي من أجل هذا أن تعمل التربية العربية على إعداد جيل مدرك لقيمه وحضارته وحضارة الآخرين، بل لا بد لها من أن تجعل التجربة العالمية، لا سيما في ميادين العلم والتقانة والإعلام والاتصال، جزءاً لا يتجزأ من مناهجها وطرائقها، بنية ومحتوى، لا سيما بعد التطور المذهل في التقنيات الإلكترونية والإعلامية، ومن أبرزها تقنيات الاتصال وتقنية "الإنترنيت" بوجه خاص تلك التقنية التي تغدو يوماً بعد يوم أساس الحياة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم، بل التي غدت بمثابة "قارة سابعة" على حد تعبير الكاتب الفرنسي "جاك أتالي Jacques Attali" وما تزال هذه التقنية المتقدمة ملكاً ومسرحاً لنشاطات وأغراض الدول المتقدمة، بل لأكثرها تقدماً، نعني الولايات المتحدة التي تسيطر على ثلاثة أرباع نشاطاتها، وما تزال اللغة الطاغية فيها هي الإنجليزية، وهكذا فأمام التربية العربية في هذا المجال جهد استثنائي لا بدّ أن تضطلع به، من أجل الإفادة من هذه التقنية ومن أجل رد غائلتها ومخاطرها في آن واحد، وأبرز مخاطرها دون شك، مخاطر " تسطيح" الثقافة العالمية، والغزو الثقافي، والغزو القيمي، انطلاقاً من الغزو الاقتصادي والمالي.

ولا غرابة، فعلى هذه الشبكة العالمية تنعكس مخاطر العولمة في أقصى أشكالها ومخاطر الحضارة الحديثة في ذروة تسلطها وعدوانها، وتنعكس عليها في الوقت نفسه الوعود الكبيرة التي في وسع التقدم التقاني أن يقدمه للعالم، إن أحسن استخدامه وتوجيهه شطر خدمة القيم الإنسانية، وبكلمة واحدة على التربية العربية وسواها قول صغير جرمه

كبير، ودونه أهوال ونصب، ومن أجل هذا كانت للإنسان رسالة، وكان للوجود الإنساني معنى.

ونختم بحثنا بعبارة وردت في مقدمة كتاب: تهذيب الأخلاق "لابن مسكويه" [1] جاء فيها في معرض تدليله على أن النزعة الخلقية فطرية لدى الإنسان: (لو وجد الإنسان نفسه طليقاً من كل التزام خارجي، لفرض على نفسه أموراً معينة والتزم بها، إرضاءً لما في طبيعته من ميل للالتزام، ومن ثم فالفوضى المطلقة لا وجود لها، ولا يمكن أن توجد ،لأنها ليست من طبيعة الإنسان).

على نحو تحل فيه هذه الأدوات المعلوماتية الجديدة وبرامجها المتطورة وما تهمس به من رموز وإشارات محل الجهد المادي، ويحل فيه الإنسان الصانع لها بذكائه وعرفانه محل الطاقة الجسدية أو الآلة الصناعية التقليدية، هذا فضلاً عن الإنسان الآلي الذي يحل محل الإنسان بلحمه ودمه، وكأن النبوءة التي تُعزى إلى تشرشل قد أخذت سبيلها إلى الواقع، وذلك حين قال: (إن إمبراطوريات المستقبل هي إمبراطوريات العقل).

وهكذا ينتقل الاقتصاد من اقتصاد المصانع القديمة إلى اقتصاد السوق، وتنتقل السلطة الحربية من سلطات الآلات الحربية التي يقودها الإنسان إلى سلطة التكنولوجيا من حاسبات وسواها، التي تقود المحارب، بل تنوب عنه في معظم المهمات الحربية، بحيث يستطيع إنسان التكنولوجيا والحاسوب أن (يربح الحرب دون أن يحارب" على حد تعبير صاحب كتاب الحرب والحاسوب) [2].

إذن فنحن والعالم عند مفترق الطرق نحو حضارة جديدة، تومئ بالثورة العلمية التكنولوجية وثورة ما بعد الصناعية والثورة المعلوماتية إلى بعض ما تحقق منها، وهو خطير، وترهص بما سيتحقق منها في مقبلات السنوات، وهو أخطر.

---

[1] – أبو علي أحمد بن محمود بن مسكويه: تهذيب الأخلاق، تحقيق قسطنطين زريق، بيروت، منشورات الجامعة الأمريكية، 1966، ص 10-11.

[2] – La guerre et l,ordinateur. traduit de l,anglais ,paris , Robert l,affont , 1969 :wilson A ndrer

والسؤال الذي قصدنا إليه بالتالي هو: ما دور التربية في مثل هذه الحضارة التي تولدها الثورات الثلاث ولا سيما الأخيرة منها؟ وما دور التربية العربية بوجه خاص في إعداد الإنسان العربي لمواجهة هذه الحضارة التي تغزو الأمة العربية كما تغزو سواها من الدول المتقدمة والنامية[1]؟.

والحق أن كثيراً من الكّتاب، قد بشروا بولادة مجتمع ما بعد الصناعة قبل سنوات من مخاضه، بل إن معظمهم عقد على هذه الولادة آمالاً إنسانية كبيرة، ويكفينا أن نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، إرهاصات الاقتصادي الفرنسي الشهير "جان فوراسيتيه Jean Fourastie" منذ الستينات.

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 131.

الفرع الأول

العداء للقومية

أما العداء للقومية فهو أمر ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب، وهو ينطلق في الأصل من منطلق سليم،قوامه رفض بعض التجارب القومية الماضية والحاضرة التي شوهت معنى الرابطة القومية، حين جعلت منها رديفاً للتعصب والشوفينية وكراهية الشعوب الأخرى.

بيد أن هذا العداء (يلقي بالطفل مع ماء الحمّام) على حد تعبير المثل الفرنسي،لقد وجدت هذه الخرافة: فرصتها الذهبية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، من خلال البحث عن شيطان جديد لا بدّ منه، يحل محل الشيطان القديم الذي ترك وراءه " فراغاً عدوانياً "لا مناص من ردمه.

وكلنا يعلم أن " الذات " تجد نفسها عن طريق الآخر، وبحث الغرب عن (آخر) يواجهه ويقاومه ويشعر بذاته من خلال الصدام معه والارتطام به، كان واضحاً منذ الأيام الأولى لسقوط جدار الارتطام القديم، ونحن نعلم، أن الإسلام مثّل في نظر الغرب، منذ قرون عديدة، دور الآخر (ذلك الآخر) الذي يقول عنه "جان بول سارتر" إنه الجحيم سواء لدى الكنيسة أم لدى أبناء النهضة الأوروبية ابتداء من القرن السادس عشر أو لدى الكثير من المستشرقين، أو لدى فلاسفة التاريخ، وذلك من خلال فكرة (المركزية الأوروبية) التي اعتبرت الغرب محور العالم ومصيره المأمول.

وهكذا وجد العالم المتقدم، من جديد في العالم الإسلامي، البديل العدواني للإتحاد السوفياتي، وبدأت (الخرافة) القديمة بالانبثاق والظهور وبدأن عمليات التفسخ في جسم الإسلام، لا لتظهره على أنه (الآخر) فحسب، بل لتظهره على أنه (الوجه المناقض) والإرث المعادي لمسيرة الحضارة.

وهذه النظرة الغربية الكارهة للإسلام وللثقافة العربية الإسلامية، بسبب توالد هذا النسيج الخرافي وتكاثره خلال قرون طويلة، كان من الممكن أن تتغير وان تتحول مع الزمن إلى نظرة إيجابية واقعية، لولا الجهد الموصول الذي بذلته الصهيونية

العالمية من أجل تشويه هذه الصورة دوماً وأبداً، ومن أجل تسميم الأجواء بين الغرب وبين العرب والمسلمين.

على أن هذا التشويه الذي قامت به الصهيونية منذ نيف وقرن مهّد له الكيد العريق القديم الذي كادته اليهودية ضد الإسلام منذ نشأته وفي العصور التالية ولا سيما في الأندلس.

وهذا الموقف في الغرب المعلن أو المضمر ولّد بدوره في العالم الإسلامي ردود فعل طبيعية حيناً، وفعالة حيناً آخر، بحيث أدت عملية الفعل ورد الفعل المتراكمة والمتعاظمة إلى أن يصدق الغرب مزاعمه الأصلية ويؤمن بصحة تخيّره شيطانه، وإلى أن تتكاثر في العالم الإسلامي، من جانب آخر، الأعمال العدوانية تجاه الغرب.

وحسبنا أن نعود فنذكّر، تأكيداً لخطورة المعركة، بأنها تقوم لدى الغرب انطلاقاً من مصدرين محمّلين بأخطر عوامل الانفجار الديمقراطية في الغرب أسباباً أخرى عديدة، منها السبب الذي أشار إليه "بريزينسكي" في أحدث كتبه وقوله (إن الديمقراطية من حيث المبدأ تنفي النزوع إلى أي تعبئة امبريالية) [1].

وهذه التعبئة الإمبريالية هي جوهر ما تفعله الولايات المتحدة اليوم وما يوجه سياستها كلها، ومنها يستبين أن سلوك الدولة الكبرى، وقد أدى – كما قال "صموئيل هنتنجتون" إلى سعي الثقافات العالمية غير الغربية إلى تجديد ذاتها وتأكيد وجودها الثقافي وإلى الرفض المتزايد للثقافة الغربية والديمقراطية الغربية على نحو ما يتم تطبيقها.

أزمة القيم في عالم اليوم

وراء هذا كله أزمة القيم في الغرب وفي العالم، وليس من الجديد أن نقول إن الغرب، والولايات المتحدة بوجه خاص، يعاني من أزمة روحية إنسانية تتفاقم يوماً بعد يوم، بسبب النظام الاقتصادي الطاغي بوجه خاص، وقد عبّر عن ذلك أوضح تعبير البابا يوحنا بُولس الثاني حين بيّن عجز النظم الاقتصادية عن رسم مصير الإنسان قائلاً: لا يملك أي نظام اقتصادي في ذاته المعايير اللازمة للاختيار اختياراً

---

[1] – Z . Brrinski: le grand e chiquier Trad. Fr , Paris, Ed BAYARD , 1997 ,P63.

صحيحاً بين ما نشهد من الأشكال الجديدة والتقدمية لإرواء الحاجات الإنسانية، من جانب، وبين الحاجات الجديدة المصطنعة التي تحول دون تكوين شخصية إنسانية ناضجة من جانب آخر.

ذلك أن تحديد القيم والغايات وتجديدها مسالة فلسفية وخلقية وعلمية عويصة وإذا نحن مضينا إلى فلاسفة الأخلاق نستهديهم، وجدناهم يتوزعون طرائق شتى، فالفيلسوف الشهير "كانط Kant" يُعّرف الأخلاق بأنها الإحجام عن أية مصلحة فردية، ويرى أن الأخلاق واجب، قبل أن تكون كسباً، وان لدى الإنسان ضميراً إضافياً يتجاوز المصلحة ويكشف عن إنسانية الإنسان، أي عن وجوده من أجل غيره لا من أجل ذاته.

وإذا تقرّينا في مقابل ذلك أفكار الباحث الاجتماعي الألماني المعروف "ماكس فيبر Max VVber" وجدناه على العكس يجعل من المصلحة الأساس الأهم لدى الإنسان، بل وجدنا فيلسوفاً ألمانياً مثل "هانس جوناس Hans Jonas" يجعل من الشعور بالمسؤولية أساس الأخلاق ومنطلقها، وإذا نحن أردنا أن نبحث عن الاتجاهات الأخلاقية السائدة اليوم والتي تتصدى لمشكلات عالمنا الحالي،أمكننا تقسيمها إلى ما يلي [1]:

- الاتجاه الماجن: وهو يرى أن المشروع الذي يقوم عليه النظام العالمي الحالي – المنافسة من أجل الثروة – هو في أعماقه نظام طوباوي، ولكنه يرى فيه أقل الشرور الممكنة، ومن هنا يدعو إلى الليبرالية الكاملة والشاملة، ويدعو إلى (تقليص الدولة)، أي رد دورها إلى الوظيفة الأساسية لها، وهي وظيفة الزجر والردع (الدولة الحربية l,Etate gendarme).

- الاتجاه الصابر أو الصامد: فهذا الاتجاه ينطلق من تعرية القيم الخاطئة، والكشف عن مفاهيم السيطرة وعن كل ما هو سلبي في العالم، ويدعو إلى قيام أخلاق رافضة مقاومة، والمقاومة تعني فضح الشر ومصدره، وإنقاذ ما تبقى من المنازع

[1] – S . Huntington: le choc des civilization, Trad. Fr, PARIS Ed. Odile Jocol. 1997 , P 87.

الإنسانية، ويضم هذا الاتجاه الخلقي فئات متعددة من المنافحين عنه: من مؤرخين وثوريين ومفكرين وثائرين ضد فظائع التاريخ القديم والحديث وسواهم.

الاتجاه الطبيعي: ويظهر في صفوف المنادين بالعواطف الطيبة والمشاعر الإنسانية.

لا شك أنه على الإنسان أن يكون خيّراً وطيباً يحترم سواه، وعلى الجميع أن يصلّوا معاً على اختلاف منازعهم وأن يجتمعوا في معبد واحد.

وهذه النزعة الطيبة، التي تطل علينا من الولايات المتحدة بوجه خاص، ليست إلا قناعاً مبتسماً لواقع تسطير عليه القوة على اختلاف ألوانها، وليست بالتالي إلا تبريراً للتفاوت والظلم والطغيان، وهذا الاتجاه يقترب من تيار المرجئة الداعم للخيرية التي سادت في العصر الأموي ووقفت ضد الظلم.

ولقد قلنا منذ حين إن أي بحث عن الأخلاق لا يتهم النظام الذي هو أصل البؤس الإنساني، بحث عقيم لا يوصل إلا إلى طريق مسدود.

ونستطيع القول إن أصل البؤس ومصدره هو العولمة الحرة السائبة القائمة على الليبرالية الاقتصادية والنمو المالي الوحشي، وحسبنا أن نشير إلى أهم الأسس الفكرية التي تقوم عليها والتي تجعل منها المولد الرئيسي لأزمة الأخلاق في عالمنا، وهذه الأسس هي:

القول بالمذهب الفردي: المطلق المحرر من كل قيد مقابل القول بالمواطنة وتغليب الشأن الاجتماعي.

الأخذ بفلسفة الربح والنجاح: واعتبار الربح هو الموجّه الأساسي والغاية الأساسية للسلوك الإنساني، وهذا الاتجاه نجد أسسه الفلسفية في الفلسفة البراغماتية الأميركية لدى وليام جيمس وجوي وسواهما ممن يعتبرون النجاح أساس الحقيقة ومعيارها،فالفكرة الصحيحة – كما يدعو إليها ويليام جميس- تؤدي إلى مردود مادي Which Pays.

اعتبار المنافسة الأساس الذي تقوم عليه الروابط الاجتماعية، فالأفراد عنده ليسوا معزولين ومجزئين فحسب، بل هم فوق ذلك مدفوعون في قلب منافسة لا ترحم.

وواضح أن نموذج الإنسان هذا الذي تنادي به الحضارة الغربية القائمة مناداة خفية ضمنية إلى حد ما، هو النقيض الكامل للنموذج الذي سادت الدعوة إليه خلال قرن من الحضارة الأوروبية (1870 – 1970)، وقوام هذه المناداة: ربط الفرد بالمجتمع، وتكافؤ الفرص، والمواطنة، وهي دعوة لخصتها الثورة الفرنسية منذ عام 1789 في شعارات ثلاثة: الحرية والمساواة والتآخي.

ذلك أن في قلب النموذج الأنجلو سكسوني الذي اشتدّ في أمريكا الشمالية، عنفاً حالاً فيه محايثاً له، يتجلّى في المنافسة، أما النموذج الذي ساد عصر التنوير الاوروبي فقد تكوّن تاريخياً من خلال الرغبة في ضبط العنف القائم داخل الروابط الاجتماعية، فالذي يسود اليوم في الغرب – والذي يحاول الغرب نقله إلى العالم ونقل العالم إليه- هو النموذج الأول هو النموذج الليبرالي القائم على العنف الشامل، وبذلك أصبح الفرد هو المحور، لكأننا غدونا في عصر " أيّ فرد كان " على حد تعبير "آلان إهربنرغ Alain Ehrenberg" [1].

إنه الفرد الملقى به في عالم المنافسة والمسؤولية الفردية عن ذاته، فهو لا يتبع أحداً، وعزلته، قد تعوض عنها الارباح الرمزية، التي يدّرها عليه صراعه وذاته.

إن ما يجري اليوم إذن هو أمركة أنماط الإنتاج الاجتماعي حتى بل إن الكاتب "ريشار روا Richard Rau" يذهب إلى أن الموقف الوحيد المسؤول اليوم هو التكيف العلمي البراغماتي مع النظام القائم، ورفض النقد والتجريح بوجه خاص [2].

على أن هذا الواقع الأخلاقي السائد ما يزال يلقى مقاومة متعددة الأشكال والمعاني في الغرب،فعلى مستوى الأفراد، تتم هذه المقاومة على شكل سلبي، إذ يحاول الأفراد أن يتغلبوا على الوحشية الفردية وعلى التمزق الفردي وافتقاد الهوية، عن طريق البحث عن اللذائذ، وعن طريق الصداقة والانتماء إلى عصائب الرفاق، وأبناء المدن يضيفون إلى ذلك العودة إلى الأطعمة الريفية وبناء المدن يقنعون بالعودة إلى الأرض الريفية، أما الضيق المبرح فكثيراً ما يقاومونه عن طريق اللجوء إلى الأدوية المهدئة، أو إلى المنجمات والمنجمين، أو إلى رياضة اليوغا وسواها.

---

1 - Le Culte de la Performance.Paris, Pluriel 1991 Ehrenberg A.

2 - Monde , 3MARS 1992 Richard Royale.

وكثيراً ما يدفعهم ضيقهم إلى أن يلقوا بأنفسهم في أحضان الكحول والمخدرات، هذا فضلاً عن الاهتمام أحياناً بالمباريات الرياضية، على اختلاف أشكالها، وعما توفره لهم السياحة أحياناً من حياة حقيقية، وقد انضافت إلى هذه النشاطات حديثاً النشاطات المتعلقة بالبيئة وبالمنتجات الزراعية والحيوانية الطبيعية المضمونة بيولوجياً [1].

وقد تكونت مقاومة منظمة إلى حد ما، نتيجة للإدراك الواعي لمشكلات ثلاث هي تراجع البيئة، أزمة البطالة، موت الريف...

وثمة مقاومة نجدها لدى ما يعرف باسم المجتمع المدني، فهذا المجتمع يحاول جاهداً تخفيف شرور الحياة والمجتمع[2].

ذلك أن العالم يشهد منذ نيف وثلاثين عاماً ولادة ما يسمى بـ (مجتمع ما بعد الصناعة) [3]، وهو مجتمع سارت نحوه الدول المتقدمة تدريجياً، وكانت الولايات المتحدة السبّاقة إليه، فهو مجتمع ينتقل فيه النشاط الاقتصادي من إنتاج البضائع إلى الاقتصادي القائم على الخدمات، وتتوزع فيه القوى العاملة المهنية توزعاً تحتل فيه طبقة أصحاب المهن والفنيين منزلة الصدارة، أي يتم الانتقال إلى مجتمع ما بعد الصناعة جنباً إلى جنب مع تزايد أعداد العاملين في القطاع الثالث، فقطاع الخدمات بأشكالها المختلفة (نقل، مصارف، شركات، تأمين، فنادق ومطاعم، سينما ومسرح، تجارة، تجزئة،... إلخ).

ويرى "توفلر" أننا أمام تحوّل عميق في السلطة بسبب تحوّل عواملها، ولئن كان الثالوث المؤلف من العنف والثروة والمعرفة هو قوام السلطة على مر العصور، فإن دور كل من هذه العناصر الثلاثة في طريقه إلى التغير الجذري.

وهو تغير لا نفهم بدونه الحضارة المعاصرة على أبواب القرن الحادي والعشرين، بل حضارة القرن الحادي والعشرين التي يشرق فجرها، ذلك أن المعرفة هي التي

---

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، 75.

[2] – يراجع في ذلك كتابنا الموسوم بعنوان المجتمع المدني العربي الإسلامي، www.zraik.info.

[3] – يحسن الرجوع في هذا إلى كتاب "دانييل بيل D.Bell" الشهير: (نحو مجتمع ما بعد الصناعة Vers la Socité Post – industrielle)، الذي ظهر عام 1973 وترجم إلى الفرنسية عام 1976، ونشرته دار لافون R.Laffont.

غدت وتغدو أكثر فأكثر أهم عامل من عوامل السلطة، وبالتالي فنحن أمام نشوء نظام جديد لخلق الثروة والقوة لا يقوم على العضلات بل على الذكاء، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى انتشار المعلوماتية، نعني وسائل الاتصال الجماعية والفردية وما وراءها من حاسبات الكترونية، وما وراء ذلك كله من تعامل بلغة الرموز والإشارات، موضع التساؤل وجعله نسبياً وعارضاً وتابعاً لمصالح الدول الكبرى، وهنالك الأخذ بالديمقراطية النسبية، التي تصحّ داخل حدود الدول الكبرى ولا تصح خارجها، والتي تنطبق داخل الحدود نفسها على فئات من الناس دون فئات أخرى، وهناك استخدام العلم والتكنولوجيا ضد الإنسان لا من أجله، وهنالك التراجع الواضح في ميدان التفاهم العالمي والتعاون بين البشر، وهنالك الكثير الكثير..

وإضافة إلى أزمة القيم المتصلة بالدول هنالك أزمة القيم لدى الأفراد، وهي أدهى وأمرّ، حيث تقع على تفكك الروابط بين الناس، وعلى العزلة القاسية، وعلى الإدمان بأشكاله المختلفة، وعلى العنف والسطو والنهب وشتى أشكال الجريمة.... الخ.

ويرى المفكر الألماني "هانس جوناس" [1] أن المبدأ الصالح لعصر الثورة التكنولوجية ولمجتمع ما بعد الصناعة هو " مبدأ المسؤولية " فالدربة على المسؤولية وتربية الناس على احترام مستلزماتها قمينتان بأن تكون المنطلق لأخلاق عصر التكنولوجيا.

أما المفكر الألماني الشهير هابر ماس [2] فيرى أن المبدأ الخلقي الرائد الذي ينبغي أن نربي الناس عليه في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية هو " مبدأ الحوار " والنقاش، فهذا المبدأ حين يسود لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات على اختلاف أنواعها يولّد قيماً خلقية أخرى تنبع من دينامية الحوار، تلك الدينامية الخلاقة والولود بطبعها، أو يحول على أقل تقدير دون اتخاذ قرارات تعرّض قيم الإنسان للخطر [2].

ولا شك أن اجتماع مبدأ المسؤولية ومبدأ الحوار يمكن أن يخفف كثيراً من آثار انعدام المعايير والقيم الإنسانية في حضارتها الحديثة، بيد أننا نعلم جميعاً أن الإبداع العلمي والتكنولوجي إبداع يتجاوز مبدعيه، ويقذف بهم إلى حيث يريدون، والتقدم

---

1 - Jurgen Habermas: De l,Ethique de Discussios , Paris. Ed. Lecerf 1992 "Tradiut de l,allemande".

2- عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق.

التكنولوجي أو المعلوماتي كثيراً ما يُطلق من النتائج الاجتماعية والخلقية ما لا يمكن التنبؤ به وما يتعذر الإمساك بزمامه.

ومنذ أوائل هذا القرن قالها "الكسيس كاريل Alexis Carral" في كتابه الإنسان ذلك المجهول، قالها بفصيح الكلم: إن الحضارة الحديثة لم تفصّل على قدّ حاجات الإنسان، ومع استمرار المسيرة العلمية والصناعية ثم التكنولوجية والمعلوماتية، تزداد الهوة بين تقدّم كثيراً ما فرّ من بين يدي صانعيه وغدا غاية في ذاته وأصبح منطلقاً لأهواء تكنولوجية جديدة لم تكن مقدّرة ولا يمكن اجتنابها، وبين الذي يضمن للإنسان تفتحه وكرامته وسعادته.

ومن هنا حق للمفكر "روجيه غارودي R. Garaudy" أن يقول قولته الشهيرة: (الغرب، حادث وقع على الدرب. L, Occident est un accident).

ولا أدل على المزالق الخلقية والإنسانية للتقدم العلمي والتكنولوجي من المشكلات الكبرى التي يطرحها " علم النسل "، أو " الهندسة الوراثية ".

ومن هنا نرى نحن أن أهم قيمة ينبغي أن يؤكد عليها المجتمع بالمساواة وتكافؤ الفرص، ونذكّر هنا بكتاب المفكر الأميركي "راولز" الضخم نظرية العدالة [1]، وهو كتاب جامع وعميق،أراده تحدياً لأولئك الذين يعتقدون أن العدالة الاجتماعية والمجاعة الاقتصادية ضدان لا يلتقيان.

وعندما نذكر مبدأ العدالة تقفز إلى ذاكرتنا قيم الحضارة العربية الإسلامية، ونستذكر بوجه خاص ما جاء فيها من تأكيد على العدالة: الناس سواسية كأسنان المشط – عدلت فأمنت فنمت – إن في أموال الأغنياء حقوق الفقراء، وما جاع فقير إلا بما متّع به غني، والله سائلهم يوم القيامة عن ذلك (علي بن أبي طالب) – عدل ساعة خير من عيادة سبعين سنة – الخلق كلهم عيال الله فأحبهم إليه أنفعهم لعياله – متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟... الخ.

وهكذا فعلينا أن نضع أيدينا على مفتاح الحضارة العربية الإسلامية.

---

[1] – John rawly: Theori de la justice , Traduction Francaise ,paris ,1987.

الحضارة العربية الإسلامية ودورها في إزكاء القيم

ينقلنا البحث إلى الحديث عن سائر القيم الخلقية الإنسانية التي أشاعتها الحضارة العربية الإسلامية.

وبيان ذلك أن الأمة العربية تستطيع أن تقدم لنا الكثير في ميدان البحث، أجل لقد اتضح لنا من خلال العرض السابق معالم مجتمع ما بعد الصناعة، وما يسيطر عليه من تقدم تكنولوجي معلوماتي يؤدي إلى أزمات إنسانية أدهى وأمرّ.

وثمة جهود عالمية يقوم بها المفكرون وسواهم من أجل البحث عن القيم الخلقية في الحضارة التكنولوجية، ومن أبرز القيم التي ينادي بها المفكرون في هذا المجال إشاعة " مبدأ المسؤولية " وإشاعة " مبدأ الحوار " إضافة على الأخذ بمبدأ العدالة بمعناها الواسع.

ولئن كان طبيعياً أن نجد في التراث العربي الإسلامي مبادئ تكاد لا تحصى، تؤكد أهمية احترام القيم الإنسانية، فإننا نقع لدى كثير من الأمم العريقة، ولا سيما في آسيا، على ديانات ومبادئ خلقية تعلي من شأن الإنسان، كما تقع لدى الدول الغربية على ما خلفته الحضارة المسيحية فيها من قيم إنسانية رفيعة.

وهذا يعني أن الحوار بين الحضارات هو السبيل الحق لتوليد نظام عالمي إنساني محدث، وهو الطريق الجدَد من أجل تفجير أغنى قوة إنسانية في أي حضارة، نعني القيم الخلقية الإنسانية، وهذا يعني التأكيد مرة أخرى على أهمية المبدأ القومي في عصرنا الحاضر وأهمية اضطلاع كل كيان قومي برعاية تراثه الخلقي الإنساني وبالحوار من خلاله مع سائر الكيانات القومية الأخرى من أجل توليد مبادئ خلقية إنسانية شاملة تصلح لعصر التكنولوجيا وترتبط به، ومن هنا يتأكد مرة أخرى الارتباط العميق الوثيق بين القومية والإنسانية، وبين القديم والمحدث.

وينجم عن هذا كله أهمية المبادئ الخلقية التي نجدها في تراثنا وتراث الآخرين وبيان دورها في تطور المسيرة العالمية.

وكما يكون الحديث عن هذه المبادئ الخلقية حديثاً خصباً منتجاً، لا بد أن يتم جنباً إلى جنب معه دحض بعض المبادئ التي سيطرت على حياتنا منذ تخلف المجتمع العربي الإسلامي وبيان محاذيرها ومخاطرها، وعلى رأس هذه المبادئ السلبية المعطلة

لمسيرة التقدم أمور كالتالية: سيطرة روح المحافظة ورفض التغيير والتجديد - ذيوع روح العصبية والتعصب – ضعف النظرة المستقبلية وسيطرة النزعة (الماضوية) – الاستسلام وروح التواكل والخنوع وضعف روح المبادرة وتحدي الصعاب... الخ [1].

إذ لا بد، لكي يكون الحوار حول القيم الإنسانية حياً وخصيباً بين القوميات،من تحديد للقيم القومية ومن دمجها دمجاً عضوياً بطبيعة العصر ومستلزماته، ولا بد من البحث العسير المشترك بين بني الإنسان عن الأسس التي تُبنى عليها القيم والأخلاق في عصر التكنولوجيا والمعلومات ومجتمع ما بعد الصناعة، ولا بد أن يتجاوز ذلك مجرد العناية بالمبادئ الخلقية وحدها وأن يمتد إلى العناية بتنظيم البنية الدولية المشتركة تنظيماً يضمن تلك المبادئ ويسير انقلابها إلى واقع عالمي حي كما سنحدد في دراستنا لتجربة نادي روما.

وهذا يتطلب إعادة النظر في مؤسسات الأمم المتحدة ودورها، ولعل على رأس المهمات التي ينبغي أن تتولاها المنظمات العالمية، عندما تستقيم بنيتها وتصدق مقاصدها، البحث عن وسائل التوفيق بين مبادئ إنسانية خمسة كبرى (وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) هي: (العدالة – الديمقراطية – حق الدول في السيادة – حق الشعوب في تقرير المصير – الدفاع عن حقوق الإنسان).

هذا ولا بد من التنويه بنقطة أساسية هي أن العناية بالجانب الخلقي القيمي لا تزال هزيلة، وأن المدارس لم تستطع أن تنقلب بعد إلى مصانع قادرة على تكوين الإنسان العربي المرجو الذي يملك العدة اللازمة للمشاركة في التغلب على أزمة القيم الإنسانية العالمية، قال الشاعر العربي أحمد شوقي:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت وإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

وهذه المهمة تتطلب صياغة واعية لمشروع عربي يحدد سبل معالجة أزمة القيم في عالمنا بروح جديدة ومعرفة وافية بأبعاد الأزمة، ولا تكفي في هذا كله دون شك ما قامت به الدول العربية كلها من رسم لأهداف التربية في كل منها،فهذه الأهداف – على أنها وشأوها – عامة مجملة – وقلما تلامس مشكلة أزمة القيم العالمية وسبل الإسهام في الحواء حولها.

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 139.

وبالطبع فمناداة التربية هذه لا تؤتي ثمراتها إلا عندما يقوم جهد مماثل لبث القيم الإنسانية في شتى جوانب الحياة ومختلف ميادين النشاط، وعلى رأسها ميداناً السياسة والاقتصاد.

ولكن ألا يوقعنا هذا في (دور فاسد) (أو حلقة مفرغة) فالتربية لا تؤدي مهمتها إلا إذا تعاونت مع السياسة والاقتصاد، والسياسة والاقتصاد يحتاجان إلى إنسان عازم على تغيير القيم المنحرفة السائدة وعلى تغليب القيم الإنسانية الحقة، المنهج السليم في معالجة أي مسألة هو البدء بالمعالجة الشاملة لشتى المشكلات، ووضع خطة متوازية تبين ترابط المشكلات وتقدم حلولاً مترابطة لها، ولا بدّ دوماً وأبداً في معالجة مشكلات النظام الاقتصادي والاجتماعي الشامل بأبعاده المختلفة من النظرة الكلية الشاملة ومن العمل المتواقت من أجل معالجة المشكلات الملتحمة.

ولا شك أن التربية العربية لن تلجأ في توليدها وغرسها للقيم الإنسانية اللازمة لعصرنا إلى مجرد التوعية بأهميتها وبيان دورها في معالجة أزمة القيم في حضارة ما بعد الصناعة، بل لا بدّ لها من أن تلجأ إلى أساليب عملية إجرائية تمنح تلك القيم أبعادها ومعناها، وتعمق جذورها عن طريق الدربة عليها، وعلى رأس تلك الوسائل الإجرائية تدريب الطلاب على العمل المشترك المتضامن، وحثهم على تطبيق الديمقراطية في تنظيم لحياتهم المشتركة ولنشاطاتهم المختلفة، وإذكاء روح الحوار، وإفساح المجال عريضاً لممارسة المسؤولية المشتركة عن طريق المشروعات الجماعية وسواها وأخذ هم بمبدأ العدالة وتطبيقه في حياتهم المدرسية وفي نشاطاتهم خارج المدرسة.

وكلنا يعلم كيف تحدث رواد (التربية) منذ الربع الثاني من هذا القرن، عن أهمية بعض النشاطات التي تنتسب إلى قيم إنسانية مؤكدة، كالعمل في فرائق، والجمهوريات المدرسية، والعمل المشترك الذي توصي به (طريقة المشروعات) ونظام العرفاء، وممارسة العمل اليدوي بحيث يحيا الطفل منذ نعومة أظفاره حياة العمال، فتتسخ يداه ويكتشف العبقرية الثاوية في استخدام اليد ... الخ، وهذا كله لا يكون إلا جانباً من النشاطات العملية التي تفرضها القيم الإنسانية في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية وفي مجتمع ما بعد الصناعة.

ومن هنا كان لزاماً على التربية في البلدان العربية وسواها أن تعمل على توليد طرائق إجرائية أخرى جديدة تلائم مستلزمات عصرنا المحدثة، وعلى سبيل المثال لا

الحصر، يجدر أن تُربى الناشئة، وهي تقبل على حضارة القرن الحادث والعشرين التي تغذّ الخطى نحو تغيرات جذرية بنيوية فيها، على اكتساب روح المرونة والقدرة على التجدد، وعلى إتقان الأساليب والوسائل التي يفرضها تطور عالمي طابعه الاحتمال وصفته الغالبة على التربية أن تربى الناشئة على أساليب معالجة المعقّد الملتحم على حد تعبير المفكر الفرنسي"ادغار موران Edgar Morin"، وعلى وسائل التعامل مع مواقف ومشكلات، سمتها التعقد والتشابك قبل أي شيء أخر [1].

ذلك أن كثيراً من القيم الإنسانية الجديدة المرجوة لعصر ما بعد الصناعة قيم عقلانية، مصدرها وأساسها فهم المشكلات المعقدة والتنبؤ قدر المستطاع بالاحتمالات الآتية واتخاذ المواقف المرنة تجاه هذا كله، والجمود والتحجر مشكلة خلقية وليست مشكلة عقلية، وبالتالي فالعجز عن الإطلال على رؤى المستقبل وحاجاته عجز خلقي في عصر ما بعد الصناعة وليس مجرد عجز علمي تقني، والنظرة المبسطة إلى الواقع المعقد آفة خلقية وليست مجرد آفة علمية.

ومن يدري فلعل الخلق والعقل يلتقيان بعد لأي في حضارتنا الحديثة المأمولة، ألم يقل سقراط منذ القديم إن الفضيلة علم؟ أفلا يصح لنا أن نأمل أن يتم بناء الأخلاق على صرح العقل؟ أوَلَمْ يود الفصل بين الخلق في حضارتنا الحديثة إلى خلق عالم عابث تائه، أشبه ما يكون بعالم فاوست بطل غوته الذي ربح الثروة والمعرفة والقوة وخسر نفسه، أي خسر إنسانيته؟

والخلاصة فالتربية في سباق مع الحضارة الحديثة، حضارة ما بعد الصناعة، حضارة التكنولوجيا والمعلوماتية، حضارة سلطان الثروة والعنف عن طريق سلطان المعرفة، ولا نعني بالتربية التعليم النظامي وحده في مراحل التعليم غير النظامي Non –Formal ولا سيما تعليم الكبار، وفي التعليم العفوي العارض Informal، ولا سيما ذلك الذي تبثه وسائل الإعلام الجماعية، وفي مؤسسات العمل نفسها من مصانع ومزارع وشركات تجارية وسواها، وفي سائر ما يغرسه المجتمع لدى أفراده من أفكار وقيم وأنماط سلوك ويزيد في صعوبة هذا السباق أن الحضارة الحديثة بمقوماتها الجديدة لا تحكم القبض على أعنتها، وأن الزمام يكاد يفلت من يديها،

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 141.

وكأن كل شيء يومي إلى أنها توغل في الابتعاد عن القيم الإنسانية، ويتكاثر ما فيها من فساد وإفساد تكاثراً مذهلاً مريعاً.

وهذا بعينه موطن الأمل والعمل، فلقد علمتنا الحضارة الإنسانية في شتى مراحل حياتها أن النظام كثيراً ما يولد من قلب الفوضى، وان استشراء الشر يدفع أبناء الحضارة إلى معالجة نقائصها من داخلها ومن خلال منطقها نفسه، لا عن طريق التنكر لها وتنكب طريقها.

ومن هنا فإن ندلل بضرورة أن يكون للتربية دور في تصحيح مسار حضارتنا التي تتلمس الطريق فلا تستبين لها معالمها كلها، ليس ضرباً من الأمنيات الحلوة، بل هو حاجة موضوعية ييسر قبولها شعور الحضارة نفسها بنقائصها وبحثها عن مخرج لها من أزمتها، وهذا الدور، لا بدّ أن يتكامل مع دور سائر مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ولا بدّ أن ينطلق من قبول الحضارة الحديثة وفهمها لا من رفضها والتنكر لها، وذلك بغية الإسهام في إصلاح نقائصها من داخلها وتغيير مجراها من خلال بنيتها نفسها.

وليكن رجاؤنا وسعينا وتصميمنا لولادة نظام إنساني جديد، وأداة ذلك تعبئة الإنسان العربي تعبئة قومية إنسانية. تجعل منه حامل، رسالة بدلاً من أن يكون مجرد خائض مع الخائضين وضائع مع الضائعين، وهذا الأمل وهذا الحث على تعبئة القوى والعمل، يستلزمان وضع برنامج عربي متكامل، تسهم في بنائه مختلف البلدان العربية، ويصل إلى أغراضه عن طرق شتى، مدرسية وغير مدرسية، مكتوبة وصوتية ومرئية، وتضم نشاطاته ساحة فسيحة من الأعمال المتعددة الأشكال، ومن خلال ذلك كله تقبض الأمة العربية من جديد على رسالتها الإنسانية، وتعيد الحوار حولها مع نفسها ومع العالم.

قد يبدو الدرب شاقاً، والمزار عسيراً، أمام تجهم الواقع الإنساني العربي والعالمي، غير أن قتام هذا الواقع هو الذي يبيح البحث عن مخرج منه.

وحيث إننا نحمل التربية العربية جانباً من العبء العالمي بهذا الشأن، فما ذلك إلا لأننا نؤمن جميعاً بأن أرض الرسالات التي انطلقت منها القيم الإنسانية إلى العالم من التاريخ البعيد، ولا سيما بعد ظهور رسالة الإسلام، لا بدّ أن تشرئب من جديد إلى

تحقيق معنى وجودها ومحرك سعيها الدائم، وذلك عن طريق الاتجاه كرة أخرى، شطر المشاركة الفعالة في القيم الإنسانية التي تستلزمها طبيعة العصر [1].

إن نهاية الحرب الباردة تمثل (بداية للتاريخ لا نهاية) له، فلقد زعم القائلون بنهاية التاريخ بعد انتهاء الحرب الباردة لم فزوال الاتحاد السوفياتي يؤدي سهواً رهواً إلى سيطرة القيم الإنسانية التي جهد الإنسان إلى بنائها عبر التاريخ، وعلى رأسها قيم الحرية وما يتحلق حولها، وأن العالم يعد في حاجة إلى المزيد من تطوير هذه القيم أو إلى توليد قيم إنسانية جديدة محدثة، وأن الايديولوجية الإنسانية المأمولة قد تحققت ولم يعد هنالك مجال لأي بحث ايديولوجي، وأن كل مطلب إنساني قد تم في أحسن العوالم الممكنة.

بيد أن مسيرة العالم، على نحو ما تطورت بعد نهاية الحرب الباردة، كذّبت مثل هذه الأقوال والآمال، وبيّنت أن معركة البحث عن نظام عالمي إنساني حقاً لا بدّ أن تنطلق حادة جادّة، بعد أن نسي العالم تجاربه السابقة أو تناساها، وبعد أن قاده النجاح إلى الانطلاق نحو توليد عالم أبعد ما يكون عن القيم الإنسانية الحقة، عالم يسوده الصراع في كل الميادين، في ميدان المال والاقتصاد، وفي ميدان العلم والتقانة (التكنولوجيا)، وفي ميدان الدين والمعتقد، وفي ميدان الثقافة، وسوى تلك من الميادين، عالم قائم، بوجيز العبارة، على التصارع بين القوى، بدلاً من أن يقوم على توازن قوامه العدل والحق والقانون.

والخلاصة فالدعوى القومية هي دعوى إنسانية، بل هي الدعوى الإنسانية الحقة، وأنها منطلق الحضارات بمقوماتها الذاتية المتباينة من أجل إغناء الحضارة العالمية، ومن أجل بناء عالم إنساني مكوّن من قوميات متآخية متعاونة.

لقد كشفت الدراسات التي ظهرت في السنوات الأخيرة عن أن الإيديولوجيا القومية هي الإيديولوجيا الوحيدة التي استطاعت أن تصمد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، من هنا فالمطلوب هو البحث عن صيغة جديدة متطورة للقومية في إطار البحث عن عالم إنساني أفضل، تجعل من استمساك الشعوب بهويتنا الثقافية أداة بدلاً من أن يكون مصدراً للنزاع والعدوان.

1- د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 143.

ويمكن التأكيد بأن جوهر أزمتنا الإنسانية ذات جذر ثقافي أكثر منه اقتصادي أو سواه، والثقافة الغربية، محملة منذ القدم بأوهام كثيرة تجعل من الإسلام عدواً تاريخياً وتقليدياً للغرب، ومن الخطأ اعتبار هذه الأوهام ذات مصدر ديني فحسب، إذا أضيفت إلى العامل الديني عوامل سياسية واقتصادية زادت في أثر هذا العامل الديني، بل شوهته وجعلته يتخذ شكل " خرافة " ضخمة وفعّالة استقرت في أعماق الوعي الغربي، وتنبثق كالحمم كلما توافر ما يحركها ومن يحرّكها.

من هنا كان من اللازب، أن يتم عن طريق الحوار الثقافي النزيه، القضاء على الأفكار المبيتة التي يحملها الغرب عن الإسلام، وابتعاد هذا الغرب عن موقفه الانتقائي المغرض قديماً وحديثاً، نعني انتفاء الأحداث والأفكار انتفاءً يؤكد نظرته المعادية للإسلام.

وهل ينجو تاريخ أية أمة وحاضرها، وهل ينجو تاريخ الأمم الغربية نفسها قبل غيرها، من صفحات سوداء، ومن تجربة وخطأ، ومن ضلال وانحراف؟

ولكن الذي يكوّن حضارة أية أمة لم يكن يوماً من الأيام تلك البقع المظلمة التي لم تنج منها حضارة أية أمة من الأمم، بل المبادئ الإيجابية الكبرى التي سادت حياتها ووجهتها في خاتمة المطاف.

وقد يبحث الغرب طويلاً وما يزال يبحث جاهداً عما في التراث العربي الإسلامي من نقائص وأخطاء يعمل على تضخيمها، وعما في الواقع العربي والواقع الإسلامي من تخلف، وهو أول المسؤولين عنه، وقلما حاول البحث عن الاتجاهات الكبرى الرائعة للحضارة العربية الإسلامية، وعما في الواقع العربي اليوم من منابع العطاء الحضاري، ومن حرص على القيم الإنسانية الحقة.

وحقيقة الأمر أن الإسلام لم يدع قيمة إنسانية رفيعة إلا ودعا إليها وحض عليها، وبالمقابل حارب وكابد كل منكر، وهذا ما نجده في مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وسنقوم بجولة سريعة على هذه المبادئ في الإسلام بنوعيها: الآسر الباني: effort Beatrice ثم الأثر الهادم effort eliminitoire كما دبجته يراعة المفكر الإسلامي الكبير "محمد عبد الله دراز" [1].

---

[1] – كتابه دستور الأخلاق في القرآن.

وأول القيم التي سنعرض لها هي قيمة العنصرية ومحاربتها والتنديد بها من قبل الإسلام، باعتبار أن هذه القيمة الشوهاء أكبر عامل يشد ركب الإنسانية إلى وراء، ويعوق تقدمها.

بداهة أن العنصرية المأفونة البغيضة ليس لها من سند في العقل والمنطق والأخلاق والدين والإنسانية، اللهم إلا عند صغار العقول الأكاسرة والقياصرة الجدد، أصحاب الشهوات المستحلبة المتكلبة لإملاء البطون والسيطرة على العجول الذهبية ونهبها على حساب شعوب العالم الثالث البائسة.

والعنصرية مناقضة للمساواة بين الشعوب وتتمسك بدعاوى الاستعلاء والتفوق المزيفة.

والعنصرية تعادي التضامن بين الشعوب القائم على المحبة والتفاهم بين الشعوب لهذا فالثقافة العربية الإسلامية جاءت على كل مظاهر العنصرية، والدين الحنيف شن غارة شعواء على هذه العنصرية الحمقاء وندد بها وحاربها وابتذلها، قال ﷺ: (ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية).

وقال تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ﴾ الممتحنة/3.

و((العنصرية)) نوع من العصبية، أو علة فيها، لأنها تنصر بني جنسها ولو كانوا ظالمين، وتبيح لهم ممارسة البغي، وشنّ الحروب الشرسة على الدول الآمنة الأخرى، لأغراض ومطامع مادية وغير إنسانية لتكون أمة هي أربى من أمة، نفوذاً، واقتصاداً وثروة، وقوة، وأشد ظلماً وبغياً[1].

وإذا علمنا أن ((العنصرية)) هي العامل الأول في استشراء وباء الاستعمار على نطاق عالمي، وأنها كانت –وما تزال– سبب الاضطراب على الصعيد الدولي، أدركنا دور الإسلام في استئصال شأفتها من الجذور منذ نزوله، تشريعاً سماوياً فاجأ الدنيا بمعيار جديد لتقويم إنسانية الإنسان والأمم والشعوب، بما يصدر عنها من ((التقوى)) والعمل الصالح الذي به تتم عمارة الكون وحضارة الإنسان فالناس سواسية كأسنان المشط، والناس كلهم لآدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على

[1] – يطلق القرآن الكريم كلمة (البغي) على الاستعمار، إذا لمفهوم واحد، وإن تعددت الصور اللفظية. غير أن مفهوم البغي أعم، إذ يصدق على البغي داخل الدولة...

عجمي إلا بالتقوى، وأن وحدة المنشأ، ووحدة المصير يؤيد وحدة الفطرة الإنسانية مما يدحض مبدأ التمييز العنصري الذي لا يقوم على أساس علمي أو منطقي أو واقعي.

ومعلوم أن الفلسفة السياسية النازية، والفاشية، والصهيونية، قد قامت على هذا النظر العنصري، الجاهلي، البدائي المبتسر، بما يثير من بواعث غير إنسانية من الحقد، والشر، والأنانية، والمطامع في موارد وثروات الشعوب الأخرى، والتوسع العدواني والاستيطاني، بالقوة والقهر، وبسط النفوذ.

تلك آثار ((السياسة العنصرية)) البغيضة مقتها الإسلام أشد المقت لكونها تشكل افتئاتاً على أصل الفطرة الإنسانية ذاتها، إذ الإنسان هو الإنسان، أينما كان، لوحدة المصدر الإنساني، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ النساء/1.

ومما يؤكد إنسانية وعالمية الإسلام، أنه اعتبر ما اتخذه ((العنصريون)) على القدرة الإلهية في الخلق والإيجاد، باعتبار أن اختلاف الألوان واللغات، أثر لتلك القدرة الإلهية العليا، فكانت آية من آيات إحكام التكوين الإلهي للفطرة الإنسانية، وإتقانها على نظام بديع، بما اشتملت عليه بوجه خاص، من القدرة والاستطاعة التي تمكنها من التكيف والتجاوب مع أي بيئة من البيئات على وجه خاص، ولولا هذه القوة أو الاستطاعة المودعة فطرة في الإنسان، على التكيف، لما كان في الإمكان تعمير الكون كله، بل كان مقصوراً على المناطق التي لا يملك الإنسان إلا أن يعيش فيها.

لقد كانت هذه الألوان، واللغات، أثراً لهذا التكيف والتجاوب بحكم ما أودع الله تعالى فطرة الإنسان ذاتها، من القوة والاستطاعة على ذلك، لذا كانت آثراً لأصل الفطرة وليست خصائص تتمايز بها أو تتباين، في الحقوق والواجبات، والنظام الشرعي العام، أو لتتخذ مسوغاً للمحاباة والتمييز والاستعلاء قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً﴾ طه/111.

وهذا التصرف الإلهي في سنة الفطرة والإنسانية تكويناً وخلقاً، لتصرفه سبحانه في خلق السموات والأرض، قدرة واتقاناً، بصريح منطوق الآية الكريمة القائلة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ الروم/22.

واختلاف الألوان واللغات –في نظر الإسلام– أعراض طارئة نتيجة للقدرة الفطرية على التكيف مع مؤثرات البيئة، مما لا علاقة له بجوهر الفطرة ذاتها، ولولا ذلك لما وسعها تعمير الكون بجميع بيئاته ومناطقه، مما يقطع بأن الإنسان قد أعدّ إعداداً فطرياً خاصاً متقناً، لأداء أمانة التكيف تعبيراً عن معنى استخلافه في الأرض.

ووحدة جوهر الفطرة، يستلزم الاستواء في أصل طاقاتها ضرورة، وإنما يبدو الاختلاف فيما ينشأ عن مدى تنميتها، وتوجيهها، وحسن استخدامها، وهذا من كسب الإنسان، وبه يتعلق التكليف، والابتلاء، والمسئولية، والجزاء، وهو معيار التفاضل.

والقرآن الكريم أشار إلى أن اختلاف الألسنة والألوان، إذا كان أثراً لقوة الفطرة على التجاوب مع البيئات المختلفة في أوضاعها الجغرافية، ومناخاتها، فإن ذلك ينبغي أن يكون مدعاة للتعاون الإنساني العام، والتكامل فيما تتطلبه المعايش من حاجات تفتقد عند بعضهم، وتتوافر عند الأخرين، لا أساساً للتمييز الظالم، والاستعلاء، والتقاطع، وشنّ الحروب، وتسافك الدماء، ظلماً وعتواً.

فالإسلام لا يرى في اختلاف الأجناس والألسنة، كسباً للإنسان، أو أثراً من صنع يده، حتى يصلح معياراً مسوغاً للتمييز والتفاضل قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ **الحجرات/13**.

وقال: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى﴾ **المائدة/2**، والتعارف يعني التعاون وبغير ذلك، لا يتصور أية حضارة أو عمران.

وبيان ذلك، أنه إذا كان اختلاف الألوان والألسنة، أثراً لاختلاف البيئات والبقاع، وضعاً جغرافياً، فإن لذلك أثره أيضاً في اختلاف تلك البيئات أي منافع تختلف طبيعة، وغزارة ونزارة، وهذا واقع ندركه، ويستوجب التبادل، والتكامل، وهذا هو التكافل والتواصل الحضاري الذي قصده الإسلام من التعارف.

ولا يتم التعاون على الوجه الأكمل، إلا إذا توافرت كل أمة على تنمية مصالحها، وثرواتها، سعياً للإسهام في تحقيق المصلحة العليا للحياة الإنسانية على وجه هذه الأرض، دون افتئات، أو عدوان، أو ظلم.

والإدراك العميق لهذا المعنى الإنساني يمهد السبيل لنشر دعوة الإسلام، بقيمها الموضوعية، ومثلها العليا، إذا لا يعدو ذلك أن يكون ضرباً من التواصل الحضاري في جانبه الفكري والمعنوي، وهو أبلغ أثراً، من التواصل في الجانب المادي.

وهذا الإنسان المنطقي بين خصوصية الشمول والعالمية، ووحدة فطرة التكوين[1]، يفسر ما أصله الإسلام من ((مبدأ المساواة)) في الاعتبار الإنساني، كما يفسر مبدأ العدل المطلق، حقاً إنسانياً مشتركاً بين البشر، حتى الأعداء وبفضل هذين المبدأين دخلت أمم شتى في حظيرة الإسلام، وعلى أساس من التكافؤ والمساواة.

ويترتب على وحدة المنشأ من نفس واحدة، سواسية الناس كأسنان المشط، وهذا أكبر دحض لمزاحم العنصرية.

فالإسلام لم يجعله منوطاً بإسلام المسلم، بحيث يخصُّ ولا يعمُّ، ويتجزأ ولا يتكامل، ويتعدد ولا يتوحد، بل ميزانه واحد، ومناطه واحد، وهو ((إنسانية الإنسان)) متفرعاً عن مبدأ الكرامة الإنسانية، لذاتها، ((ولقد كرمنا بني آدم)).

والأمر نفسه بالنسبة لقيمة العدل، فهذه القيمة ليست منوطة بالغالب دون المغلوب، ولا بالقوي دون المستضعف، ولا بالموالي دون المعادي،

إذ لا يجوز حمل العداء على ظلم، لقوله سبحانه:﴿ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ [2]شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى﴾ **المائدة/2**، وهذا دليل على ((موضوعية القيم)) وخلودها وإطلاقها دون نسبيتها، ((فالعدل)) هو الغاية القصوى التي أنزلت من أجلها الشرائع السماوية، وأرسل الرسل جميعاً، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ **الحديد/25**.

واقتران الحديد بإقامة العدل إشارة إلى أن ((القوة)) ينبغي أن تكون سنداً للحق والعدل، وما تضمنه من ((البينات)) إذ كلٌّ من الحق والعدل، وإن كان يشتمل على

---

[1] – وحدة الفطرة الإنسانية.

[2] – والمعنى: لا يحملنكم بغضكم لقوم على أن تظلموا، بل اعدلوا بينهم، لأن العدل حتى بين الأعداء– أقرب للتقوى.

عناصر إقناعية، يتقبلها المنصفون، والعقلاء، غير أنه كثيراً ما يبقي عليه، فلابد له من قوة تحميه، تجاه من أولي المطامع والأهواء.

والإسلام لا يقر تحكم القوة مطلقاً، ذلك لأن مؤدى ذلك أن تصبح وسيلة للشر لا لمقاومته، وللعدوان لا لدفعه وإزالة آثاره، وللتقتيل وسفك الدماء، ولتحقيق المطامع والنفوذ السياسي في حروب عالمية شاملة.

ولعل أروع من صور لنا ذلك الخليفة أبي بكر الصديق، وقوله: (حتى آخذ الحق منه، والضعيف فيكم، قويٌ عندي، حتى آخذ الحق له).

وتأسيساً على ما قدمنا، فجوهر العلاقات الإنسانية، والسياسية، والدولية واحد، لا يتبدل، أيّاً كان أطرافها، لأنها محكومة بمعيار واحد، هو العدل، بمفهومه المطلق، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ﴾النساء/**135**.

وقال: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾ النساء/**58**، وإجماع المفسرين منعقد على أن المراد بالحكم في الآية الأخيرة، ما كان عن ولاية عامة أو خاصة [1].

ومعلوم أن (الولاية العامة) هي ولاية الدولة، وبذلك أتسع نطاق ولايتها العامة في وجوب إقامة العدل حتى شمل الناس كافة، على اختلاف عقائدهم، ومذاهبهم وأجناسهم.

والإسلام لم تبلغْ به غايته إلى الوقوف عند حدّ تأصيل مبدأ العدل المطلق بل جاوز ذلك إلى الإحسان والفضل، لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ النحل/**90**.

وحرصاً من الإسلام على إقامة العدل والإحسان فقد ناط إقامتها بالاعتقاد، ليغدو كلّ منهما أصلاً اعتقادياً، وحقيقة نفسية يعيشها المسلم، قبل أن يكون تشريعاً سياسياً.

قال تعالى: ﴿اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ المائدة/**8** .

---

[1] - الشيخ نجيب المطيعي (مفتي الديار المصرية سابقاً): حقيقة الإسلام وأصول الحكم، ص37-38.

وربط الإسلام مبدأ (التعاون الإنساني) والتواصل الحضاري، بالتقوى، تأصيلاً لهما في النفس الإنسانية، وكفالةً لتحقيق غايته القصوى من الصالح الإنساني العام، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ المائدة/2، بإطلاق مما يقطع بأن المعنى الديني لا ينفصل عن التدبير السياسي، بل هو قوامه وهذا تحريم للسياسات الاستعمارية، لأنها تندرج فيما أسماه القرآن الكريم (بغياً) لقوله تعالى ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ النحل/91.

كما أطلق عليها (فساداً) وعلواً في الأرض، قال تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ القصص/83.

وقوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً﴾ طه/111.

والغاية والواسطة ـ في منطق الإسلام ـ لا تخرجان عن مفهوم الفضيلة والدين، ولا يقر الإسلام تبريراً لأي منهما على خلاف ما يقضي به روحاً ومقصداً، إذ لا انفصال بين السياسة والدين والخلق، في هذا التشريع، لا من حيث الغايات، ولا من حيث الوسائل.

وهذا التصور الغريب للعدل الدولي، أو التبرير المستكره لقيامة، نابع ـ في الأصل ـ من التعصب للعنصر، لتكون أمة هي أربى من أمة [1]، نفوذاً، وقوةً وثراءً.

والعنصرية التي استلزمت التمييز بين الناس، في الحق، والعدل، والمساواة، والتعامل، كانت العامل الأول في الإمعان في اختراع وسائل الدمار، بل والمضي في تطويرها، وإنفاق الأموال الطائلة في سبيل ذلك، كالسلاح النووي الذي بات يهدد العالم كله بالتدمير الشامل، كل ذلك لتكون أمة هي أربى من أمة، أنانية وأثرة.

والإسلام حين شرع الحرب ـ اقتضاء الضرورة ـ إنما فعل ذلك، لأن الحرب خير وسيلة للسلم والأمن غالباً، ولتقرير الحرية، والحق، والمساواة، والعدل الشامل، فهذه قيم تقتضيها المصلحة الإنسانية وليس من مقاصد الإسلام، تحقيق مطامع ذاتية، من

---

[1] – ولقد شبه القرآن الكريم معاهدات الدول بالمرأة الحمقاء التي أبرمت غزلها أول النهار، لتنقضه آخره، قال تعالى: ﴿ وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ النحل/92.

ولقد أطلق القرآن الكريم عليها تسمية (الإيمان) فحرم اتخاذها وسيلة للدخل والخداع، لتتغلب أمة على أمة، وتصبح أوسع منها نفوذاً وأكثر ثراءً، وقوة.

مغانم وثروات، ومنافع مادية أو معنوية، لتربو أمة على أمة، على النحو الذي يرى في السياسات الاستعمارية، حتى يحمل هذا التفكير العدواني الظالم على ابتداع فكرة الغاية تبرر الواسطة.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ **النساء/94**.

وإذا كانت الحرب فقد فرضت في الإسلام وسيلة اقتضتها الضرورة ابتداءً لتحقيق غاية إنسانية. وبيان ذلك أن مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) مرفوض في الإسلام، لسبب بسيط، هو أن ليس ثمة من فصل بين السياسة وبين الدين، والخلق في تشريعه، وسائل وغايات لقوله ﷺ: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق).

ويرى الإسلام، أن بواعث الحرب وأغراضها إذا كانت على النحو الذي بينا، فإنه ينبغي - بعد أن تضع أوزارها - أن تتحقق تلك الأغراض، وتقام تلك المبادئ، وتتوطد دعائمها في الأرض عملاً، إذ الوسيلة لم تشرع لذاتها، بل لغايتها، وهذا، هو المعني بقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ﴾ **الحج/41**.

والإسلام ينكر شعار: (الويل للمغلوب) إذ ليس هدفاً لسياسة الإسلام الخارجية - ومنها الحرب- التنكيل بالمحارب، أو التمثيل بالقتلى، أو الانتقام، بل كف شر العدو ثم منحه الحرية في الاعتقاد، والفكر، والعمل، وتمكينه من أن ينعم بالعدل الشامل، والمساواة والعصمة في دمه وماله وعرضه إذا ألقى السلم، وكف عن مقاتلة المسلمين.

وهكذا فكل من الغاية والوسيلة، يقوم في الإسلام، بميزان العدل، والفضائل الإنسانية. والإسلام أرسى (حرية الدين) حتى لا يكون الإكراه في الدين عقبة في سبيل الإصلاح العالمي، لقوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾**البقرة/256**.

وليس الاختلاف في الدين مما يوجب استباحة الحرمات، بل يوجب الإسلام احترام الأديان والعقائد السماوية، والإيمان بها، وبمن جاء بها من الرسل جميعاً، كما يوجب البر والإقساط قال تعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، ولم

يخرجوكم من دياركم، أن تبروهم، وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين، وأخرجوكم من دياركم، وظاهروا على إخراجكم﴾ **الممتحنة/8.**

إلى المخالف في الدين، ما لم يكن محارباً، أو ظهيراً للمحارب، فنهى عن إيذائه[1]، حتى إذا اكتسب (المواطنة) في الدولة الإسلامية، عن طريق (العهد) ثبتت له كافة حقوقها الثابتة للمسلم، إذ(لهم مالنا وعليهم ما علينا).

وتمكيناً للاستقرار والأمن الدولي، والعدل الشامل، أرسى الإسلام مبدأ قدسية (المعاهدات) بما منحها من القوة الإلزامية النابعة من أصل العقيدة، قال تعالى: (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم، ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها، وقد جعلكم الله عليكم كفيلاً)، بل أوجب الوفاء بالعهد، والميثاق، وآثره على النصرة في الدين، تأكيداً منه للمصلحة الإنسانية العليا، في استقرار الأمن والسلم الدوليين، لقوله تعالى: ﴿وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ **الأنفال/72.**

والإسلام أوجب الأخوة الإنسانية، استئصالاً لجذور الفساد في الأرض، وقضاءً على أسباب الاضطراب العالمي، وفي مقدمتها مبدأ التفوق العنصري باللون أو الدم، استعلاءً في الأرض، وقهراً للشعوب المستضعفة فيها، وتسلطاً ظالماً عليها، بغياً وإذلالاً، ونهباً لخيراتها وثرواتها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ **النساء/1.**

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾**الحجرات/13**، والخلاصة (فالعنصرية)، لا تجد تبريراً لها، لا في مبدأ العدل المطلق، ولا في مقتضيات المصلحة الإنسانية العليا، ولا في الأصل الواقعي من وحدة المنشأ، أو فطرة التكوين الإنساني، فكانت لذلك صدىً مجرداً للهوى والاغترار، والأثرة.

[1] – قال ﷺ: (من آذى ذمياً، فأنا خصمه، ومن كنت خصمه، خصمته يوم القيامة).

ولقد صاح الإسلام في الناس صيحة تنكر عليهم استمساكهم بالعصبية، وتفاخرهم بها، واستنادهم إليها، قال تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ **الممتحنة/3**.

وقال ﷺ: (ليس منا من دعا إلى عصبية، أو قاتل على عصبية، أو مات على عصبية).

هكذا أنكر الرسول ﷺ: على أبي ذر الغفاري، عندما عير أحد الصحابة بسواد أمه، فقال له: يا أبن السوداء !، فأجابه الرسول ﷺ: (إنك أمرؤ فيك جاهلية !).

فالعنصرية ليست إلا ضرباً من التخلف الفكري، والسياسي، والحضاري بوجه خاص، فهي ترتد، إلى العصبية القبلية، أو الجاهلية التي حاربها الإسلام محاربة لا هوادة فيها، قال ﷺ:(كلكم لآدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي، إلا بالتقوى).

وقال: (الناس سواسية كأسنان المشط).

الفرع الثاني

القومية العربية والصراع الثقافي العالمي

غير أن تطور الأحداث في العالم وفي البلدان العربية، بعد فترة من انتهاء الحرب الباردة، ما لبث أن وضع الأمور في نصابها من جديد، فالحركات القومية في العالم لم تمت بل انبثقت من جديد، والايديولوجيا القومية، كما ذكر كثير من كتاب الغرب، هي الايديولوجيا التي بقيت بعد موت الاتحاد السوفياتي، والحاجة إليها تشتد يوماً بعد يوم في مختلف بقاع العالم.

وحرب الخليج- أياً كانت أسبابها وأخطاؤها - حملت يوماً بعد يوم في نفوس أبناء الأمة العربية معنى العدوان المهين والمقصود على الأمة العربية جمعاء، وجعلت الحاجة إلى (الحمى القومي) أشد من ذي قبل بل أن البديل من التعاون العربي قد يكون الاحتراب بين الأخوة والجيران، كما تدل تجارب التاريخ في كل زمان ومكان.

فالأخوة والجوار كثيراً ما يولدان أقسى ضروب الخصام، إن لم يتم توثيق التعاون وتعميقه وإحكامه وفق أسس متفق عليها، رائدها العدل والمساواة والعمل نحو هدف مشترك.

ولقد كشف التاريخ باستمرار أن الأمة العربية تلجأ، في مراحل الخطر المحدق بها والعدوان المحدق عليها من قبل الغرب، إلى أعمق ما في وجودها، نعني الثقافة العربية الإسلامية، ولقد فعلت ذلك في مواجهة الحملات الصليبية، ولا سيما أيام صلاح الدين، وفعلت ذلك في مواجهة الحملات الإيبيرية، وفي مواجهة الحملة الفرنسية على بلدان المغرب العربي، وفي مواجهة العدوان الثلاثي على مصر عام /1956/، وفي سائر حركات المقاومة الشاملة للغزو الاستعماري الغربي، فهي تدرك، بفطرتها وغريزتها، أن العدوان عليها كان وما يزال عدواناً على ثقافتها العربية الإسلامية قبل أي شيء أخر، وأن هدفه هو محو هذه الثقافة، وأن سبيل مقاومته بالتالي هو مزيد من الاستمساك بها ورصّ الجماهير حولها.

وطبيعي أنه من غير المكن، في حميا مثل هذه التعبئة للثقافة، العربية الإسلامية ضد مؤامرات الغرب الجديدة، أن تأخذ هذه المقاومة دوماً شكلاً عقلانياً، وأن تكون مبرأة من الغلو والتعصب والعنف أحياناً، ولا سيما عندما تكون موجهة ضد الغرب وضد الصهيونية.

من هنا فمثل هذا الوضع لا يمكن التغلب عليه بمجرد اتهام المقاومة العربية الإسلامية بالعنف، ولا بد، كما قيل ويقال، من إزالة أسباب العنف، ولا سبيل إلى إنهاء العنف والعداء بوجه عام إلا عن طريق الحوار الثقافي الصادق بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية.

الثقافة العربية الإسلامية والغرب

الأمة العربية ليست معادية بطبعها للغرب، والثقافة العربية الإسلامية قدمت الدليل دوماً في تاريخها القديم والحديث على أنها ليست معادية لأية ثقافة أخرى، وأنها تحترم سائر الثقافات، وأنها أفضل ثقافة تحقق في تاريخها تمازج الثقافات، وجوهرها الإسلامي قوامه العفو والتسامح والمحبة والرحمة.

ولا يجدي اليوم أن نعود إلى التاريخ لنقدم الشواهد على عداء الغرب للثقافة العربية الإسلامية منذ القديم، ولنذكر بأنه كان البادئ دوماً بالعدوان، فالتاريخ، على شأنه، ينبغي ألا يكون وحده الهادي والمرشد في العلاقات بين الأمم، وحقائق التاريخ لا يجوز أن تتخذ ذريعة لتعطيل الحاضر والمستقبل، وقياس الحاضر والمستقبل على الماضي مركب لا يخلو من ضلال، والذي يعني الأمة العربية، وراء هذا كله، هو مستقبل العالم، ومستقبلها من خلال مستقبل العالم.

وإنقاذ المستقبل العالمي من الأخطار التي تحدق وجره من الهاوية التي ينحدر إليها مطلب ينبغي أن تلتقي حوله ثقافات العالم جميعها، ولقد كانت الثقافة العربية الإسلامية، ولا بد من أن تبقى، دافعاً أساسياً إلى بناء عالم يسوده الحق والمساواة، ويقوم على الالتحام بين مطلبين إنسانيين كبيرين يؤدي الفصل بينهما دوماً إلى الانحراف والضلال والمآسي، نعني الحرية والعدالة مجتمعتين.

ولئن كان الحوار بين ثقافة الغرب والثقافة العربية الإسلامية عملاً متبادلاً ومستمراً تقوم فيه كل من الثقافتين بالخطوات اللازمة من جانبه، وتقوم فيه الثقافة الغربية بوجه خاص بإزالة آثار العدوان، فإن نجاح هذا الحوار يتطلب جهداً جاداً وموصولاً من الثقافة العربية الإسلامية من أجل تجديد ذاتها وتحديث مضمونها.

فهذه الثقافة على نحو ما هي ذائعة اليوم لدى الكثرة الكاثرة من أبناء الأمة العربية، ثقافة محملة بما تركته عهود الانحطاط الطويلة من مفاهيم متخلفة ومن معوقات نفسية واجتماعية تحول دون التقدم: من مثل التواكل (وهو غير التوكل) والتفسير السحري للأشياء، وسيطرة الشكل والمظهر على المضمون والجوهر في شتى جوانب السلوك، وتعطيل دور المرأة، وسيادة التسلط والقسر، والإحجام عن المهنة والحرفة أحياناً، وسوى تلك من أنماط السلوك الذائعة في أي مجتمع متخلف، والتي ينكرها جوهر الثقافة العربية الإسلامية.

وفي مقابل ذلك، تحمل هذه الثقافة في أصولها وروحها قيماً إيجابية كثيرة من شأنها أن تكون منطلقاً للتقدم والتحديث في كل مكان، وعلى رأسها: تقديس العلم، وتقديس العمل، والتكافل الاجتماعي، وتكريم الإنسان، وتسخير الكون، والنظر العقلي، وغير ذلك كثيراً، فضلاً عن العدالة والمساواة والتراحم، كما أنها تحمل في صلبها مقومات تجديدها وتطويرها تبعاً للزمان والمكان.

وقد استطاعت هذه الثقافة عبر العصور أن تستوعب سواها من الثقافات وأن تتفاعل معها تفاعلاً خصيباً يغنيها من دون أن يفقدها قوامها وجوهرها، وهي اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى التفاعل مع الثقافة الغربية، من دون ما وجل أو خوف من الابتلاع، وخير ألف مرة أن يجدد هذه الثقافة أبناءها من خلال ذاتها، من أن يؤدي جمودها إلى تجاوز الزمن إياها، أو إلى غزو الثقافة الغربية لها قسرياً، غزواً لا يبقي منها ولا يذر، بعد أن فقدت قوامها وقدرتها على المقاومة، بسبب تحجرها واختناقها بأيدي أبنائها، وهذا لا يعني أن تكون الثقافة الغربية هي القدوة والمثال، بل يعني أن تعمل الثقافة العربية الإسلامية، من خلال منطلقاتها ومن خلال تجددها بالتفاعل مع الغرب وسواه، على تجديد ذاتها، وعلى تجديد الثقافة الغربية نفسها، وهذا هو في الواقع معنى الحوار بين الثقافات.

ولعل مجرد بناء ثقافة عربية إسلامية مبدعة متطورة جديرة بأن تحتذى، خطوة كبرى في طريق تصحيح مسار الثقافة الغربية وسواها، وفي طريق تجديدها وتوجيهها شطر بناء عالم مفصل على قدر حاجات الإنسان أنى كان، محقق لسعادته وللمزيد من تفتح كيانه الإنساني.

فالثقافة العربية الإسلامية حين يتم بناؤها بناء أصيلاً وحديثاً لابد من أن تكون بالضرورة ثقافة إنسانية تجعل من احترام الإنسان وإغناء حياته هدفها الأكبر، ومن أجل بناء هذه الثقافة ينبغي أن يعمل أبناؤها وأن يقوم الحوار بينها وبين الثقافات الأخرى.

حركات التجديد الديني والغرب

ورغم ذلك كله، توالت حركات التجديد والتحديث في شتى أرجاء الوطن العربي، وتابع عدد كبير من قادة الفكر المسيرة التي بدأها أمثال "الطهطاوي" وخير الدين التونسي، بل أضافوا في كثير من الأحيان إلى جهودهما جهوداً جديدة، وهذا ما نجده على سبيل المثال لا الحصر، لدى "عبد الرحمن الكواكبي" (1854-1902) صاحب (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) وإلى جانب (أم القرى)، الذي بشر ببداية مرحلة جديدة من مراحل الفكر العربي الحديث، مرحلة ظهور الفكر القومي ونهوض التيار الذي يحمل هذا الفكر.

ونجد ذلك أيضاً لدى "أحمد فارس الشدياق" (1805- 1887) الذي كان معاصراً للطهطاوي، والذي رسم معالم مشروع نهضوي عام غرار ما فعل الطهطاوي وخير الدين التونسي، حيث صب جهوده على اللغة العربية محاولاً أن يثبت قدرتها على مجاراة العصر وأفكاره ومبتكراته ومسمياته.

وقد اتجه مفكرون آخرون إلى ميدان التجديد والإصلاح الديني، على نحو ما نجد لدى "جمال الدين الأفغاني" (1839-1897)، الذي حصر جهوده في ميدان تصحيح البنية الفكرية بعد أن انحرفت عن مسارها وخضعت لتأثيرات دخيلة على الفكر الإسلامي (كالاتكال. والميل إلى الجبر، والإيمان والقضاء والقدر، وغير ذلك مما أبعد الإسلام عن أصوله).

وعند مشكلة تقليد الشعوب الإسلامية للغرب، وجد في بعض مظاهر هذا التقليد ابتعاداً عن الأصالة، وهذا هو هاجس الإمام "محمد عبده" (1849.1905) الذي عني عناية أعمق بمسألة إصلاح الدين، فقد عايش فترة الهجمات الاستعمارية على برامج الاستقلال والنهوض، تلك الهجمات التي انتهت بدخول الإنكليز إلى مصر والبدء العملي بتصفية تركة محمد علي وإفراغ مصر من كل مكتسبات عصره، بعد أن كان الاستعمار قد أربك المسيرة التحديثية قبل ذلك بعدة عقود، وهكذا تأرجح محمد عبده بين (التزامه بالسواد الأعظم من المصريين وما كان عليه هذا السواد من ثقافة دينية تقليدية، وبين أخذه بالثقافة الغربية وتأثره بها.

ويمكن القول إن العرب تأرجحوا بين هذين الاتجاهين بسبب تعطيل المصالحة التي كان قد أخذ بها "محمد علي" و"الطهطاوي" و"التونسي" وغيرهم بعد المواجهة التي بدأت قبل الثورة العربية، والتي تكرست بعد دخول الإنكليز إلى مصر وغيرها من البلاد العربية[1].

ويمكن التأكيد أن مسيرة النهضة بدأت منفتحة على الغرب، نزاعة إلى التحديث، مؤكدة الوفاق بين منطلقات الحضارة العربية الإسلامية وبين منطلقات الحضارة الأوروبية الحديثة، ولا سيما بعد عصر التنوير وما اتصف به من عقلانية وتأكيد على المعرفة العلمية، ومن ثم عناية بالنهج القائم على الملاحظة والتجربة، ومن إيمان بقدرة الإنسان على التقدم، فضلاً عن الإيمان بالحرية والديمقراطية والعدالة.

غير أن هذا الانفتاح على الغرب الذي انطلق مع بداية النهضة العربية الحديثة، ما لبث أن أصيب بصدمة كبرى، عندما عمل الغرب بكل قواه على تعطيل تلك النهضة، وعندما وظف سبقه الحضاري، فضلاً عن تفوقه العسكري، من أجل إخضاع المنطقة العربية، لنفوذه.

هذا الاغتيال الأوربي لتجربة النهضة العربية هو الذي ولد منذ ذلك الحين، لدى المفكرين العرب ولدى جماهير الأمة العربية، ردود فعل قوية متنامية أدت إلى خلق ما عرفته القرون العربية الأخيرة من صراع طويل بين الداعين إلى الاقتداء بالغرب وبين

---

[1] - الشيخ نجيب المطيعي (مفتي الديار المصرية سابقاً): حقيقة الإسلام وأصول الحكم، ص37-38.

المنادين بالعود إلى الينابيع الأصيلة للثقافة العربية الإسلامية، ونشأت منذ ذلك الحين، التيارات الثلاثة التي سادت ولا تزال تسود لدى المفكرين العرب فيما يتصل بالموقف من الغرب، وأولها التيار المتقوقع حول نفسه (أو التيار(الزيلوتي) على حد تعبير توينبي)، الرفض لحضارة الغرب ولثقافته المادية بوجه خاص، المدافع عن الثقافة العربية الإسلامية في وجه الغزو الثقافي والاستلاب الحضاري، وثانيها التيار المنادي بالانفتاح المطلق الكامل على الحضارة العالمية، والانغماس بها، وتحطيم السدود والحدود بين الثقافة العربية الإسلامية وبين الثقافة العالمية الحديثة، وثالثها التيار الموفق (أو الملفق) الذي ينادي بأن نأخذ من الحضارة العالمية أفضل ما فيها (ولا سيما مكاسبها العلمية والتقانة)، وأن نأخذ من الحضارة العربية الإسلامية خير ما تحويه من قيم ومبادئ خلقية وإنسانية[1].

وليس المجال للحديث عن هذه التيارات الثلاثة وعما لها وعليها، وقد أشبعتها الدراسات المختلفة والمؤتمرات العديدة بحثاً وتحليلاً [2]، بل المقصود تبيان ما أدت إليه هجمات الغرب على الثقافة العربية الإسلامية، وعلى كيانات الدول العربية والإسلامية، من ولادة متنامية لذلك الشعور الذي لا يزال يؤرق الجمهور العربي، نعني الخوف من أن يعني أي انفتاح على الثقافة الغربية إفساح المجال لهجمات استعمارية تستهدف السيطرة على ثقافة الأمة العربية،من أجل السيطرة السياسية على مقدراتها.

المخاوف من الغرب بعد الحرب العالمية الأولى

لا حاجة إلى القول أن مؤامرات الغرب على الوطن العربي قد استمرت بأشكال مختلفة، وبعد الاستقلال الظاهري للدول العربية، لا سيما بعد أن انضمت إلى مركب

---

1 – د. عبد الله الدائم: في سبيل ثقافة عربية ذاتية، بيروت، دار الأدب، /1983/.

2– يحسن الرجوع على سبيل المثال، بين مئات المؤلفات في هذا الباب، إلى الكتاب الآتي: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، /1975/ وهو حصاد بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز وعقدها في القاهرة بين/ 24و27 أيلول –سبتمبر 1984.

الغرب الصهيونية العالمية التي خططت منذ البداية، منذ أيام هر تزل نفسه، للقضاء على الثقافة العربية، تمهيداً لمحو الوجود العربي القومي المتكامل الموحد.

وها هو ذا ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، ينطلق بقوة، باسم النزعة العالمية، نحو صيانة كيان جديد في الشرق الأوسط هدفه الحلول محل الكيان العربي، وإذابة الثقافة العربية والوجود العربي في حمأة الانفتاح الاقتصادي الحر، والغزو المعلوماتي المريع، والثقافة العالمية المزعومة. التي تعني في نهاية الأمر ثقافة الأقوى، وها هو ذا الشعب العربي يصيبه الوجل والذعر مرة أخرى، وها هي نزعات الانكماش ورفض التجربة الغربية جملة وتفصيلاً تأخذ طريقها من جديد، تحمل معها زخماً ندر أن عرفته في ماضيات أيامها.

وقد بلغ السيل الزبى في السنوات الأخيرة، يوم كانت فاتحة النظام الذي أعقب الحرب الباردة تلك الهجمة الغربية الشرسة على الأمة العربية، بحجة الدفاع عن الكويت إبان حرب الخليج الثانية، فلقد أدركت الجماهير العربية أن تأديب العراق وإذلال الشعب العربي فيه وتطويقه واستمرار الحصار الذي ضرب عليه، لم تكن في أعماقها وحقيقتها سوى درس بوجه إلى الأمة العربية بكاملها، وعصا غليظة لتهديد كل من تسول له نفسه الوقوف في وجه مصالح الغرب في المنطقة وخططه المرسومة لها، كما أدركت وراء ذلك أن الهدف الأساسي لتلك الهجمة هو تدعيم الوجود الغربي العسكري والسياسي السافر في الوطن العربي كله، والتمهيد لفرض نظام شرق أوسطي، يحل محل الكيان العربي، تقوده الدول الكبرى وإسرائيل.

ومن هنا اشتد ساعد الحركات الكارهة للغرب، المنادية بمقاومته في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وسواها، بل الرافضة لأي تأس به، والمزرية بحضارته.

وهكذا عاد الصراع على أشده بين العرب والغرب، وعادت مشاعر الخوف والجزع حاملة معها مشاعر التحدي، وعادت الازدواجية في الموقف تجاهه، ووجد الكثير من أبناء الأمة العربية أن الدرع الواقية التي تحمينا من هجمة الغرب المحدثة الشرسة هي العود إلى الذات وإلى التراث، بل اتخذ هذا العود لدى طائفة من الجماهير العربية والمثقفين العرب شكل التقوقع الكامل داخل التراث، والرفض المطلق

للتجربة الغربية، وكان ذلك رد فعل، مغالياً وبدائياً شأن أي رد فعل، على إمعان الغرب في محاولات السيطرة على مقدرات الأمة العربية [1].

الدروس المستخلصة

ولنبادر إلى القول إن هذا التحليل التاريخي لولادة نزعات الخوف والهروب من الحضارة العالمية وما رافقها من انكفاء على الذات واحتماء بالهوية التقليدية، لا يعني أن مسؤولية تخلف الأمة العربية تقع على عاتق الغرب وحده، وعلى ما أشاعه من ردود فعل على هجماته الثقافية والعسكرية على الأمة العربية.

فالثقافة العربية نفسها، بمقوماتها الذاتية وبما أصابها من عقم ومن انحراف على يد الأعاجم بوجه خاص، وما تعرضت له من أجواء سياسية أفسدتها، وما أصابها من شقاق ديني وسياسي وعنصري، تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية التخلف هذه، ويظل من الصحيح أن الغرب المتقدم منذ عصر النهضة وعصر التنوير، هو صاحب القدح المعلى في توليد ردود الفعل التي أربكت الموقف العربي تجاه التقدم نحو الحضارة الحديثة والتي ولدت (ازدواجية) في الفكر والعمل لا يزال من الصعب التغلب عليها حتى يومنا هذا.

وفي هذا يقول "بول كنيدي": (لعل الغرب، الذي أبحر على جوانب السواحل العربية، وساعد الخطر المغولي، واخترق نطاقي استراتيجية السكك الحديد والقنوات والموانى، وتحرك بثبات إلى شمال أفريقيا ووادي النيل والخليج الفارسي (يعني العربي) والهلال الخصيب ثم الجزيرة العربية نفسها، والذي قسم الشرق الأوسط على أساس حدود غير طبيعية كجزء من صفقات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وحلول الولايات المتحدة محل أوروبا في المنطقة، وزرع إسرائيل في وسط الشعوب العربية، وإثارة انقلابات عسكرية ضد القادة الشعبيين، والإعلان المستمر أن هذه المنطقة مهمة للغرب بسبب نفطها، لعل الغرب الذي فعل ذلك كله قد لعب دوراً

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 170

كبيراً في جعل العالم الإسلامي بما هو عليه اليوم، وبقدر يتجاوز ما يريد المعلقون الأجانب الاعتراف به)[1].

ويستخلص كينيدي من هذه النتيجة الآتية: إذا كان معظم الغضب حيال الغرب الذي نجده لدى هذا العالم الإسلامي، وموقف المواجهة الذي يقفه من النظام الدولي، عائداً إلى خوف قديم من ابتلاعه من قبل الغرب، فإن أي نوع من التغيير لن يكون متوقعاً إلا إذا زال ذلك الخوف.

ها هنا تكمن المعضلة كلها، فما السبيل إلى زوال ذلك الخوف، إذا استمر الغرب في التنكر للثقافة العربية الإسلامية وللوجود العربي، وإذا استمرت مؤامراته وخططه من أجل تسخير ذلك الوجود لخدمة مصالحة المباشرة المرتبطة ارتباطاً عضوياً وجذرياً بمصالح الصهيونية العالمية؟.

ولعلنا لا ننتظر من الغرب أي خطوة إيجابية من أجل تغيير هذا النهج وهذا الأسلوب من التعامل مع الكيان العربي، بل لعلنا ننتظر منه إيغالاً في هذا السبيل، ومن هنا تقع المسؤولية الكبرى على عاتق العرب أنفسهم، فعليهم تقع مهمة تحرير الإنسان العربي من عقدة الخوف هذه، عن طريق النضال من أجل الاقتباس عن الغرب ومواجهته في آن واحد، وهذا الموقف ينطلق من عدد من الحقائق نذكر أهمها[2]:

أ- شعور العرب بأنهم كانوا أصحاب حضارة قضى عليها الغرب وانتزعها منهم، ولئن كان هذا الشعور مبرراً، فمن الهام ألا يعني مجرد العود إلى رواسب التراث العربي الإسلامي الذي شوهته مسيرة التاريخ وأحداثه وصراعاته، والذي أفسده تردي الفكر العربي وسباته العميق ردحاً طويلاً من الزمن، بل من اللازم أن يعني ذلك أن يقوم العرب بأنفسهم وبقواهم الذاتية بتجديد ذلك التراث وتجاوزه من خلال حاجات الواقع العربي ومستلزمات الواقع العالمي وآفاق المستقبل العربي المنشود، ولا بد من أن تعطي الثقافة العربية فرصة أكبر للبقاء وللحياة المتجددة، عن طريق تجاوزها لذاتها وتواصلها مع الثقافات العالمية.

---

[1] - بول كنيدي: الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1993،ص 269.

[2] - د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 172.

ب ـ ومن أسباب الخوف والكراهية للغرب، الصورة الشوهاء التي يصور بها الفكر الغربي الثقافة العربية الإسلامية، والحقد التاريخي القديم ضد العرب والمسلمين الذي لا يزال قائماً في نفوس الكثرة من أبناء الغرب، بل شائعاً في كتاباتهم ومدارسهم، وبارزاً صارخاً في كثير من مواقفهم، ولا ننسى بوجه خاص ما خلفته الحروب الصليبية في نفوس الغربيين والعرب والمسلمين في آن واحد من كره متبادل، وما ولدته لدى أبناء الأمة العربية بوجه خاص من مشاعر تؤكد الحقيقة التي تبدت لهم عبر العصور، نعني محاولات أبناء الغرب المستمرة والمتصلة من أجل القضاء على الحضارة العربية الإسلامية، لا سيما أنها كانت في حقبة من الزمن حضارة سباقة متقدمة على حضارتهم.

غير أن من غير الجائز أن تحجب هذه الحقيقة الدور الإيجابي الذي ينبغي أن يقوم به العرب، من أجل تغيير صورتهم في أذهان الغرب، ومن الإمعان في الداء فيما نعتقد أن يكون رد فعل العرب على بقايا الحقد التاريخي وعلى مخلفات الصورة الشوهاء التي يحملها الغرب عن العرب، وعلى اتهام الغرب لهم بالإسهام بالتخلف والهمجية أحياناً، نقول من الإمعان في الداء أن يكون ردهم على هذا كله رفض الغرب وحضارته، بل لا بد أن يكون رد فعلهم السليم على مثل تلك المواقف الكشف المتزايد عما يحمله التراث العربي الإسلامي الأصيل من إمكانات التجديد والحداثة، ومن الطاقات الفكرية والقيمية القادرة على مواكبة العصر، بل على تصحيح مسيرته.

ج ـ ولا ننسى بهذا الصدد أن من أهم أسباب خوف العرب من الغرب خوف الغرب بدوره من العرب، وهذا الخوف ناتج في ظاهر الأمر عما تحمله الثقافة العربية الإسلامية، في زعم أبناء الغرب، من روح العدوان والكراهية، غير أنه في أعماقه ولدى الواعين به ناجم عن خوفهم من أن تؤدي اليقظة العربية، إن سلكت سبيلها الصحيح، إلى خلق حضارة وقوة إقليمية كبيرة تعطل ما ينشدونه من سيطرة على الوطن العربي وخيراته، فالغرب يعلم أكثر من سواه، بل لعله يعلم أكثر من العرب أنفسهم، أن ثمة طاقة كبيرة ثقافية ومادية كامنة في الوجود العربي، في وسعها حين تستيقظ أن تكون حضارة زاهرة جديدة وكتلة سياسية وعسكرية واقتصادية قوية وغنية، وأن تشكل بالتالي، مرة أخرى في التاريخ، خطراً على رغبة الغرب الثابتة في السيطرة على العالم.

ذلك أن هدف الغرب الحقيقي ليس تخليص الإسلام مما ينسب إليه من تخلف وروح عدوانية، بل هدفه المضمر الحيلولة بين الإسلام وبين أن يجد ذاته ويجدد ذاته ويبعث قواه الكامنة، ومن هنا كان من غير الجائز الرد على خوف الغرب بخوف منه، وكان من اللازم على العكس أن يصدق العرب ما في ظنون الغرب من مخاوف، فيبنوا حضارتهم وقوتهم.

لقد علت صيحات الخوف من الإسلام ومن العرب بعد انتهاء الحرب الباردة، بحثاً عن عدو جديد يحل محل الاتحاد السوفياتي، ومن واجب العرب أن يكشفوا الأغراض الكامنة وراء مثل الصيحات، وأن يكون رد فعلهم على هذا كله، تقديم الدليل العملي على أن النهضة العربية الإسلامية لن تكون تابعة وملحقة بحضارة الدول المتقدمة، ولكنها لن تكون في الوقت نفسه عدوة لتلك الحضارة، بل مسددة لخطاها، متعاونة معها على خلق عالم إنساني متكامل حقاً، والغرب، حين يعلن عن خوفه من العرب والمسلمين، يود تحديث العرب والمسلمين عن طريق إلغاء ثقافتهم العربية الإسلامية، زاعماً أنها ثقافة متخلفة عدوانية، ومحاولة الإلغاء هذه للثقافة العربية الإسلامية من قبل الغرب هي سبيله إلى إلغاء الكيان العربي، وواجب العرب بالتالي، أن يحولوا دون إلغاء ثقافتهم، وذلك عن طريق تحديثها واستخراج طاقاتها من خلالها ومن قلب قيمها الحية المبدعة المتجددة.

وهل ينسى الغرب وهل ينس العرب كذلك، أن تشكل العقل الحديث في أوروبا، منذ مطلع القرن الخامس عشر، وقد أسهمت فيه حركات الإصلاح الديني إسهاماً أساسياً، بفضل ما حدث داخل الكنيسة المسيحية، ولا سيما على يد أمثال لوثر والثورة البروتستانتية بوجه عام؟.

هل تكونت الحضارة الحديثة على أنقاض المسيحية، أم بفضل تجديد المسيحية وتطويرها؟ أو لم يغير عصر التنوير،بعد ذلك، الرؤية المسيحية القديمة تغييراً جذرياً، دون أن يلغي المسيحية؟.

وعلى الرغم من وهن الارتباط بين المسيحية وبين الحضارة الغربية، ولا سيما إذا قيس بالصلة العضوية بين العروبة والإسلام، أفلا يشيع الحديث في أيامنا عن حضارة مسيحية (بل عن حضارة يهودية ـ مسيحية؟).

د ـ على أن من أهم أسباب الخوف من الأخر، كما نعلم، فقدان الثقة بالنفس، ومن أهم عوامل خوف الحضارة العربية الإسلامية، بالتالي، من الغرب، فقدان الأدوات والوسائل التي تشد الكيان العربي وتقوي بنيته الذاتية، وهذه الأدوات والوسائل عديدة، لعل أهمها قيام مشروع حضاري عربي جديد، وتعزيز الأواصر بين أبناء الأمة العربية وبين الأقطار العربية.

هـ ـ إن التراث العربي يحمل في ثناياه بذور تجديده وتجاوزه وتطويره، إنه تراث دينامكي حي، يستطيع أن يولد دوماً صيغاً جديدة مع الاحتفاظ بقوامه وجوهره، وهو، بتكوينه، يجنب العرب اليوم الشعور بالغربة أمام الثورة العلمية والتقانية أو الشعور بالتبعية.

فمن مكرور القول أن نذكر بأن هذا التراث يجمع جمعاً حميماً بين الجوانب الإنسانية والخلقية والقيمية وبين الجوانب العلمية والتجريبية، وقد كان قوام (المعجزة العربية) على حد تعبير "فانتيجو" الذي نقل الفكر الإنساني من مرحلة التفكير الفلسفي والميتافيزيقي الذي شاع في الحضارة اليونانية إلى مرحلة ملاحظة الطبيعية ودراستها والتجريب عليها، ومن حق العرب أن يقولون اليوم، حين ينظرون إلى الحضارة العلمية الثقافية الحديثة: (هذه بضاعتنا ردت إلينا).

و- إن خصب أي ثقافة يرجع إلى مدى اتساع تفاعلها مع الثقافات الأخرى وهذا ما نجده في الحضارات العالمية الكبرى، في الماضي والحاضر، وفي الحضارة الغربية الحديثة في أوروبا وأمريكا بوجه خاص.

على أن المناداة بالتفاعل الثقافي والتمازج الحضاري لا يعني الأخذ بنموذج ثقافي وحضاري وحيد، على الأمم جميعها أن تعدو نحوه، أو بتعبير آخر لا يعني التمازج الثقافي (تسطيح) الثقافة وتنميطها في العالم كله، بل تعني، على العكس، إنماء الألوان الذاتية للثقافات والحضارات المختلفة بسماتها وألوانها المتعددة، كذلك لا يعني الأخذ من ثقافة أو ثقافات أخرى القول بتفوق ثقافة على ثقافة، فالثقافات كالطباع لدى الأفراد لا تصدق عليها أحكام القيمة.

الخوف من الغرب وتجارب النهضة في البلدان النامية

إن مواجهة الخوف من الغرب لا تكون بالازورار عن الحضارة الغربية والازدراء بها، بل بغزوها والتغلغل فيها عن طريق حضارة عربية حديثة وأصيلة، تنزع عن الثقافة العربية التقليدية معوقاتها ومعطلاتها، من اتجاهات ومواقف نفسية وأنماط سلوكية ومعتقدات متخلفة خلفتها جميعها قصور التردي والانحطاط، وتتسلح بقيمها الحية ومنطلقاتها المحملة بالقوة والحركة والحياة (ولا سيما في ميادين تقديس العلم والعمل، والتضامن والتكافل الاجتماعي، وفي ميادين القيم الخلقية المثلى، وعلى رأسها قيم الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية فضلاً عن الأخلاق الفردية). وبهذا المعنى، يتوجب على الثقافة العربية أن تكون مهاجمة لا مدافعة، وأن تناضل ضد ما تقع فيه الثقافات الغربية من انحرافات، وضد نزعة القوى فيها إلى السيطرة على ثقافة الضعيف ومحو هويته ثم كيانه المستقل، والنضال من أجل السيادة الثقافية والحضارية لا يقل شأناً اليوم عن النضال من أجل السيادة السياسية، بل يفوقه ويتقدم عليه.

ولا نغلو إن قلنا إن النزعة (الشوفينية) التي تتهم بها بعض الثقافات القومية أحياناً، انزلقت اليوم لتأخذ شكل (شوفينية) جديدة مقنعة تمارسها الثقافات المتقدمة، في الدول الكبرى وفي الولايات المتحدة بوجه خاص، كي تفرض قيمها وأنماط سلوكها وطراز حياتها على الثقافات الأخرى.

وللوطن العربي في دول شرق أسيا أسوة حسنة: فكلنا يعلم كيف حققت اليابان نهضتها الكبرى بل معجزتها (بدءاً من عام 1868)، عن طريق نقل التقدم الصناعي الغربي من جانب، وعن طريق القيام بثورتها العلمية والصناعية بمساعدة القيم اليابانية التقليدية العريقة من جانب آخر، ولا سيما القيم التي أشاعتها الديانة البوذية (والتعاليم الكونفوشية بوجه خاص)، وعلى رأسها تقديس العلم والعمل، والتضامن الاجتماعي الرائع (الذي انتقل من الأرياف إلى المصانع).

غير أننا قد نجهل أن ما جرى في بلدان (النمور) الأربعة في شرق أسيا (سنغافورة وهونغ وتايوان وكوريا الجنوبية) يشبه ما جرى في اليابان من قبل.

فهذه البلدان انطلقت أيضاً من التقاليد الكونفوشية، ولا سيما فيما يتصل بالعناية بالتعليم واحترام العلم والامتحانات التنافسية، يضاف إلى هذا أنها حققت نهضتها العلمية والصناعية والتقانية من خلال التضامن القومي ومن خلال التأكيد، في انطلاقتها الاقتصادية، على تنمية المدخرات الوطنية أولاً قبل الاتجاه نحو فتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية، ولم تأخذ قط بسياسة (الاقتصاد الحر)، بل وضعت في البداية قيوداً على انتقال رأس المال إلى خارج البلاد وعلى استيراد البضائع الأجنبية ولم تبدأ بالانفتاح التدريجي إلا بعد أن حققت استثمار مواردها في النمو الصناعي، وعندما أخذت الانطلاقة الاقتصادية فيها تشق طريقها بقوة، أتاحت المجال اللازم للاستهلاك وللصادرات ولاستثمار رؤوس الأموال في بناء المساكن وسوى ذلك [1].

أهمية بناء القدرة الذاتية

إن أي تقدم حقيقي يود الوطن العربي تحقيقه في طريق التحديث، وأي تأسٍ بالتجربة الغربية، ولا سيما في ميادين العلم والتقانة، لابد أن يسير معه جنباً إلى جنب، بل لابد أن يسبقه، بناء للقدرة الذاتية في شتى ميادين الحياة القومية، ولابد أن يتم في إطار نهضة قومية حقيقية تستخرج من الثقافة القومية قواها الحية القادرة على دفع عجلة النهضة في شتى المجالات إلى أمام.

وتكتسب هذه الحقيقة شأناً خاصاً في مرحلة الانعطاف التي تمر بها البلدان العربية، نتيجة لتغيير الواقع العالمي وسيطرة النزعات الشاملة في ميادين الاقتصاد والمال والإعلام والتقانة والسياسة والحرب وسواها، وبذلك يتوجب على الدول العربية في هذه المرحلة أن ترسم نمط انفتاحها على العالم انطلاقاً من خطة شاملة تحدد حاجاتها في ضوء مستقبلها ومستقبل الحضارة العربية، بحيث تتم انطلاقتها في ميادين التقدم المختلفة من خلال بنيتها وإرادتها.

وقد يبدو غريباً للوهلة الأولى في أيامنا هذه، إن نحن أكدنا القول بخصوصيات الشعوب وبالفوارق بين الأمم وبتباين المشروعات الملبية لحاجاتها.

---

[1] – انظر بهذا الشأن: بول كنيدي، مرجع سابق، ص 252–258.

ذلك أن بعض أصحاب الغرض من المنادين بالنزعة العالمية الشاملة، أو بعض الذي يسيئون فهم المقصود من هذا التعبير، كثيراً ما يوهمون أو يتوهمون أن النزعة العالمية لابد أن تعني إنكار الخصائص الذاتية للشعوب، ورفض النزعات القومية الإنسانية، والانطلاق دون ما قيد وشرط نحو سفح الحدود، بشتى أنواعها، بين الأمم والدول (على حساب الدول الضعيفة دون شك).

ولقد أشار المؤرخ الأمريكي "بول كينيدي" إلى الانقسام القائم في البلدان العربية والعالم الإسلامي بين (الذين يملكون) و (الذين لا يملكون)، وعلق على ذلك قائلاً: وبعد ذلك أيكون من العجب أن يتحدث العاطلون عن العمل وجماهير المدن التي تعاني من مساكن سيئة، واليائسون من أي تقدم علماني، إلى القادة الدينين أو إلى (الرجال الأقوياء) الذي يخاطبون الكرامة الإسلامية والشعور بالهوية ومقاومة القوى الأجنبية وعملائها المحليين؟ [1].

وهذا يعني عندنا أن القوى الأجنبية وعملاءها المحليين يمثلون في نظر الكثرة الكاثرة من أبناء الأمة العربية العقبة الأساسية التي تحول دون تحقيق التقدم والازدهار.

ومن هنا كان لابد لأي مشروع تنموي أو نهضوي تضطلع به بلدان الوطن العربي من أن يكون مشروعاً منبثقاً من حقيقة حاجات الأمة العربية ومن داخلها ومن صنع يديها، وعند ذلك تلتف حوله الجماهير، بل عند ذلك يتقلص خوف الجماهير من ارتباط التحديث والتطوير بالخضوع والانقياد.

---

[1] - المرجع السابق، ص 267.

الفرع الثالث

أهمية الرابطة القومية

والحق أن كثيراً من المحللين الغربيين أنفسهم بدأوا يدركون، في ضوء واقع الروابط القومية في العالم (بأشكالها المختلفة: فوق القومية، والقومية، والاثنية)، فالدولة القومية (لا الدولة القوية) سوف تظل، رغم كل شيء، (المصدر الأول لهوية معظم الناس) وأنها ما زالت (تلعب دور المؤسسة الرئيسية التي ستحاول الشعوب أن تستجيب للتغيير من خلالها)، وأن (البديل المناسب لم يظهر حتى الآن ليحل محل الدولة القومية باعتبارها الوحدة الأساسية القادرة على الاستجابة للتغيرات العالمية).

فليس عجيباً أن تبرز أهمية الانطلاق من خطة قومية عربية مشتركة من أجل تحديد نمط الاستجابة الملائمة للتغيرات العالمية؟ وهل من سبيل إلى القضاء على (الخوف العربي) من الانخراط في حلبة التقدم دون ما ضابط، ودون ما تحوط يحول دون أن يغدو هذا الانخراط ضياعاً، غير سبيل الاتكاء المكين على طبيعة الكيان العربي وحاجاته؟ وكل ما نريد قوله هو أن ثمة مأزقاً خطيراً طالما عانى منه الوجود العربي ولا يزال يعاني منه، هو مأزق التلكؤ عن التحديث خوفاً من الغربة والتغريب، وخوفاً من أن يؤدي هذا التحديث إلى سيطرة الأقوياء على مقدرات الضعفاء، أيقابل هذا المأزق مآزق آخر، قوامه الشعور بأن التخلف سوف يستمر إذا لم تزل عقدة الخوف هذه.

والاستجابة لهذين المأزقين لن ترجى عن طريق تخلي الغرب عن نزعته التسلطية وعن اتخاذ أي تحديث في البلدان النامية سلماً لتحقيق مطامعه ومكاسبه وأهدافه، فضلاً عن جعله حلبة للتنافس الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول المتقدمة نفسها، فمثل هذا الأمل مباين لمنطق الواقع، والسبيل الوحيد للخروج من المأزق المزدوج أن تحزم البلدان العربية أمرها، وتتفق على كلمة سواء فيما بينها، كي تنطلق بالتحديث انطلاقاً مشتركاً، في إطار العمل العربي المشترك، وكي تبني هذا التحديث بقواها الذاتية، مهما يكن العون الذي يمكن أن تحتاج إليه من سواها، وأن

تخاطب العالم من خلال خطتها وإرادتها، وأن تكون في هذا كله مهاجمة لا مدافعة، قاصدين بالمهاجمة الدعوة الجادة الحارة إلى نمط التعاون العالمي السليم، وبيان الارتباط العضوي بين تفتح وجودها القومي وحضارتها الذاتية وبين عطائها الحضاري للإنسانية جمعاء.

والأمة العربية جديرة قبل سواها بألا يعتريها الخوف من خوض معركة التحديث فلقد كانت عبر تاريخها رائدة في مجال إغناء حضارتها عن طريق تمازجها بحضارات سواها، وهي اليوم تملك من الطاقات المختلفة ما يؤهلها لأن تشيد بنية حضارية حديثة متينة، إذا هي انطلقت أولاً وقبل كل شيء من خطة عربية مشتركة ومن عمل عربي متكامل، وإذا هي جابهت العالم بتلك الحقيقة البدهية، وهي أن النزعة العالمية الإنسانية الحقة هي وليدة الكيانات القومية الواعية لذاتها، المفتحة لإمكاناتها، العاملة على استخراج كوامن القوى والطاقات لدى الجماهير الغفيرة من أبنائها، حين تتوافر لهذه الجماهير الشروط اللازمة لعطائها وإبداعها.

والأمة العربية جديرة بأن يكون لها السبق في تسديد خطى مسيرة الحضارة العالمية، بفضل ما تملكه من قيم إيجابية مكينة.

وكلنا يعلم كيف أن الثورة الصناعية منذ بداياتها أدت شيئاً بعد شيء في العالم العربي إلى زوال نظام من القيم دون أن يحل محله نظام جديد يقوم بدوره الوظيفي، ونتيجة لذلك ولد جيل من الشباب زالت ثقته بالمجتمع وقيمه، وغدا جيلاً لا إرث له ولا تراث يحميه، بل ولد جيل لا نقول إنه يبحث عن الإرث فلا يجده، بل هو يرفض الإرث أصلاً ومبدأ.

وكان حصاد هذا كله ما نجده في العالم الغربي اليوم، ولا سيما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، من ضياع وبحران وقلق، وما نلقيه من محاولات لتلمس مبادئ جديدة يمكن أن تحمي النظام العالمي وتحمله على كاهلها (سواء فيما يتصل بحقوق الإنسان، أم بمبدأ العدالة، أو الديمقراطية، أو بمبدأ سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، أو فيما يتصل بمقاومة القيم الضالة الناجمة عن عبادة المال وحده، وعن إهمال مبدأ العدالة الاجتماعية) والأمة العربية، عندما تعني ذاتها ورسالتها، لا بد أن تقوى على الاسهام مع سواها من أمم العالم، ولا سيما الأمم التي تملك حضارات

كبرى عريقة، في توجيه دفة السفينة العالمية، وفي توليد القيم اللازمة لعصر العلم والتقانة، كما شاع وذاع في السنوات الأخيرة.

وهل أدعى إلى البحث عن قيم عالمية إنسانية حقاً، من وجود هذا الصراع الذي جعلناه محور بحثنا، نعني الصراع بين رغبة الأمم النامية في التقدم وبين خوفها من أن يؤدي هذا التقدم إلى تزايد سلطان الدول المتقدمة عليها؟ هل أدعى إلى التشكيك في جدية القيم الإنسانية التي تنادي بها الدول المتقدمة، من خلال النزعة العالمية المعادية من أعماقها للإنسانية، من أن يولد التقدم والتحضر، ولا سيما العلمي والتقاني الذي تفخر به الدول المتقدمة من حق، خوفاً وجزعاً من التقدم لدى كثير من أبناء الأمة العربية، بل لدى الكثير من أبناء الدول النامية، إن لم نقل لدى كثير من أبناء الدول المتقدمة نفسها؟ وهل ثمة من دليل يفصح عن الخلل القائم في النظام العالمي ابلغ من هذا الدليل.

وهل أدعى إلى شحذ الهمم العربية من أن تتنادى من أجل الإسهام مع سواها في سبيل فك الارتباط بين الأخذ بالتقدم والتحديث وبين سيطرة القوي على الضعيف؟

أجل، إن معركة التقدم في البلدان العربية وسواها معركة مزدوجة، معركة ضد الخوف من التقدم، ومعركة ضد استغلال التقدم من قبل الأقوى، ولا يفلح أي عمل في هذا السبيل إلا إذ كان عملا على هاتين الجبهتين المتكاملتين [1].

المقارنة بين خطاب الإمام أبي حنيفة وخطاب "هنتنجتون"، وحتى تبين قيمة هذه العولمة التي تدعو إليها الولايات المتحدة وأذنابها، سنجري مقارنة بين خطاب الإمام "أبي حنيفة" وخطاب "هنتنجتون" مع الإشارة إلى موضوع الخطاب واحد وسنرى بأم أعيننا الفارق بين الدعوتين والنظريتين في سلم القيم والاعتبار.

ا- خطاب الإمام أبي حنيفة:

لا حاجة للقول بأن "أبا حنيفة" هو الفقيه المشهور صاحب المدرسة الفقهية التاريخية المشهورة، وقد أبرز رأيه حول وظيفة الإسلام في العالم وذلك في رسالته العالم والمتعلم في العالم قال المذكور:

(إن الله عز وجل إنما بعث رسول الله رحمة ليجمع به الفرقة، وليزيد الألفة، ولم يبعثه ليفرق الكلمة ويحرض الناس بعضهم على بعض....)[1].

---

[1] - د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 179.

إن هذه الوظيفة التوحيدية للإسلام هي التي تعطي لكل أمر آخر معناه المنطقي وسط المنظومة الشاملة، منظومة الاستيعاب والوحدة والتوحيد، وكان طبيعياً بعد هذا أن يزيل أو حنيفة كل أسباب سوء الفهم فيما يتصل بعلاقة الإسلام، بالشرائع الأخرى، يقول أبو حنيفة[2]: (... إن رسل الله لم يكونوا على أديان مختلفة، ولم يكن كلُّ رسول منهم يأمر قومه بترك دين الرسول الذي كان قبله لان دينهم كان واحداً، وكان كل رسول يدعو إلى شريعة الرسول الذي قبله لأن شرائعهم كثيرة مختلفة).

ولذلك قال الله تعالى[3]: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمةً واحدةً﴾ **المائدة/48** (أي في الشريعة)، وأوصاهم جميعاً بإقامة الدين ـ وهو التوحيد ـ وأن لا يتفرقوا لأنه جعل دينهم واحداً[4].

﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ **الشورى/13**، فالدين لم يبدّل ولم يحوّل ولم يغيّر، والشرائع قد غيرت وبدّلت لأنه ربّ شيء قد كان حلالاً للناسٍ قد حرمه الله عز وجل على آخرين.

هنا تأتي مهمة الإسلام التوحيد لبني البشر وللمؤمنين منهم على الخصوص، لقد رأى ابو حنيفة ان الدين واحد ـ هو التوحيد ـ والشرائع مختلفة، فإذا اتفق آخرون مع المسلمين في الاصل فإن اختلاف الشرائع جزئية وعلى الفقيه أن يفهم هذا المعنى الوحدوي للإسلام المستوعب الذي يريد جمع الناس، وتوحيد المجتمع في الداخل من مبدأ الاعتراف باختلاف الشرائع أي إمكان وجود شريعة اجتماعية أخرى غير الشريعة الإسلامية لفئات اجتماعية تعيش مع المسلمين في مجتمع واحد.

---

[1] – العالم والمتعلم رسالة أبى حنيفة إلى البتى – الفقه الأبسط تحقيق: محمد زاهد الكوثري، القاهرة 1368هـ"،ص9، ووردت هذه الرسالة عند رضوان السيد: مفاهيم الجماعات في الإسلام، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ط1، 1984 ص121.

[2] – العالم والمتعلم، 10-11.

[3] – العالم والمتعلم، 11.

[4] – العالم والمتعلم، 11-12.

بل إنّ اتباع الإمام أبي حنيفة ـ سيراً مع فلسفة إمامهم حول معنى الإسلام مضوا قدماً في هذا السبيل فقالوا إنّ أهل الكتاب الذين تحدث عنهم القرآن ليسوا النصارى واليهود بل[1] (كلّ من اعتقد ديناً سماوياً وله كتاب منزل مثل التوراة وصحف إبراهيم وشيث وزبور وداود ...)، هذا على الرغم من أن هناك آيةً في القرآن تشعر بان المقصود بأهل الكتاب اليهود والنصارى فقط [2] .

هذا ونشير إلى أن أبا حنيفة ليبرالي عقلاني[3] حسب تكييف "الدكتور حنفي" له، لكنه شتان بين ليبراليته وليبرالية "هنتنجتون" وغيره من الغربيين الملتصقين بحمأة الارض وأدرانها.

2- خطاب "هنتنجتون":

نود أن نركز على نقطة أساسية هي أن الإنسان أي إنسان لا يختلف سلباً أم إيجاباً عن سواه من البشر في محتده وأصله وجوهره وطبيعته الذاتية البشرية، وبالتالي فالحقيقة الإنسانية واحده مردها ومرجعها أبونا آدم قال تعالى: كلكم لآدم وآدم خلق من تراب، وهكذا فدعاوى العنصرية والعتو والاستكبار والتفوق التي سمعناها ونسمعها في التاريخ ليس لها ما يبررها من المنطق والعقل والدين والأخلاق، اللهم إلا الفضيلة والعمل الصالح الذي يقدم للإنسانية، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ **الحجرات/13**، وفي نظرنا إن خطاب "هنتنجتون" ليس إلا استمراراً لخطاب النازية والفاشية بشكل آخر، والغرب يطالعنا به بين حين وآخر ليبرر عتوه واستكباره، ونهبه للشعوب....

لكن ما هو خطاب "هنتنجتون"؟؟

---

[1] - الدر المختار 370/3 وتبين الحقائق 110/2، وفي منتهى الارادات لابن البخار الحنبلي 329/1: " ولا تعقد إلا لأهل الكتاب اليهود والنصارى، ومن يدين بالتوراة كالسامرة، أو الإنجيل: كالفرنج والصابئين، أو من له شبهة كتاب كالمجوس ".

[2] - سورة الأنعام/ 156: ﴿ أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ﴾.

[3] - حوار المشرق والمغرب: تأليف الدكتور حسن حنفي و د. محمد عابد الجابري: دار رؤية للتوزيع والنشر، القاهرة ط4، 2005 ص9.

يرى المذكور ان الصراع الذي يسود العالم حاضراً ومستقبلاً [1] ليس بصراع ايديولوجي أو اقتصادي، وإنما هو صراع ثقافي، وربنا كان الدين في العالم الحديث بمثل القوة المركزية التي تحرك البشر، وبالمقابل فما الحضارات إلا قبائل كبرى، وبالتالي فالصراع الحضاري هو صراع قبائلي على النطاق العالمي والثقافة هي التي تمثل الأساس والمركز [2].

لكن كيف نفسر ان العالم قاطبة يسير في دروب التمدن ويأخذ بأسباب التقدم والحضارة، وأن قطار البشرية جمعاء يشق طريقه عبر كافة ضروب وأنواع الحضارات؟؟.

الجواب سهل وبسيط عند "هنتنجتون"، فهو يميز بين التحديث والتغريب، فالتحديث عام عند كل الشعوب رغم انه غرس في تربة الغرب وانطلق من ديارة[3] ويبرز "هنتنجتون" العوامل التي أدت إلى بروز وتمييز الحضارة الغربية في الآتي[4]:

1- التراث الكلاسيكي الإغريقي الروماني.

2- المسيحية الغربية الكاثوليكية البروتستانتية.

3- اللغات الأوربية.

4-الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية.

5- حكم القانون.

6- التعددية والمجتمع المدني.

7- الهيئات التمثيلية.

8- النزعة الفردية.

---

1 - صامويل هنتجتون: صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط2، صدر عام 1996 ترجمة عام 1999، نيويورك NY 10020 سيمون سوستر، مركز روكفللر.

2- انظر تقديم الدكتور صلاح قانصورة للكتاب، ص 10.

3- المرجع السابق، ص 11 ونقد الدكتور صلاح قنصوة لذلك.

4- المرجع السابق، ص 12 ونقد الدكتور صلاح قنصوة لذلك.

العالمية الإنسانية

مقدمة

ثمة إجماع لدى مفكري العالم، على أن القلق والاضطراب وعدم التعين هو السمة الأكيدة لعالمنا الراهن.

ونحن أمام ماضٍ يلفظ أنفاسه، وأمام مستقبل يعاني الكثير من آلام المخاض والولادة. ومع ذلك فثمة سمات تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، تنبئنا عن المعالم البارزة للعالم الجديد الموعود.

وعلى كاهل الإنسان الحر عبء ثقيل وعسير وشاق والطريق طويل لا يقطعه إلا المخفون، وقد استبد به الفسقة، وتملك الظلمة "حديث نبوي". وبالتالي، فالقوى التي تدفع الإنسان نحو البربرية الجديدة، قوى مخيفه ومذهلة، وعلى الرغم من ذلك فالثقة عميقة ووطيدة في قدرة الإنسان على ذاته، وتطلعه نحو الأفضل.

وهنالك دوماً لدى الإنسان شعلة فكرية وخلقية تمكنه من محاربة ما يقف في وجه إنسانيته ويحول دون تقدمها وعلوها.

صحيح أننا نشهد تهافت القيم، وتداعي روح التضامن، وانحسار روح المسؤولية واستبحار العدوان وتوثين المادة والقوة والسلطان.

بيد أن اللعبة لما تنته، وأنه يثوي في قلب كل إنسان طاقات الخير من أجل الإنسانية،

فالطاقات العقلية للكائن لا تزال معطلة والآمال شاسعة أمام تغييرها وتدفقها.

إذن ما تستطيع أن نركن ونطمئن إليه هو أن الإنسان لديه طاقات معطلة وخيرة مرتجاة.

ومن جهة أخرى فالإنسانية - وعطاؤها الثر الغني - قطعت شوطاً كبير في طريق المحبة والتقدم وأفرزت قوى إنسانية ماضية في سبيل الخير البشري العام، وهكذا وجدنا من اللازب اللازم علينا التعرض لحرث ومعالجة والتعامل مع المواضيع الآتية:

- ✓ صورة عامة عن واقعنا المؤلم العصيب.

- ✓ تجربة نادي روما .
- ✓ المستقبل المرتجى المنشود .

واقعنا المؤلم العصيب

هل نحن أمام صورة " مقت " تذكرنا بالصورة الأخرى لـ"دوريان غراي Dorian Gray " أو بصورة فاوست في رواية "غوته" الشهيرة حين باع نفسه للشيطان في سبيل الثروة والسلطان، أو بالأسطورة اليونانية لجانوس الذي له وجهان، وجه منير وآخر ترهقه الكآبة والقترة، أو بالإلهين المتصارعين في الأسطورة الفارسية: إله الخير وإله الشر " أهورا وأهورا مازدا " .

الفرع الأول

القيم الإنسانية في حضارة ما بعد الصناعة

لا شك أن القيم الإنسانية في عصرنا تعاني أزمة عميقة، وحسبنا التحدث عن بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك:

فهنالك روح الهيمنة والسيطرة لدى الدول (ولا سيما العظمى) والأفراد (ولا سيما أصحاب الثراء)، وهناك اتساع الهوة بين الشمال والجنوب اتساعاً متزايداً (يتجه إلى أن يأخذ شكل صراع شامل بينهما وإلى ولادة عالمين: عالم البرابرة الأشرار من جهة، وعالم الأبرار الأخيار من جهة ثانية !) [1]، وهنالك تركز السلطة المالية في أيدي حفنة من الناس (20٪ من سكان العالم يمتلكون 80٪ من القوة الشرائية والرساميل العالمية)، وهنالك قبل هذا وفوق هذا وضع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

[1] – يحسن الرجوع في هذا إلى الكتاب الآتي:

Jean- Christofhe Rulin L: Empire et les nouveaux Barbares , paris.lattes.1991.

الفرع الثاني

مقومات ركب الإنسانية

هنالك تحديات وعقبات كؤود جسام تواجه ركب الإنسانية، وهذه التحديات نوجزها فيما يلي [1]:

1- استمرار النمو الصناعي ومشتقاته دون ضابط، يؤدي إلى تخريب البيئة وتلوثها، كما يؤدي إلى القضاء على الاراضي الصالحة للزراعة وعلى الغابات (التي سوف تتناقص بمقدار 40٪ عام 2010، والتي يزول منها سنوياً من عشرة ملايين إلى سبعة عشر مليون هكتار، وأخطر من هذا كله تهديد الكرة الأرضية بكاملها، بسب تزايد سخونة الأرض، وارتفاع منسوب المحيطات، نتيجة انتشار الغازات، وما مؤتمر كيوتو Kyoto حول مناخ الأرض (3-11 كانون الأول / ديسمبر 1977) عنا ببعيد.

2- الطغيان التقاني الذي يهدد الثقافات وأنماط الحياة وأساليب العيش وبنى المجتمعات.

3- التقدم السريع وغير المنضبط للتقنيات العلمية: وهذا يؤدي إلى ظهور طاقات علمية خطيرة تهدد صلب الوجود الإنساني، كطاقات علم النسل والأبحاث الجينية والدراسات العلمية المتصلة بالأعصاب وسواها.

4- غياب روح التضامن والتكافل بين البشر، وانقلاب الأفراد إلى مجرد ذرات شاردة.

---

[1] - د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 61.

5- محاضر التجانس الحضاري وما يؤدي إليه من قضاء على تنوع الثقافات من جهة ومن "بلقنة" للعروق والأجناس من جهة أخرى، تجعل من العسير قيام حضارة إنسانية مشتركة.

6- الآثار المتناقضة للعولمة: وما تحمل من مخاطر تسطيح الثقافات وتهديمها وطغيان الأقوياء على الضعفاء عن طريق السوق الاقتصادية الحرة وسواها.

7- الجمع بيع البربرية القادمة من أعماق العصور التاريخية وبين البربرية المجهولة الهوية والباردة الناجمة عن التقدم التقاني والعلمي والاقتصادي.

8- سيطرة شعار النجاح، عن طريق الثروة والقوة وكأن الإنسان الاقتصادي Homo Economics أصبح هو المثل الأعلى الذي يرجى للكائن الإنساني.

9- هذا كله يؤدي إلى تقدم التخلف، تخلف العالم الثالث، واتساع الهوة بينه بين العالم المتقدم، بل يؤدي في العالم نفسه إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل والمعوزين والمعزولين والمهمشين، فضلاً عن تقدم أعداد المتخلفين عقلياً وعاطفياً وثقافياً داخل المجتمعات المتقدمة نفسها، وما التخبط والجروح والآلام التي تعانيها البشرية إلا نتيجة هذا الإعصار الذي خلقته الأزمة الاقتصادية العالمية الآخذة التي استعرت عام 1988، تلك الأزمة التي لم تعالج حتى تاريخه إلا بروح الترقيع وعقليته وليس بالروح الجذرية الصحيحة.

الفرع الثالث

مستقبل الحضارة الإنسانية

والمحل والسبيل إلى توليد حضارة تضع الإنسان وكرامته وحاجاته على رأس أولوياتها؟.... وبالتالي تعززه وتمجده وترسخ قيمه وتستهدف آماله....

لعل معالم هذه الحضارة المرتجاة تكمن فيما يلي:

الواقع الوقوع والواقعية الوثوب ـ

يمكن القول بيقين إن للواقعية معنى سليماً وآخر متبذلاً، فالواقعية في تقديرنا هي فهم الواقع والاستماع إلى دقات قلبه لا من أجل الوقوع فيه.

وكما يقول "كلوفيس مقصود": (الأخذ بتعقيدات الواقع والمستجدات الدولية دون افتقاد البوصلة الهادية والمرجعية القومية، وبين واقعية مزورة تقوم على تهميش الذات والاستسلام للواقع)[1].

فالواقعية الحقيقة لا تعني استمرار الواقع وتدويمه، بل تعني معرفته والانطلاق منه من أجل تغييره، باتجاه المثل الأعلى، اما الواقعية المبتذلة فهي تلك التي تعتقد أن ليس ثمة من وجود إلا لما يلمس باليد ويقاس بمقياس ويوزن بميزان.

ـ مقومات ودعائم الحضارة الإنسانية المرتجاة ـ

لعل مرد ومظهر هذه العمد يتجلى في العناصر المتكاملة المتعاونة المتسقة الآتية:

1- التضامن الإنساني:

وعقيدة الحضارة الإنسانية على هذا الهدف تجأر أمام الأعين، وحسبنا أن نذكر بأن تراثنا الثقافي العربي الإسلامي ينزل هذا الهدف منزلة لا نجدها في أي تراث

---

[1] – محمود عبد الفضيل: السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، عدد 173، تموز لعام 1993، ص 4.

آخر، فالسلوك الأخلاقي للفرد في تراثنا ذو قاعدة اجتماعية شاملة، وليس مجرد علاقة بين فرد وفرد، والفرد فيه لا يحمل عبئه وحده بل يحمل اعباء المجتمع كله، ولا يقتصر هذا على تقديم العون للفقراء والمرضى والجهلة وسواهم، بل يتجاوز ذلك إلى العمل الجماعي المشترك في سبيل بناء مجتمع سليم متكافل متضامن، قال تعالى: وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان.

2- المشاركة والتواصل والتراحم:

وأهمية هذا الهدف جلية وليس بحاجة إلى دليل، في عصر يسوده التقوقع الفردي، وتغيب فيه شيئاً بعد شيء حرارة التعاطف والمشاركة، ويشعر فيه وكأنه مقذوف في هذا العالم وحيداً لا عون له.....

ونذكر أيضاً بأن تراثنا العربي الإسلامي تراث مجلّ، له القدح المعلى، في هذا الميدان، فالإسلام فرض نفقات معينة على الموسرين لأقربائهم المحتاجين، تشمل المأكل والملبس والمسكن والتعليم والترويح والقيام بخدمة العاجز والمريض، أولم يكن في دمشق وقف (هو وقف المرج الأخضر للحيوانات المريضة العاجزة تظل ترعى فيه حتى تموت؟ أو لم يكن فيها أيضاً وقف وقفه صلاح الدين الأيوبي لإمداد الأمهات بالحليب والسكر بتغذية أطفالهن؟ هذا فضلاً عن شبكة الأوقاف التي كانت تغطي الوطن العربي الإسلامي حتى إننا نسمع أن وقف الأراضي الحية في مدينة الخليل بلغ أربعين بالمائة من مجموع مساحتها.

ومن جهة أخرى هنالك ضربان من المثل الأعلى، المثل الأعلى الطوباوي الذي ينادي بأحسن العوالم وبالمدينة الفضلى، وهنالك المثل الأعلى الممكن الإنجاز والتحقق بسواعد قوية ومتينة.

فالفارق إذن واضح بين الممكن والمستحيل، وإذاً تأملنا عالمنا اليوم، وجدنا أن تطويره لمصلحة الإنسان أمر ممكن وغير ممكن في آن، والأمر كله يتوقف على مبلغ وعي الإنسان ومدى إرادته وعزمه، وبالتالي فمن كان يراهن على زوال دولة روما أو فارس والله تعالى أخضع الحديد للبينات.

والأمثلة أكثر من أن تحصى على أهمية مبدأ التواصل والمشاركة في تراثنا، ذلك التواصل الذي يولد جواً من الدفء الإنساني الذي تفتقده المجتمعات الحديثة اليوم، لا سيما المجتمعات الغربية التي يغشى الصقيع الإنساني حياة أفرادها، فلا تواصل

ولا تراحم ولا تعاطف بل سعي فردي وسباق على المنافع الفردية على حساب الآخرين. وحسبنا في هذا المجال أن نستحضر في ذاكرتنا طرفاً يسيراً من الأحاديث الشريفة الكثيرة: (الخلق كلهم عيال الله، فأحبهم إليه أنفعهم لعياله) و(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)و(مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى).

استلهام الثقافات القومية

بيد أن ما يجدر الوقوف عنده هو العمد الأربعة المرجوة لحضارتنا، ونعني به العود إلى الأصول والينابيع واستهداء القيم المشتركة للثقافات الإنسانية.

ذلك أن العولمة في شكلها السائد، تنزع إلى تقويض الخصوصية الذاتية للثقافات، وتحاول أن تقضي على أصول الحضارة وجذورها العميقة لدى الشعوب المختلفة، معّرضة بذلك بنية العالم للتمزق والصراع، فضلاً عن انعدام القيم، ولا نغلو إذا قلنا إن الهويات الثقافية وما يمكن أن تقود إليه من صراع بين الحضارات أو من حوار خصيب بينها، غدا الموضوع الأساسي الذي يستلزم معالجة حادة في نهاية القرن العشرين، في عصر "العولمة" وانفتاح العالم بعضه على بعض، وما خطاب "هنتنجتون" - كما ذكرنا - إلا صورة حيه عن هذا العلو والاستكبار البعيد عن التعاون والتضامن.

وأبرز أشكال التزييف التي يقوم بها الداعون للعولمة الوحشية، هي تلك التي يزيفون بها الأيديولوجية القومية، ناسبين إليها ما ظهر وما بطن من الشرور، بل إن ثمة من يريد أن يعتقد أننا اليوم في عصر (ما بعد القوميات) لا سيما عندما يتم الخلط بين دعوات ثلاث: الدعوة الأثنية العرقية، الدعوة إلى الدولة القومية، والدعوة إلى الوحدة القومية لدى الشعب الواحد والخلط بين الدعوة الإثنية العرقية بوجه خاص - وهي دعوة لا قومية في حقيقتها بل دعوة ممزقة للكيان القومي تقوم على العرق أو الطائفة الدينية أو النسب الإثني - وبين الدعوة إلى الوحدة القومية لشعب واحد قُطّعت أوصاله هو الذي يسّر أمام أعداء القومية من أنصار العولمة السائبة مهاجمة فكرة الوحدة القومية واتهامها بكل العلل والرذائل وتحميلها مسؤولية ما يسود في بقاع العالم من تنازع عرقي أو قبلي أو ديني..

وهكذا نجد اليوم في العالم المتقدم بوجه خاص اتجاهاً فكرياً وسياسياً غالياً إلى رفض الأيديولوجية القومية، حتى على شكل الدولة القومية، فضلاً عن الوحدة القومية، بل نشهد ضرباً من أبلسة الفكرة القومية إن صحّ التعبير، أي اعتبارها إبليساً رجيماً، وأبلسة ما يلحق بها من تعلق بالوطن أو الأمة [1].

وقد بلغ التزييف في هذا المجال حداً جعل من القومية صنواً للحرب، والعدو الوحيد للديمقراطية، وامتدت هوية (الأبلسة) إلى فكرة "الهوية الجماعية" نفسها، بحيث اعتبرت رديفاً للبربرية، وكما يقول الفيلسوف والسياسي الفرنسي "بيير أندره تاغييف": إن المثقف النموذجي المعاصر كلما سمع كلمة أمة أو كلمة هوية قومية أو كلمة وحدة قومية أخرج مسدسه من قربه فوراً، وأطلق منه رصاصات عالمية شاملة من صنع عصر ما بعد القوميات[٢].

ذلك أن الديمقراطية الحقة الوحيدة، في نظر دعاة الحضارة العالمية القائمة، هي ديمقراطية السوق الاقتصادية التي تتجاوز حدود القوميات والدول.

وهكذا يستبين لنا أن الليبرالية الاقتصادية وسيطرة قطاع المال على الاقتصاد، كما سبق أن رأينا، وغياب الديمقراطية في النظام العالمي القائم، وذيوع منطق الهيمنة والقوة، هي المسؤولة في حقيقة الأمر عما يظهر من ردود فعل مغالية تتجلى في نزعات اثنية أو دينية أو عرقية ضيقة.

وإذا استمرت مسيرة العالم على ما هي عليه.... فقد لا تجد القوميات السليمة نفسها المؤمنة بالتعاون والحوار بين الأمم، ملجأ يقيها من الذوبان والإمحاء والتآكل إلا تقوقعها على ذاتها واحتمائها بجلدتها، فشعار التعاون العالمي حين يغدو زائفاً ويعني سيطرة دول معينة أو دولة بعينها على مصير آخرين تصوغه لمصلحتها، هو الذي سيحيل "العولمة" بهذا المعنى الزائف أداة صراع بين الأمم، وهو الذي سيؤدي إلى استشراء النزاعات، وإلى انقسام العالم كتلاً متخاصمة، وإلى سقوط العولمة.

ومن هنا كان العمل من أجل إحياء الثقافات القومية وتجديدها والحوار به مطلباً إنسانياً أساسياً في عصر العولمة، وبدلاً من أن يكون رد الفعل على العولمة الانكماش العرقي أو الديني، يتطلب بناء عالم جديد وإشادة عولمة سليمة تجسد

---

[1] – د. عبد الله عبد الدائم، المرجع السابق، ص 80.

2 - C-Andre Taguiell: " nation comme rempart " le Point Decembre 1997.

الهويات القومية الحقيقية، ذات التراث الإنساني العريق والقيم الإنسانية الراسخة، من أن يكون رد فعل الثقافات القومية الأصيلة على العولمة إفراطاً في العود إلى ماضيها وإهمالاً لدروس التجربة العالمية، ووقوفها موقفاً جذرياً مغالياً، معادياً للحضارة الغربية أصلاً، يتطلب العمل الصحيح من أجل بناء عالم إنساني أن تدرك هذه الثقافات القومية الأصيلة ذاتها إدراكاً أعمق وأن تجدد ذاتها من خلال ذاتها، ومن خلال سواها، وأن تحيا عصرها من خلال تاريخها وتاريخ غيرها، وأن تقيم حواراً مع الثقافات الأخرى من أجل توليد حضارة إنسانية موحدة القيم والأهداف، وعند ذلك فقط تأخذ العولمة معناها الصحيح، إذ تغدو القيم الثقافية العالمية الواحدة شيئاً واحداً، فتعامل القوميات مع العولمة القائمة ومع ما تحمله من انحرافات وشرور، لا يكون بالخضوع لها خضوع المضطر، كما لا يكون بنقدها نقداً مجانباً ورفضها أصلاً ومبدأ، بل يكون بالحوار معها حواراً يحيلها من "عولمة " محمّلة بالمخاطر إلى (عالمية قومية إنسانية).

والحق، إن ما نشهده اليوم هو تأكيد المجتمعات غير الغربية تأكيداً متزايداً على ثقافتها الخاصة، ورفضها المتزايد كذلك للثقافة الغربية، وهي، كما نقول، ظاهرة تقود إليها "العولمة" السائدة في شكلها الخاطئ والمتسلط، ولكنها بالإضافة إلى ذلك نتيجة لانحطاط الغرب من داخله، ولانحداره الخلقي وانتحاره الثقافي وفرقته السياسية، كما أنها نتيجة اعتقاده الخاطئ بتفوقه الثقافي على سواه وبأن له وحده رسالة ثقافية عالمية، وهذا الاعتقاد خاطئ من جهة، وغير أخلاقي من جهة ثانية، ومحمل بالمخاطر من جهة ثالثة، وهو ينسى، في غمار هذا المعتقد، أن الثقافات نسبية، بينما الأخلاق هي المطلقة، كما ينسى أن التعايش الثقافي يستلزم "البحث عما هو مشترك بين معظم الثقافات، بدلاً من الدفاع عن ثقافة بعينها وتحسب أن خصائصها عالمية وشاملة [1].

وإدعاء العالمية هذا هو الداء الذي يصيب أي حضارة كما يقول "توينبي Toynbee" حين يعميها سراب الخلود، فيجعلها عاجزة عن وقف تدهورها وأفولها، أفلا يبين "بريزنيسكي" نفسه[٢]، أن التغيرات الثقافية التي تجرى في بلده أمريكا

1 -S .Huntington: le choc des civilisations,op. cit, P353.

2 – S .Brsesinski: le grand échec, Op. cit, p.169-270.

الولايات المتحدة تسودها عبادة اللذة والانطواء النرجسي، وأن أمريكا وأوروبا عاجزة بالتالي عن إرادة النتائج الثقافية لهذا البحث عن اللذة وعن أفول القيم القائمة على الأخلاق والدين[4]، أو لم يبين في مطلع كتابه المذكور دور الانحطاط الثقافي في سقوط الإمبراطوريات القديمة، وعلى رأسها الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الصينية أفلا يتساءل عن الإرث الثقافي الذي يمكن أن تخلفه الولايات المتحدة نفسها للعالم، مبيناً أن الإرث الذي تفتخر به، وهو الديمقراطية، لا يمكن أن يسير جنباً إلى جنب مع الهجمة الإمبريالية التي تمارسها.

لذلك أن القيم الخلقية هي الوسيلة الأساسية لبناء مستقبل إنساني جدير بالإنسان، وإن كنا نقول إن الأخلاق، وكما يقول "بريزنيسكي": (إن من سخرية القدر أنه عندما كان العالم ضخماً متباعد المسافات، تفصل بين أجزائه أسابيع بل شهور من السفر بحراً، كان وضع الإنسان كإنسان، فيما يتصل بعلاقة الإنسان بالطبيعة وفيما يتصل بالتفاهم بين البشر، أكثر اتساقاً واتفاقاً مما هو عليه اليوم، بعد أن أصبحت المسافات لا تعدو ساعات، وبعد أن أصبح من الممكن الإطلاع على أحداث العالم في اللحظة التي تجري فيها) [1].

والشيء المؤلم حقاً أن عولمة الاتصالات، ومعها عولمة المال، ليست عالم انسجام وتوحيد بين البشر، بل عامل فرقة وشتات، وهي في أفضل الأحوال غير معنية بالشأن الإنساني، بل إنها في الواقع ضده، وكما يقول ابن الرومي:

ومحمل الأيام غير طباعها متطلب في الماء جذوة نار

إن بناء أخلاق إنسانية إذن مهمة ضخمة لا يأتي سهواً رهواً، ولا تكفي فيه الجهود المبعثرة، إذ لا بد من تيار واع مقاوم، تضطلع به مؤسسات عديدة على رأسها التربية..

وبيان ذلك أن مستقبل الإنسان في العالم لا تحدده المعايير المادية وحدها، وأن القيم الإنسانية الخلقية لا يجوز التطويح بها بسبب الهجمة الآلية والتقانية، أو بسبب الصراع السياسي من أجل السيطرة، وما ينادي به بعض أنصار الحضارة القائمة

1 – Z.Brsesinski ; out of Control ,op. cit, P 220.

الذين يدعون إلى رفع (المستوى النوعي لحياة الإنسان والمستوى النوعي للمجتمع)، لا سبيل إليه إلا الارتقاء بالإنسان عن طريق الارتقاء بأخلاقه[1].

التربية ومستقبل القيم الخلقية الإنسانية

إن بناء حضارة عالمية إنسانية، يستلزم، إعادة بناء الإنسان بناءً تمثّل القيم الخلقية صلبه وجوهره، وإعادة بناء الإنسان هذه هي في صلب مهمة التربية، بل هي أصلها وجوهرها.

ولعل من المفيد أن نعود ههنا إلى ما قاله الفيلسوف "كانط" عندما تحدث عن الأثر الذي خلفه روسو لديه: إن المسألة التربوية هي التي يثوى فيها..إن القابلية للتربية هي التي تسمح ببزوغ الإنسانية[2].

ولئن كنا لا نذهب مذهب روسو، ولا نقول معه إن الإنسان يخرج خيراً من بين يدي الطبيعة وإن المجتمع هو الذي يفسده، فإننا لا ننكر قابلية الإنسان للكمال، ولا ننكر أن التربية قادرة على توليد طبيعة إنسانية جديدة، ومن الصحيح دوماً أننا لا نستطيع أن نغير المجتمع إلا إذا غيرنا الإنسان كما يقول "لوبرو Lobrot" [٣]، فالثورة التربوية في عصرنا (شرط لازب لكل ثورة مهما يكن شأنها).

كما أننا نتفق مع "روجزر Rogers" [٤]، حين يؤكد قدرة الإنسان على النمو الذاتي، بل إننا نذهب إلى أبعد من هذا فنقول إن هذه القدرة تكاد تكون بلا حد، وإن ما نعرفه عن قدرات الإنسانية الذاتية جانب ضئيل من خضم من القدرات الذاتية التي لا ينضب معينها والتي لم نكتشفها بعد.

---

[1] – د. عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 83.

2 -E .Kant: Reflexion Sur L, education , Paris, Ed Vrin, 1966,P44

3 - M .Lobrt: " Education et révolution " , Revue Intereduction,No13 janvier – Ferrier 1970, p 58-63.

[4] – C .Rogers et G.Marian: Psychotherapie et relations humaines Lonvain, Beatrice Nauvelearts,1965.

وبديهي أن الشبكة التربوية الواسعة تضم الأسرة والمجتمع والتعليم النظامي والتعليم غير النظامي والتعليم العارض العفوي والتعليم المستمر مدى الحياة والمؤسسات الثقافية، وكل ما هو توجيه وإعداد وتدريب داخل المجتمع[1].

التربية وبناء القيم الإنسانية

لا شك أن تغيير العالم لا يتم إلا عن طريق تغيير القيم، وتغيير القيم بدوره يتم عن طريق التربية في المنزلة الأولى.

فما هي هذه القيم التي يتوجب على التربية أن تعمل على بثها وإذاعتها وحفرها في النفوس؟

ليس هنالك على المستوى العالمي حتى الآن نظام من القيم متفق عليه، ومهمة بناء مثل هذا النظام مهمة شائكة وطويلة، ينبغي أن تحشد من أجلها أرقى الطاقات الإنسانية من فكرية وتربوية وفلسفية واقتصادية واجتماعية وسياسية وسواها.

ورغم ذلك فمهمة التربية أن تعمل على بث هذه القيم في شتى أوصال النظام التربوي وفي شتى مراحله وأشكاله داخل المدرسة وخارجها، وأن تجعلها جزءاً من الأهداف التي ترسمها والمناهج التي تصوغها والطرائق التي تصطنعها وسائر مقومات العملية التربوية.

[1] – د. عبد الله: عبد الدائم: المرجع السابق، ص 84.

الفرع الرابع

الثقافة العربية الإسلامية وبناء القيم الإنسانية

من الطبيعي أن نقول إن أهداف ووسائل التربية العربية تلتقي مع الأهداف والوسائل السائدة في مختلف بلدان العالم، لكن الوصول إلى هذه الأهداف يتم من خلال الذات.

فالإيمان بالقيم الإنسانية المشتركة، ينبغي أن ينبع من أعماق الفرد ومن بنيته النفسية، وأعماق الفرد هي ثقافته التي انحدرت إليه من آبائه وأجداده وكونت وعيه الجماعي.

فالفرد مغمور بتراث ثقافي يتجاوزه، هو التراث الثقافي للحضارة التي ينتمي اليها ، ومن خلال هذا التراث يدرك العالم ويحكم عليه.

غير أن هذا التراث حين يتجمد ولا يتجدد يسير نحو الضمور، فالزوال، ويحول بالتالي بين الفرد وبين كامل إدراكه لذاته ولغيره، ومن هنا كانت هنالك صلة دائرية بين تجدد الذات على السوي، على حد تعبير قدماء الفلاسفة أي من خلال انفتاح الثقافة القومية على الثقافات العالمية، ومن خلال تشبع الفرد بثقافته وثقافة الآخرين تشبعاً يؤدي إلى توليد مركّب حي جديد.

لقد كانت الثقافة العربية الإسلامية منذ تكونها عامل دفع وتجديد للفرد والمجتمع، وعامل بناء لحضارة ذاتية طورت ذاتها باستمرار، عن طريق التفاعل مع غيرها، فاستطاعت بذلك أن تطور سواها.

لاشك أن عالم اليوم بحاجة ماسة إلى رفد ثقافي فعال، تقدمه لنا الثقافات العالمية الكبرى بوجه عام والثقافة العربية الإسلامية بوجه خاص، بعد أن تعي ذاتها وتدرك دورها، عن طريق إدراك الحاجات الإنسانية للعصر الذي نعيش فيه.

هذه الثقافة العربية الإسلامية التي يتهمها الغرب اليوم بالبربرية والتخلف، لجهله بها أو حقده عليها أو لتشويه بعض أبنائها لمعانيها الحقيقية، ترمق التربية وتتطلع إليها لتخرجها من مأزقها ولتجعل منها عامل صحوة عالمية.

وهكذا فإن مزج الثقافة العربية الإسلامية بالتربية، وإحكام اللحمة بين مضمون التربية وطرائقها وبين قيم تلك الثقافة بعد ترجمتها إلى لغة العصر، كفيل بأن يولد مواطناً قادراً على إبداع مجتمع عربي جديد يسهم في بناء مجتمع إنساني جديد.

هل نحن بحاجة إلى التذكير بالقيم الإنسانية الكبرى التي يحملها التراث العربي الإسلامي؟ والتي وصفت بالقيم الحارة أو الحادة [1] التي من شأنها أن تعبئ المجتمع العربي تعبئة حية فعالة، وأن تبث " وثبة الحياة " فيه.

وأبرز هذه القيم: العدل وتكافؤ الفرص - والعدالة الاجتماعية - والتكافل الاجتماعي والتعاون والتعاضد والتآخي - واحترام العلماء - واحترام العمل - والشورى وحرية الرأي - ونصرة الحق - واحترام الإنسان وتأكيد حقوقه - والتناصح والتواصي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ورعاية الفقراء واليتامى والمساكين - ورعاية ذوي القربى.....

وهذه القيم تحدث في نفوسنا، عند تأملها، صدى خاصاً، ولا سيما عندما نقرن بينها وبين العالم الشرس الذي نعيش فيه، وتلتقي كما نرى التقاء عميقاً بأحدث القيم التي يجدر أن تحرص عليها الإنسانية.

ويمكن أن نضيف إلى هذه القيم قيماً فردية أخلاقية يدخل كثير منها في مجال ما يسميه "الماوردي"، أدب النفس (كالبر والإحسان، وتوقير الكبير ورحمة الصغير، ومجانبة الكبر والإعجاب، والحلم، والمروءة وما يلحق بها من عفة ونزاهة وصيانة، والإيثار، وصون كرامة الإنسان أنى كان وأياً كان والأريحية، والعفو عند المقدرة، وروح المسؤولية، مسؤولية الفرد عن نفسه وعائلته ومجتمعه، والاستقامة بمعنى الإخلاص في العمل وحسن التعامل مع الآخرين وإيفاء الناس حقوقهم وأداء الأمانة، وغير ذلك كثيراً).

1- د. عبد الله عبد الدائم: فلسفة تربوية عربية - بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ولا سيما الفصل الثامن وعنوانه: مصادر الفلسفة التربوية العربية المنشودة ومنطلقاتها.

كما يمكن أن نضيف إليها ما يمكن أن نسميه آداب السلوك الاجتماعي (كآداب التحية وآداب الدخول إلى البيوت، وآداب التعامل بين الزوجين وحسن الأسوة، وكظم الغيظ، وآداب الطعام والشراب، وآداب الجلوس في المجالس، وآداب النظافة في المأكل والملبس، والجسد، وآداب الكلام وما يتبعها من آداب الجليس وآداب الصحبة، وآداب العلاقة بين العالم والمتعلم، وسوى ذلك كثيراً.

مثل هذه القيم والآداب هو ما قصدنا إليه حين قلنا إن إحكام اللحمة بين التربية وبين قيم الثقافة العربية الإسلامية من شأنه أن يولد فرداً جديداً ويفجر مجتمعاً حياً مبدعاً، وهو الذي رأينا فيه جانباً من الزاد الثري الذي تستطيع الثقافة العربية الإسلامية أن تقدمه للعالم.

وإذا أضفنا إلى هذا الزاد ما تملكه سائر الثقافات العالمية الكبرى، كالصينية والهندية واليابانية، فضلاً عن الحضارة الغربية، من زاد رفيع في مجال القيم الإنسانية، استطعنا أن ندرك النتائج الضخمة لتلاقح الثقافات وأن ندرك دورها في بناء قيم للحضارة الإنسانية المرجوة[1].

وهكذا نجد أن أمام التربية العالمية وأمام التربية العربية زاداً إنسانياً ثراً تستطيع أن تستقي منه القيم التي تود أن تولّدها لدى الأجيال الجديدة، من أجل صنع مستقبل إنساني جديد.

لكن، على الرغم من المستوى الإنساني الرفيع للثقافة العربية الإسلامية فهذه الثقافة عجزت حتى الآن من صنع حداثتها.

ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، لا مجال لتعدادها وتفصيل الحديث عنها، على رأسها الشأو المرتفع للثقافة العربية الإسلامية في أصولها وتاريخها، مما يجعل أبناءها على الاعتقاد بأنها ليست في حاجة إلى فضل من بيان، وأنها غنية بذاتها عن الوصف والتعريف، كالغانية المستغنية بجمالها عن الزينة، ومنها النزعة الحاضرية المفرطة - نزعة الرجوع الحرفي إلى الماضي.

1- د. عبد الله عبد الدائم، المرجع السابق ص 87.

تجربة نادي روما

مقدمة عامة

عرضنا سابقاً إلى العولمة تلك الرياح الهوجاء التي تقصف بالإنسانية، وإلى تلك الهجمة التي شنها ذلك الفيل المحصور في غرفة الزجاج، وقد أخذ بكسر كل جدار، ثم عرضنا إلى الإنسانية، وقلنا إنها أمل يراود الإنسانية، وقد تفجر هذا الأمل عزيمة وبأساً وإصراراً ورصانة وإرادة وهاجساً كبيراً لصالح الإنسانية.

هؤلاء هم قادة نادي روما، وقد اشتعل حب الإنسانية في نفوسهم فهم المخفون السابقون الأولون.

ما هو هذا النادي، وما هي أهدافه ومنطلقاته؟؟.

منذ أن هب بعض شعوب الجنوب منتفضاً في مطلع عقد الستينات على الهدر المحيق بثرواته الطبيعية، وحقق فلاحاً مميزاً في الدفاع عن ثرواته النفطية لدى وقوفه صفاً واحداً من وراء منظمة الأقطار المصدرة للبترول - أوبيك وحتى إصدار معظم أمم الجنوب صرخة الألم عبر (قمة الأرض الثانية) في ريو دي جانيرو - حزيران 1991 [1].

تعبيراً عن قساوة ترف أمم الشمال على حساب إمكانات الجنوب، تكشف جلياً لكل أمم الأرض، وتلك الأمم المستضعفة منها - والعرب منهم خاصة - أن ثمة مقتاً (odious) قد وقع عليها لا بد من ردعه إن أرادوا البقاء أعزَّة تحت الشمس، وقد وقع العرب في عين إعصار هذا المقت، ويبدو أنهم الأحوج لإذكاء وتيرة أية عقيدة أو

1- عدنان مصطفى: العرب و قمة الأرض- الرسالة التائهة، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 167 "كانون الثاني - يناير 1993، ص 103-114.

عملية ردعٍ مؤثرة يمكن أن تنهض بها أمم الجنوب دفاعاً عن وجودها والبيئة التي تحتويه.

وأعتقد أن عمق إحساس مركز دراسات الوحدة العربية بهذا الواقع هو الذي دفعه إلى تعريب تقرير نادي روما: الثورة العالمية الأولى: من أجل مجتمع عالمي جديد: تأليف المفكر "الكسندر كينج" و"برتراند شيندر"[1].

والجدير بالذكر لدى بداية تقويم وجهة نظر نادي روما، أن هذا التقرير ـ وقد استهلّ كلماته بتعبير الثورة ـ قد ارتطمت طبعاته المختلفة عبر العالم على صخور حواجز الرقابة الإعلامية الحكومية الحادة، والعربية منها خاصة، وذلك منذ صدوره بالإنكليزية في أيلول / سبتمبر عام 1991 وحتى اليوم.

أولاً- نادي روما ومأزق الإنسانية السائدة:

يشكل تقرير نادي روما الجديد، آخر نتاج رئيسي صدر عن النادي خلال النصف الثاني من عام 1991، ليدلّ على مدى متابعة هذه المؤسسة العالمية المستقلة للمشكل الإنساني الخطير الذي نذر مؤسسو هذا المجتمع الفكري السامي أنفسهم لإدراك معالمه والتعبير عن استجابتهم الإنسانية ـ العالمية له، ألا وهو مأزق الإنسانية Predicament of mankind.

والجدير بالذكر أن نادي روما منذ أن دعا الصناعي الإيطالي "د. أوريليو بتشي" إلى تأسيسه في نيسان (1968) ـ وكان ذلك في لقاء بأكاديمية دي لينتشي الإيطالية الشهيرة ضمّ 30 شخصية عالمية عملت في مختلف أنظمة العلم والتقنية والتنمية والإدارة ـ قد تمكن من إصدار حوالى (18) تقريراً رئيسياً، بشرّ في أولها (1972) بأهمية إدراك " حدود النمو:

The limits to Growth، وبين أن هذا الإدراك سيعمل من خلال تغذية البحث الإسترجاعية (Feedback) إلى التوصل إلى رسم ملامح الإشكالية

1- عرب التقرير مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1992، ص 235.

معظم محتويات هذا المقال استمد من بحث أعده الأستاذ عدنان مصطفى ونشر في مجلة المستقبل العربي، عدد 167، ص 147، سبق الإشارة اليه.

World Problématique الفاحشة التي يتكشف من خلالها مأزق الإنسانية السائد، كما بشرّ في آخر تلك الأعمال بقدوم الثورة العالمية الأولى.

وبعد وفاة الدكتور "بتشي" عام 1984، تولّى "د. الكسندر كينج" (سكوتلاند) - شريكه في تأسيس النادي - مسؤولية إدارة مهام نادي روما - وليستكمل عضويته إلى (100) عضو، وذلك وفقاً لقرار تأسيس النادي.

وفي أعقاب استقالة كينج من رئاسة النادي عام 1991، تولى "د. ريكاردو ديز هوفليتز" (اسبانيا) رئاسة نادي روما.

وتجدر الإشارة أيضاً، أن مجلس نادي روما ضمّ مؤخراً مفكرين عربيين بارزين، حيث قام أحدهما، وهو "د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن"، بكتابة المقدمة المميزة لصيغة تقرير النادي العربية موضع حديث هذا المقال، وفي المقدمة هذه، سيجد القارئ العربي غير المختص عرضاً شاملاً لتكوين ورسالة وفكر نادي روما في إطار تداعيات الوجود البشري وتفاقم إرهاص مأزق البشرية السائد، كما صرّح مذكراً العرب جميعاً بقوله: " وباختصار، كأننا ننشغل بقضايانا المحلية العاجلة ولا نكاد ننجح كثيراً في حلّها، بينما العالم الخارجي مشغول بنا بدرجة اكبر إما طمعاً فينا أو خشية على قلقلة أوضاعه الحضارية من عدم الاستقرار إذا استمر في المنطقة العربية "

ثانياً- مقدمتا الكتاب:

التقرير:

إضافة إلى مقدمة الطبعة العربية لتقرير نادي روما، يرد تقديم مكثف أبداه "د. ريكاردو" و"ديز هوخلتنز" سلّط فيه الضوء على الأنماط الفكرية التي خضع لها فكر نادي روما وهي:

- تبنّي منهج شامل في معالجة الإشكالية الدولية.
- التركيز على القضايا والسياسات والخيارات المندرجة في دوامة التعبير المنبثقة عن تشابك عوامل حقيقة " مأزق الإنسانية السائد "، وذلك انطلاقاً من منظورات أصلية يتوصل إليها النادي عبر استقلالية وموضوعية وخبرة أعضائه أو من يتفق معهم.

- السعي إلى بيان معالم " الحاكمية governability الموصلة إلى الحيلولة Résolutique المتطورة لإخراج البشرية من مأزق وجودها القاهر.

ويعتقد رئيس نادي روما أنه (لما كان الإنسان هو الذي يخلق الإشكالية وهو أيضاً يعاني عواقبها، فإن دراسة الإشكالية تقتضي القيام بتحليل منهاجي يولي اهتماماً كافياً ليس فقط لما يمكن اعتباره سلوكاً عقلانياً، بل أيضاً للعناصر الغريزية، وتلك التي تبدو غير عقلانية، المتأصّلة في الطبيعة البشرية، والتي تسهم في خلق عالم يتّسم بنوع من الغموض).

وبناء على هذا الاعتقاد "يرى ديز هوخليتنر" في ختام تقديمه أن " المخاطر التي تتعرض لها البشرية الآن قد غدت أشد جسامة وباتت وشيكة الحدوث أكثر من ايّ وقت مضى "

وعلى ذلك، ورغم مرارة التبشير بالهلاك، بدا مبرر إصدار تقرير نادي روما مجدياً إن لم يكن معبراً عن " ارتقاء نادي روما إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه "، وإذ تأتي المقدمة الثالثة للتقرير على تلخيص مركز لأبرز توجهات فكر نادي روما حول الإشكالية الدولية الراهنة وتبرير جدوى التقرير المبينة أعلاه ضمن تقديم رئيس النادي، فإن أبرز ما فيها قوله: (إننا نتوجه بهذه الدراسة –الثورة العالمية الأولى– إلى كلّ من يحمل بين جنباته قبساً من حب الريادة والكشف وخوض المخاطر والعلم، وإلى أولئك الذين يخوضون المستنقعات ويتسلقون الجبال لأنهم جبلوا على ذلك..) .

وتمضي مقدمة التقرير الرئيسية قائلة (... فهؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد عليهم في التصدّي للقضايا الصعبة التي تشير إليها هذه الدراسة، وهم أيضاً القادرون على تحديد الأهداف ومحاولة الوصول إليها والتعلّم من إخفاقاتهم ونجاحاتهم، والاستمرار في المحاولة والتعلم).

وتأكيداً على أن الثورة التي يبشر بقيامها تقرير نادي روما ستتم على يد الأجيال الشابة المقبلة، تؤكد مقدمته قائلة: (وقبل كل ذلك، فإننا نتوجه بهذه الدراسة إلى الشباب حتى يتمكنوا من إجراء تقدير أكثر تكاملاً لأوضاع العالم الذي ورثوه عن الأجيال السابقة، وحتى يمكن أيضاً حفزهم على العمل من أجل بناء مجتمع جديد

قادر على الاستمرار والنمو، وعلى توفير الرخاء لحياة كريمة لأبنائهم وللأجيال القادمة).

ثالثاً- صلب تقرير نادي روما:

يتكون صلب تقرير نادي روما "الثورة العالمية الأولى" من ثلاثة أقسام رئيسية هي:

1- الإشكالية ونذر الثورة العالمية:

ثمة صلابة ظاهرية خادعه تسم وجود البشرية المائع منذ عقد الستينات المنصرم وحتى اليوم، وتغفل عن تكريس الوضع الإشكالي المخيف هذا متفاعلة بينياً ومتنامية تهديداً لمستقبل بقاء الإنسان والبيئة من حوله على الأرض، لعل أقساها:

- إرهاص حرية الإنسان.
- تقادم (Aging) حكومات الأرض، وتردّي سياساتها وتعثر إجراءاتها.
- تفاقم خطر الفساد في إدارة شؤون الناس.
- انفصام شخصية المجتمع البشري.
- انحسار قيم ومبادئ الإنسان.
- اضمحلال نفوذ الحكمة العالمية في مسيرة نماء الإنسان.
- تردّي رؤية مستقبل العالم الذي نعيش فيه.

تلك هي أعمدة " الإشكالية العالمية "، وذلك هو (المقت Odious) الذي نقل وصفه عالم الأصفياء وأحد أسياد الجنّة "أويس بن عامر القرني" في حديث شريف لنبينا العربي محمد بن عبد الله ﷺ تنبأ به عن حال المقت الذي سيغشى البشرية وجاء فيه قوله: (وعند ذلك يقع المقت على الأرض وأهلها، فمن أدرك فليضع سيفه على عاتقه ثم ليلق ربه تعالى شهيداً، فإن لم يفعل فلا يلومن إلاّ نفسه)[1]، وذلك هو نفير "الثورة العالمية"، الأول الذي أطلقه نبينا العربي العظيم على الإشكالية العالمية، ذكره نادي روما ونسيه الكثير من العرب عبر العصور، وفي هذا العصر المقت خاصة.

1- أحمد بن عبد الله الاصبهاني، حلية الاولياء وطبقات الاصفياء بيروت، دار الكتاب العربي، 430 هـ، ج2،ص87.

ولا جدال في أن قدر المقت الذي يغشانا بات سيفاً بتّاراً مسلطاً على عنق الحياة على هذا الكوكب، فلقد اخترق حدّه الأول أحشاه نظامنا التاريخي الإنساني الذي عشناه طويلاً، وكان يحدونا الأمل فيه بمساواة وعدل وسلام ضمن المجتمع الإنساني، لكن هذا الأمل خبا نوره في عيون فقراء وعاطلي شمال العالم وجنوبه، وانطفأ في غياهب ثغرة الشمال ـ الجنوب الرهيبة، واستحال يأساً حالكاً على حدود المعايير المزدوجة التي تطبقها القوى المحركة لمسيرة النظام العالمي الجديد على مصير أمم الجنوب المستضعفة [1].

ويوضح التقرير هذه الحقيقة قائلاً: (فإلى أي مدى تعكس الأرقام الخاصة بالنمو، التي يتم نشرها، الزيادة الحقيقية التي حدثت في مستوى الرفاهة البشرية؟ إن مثل هذا السؤال لا زال موضع جدل وخلاف، بل إن معظم ما ينظر إليه على أنه نمو هو ليس على الأرجح نمواً على الاطلاق أو فضلاً عن ذلك فهنالك دليل على أن النمو الذي يتحقق في دول الشمال يؤدي بمرور الوقت على تحقيق التنمية في الجنوب).

وفي حال أن حدّ المقت الثاني قد أمعن حزاً في عنق البيئة الطبيعية من حولنا وعلى حافة الحدّ الأول لسيف المقت يمكن لنا تمييز فعل رباعي الأثر:

سيادة لا مساواة اجتماعية قاهرة، لكنها مقبولة، وربما تبدو ضرورية لدى أغلب مجتمعات العالم ! ومن الإنصاف القول عن الإحساس الثالث في الإنتاج الصناعي يجب أن يرتفع من الرقم الحالي 7٪ إلى مستوى 25 ٪ حولي العام 2000، والمراد بذلك أن يكون هدفاً لا احتمالاً، ولكنه مع ذلك هدف ضروري، وتحقيقه سيرتبط جزئياً بتنفيذ سياسات تلاؤم في البلدان الصناعية.

فالمبادرات التي تقوم بها البلدان المصدرة للبترول OPEP، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، وغيرها من المؤسسات، تدل على أن فترة جديدة قد بدأت: فعهد الخضوع قد ولى

والاتجاه الوحيد الذي استطعنا العثور عليه لبحث مشكلة الفوارق المتعاظمة يستند إلى الملاحظتين التاليتين:

1- إننا نشهد وحدات سياسية أوسع تنتظم تدريجياً.

1- مقال الأستاذ عدنان مصطفى السالف الذكر ص 148

2- وفي داخل هذه الوحدات تقلصت فوارق الدخل بين المناطق، واليك أمثلة عن هذين الشكلين من التطور، ففي مدى قرنين نشأت في أقوى بلد غربي، الولايات المتحدة، جاليات متميزة، وفي قرن واحد توحدت ألمانيا وإيطاليا، وفي نصف قرن أصبحت أوروبا الشرقية ما هي عليه اليوم، وفي مدى ربع قرن استيقظ العملاق النائم (الصين)، الأمة الأكثر سكاناً في العالم.

كان فارق الدخول بين المناطق الأكثر ازدهاراً والمناطق الأقل ازدهاراً (مع تعريف هذه المناطق بأنها تحتوي على عشر سكان البلد المعني) يتمخض في الولايات المتحدة عن نسبة أعلى من 3 بين عامي 1880 و 1930 وعن نسبة أدنى من 2 بين عامي 1960 و 1970.

وهذه الفوارق أضعف، في بلدان أصغر كفرنسا وألمانيا، منها في الولايات المتحدة، ففي فرنسا هبطت النسبة من 2.6 في عام 1860 إلى 1.7 بين عامي 1960 و1970 وفي مجموعة ((الستة)) الأوروبية لا تزال النسبة 3.2 ولكن هذه المجموعة لم تتكامل بعد، وهناك توترات تولّد انزعاجاً بين الجنوب (إيطاليا) وشمال القارة، والنسبة في الهند قريبة من 3.

هذه الأمثلة جميعها دفعتنا إلى أن نستنتج أن نسبة 1.3 ترافقها توترات خطرة، بدون أن تبتعد كثيراً مع ذلك عن التوازن السياسي.

إننا نقترح نسبة قدرها 1/3 بالنسبة للعالم جملةً كهدف يجب بلوغه في الأربعين سنة القادمة، وندرس كذلك الاحتمال الذي تكون فيه النسبة 1/6، وهاتان المتغيرتان نتخذهما أساساً لمحاولة تعبئة أفكار من تقع عليهم مسؤولية الدفاع عن مصالح الجماهير الفقيرة في العالم.

هذه العناصر تبرز بوضوح الطابع التقريبي جداً للتوضيح الكمي، فهذا التوضيح يستدعي برامج تتيح الوصول إلى دقة أكبر.

أهداف الدولية والإنسانية التي عالجها نادي روما

وسنعرض أهم هذه المواضيع ثم نعقب عليها بالاستراتيجيات التي اعتمدها التقرير:

المبادئ التي قام عليها التقرير

البند الأول:

- أسس قيام ديمقراطية.
- اجتماعية - اقتصادية عالمية [1].
- الوسائل الواجب استخدامها.

إن الوصول إلى نظام دولي اجتماعي واقتصادي سيتطلب جهوداً من جانب الجميع - لا من جانب السياسيين وكل من يشغلون مناصب القرار فحسب - بل من جانب كل عضو من أعضاء المجتمع العالمي، من حيث المبدأ يحسن بنا أن نضفي أهمية خاصة على ما يلي:

- **المشاركة:** إذا كانت البنية المختارة غير مبنية على مشاركة حقيقية فلا أمل لها في النجاح، وعلى هذه البنية أن تحدد بدقة، فيما تحدد، درجة مشاركة جميع فئات المصالح القائمة.

- **موثوقية العمل السياسي:** هذا عامل ذو أهمية رئيسية، وهو بطبيعته وثيق الارتباط بمعيار المشاركة، إذ عن المشاركة ستعكس المواقف الخاصة بالقوى الموجودة، غير أن المقترحات يجب في الوقت نفسه ان تحاول تعديلها وتوجيهها في اتجاه ملائم لتحقيق نظام اجتماعي واقتصادي دولي عادي.

ومعيار الفعالية هذا سيظهر على مستوى كل صفة من الصفات البنيوية الرئيسية أعنى عدد درجات تسلسل سلطة القرار، إذ تخّتار أعلى درجة لمجموعة معينة من الوسائل، وتركيب المؤسسات وكذلك حقوقها وواجباتها والأهمية الممنوحة لآراء الاختصاصيين.

1- نادي روما: من التحدي إلى الحوار، التقرير الثالث، ج1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1980، ترجمة عن الفرنسية عيسى عصفور، ص 81 وما بعدها.

ويجب على المؤسسات أن تعمل كحوافز للتغيير، غير أن التجربة علمتنا أن المؤسسات الدولية عرضة لشكل من أشكال الجمود سببه عجزها المتكرر عندما تتطور هذه الظروف.

ولما كانت المؤسسات تقام من أجل إيجاد وتوجيه عملية التغيير فإنها يمكن أن تصبح معقلاً للحقوق المكتسبة، وأن تشجع بالتالي الحالة الراهنة بدلاً من توجيه التغيير: فتبقى بعد زوال أهدافها.

إن مؤسسات كهذه ينتهي بها الأمر إلى تخصيص القسم الأعظم من طاقتها ومن مواردها لمجرد الحفاظ على سلطانها بحيث تضمن بقاءها مهما كلف الأمر.

ـ **توجيه عملية التغيير** [1]: نظراً للعدد المتزايد من المشاكل التي تواجهها البشرية، ينبغي بذل جميع الجهود الممكنة من أجل دفع العمليات في تطورها في الاتجاهات التي يُرى أنها مرغوب فيها، وينطبق ذلك حقاً، على الاتجاه نحو مركزية متزايدة في اتخاذ القرارات بصدد المشاكل التي لها نتائج خارجية كبيرة، وتسهيل اتخاذ قرارات على مستوى ما، تتخطى نطاق الحدود الوطنية سيعتبر واقعاً في امتداد عملية التغيير، وشرطاً أولياً لأي تأكيد لسيادة الوطنية الفعلية.

وبالطريقة نفسها فإن نمو الاتجاهات الرامية إلى لا مركزية اتخاذ القرار، والمبنية على ضرورة المشاركة الصحيحة ـ يقع أيضاً في مجرى التاريخ الذي يتميز بعملية إنهاء الاستعمار، وليس من تناقض أو تنافر بين هذين الاتجاهين أحدهما نحو مركزية متعاظمة والآخر نحو لا مركزية أكبر، فهما وجهان لعملة واحدة، واجتماعهما يمثل حركة موجهه نحو ما أطلقنا عليه اسم (السيادة العالمية اللامركزية).

وبالإضافة إلى دفع وتوجيه العمليات المنشودة يجب أن نكون حلماء بحيث نلجأ إلى تحديد مجالات تكون فيها " التغييرات" ضرورية، وينبغي أن يكون الهدف، إحداث منافذ في عمليات إذا أتيح لها أن تستمر لن تؤدي إلا إلى إبعاد احتمالات التغيير الحقيقي والعمليات التي من هذا النوع هي إما من طراز " الجموح " وإما من نوع " الركود ".

فسباق التسلح، وانتشار الأسلحة النووية، والفوارق المتعاظمة بين أغنياء العالم وفقرائه، واستهلاك البلدان الصناعية المفرط، وعجز بلدان العالم الثالث المتزايد عن

1- نادي روما من التحدي إلى الحوار ج1، ص 187 وما بعدها.

الحصول على وسائل إشباع حاجات فقرائه الأساسية، هي أمثلة من (الجموح). وعمليات الركود التي تتطلب التدخل هي بوجه خاص الفتور في التعاون على التنمية، والتقصير في موضوع تجديد الأنظمة الاجتماعية البالية.

ونظراً للبنية الحالية للسلطة، ومع مراعاة ما يبدو ممكن التحقيق سياسياً، يجب اجتناب النماذج الحتمية لما ستكون عليه التغييرات على المدى الطويل، فتركيز الأفكار على مثل هذه النماذج يُخشى في الواقع أن يعرض للخطر آفاق تجدد توجيه عملية التطور الاجتماعي وعلينا حتماً أن نقتصر على عدد من المبادئ الموجهة القابلة لأن تكون أساساً لتوجيه التغيير في الاتجاه المنشود، وفي تطبيق هذه المبادئ، علينا أن ننزع إلى الأمثل حتى لو اعتقدنا أن الإنسان، بسبب وضعه، لن يستطيع تحقيقه أبداً.

غير أننا مع سعينا إلى هذه الغاية علينا أن نمحص بنزاهة الخيارات التي نحن أمامها وأن نعدّ أنفسنا لقبول التسويات، إذا كان رفضنا قبولها لا يؤدي إلى أي تقدم، كما أن علينا أن نكون حكماء بحيث نقبل حلاً بديلاً عندما لا يفضي الحد الثاني من الخيار إلى أي حل.

مبادئ موجهة لإيجاد بدائل في موضوع اتخاذ القرار

إن الأشكال المختلفة لاتخاذ القرار على المستوى الدولي يمكن تصنيفها بدءاً من الأشكال المرنة جداً حتى الأشكال العالية التنظيم، فالشكل الأكثر مرونة يقابل، مثلاً، التي يواصل فيها بلد ما سياسته منفرداً، وإنما تطلع عليها البلدان التي يخشى ان تتحمل نتائج أفعاله أو قراراته، والشكل الثاني يستتبع عملية استشارة، ولكن بدون التزام فيما يتعلق بالقرارات، وفي درجة ثالثة من التنظيم نسعى إلى الوصول إلى قرارات بالإجماع.

وفي الشكل الرابع يتم الوصول إلى القرارات بأسلوب التصويت بالأكثرية وهناك شكل أكثر تنظيماً ينتج عن إدخال إجراءات لتسوية الخلافات.

ويمكن أن نعتبر مرغوباً فيه أيضاً على المستوى الدولي الأسلوب الذي تتخذ فيه القرارات سلطة عالمية شرعية، بالاستناد إلى مبدأ الأكثرية المؤهلة، والأكثرية المؤهلة يمكن الحصول عليها بأسلوب الأصوات الموزونة، أو أن تكون على أساس الأكثرية

البسيطة أو أن تبنى على أسلوب تتشكل فيه الأكثرية لا من عدد الممثلين وحدهم، بل يشكلها معهم أيضاً ممثلو بعض المجموعات الأخرى المحددة جيداً، ومن المعقول كذلك الجمع بين هذه الامكانيات المختلفة.

يمكن لعدة بلدان مؤسسة إنشاء هيئة لاتخاذ القرار، على أساس اختياري، ثم توسع تدريجاً فيما بعد، ويمكن في الفترة الأولى استعمال بعض الوسائل الأولية كالرسم على السلع الاستهلاكية الدائمة، ثم يمكن لهذه الوسائل أن تعزز تدريجياً وتوسع لتشمل عدداً من الزمر أكبر وعدداً من البلدان أكبر في حينه.

أ- يجب أن يمنح حق الانتساب إلى هيئة القرار الدولية للسلطات العامة والمنظمات الخاصة على حد سواء، سواء أكانت تستهدف الربح أم لا، وأن يمنح أيضاً لشكل من التمثيل المختلط.

وبما أن النظام الدولي الفعال يتطلب مؤسسات على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الوطني على حد سواء، فإنه يمكن إنشاء هيئات قرار على المستوى الإقليمي قبل تأسيس هيئة قرار على المستوى العالمي، حتى أنه ليمكن في بعض الحالات أن يكون من المستحب البدء بمستوى المنطقة الفرعية على أساس المبادئ المعروضة في الفقرة /3/.

ب-يجب أن تحتوي المقترحات بالأخرى على جدول زمني يوضح العمل المقبل في المجالات التي تم فيها الوصول إلى اتفاق، وهذا يتيح أن تدخل في المقترحات وسيلة للرقابة السياسية، رغم أن فعاليتها ستكون تابعة أيضاً للاختيارات والنتائج الخاصة بكل مرحلة تالية.

والموقف بالنسبة إلى البلدان الصناعية، وإصلاح اختلالات التوازن في السلطة ضروري إذا شئنا أن نرسي على قواعد عادلة المفاوضات القادمة المتعلقة بالنظام العالمي الجديد، بل هو ضروري أيضاً لتشجيع التغيرات الضرورية في المواقف داخل الأمم الصناعية.

وفي وسع العالم الثالث أن يعزز مركزه في بنية السلطة بممارسة السيطرة على موارده الطبيعية النادرة، وقد أثبتت مجموعة البلدان المصدرة للنفط، بوجه خاص، جدوى هذه الإستراتيجية، وازدهار البلدان الصناعية تابع لتزودها المنتظم بالمواد الأولية التي مصدرها العالم الثالث.

وإذا تأملنا الثلاث عشرة مادة أولية الضرورية للاقتصاد الصناعي الحديث تبين لنا أن الولايات المتحدة كانت تستورد في عام 1950 أكثر من 50٪ من أربع من هذه المواد، وفي عام 1970 استطالت القائمة حتى ست مواد، ويتوقع أن تصل إلى تسع مواد في عام 1985 وستكون بعض أمم العالم الثالث قادرة على تعزيز مركزها في المفاوضات لأن منتجاتها الطبيعية ستصبح من جديد أجزل نفعاً نسبياً من المنتجات الاصطناعية، ويمكن إقامة بنى جديدة بإنشاء (تحالفات جديدة) يمكن تكوينها على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، وأن تكون سياسية الطابع، وأن ترمي إلى إنشاء تنظيمات جديدة من النفوذ والسلطة، وينبغي أن ندرك جيداً أن أحلافاً كهذه يجب أن تنشأ على أساس المساواة التامة بين الأعضاء، كما يجب أن تكون كذلك جميع النتائج العملية لمفهوم (الترابط) بين الأمم، وبصدد تجديد نظام الأمم المتحدة اقترحت جماعة الـ 25 أن تنشأ في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعض أشكال المجموعات (الوسطية) أو (الاستشارية)، فقد يتيح ذلك دراسة إمكانات قيام (تحالفات جديدة) من هذا النوع.

ويمكن أن تنشأ بعض التحالفات أيضاً بين بلدان صناعية، صغيرة أو متوسطة، لها مصالح مشتركة، لمواجهة الدول العظمى، ومن المهم بوجه خاص تخصيص جهود متزايدة لدراسة حدود التعاون بين بلدان العالم الثالث، في نطاق سياسات من شأنها تشجيع الاستقلال الذاتي.

ويمكن لهذا الشكل من التعاون أن ينظم على عدة مستويات وبصدد مشاكل مختلفة: بين بلدان متجاورة، وبين بلدان وصلت إلى مستويات تنمية متماثلة، وبين بلدان لديها المواد نفسها للبيع، وبين بلدان لديها منتجات إضافية للمبادلة، وبين بلدان لها مشاكل واحدة ـ كانعكاس مصلحة الدين مثلاً، ويمكن لبلدان الأوبيك في الشرق الأوسط (وهي منطقة فيها عجز في الماء) وبلدان آسيا الجنوبية (وفيها فائض من الماء) أن تستفيد فعلاً من تعاون متبادل، وهناك إمكانيات عديدة ومثيرة للاهتمام لإنشاء أحلاف تعاون بين الأوبيك وبقية العالم الثالث.

ماذا يمكن أن تكون مساهمة البحث؟.

إن (قوة الفكرة)، التي هي السلاح الخاص بالعلماء، وعلماء الأخلاق، والمواطنين المسؤولين، يجب أن تبدو ذات شأن حاسم في بناء عالم أكثر عدلاً وسلاماً، والبحث عن أفكار جديدة ملائمة يجب أن ينظم ويكثف لهذه الغاية وقد دلت أبحاث حديثة على أن من الممكن استعمال نفايات صناعية ما في تغذية صناعة أخرى، وقد تدرب اختصاصيون كثيرون في الصناعة وتكنولوجيون في النطاق الضيق من صناعات منفصلة، وبالتالي فإن إمكانيات تجديد - تجلب وفراً كبيراً في الموارد غير القابلة للتجديد - يمكن أن تكون قد أفلتت من انتباههم.

وفي العمليات السياسية أيضاً يجب أن نتوقع أن ينتج البحث عن (اتحادات جديدة) نتائج قيمة، وهذا البحث سيبين على ما يبدو ما هي مسؤولية العلماء والاختصاصيين الآخرين لا إزاء بلدهم فحسب، بل إزاء (هيئة ناخبي البشرية)، فنحن نشهد حركات جذرية في العديد من فروع العلوم.

فالعلماء، في العالم الغني كما في العالم الفقير، يزدادون التزاماً فعالاً بالدفاع عن مواقف، مما يعتبرونه واجباً فكرياً وأخلاقياً.

ويجب أن يعاد النظر في الفكرة القائلة إن العلماء يجب أن يكونوا مستشارين بينما السياسيون هم الذين يتخذون القرارات، وذلك نظراً لتعقد المشاكل المعاصرة تعقداً مخيفاً، فلكي يستطيع أي (مقرر) اتخاذ قرارات مسؤولة، عليه أن يشعر بنتائج أفعاله وأن يحسب لها حساباً، ومن واجب (المقررين) أن يستندوا أكثر فأكثر إلى أراء الاختصاصين [1].

هذه الملاحظات تقودنا إلى الاعتقاد بوجوب إعطاء الاختصاصيين فرصاً أكبر بكثير للمشاركة في اتخاذ القرارات في المجالات ذات أهمية الحيوية لمستقبل البشرية، وهذه الملاحظات لا ترمي إلى إقامة مشكل من أشكال حكومة الفنيين، كما أنها لا

1- لقد أبرزت تجارب لجنة Pug wash فائدة الرأي العام العلمي، ففي بعض المسائل المتعلقة بالحد من التسلح توصل العلماء المعنيون إلى اتفاق قبل رجال السياسة، وذلك لأنهم كانوا أصح فهماً للموضوع، وبخاصة من حيث إمكانيات الاكتشافات، والحد من التجارب النووية، وفي المحاولات الحالية في سبيل إقرار تنظيم للمحيطات قام رأي الاختصاصيين بدور أساسي في تكوين الرأي العام.

تعني أن الخبرة العلمية يمكن أن تحل ذات يوم محل الإرادة السياسية، إنها تعني فقط ألا نستخدم استخداماً أكثر فعالية الاستقراء والتفسيرات التي نملكها حالياً والتي هي ضرورية للتطور نحو عالم أعدل، فالاختصاصيون يجب أن يصبحوا (محامي المستقبل).

ولكي يستطيع العالم الثالث دمج تنميته في إطار استقلال موسع وعلى شكل استقلال ذاتي جماعي، ينبغي عليه أن يسعى إلى الحصول على حريته الفكرية، فالعالم الثالث بحاجة كبيرة اليوم إلى مناقشة خياراته، بصدق ونزاهة، فإنشاء ميدان عام لقضايا العالم الثالث هو إذن مشروع مناسب، وتبرره الحاجة إلى وضع استراتيجيات تنمية تتلاءم مع مراتب القيم الوطنية، وإلى تشكيل بنية تحتية تحليلية للمفاوضات من أجل إقامة نظام دولي جديد.

الرأي العام في البلدان الصناعية أو ضرورة إصلاح الإعلام [1]

إن إمكانية تنفيذ الأفكار المتعلقة ببنية جديدة للسلطة تستلزم، في المجتمعات الديمقراطية، أن تكون هذه الأفكار مقبولة لدى قطاعات واسعة من الرأي العام.

وإنه لأمر أساسي، من أجل تنشيط النقاش وتنظيمه، تخليص المناقشات من مفاهيم (الرأفة المسيحية)، و (مساعدة الفقراء)، و (النزعة الإنسانية) وإذا كانت بعض قطاعات الرأي العام في البلدان الصناعية تكتسحها الخطابات والشعارات التي تعبر عن ضلال الآراء، فربما كانت تلك إلى حد كبير خطيئة قادتها السياسيون، وإذا كان هؤلاء القادة مسؤولين جزئياً عن وضع يقاوم الشعور بالتغيرات الضرورية، فإن عليهم إذن أن يعتبروا أنفسهم مسؤولين هم أنفسهم عن التغييرات التي يتوجب إجراؤها على هذا الوضع.

والجماعات المختلفة في طبيعتها، والمشاركة أو غير المشاركة في عمليات الإنتاج كالطلاب، والنقابات، والعلماء- سواء أكانت من العالم الثالث أم من البلدان الصناعية يجب أن توحد جهودها من أجل إعادة تكييف الرأي العام السياسي، وينبغي أن يكون

1- نادي روما، من التحدي إلى الحوار، ص 197 وما بعدها.

الهدف في هذا المجال تدويل الجهود الرامية إلى إيقاظ الضمائر، وهذا ما سيزود سلسلة كاملة من المنظمات غير الحكومية بآفاق خارقة للعمل وللتعاون فيما بينها.

والمجال مفسوح في المستقبل لإعطاء الإعلام اهتماماً أكبر: في الإرشاد إلى كيفية سير العمل في كرتنا الأرضية وفي إفهام الناس أن المجموع ينطوي، كي يكتب له (البقاء)، على متطلبات أوسع وأعمق من حاصل جمع متطلبات أجزائه جميعاً، ومن الضروري تماماً من جهة أخرى أن يضمن ظهور طبقة سياسية ذات تأهيل واسع، قادرة على فهم العلم كقدرتها على فهم النتائج الشاملة، وإمكانيات التقدم التكنولوجي وأخطاره، وقادرة على ربط هذا التقدم بمهام اجتماعية بناءة.

وينبغي أن يكون هناك أيضاً شعور بأن التوزيع الدولي للإعلام كان منذ زمن طويل موضوع ممارسات تمييزية، فانتقال إعلام العالم الثالث إلى البلدان الصناعية تسيطر عليه حفنة من وكالات الصحافة الغربية، فالنبأ يشرى ويباع في سوق من النوع الذي (تحتكره الأقلية)، وبالتالي فالإعلام موضوع للتلاعب، ويمكن استخدامه وسيلة لتخليد الأفكار المسبقة، والجهل والخمول، فهو يستخدم للإبقاء على الأنظمة القائمة بدلاً من تطويرها.

ولن يصل الرأي العام فعلاً في البلدان الصناعية إلى إعلام كامل عن العالم الثالث، وعن مطالبه وتطلعاته وحاجاته إلا عندما تتحرر أساليب الإعلام والاتصال من قيودها الحالية: كالبحث عما هو مثير، وتقديم الأخبار تبعاً للسوق فقط ولا نتحدث عن ضرورة تجريدها وجدانياً من جميع الأوهام العريقة، فينبغي اعتبار زيادة طاقة الإعلام عنصراً أساسياً في المحاولات الرامية إلى إقامة نظام دولي جديد.

وبهذا الصدد فإن الممارسات من النوع (الاحتكاري) والعادات التمييزية الملازمة للتوزيع الحالي للإعلام على المستوى الدولي يجب أن تعتبر، بالنظر إلى دقتها، من أسوأ الاعوجاجات في النظام الحالي.

ومن الواضح أن الإصلاحات ضرورية، ويجب أن نذكر من بينها إنشاء مركز إعلام للعالم الثالث يوضع في خدمة حاجاته النوعية وتكون مهمته تسهيل نشر الإعلام المتعلق بالعالم الثالث، في بلدان العالم الثالث وفي البلدان على حد سواء، وهناك من جهة أخرى احتمالات كبيرة لتعاون أفضل بين وكالات الأنباء الوطنية في بلدان العالم الثالث، وعلى هذه البلدان أن تلجأ بصورة أكثر تنسيقاً إلى الاتفاقات

الثنائية وإلى المبادلات المتعددة الأطراف القائمة حالياً وأن تنشئ مبادلات أخرى غيرها عند الاقتضاء.

يتوجب على الأمم الغنية أن تتوقع التخلي عن جزء من طاقتها المقبلة في الإنتاج، ولكي تستطيع أن تفعل ذلك بدون صدمات ينبغي لها أن تلجأ إلى سياسات توفيق توضع كجزء لا يتجزأ من استراتيجياتها الخاصة في التنمية، ومعظم الأمم الغنية تطبق اليوم سياسات توفيق لا صلاح الاختلالات الإقليمية، ومنذ عهد قريب أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية صندوقاً إقليمياً للتنمية لتشجيع تنمية أفقر المناطق في بعض الدول من أعضائها وإن تنفيذ تقسيم للعمل أفضل على المستوى الدولي، وبالتالي التنمية الانتقائية للفعاليات في بلدان العالم الثالث، يستدعي توسعاً أكبر في سياسات التوفيق هذا، وينبغي أن يحسب حساب في الحقيقة لا لتفاوت الفرص داخل العالم الغني فحسب، بل لوجوه التفاوت الأكبر بكثير أيضاً القائمة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة.

يجب أن تنمى إنتاجية بلدان العالم الثالث لسببين رئيسيين:

أولاً: لزيادة قدرة البلد على سد حاجات فقرائه الأساسية، وبالتالي للوصول إلى مستوى من الاستقلال الذاتي أعلى.

ثانياً: لتحسين المركز التنافسي للمنتجات المصنوعة في العالم في الأسواق الدولية، وهذا الهدف يمكن بلوغه بصورة أسهل على المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي في إطار الاستقلال الذاتي الجماعي، ولم يعد من المرغوب فيه أن تطبق البلدان الصناعية سياسات مخصصة لحماية الصناعات الكثيرة الطلب لليد العاملة في قطاع المنتجات المصنوعة، بل عليها أن تسعى بالأحرى كالعالم الثالث تماماً، إلى تنمية الصناعات التي تملك فيها ميزة بالنسبة إلى الصناعات الأخرى.

فالبلدان الصناعية تملك ميزة نسبية في صنع بعض آلات النسيج، وبعض المنسوجات يمكن أن تنتجها بلدان من العالم الثالث بشروط أفضل، والبلدان الصناعية تمتاز نسبياً من غيرها في مجالات أخرى كما في عدد من قطاعات صناعة استخراج المعادن، والصناعة الالكترونية وغير ذلك، وعلى حكومات بلدان العالم الثالث، ألا تستقبل دوماً ولكن بروية صناعات البلدان الصناعية، وعليها أن تعرف ما تريد، وقد علمتنا التجربة أن الصناعات لا تقرر الانتقال إلى البلدان الفقيرة لأسباب

غيرية: فقد يكون الحافز إلى قرارها (وفكرة اليد العاملة الرخيصة) والرغبة في التملص من أنظمة مكافحة التلوث، والإغراء الناتج عن المزايا الضريبية الضخمة، ودوافع أخرى مماثلة، وفي أسوأ الحالات تكون الصناعات التي لا ذمة لها امتداداً مباشراً للاستعمار الجديد.

ويخشى من عملية التوفيق هذه أن تجرَّ في إثرها شبح البطالة بالنسبة إلى البلدان الصناعية.

فمن المناسب أن تنشأ مثلاً هيئة تتيح تصحيح خلل التوازن الذي قد يقع بين البلدان الصناعية.

ويمكن أن يكون ذلك، في نطاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، هو الغرض من صندوق تنظيمي لإيجاد وظائف جديدة، ولتحويل برامج تجديد التدريب المهني، أو لهذين التدبيرين معاً، ويمكن لاختلالات التوازن المحتملة بين بلدان المجموعة الاقتصادية الأوربية أن تصحح هي أيضاً عن طريق صندوق خاص للتوفيق.

من الفوضى إلى النظام النقدي الجديد [1]

إن إنشاء احتياطي يجب أن يهدف إلى ضبط جديد للاحتياطي العالمي ويكون في آن واحد قابلاً للتحقيق وغير تضخمي، ويجب أن يتم بصورة رئيسية على شكل ودائع احتياط دولية لدى صندوق النقد الدولي من نوع حقوق السحب الخاصة ولكنها أمرن وأشد جذباً.

إن طاقة الاعتماد الناجمة عن أن ودائع الاحتياط هذه ستقبلها البلدان ذات الفائض كوسيلة لتسديد الحسابات، ويجب أن تستخدم في أهداف محددة ومقبولة جماعياً، مع التشديد بوجه خاص على تمويل تنمية العالم الثالث.

هذان الإصلاحان يقللان استعمال الذهب وعملات الاحتياط الوطنية كنقد دولي لتسديد الحسابات والاحتياطي.

وسيؤديان إلى تخفيف أهم التوترات التي تعرّض للخطر توازن موازين المدفوعات، وسيقلصان أيضاً إلى مستوى أكثر مرونة " التجديد " الرسمي للحركات الفوضوية في رؤوس الأموال الخاصة، وهذه الحركات التي تسببها المضاربة على

1- نادي روما، من التحدي إلى الحوار، ص 223 وما بعدها.

معدلات الصرف، مسؤولة إلى حد كبير عن التقلبات الفوضوية القابلة للانعكاس والمفرطة التي شهدتها معدلات الصرف في السنوات الأخيرة وحتى الأشهر الأخيرة.

ويجب أن نشير كذلك إلى أنه لو أقرت هذه الإصلاحات وطبقت في وقت مبكر لجنبتنا التضخم العالمي الجامح الذي أدى إلى انفجار أسعار البترول ولأنشأت على كل حال الجهاز الأحسن ملاءمة لاستثمار و " إعادة استعمال "الفوائض المؤقتة في البلدان المصدرة للبترول لإيجاد إرادة سياسية من شأنها تعديل هذا التوقع المتشائم....

اقتراحات على المدى القريب

الإلغاء التدريجي لإنشاء احتياطات دولية، من عملات احتياط وطنية ومن ذهب أيضاً، وذلك بقصر الاحتياطي على أوراق مالية من نوع حقوق السحب الخاصة تصدر نتيجة قرارات مشتركة وتستخدم في أهداف تتقرر بالمشاركة، مع التشديد على تمويل تنمية العالم الثالث.

اتفاق عالمي على وحدة احتياط دولية تتخذ قاسماً مشتركاً بين معدلات الصرف والعقود الدولية، كما تتخذ وسيلة للتدخل، والدفع، وتكديس احتياطي لمختلف الهيئات النقدية الوطنية.

اتفاق علمي على الوسائل المستحسنة لتنسيقات معدلات الصرف، اتحادات نقدية إقليمية:

أ- من أجل حماية استقرار معدلات صرفها المتقابلة بتكامل تام بين سياساتها الداخلية وبالتزامات مناسبة بالمساعدة النقدية المتبادلة.

ب- من أجل تعزيز هذا التكامل الاقتصادي وهذه الالتزامات المالية وإعطائها الطابع التأسيسي، وذلك بالنقل الضروري لسلطة الأجهزة الاستشارية والتنفيذية الوطنية إلى الأجهزة الإقليمية، على الصعيدين الإداري والسياسي معاً.

كيف تكيف المعونة المالية الدولية [1]

وبهذا المنظار فالمقترح تنفيذ التدابير التالية:

ـ نقل للموارد متزايد جداً، من الأمم الغنية نحو الأمم الفقيرة، مع اهتمام خاص بزيادة الموارد الممنوحة من أجل مكافحة فقر الجماهير.

1- نادي روما، من التحدي إلى الحوار، ص 229 وما بعدها.

- نقل متزايد، داخل العالم الثالث نفسه، لموارد الأقلية الغنية والمميزة إلى الأقلية الفقيرة.

- إعادة النظر في استراتيجيات التنمية لمعظم بلدان العالم الثالث ولبعض البلدان الصناعية بقصد اهتمام أكبر بكثير بمشاكل الاستخدام ومستويات التغذية الدنيا، والمسكن واللبس، والصحة والتعليم لأفقر الجماعات فيها.

إقامة هيكل جديد للمناقلات الدولية في الموارد بوصفه عنصراً أساسياً في استراتيجيات الوصول إلى نظام عالمي جديد، وهذا الهيكل يجب أن يبنى لا على سخاء الأغنياء المتذبذب، بل على مؤشرات فقر مقبولة دولياً ولا ينبغي لهذه المؤشرات أن تأخذ بالحسبان دخل الفرد فحسب، بل أن تتضمن عاملاً اجتماعياً هاماً، ويجب أن توضع بحيث يمكن تقدير تطور كل بلد في اتجاه الأهداف الوطنية التالية: من معدل عمر قدره /65/ سنة أو أكثر، ومحو أمية بمعدل /75/ بالمائة أو أعلى، ومعدل وفيات أطفال قدره /50/ بالألف أو أقل، ومعدل ولادات قدره /25/ بالألف أو أدنى وبلدان العالم الثالث ذات الدخول الأعلى يجب أن تستفيد من تسهيلات الوصول إلى الأسواق المالية والدولية وأن تنمي إمكانياتها التجارية بدلاً من انتظار ازدياد المعونة في شروط من المراعاة، وإن جعل المعونة الدولية تابعة للبرامج الوطنية الرامية إلى سد الحاجات البشرية الدنيا، ستكون نتيجته تركيز وتوجيه جهود المعونة، وهكذا تتحدد المعونة في الزمان وستتوقف عندما تضمد بعض الجروح الخطرة الناشئة عن البؤس، وعندما تصل الحكومات الوطنية على مستوى كافٍ لجعلها تشنّ هي نفسها هجمات حاسمة على الفقر.

والبنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى المتعددة الأطراف يجب أن تتيح مشاركة المانحين الجدد (كأمم منظمة OPEk مثلاً)، مشاركة أكثر واقعية، والهيكل الجديد لنقل الموارد يقتضي أيضاً بذل جهد كبير لتحديد الأجهزة التي تتيح لأغنى البلدان ذات الاقتصاد الموجه أن تقوم بدور أكبر من مساهمتها الحالية المتواضعة.

هذه الملاحظات تحمل على الاعتقاد بأن إنشاء خزينة عامة مالية قد يشكل على المدى الطويل عاملاً فعالاً في تحقيق بعض أهداف المجتمع الدولي، فقد يعمل مثلاً على أساس موازنة عادية للنفقات ويتطلب موازنة عادية للواردات، وهذه الواردات

يمكن أن تأتي من مصدرين واضحين: دخول الرسوم الدولية من جهة، ومن جهة أخرى الدخول التي تتصل بامتلاك المجتمع الدولي موارد منتجة.

مقترحات على المدى المتوسط

يجب أن تلزم جميع الأمم الغنية بالتقيد بجدول زمني ملموس لتنفيذ انتقال الـ 0,7٪ وهذا الانتقال تشرف عليه وتوجهه الأمم المتحدة تبعاً لحاجات المجتمع الدولي، والأمم العاجزة عن إجراء هذه المناقلات، بسبب ما ضاع من الوقت حتى الآن، يجب أن تقبل بتقديم تعويض وذلك بزيادة مستوى معونتها زيادة محسوسة في السنوات التالية.

يجب أن يوضع عنصر من الآلية أكبر في إنتاج الموارد على المستوى الدولي متصل بإيجاد سيولات دولية، ومع إدخال رسوم دولية على كل شكل غير مرغوب فيه من استهلاك البلدان الغنية، وكذلك على نفقات التسلح.

إن تخصيص المعونة على شكل هبات يجب أن يوجه نحو أفقر الأمم، الأمم التي متوسط دخل الفرد فيها أقل من 200 دولار.

هذه الموارد على شكل هبات يجب أن تخصص للبرامج الوطنية الرامية إلى إشباع حاجات البشر الدنيا في أفقر البلدان، وعلى المجتمع الدولي أن يقبل بمنح 10 إلى 12 مليار دولار كل سنة (بسعر 1974) لمدة السنوات العشر القادمة من أجل برامج أساسية لمكافحة البؤس.

يجب أن تعقد اتفاقات كي تجتمع (ندوة مفاوضات) من أجل الوفاء المنهجي بالديون القديمة على أفقر الأمم.

والمعونة التي تقدم لأفقر البلدان يجب أن تمنح في المستقبل على شكل هبات، بأقصى ما يستطيع ذلك، ويجب أن يكون مقبولاً كهدف قابل للتحقيق منح هذه البلدان 90٪ على الأقل من المعونة الدولية الرسمية إما على شكل هبات غير مشروطة وإما على شكل قروض ضمن شروط هيئة التنمية الدولية.

- وبالإضافة إلى زيادة جوهرية حقاً في القروض التي يمنحها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية.

- يجب أن يوسع توسيعاً كبيراً دور بلدان العالم الثالث، بما في ذلك دور منظمة البلدان المصدرة للبترول والبلدان ذات الاقتصاد الموجه، في إدارة المؤسسات المالية الدولية.

مقترحات طويلة الأجل

من الضروري إنشاء خزينة عامة عالمية تأتي مواردها من الرسوم الدولية والدخول المتصلة بملكية موارد الإنتاج الدولية (كموارد المحيطات مثلاً)، وسيؤدي الهدف الأساسي من خزينة عامة عالمية إلى تنمية العالم تنمية عادلة وإلى القضاء على البؤس.

إطعام أربعة مليارات إنسان:

إن الصعوبات التي تعترض توزيع المواد الغذائية ونقلها من العسير تذليلها، ناهيك عن الوسائل اللازمة لدفع أثمانها، فالمنقولات الدولية من المواد الغذائية ـ ومعظمها من الحبوب ـ تصل حالياً إلى 100 مليون طن في السنة، وقد يكون من غير الواقعي أن نقدر أنها يمكن أن تزداد إلى أكثر من 200 مليون طن.

جميع هذه الحبوب منتجة في البلدان الصناعية، في شروط باهظة الكلفة وبنفقات كبيرة من الطاقة.

وهكذا فعلى كل أمة أن تسعى جهدها كي تصل في موضوع الإنتاج الغذائي إلى اكتفاء ذاتي يرمي إلى سد الحاجات الغذائية الأساسية إلى حدها الأقصى، وهذا الهدف لا يجب أن يعتبر ضرورة اقتصادية فحسب، بل ضرورة بشرية وسياسية.

ولما كانت بعض البلدان لن تستطيع، حتى على المدى الطويل، الوصول إلى هذا الاستقلال الذاتي، فعليها أن تنظم إنتاجها الغذائي في نطاق التعاون الإقليمي والاستقلال الجماعي.

ولتنمية الإنتاج الغذائي، لا يكفي أن تزداد الاستثمارات، والأسمدة، ونوعية البذور، فكثيراً جداً ما تكون الإصلاحات البنيوية ضرورة، بحيث تمتد إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية من التنمية الزراعية، وربما كان الإصلاح الزراعي ضرورياً، ومثله التدابير الرامية إلى تحرير المزارع الصغير والفلاح الذي لا أرض له من الاستغلال والتمييز اللذين يعانيانهما منذ زمن بعيد.

ويجب تنمية إنتاج الأسمدة داخل العالم الثالث، عن طريق برامج تعاون مع البلدان المصدرة للبترول، والاقتراح الذي قدمه رؤساء الدول المصدرة للبترول (في الجزائر في أذار 1975) بتقديم أسمدة لبلدان العالم بسعر الكلفة هو اقتراح جدير بالاهتمام.
وينبغي لبلدان العالم الثالث أن تتلقى مساعدات مالية بشروط المراعاة إذا كان ينبغي لإدارة الموارد أن تتم بصورة مركزية.

وينبغي منح اهتمام أكبر للعوامل التكنولوجية الداخلة في الإنتاج الزراعي، وبخاصة في العالم الثالث، والمشكلة، في هذه الحالة، ذات طبيعة مزدوجة، ضمان انتقال التقنيات المناسبة الفعلي من العالم الصناعي، تطوير تقنيات جديدة تماماً موجهة إلى المتطلبات النوعية لأساليب الإنتاج الزراعي في البلدان الاستوائية.

والبحث عن الأساليب والوسائل الرامية إلى تنمية الإنتاج الغذائي سيسهله إنشاء معاهد إقليمية للبحث، وهذه المعاهد ستركز وتنسق جهود البحث المتعلقة بجميع جوانب الإنتاج الغذائي كل في منطقته، وستكون عليها كذلك مسؤولية تحديد الميزانيات الغذائية الحالية والمتعلقة في مناطقها، وأن تراقب وتوجه الإنجازات في اتجاه تحقيق الاستقلال الذاتي الغذائي على مستوى المنطقة. وأن خلق الشروط الأولية لتخفيض الازدياد السكاني، وكذلك تغيير ضوابط الاستهلاك في البلدان الغنية، هما أنجع وسيلتين للعمل على صعيد (الطلب) من أجل الوصول ـ على المدى الطويل ـ إلى توازن بين التخفيض والحاجات الغذائية.

يجب على الحكومات، في البلدان الغنية، تشجيع السكان على تخفيف استهلاكهم من اللحم وذلك بجعلهم أحسن معرفة ببعض معادلات اللحم وببعض المنتجات البديلة، وكذلك بفرض الرسوم على استهلاك اللحم والحبوب المخصصة للتغذية الحيوانية، وهذا يتطلب إنشاء سلطة غذائية عالمية ذات صلاحيات واسعة وفعلية، وإن لم يكن ذلك فإنشاء مجلس الغذاء العالمي الذي اقترحه المؤتمر العالمي.

مقترحات على المدى المتوسط

- تنفيذ التدابير المعدة لتعزيز الاكتفاء الذاتي في بلدان العالم الثالث في باب الإنتاج الغذائي في نطاق الاستقلال الذاتي (الجماعي).
- تنفيذ قرارات المؤتمر العالمي للتغذية: بتكوين احتياطات كافية بمساعدة المنظمات الزراعية القادرة على ممارسة الضغط على حكومات البلدان الصناعية.
- تشجيع المساهمة في صندوق التنمية الزراعية الطويلة الأجل في بلدان العالم الثالث.
- عقد اتفاقات حول أنظمة الأسعار والإنتاج بالنسبة للمنتجات الغذائية الأساسية التي تهم بلدان العالم الثالث من أجل تنشيط الإنتاج الغذائي في هذه البلدان.
- تشجيع منح الأسمدة أو التزويد بها بشروط المراعاة، لصالح العالم الثالث.
- اتخاذ تدابير من شأنها تخفيف التبذير في المواد الغذائية في البلدان الصناعية، بما في ذلك شن حملات من أجل إنقاص الاستهلاك الفردي من اللحم، تدعمها سياسات ضريبية وسياسات أسعار للحم الماشية وغذائها.
- تقليص الخسائر في المواد الغذائية الناتجة عن عدم معالجة أمراض النبات، وعن تخريب الحشرات، وعن التقصير على مستوى التخزين والنقل.
- زيادة التشديد في الاستراتيجيات الوطنية على تنمية المجموعات الريفية في سبيل تحسين نوعية العيش من تحسين التعليم، والصحة والمعالجة الطبية، ومن تدابير مالية ترمي إلى تقليص معدل الهجرة إلى مناطق المدن.
- ومن الملح النظر في إنشاء جهاز رقابة وتوجيه متصل بالمكتب العالمي للأرصاد الجوية.

مقترحات على مدى الطويل

ضبط الإنتاج الغذائي بالتأثير في سطوح الأراضي الصالحة للزراعية في أغنى البلدان، وستنفذ مشاريع واسعة النطاق من شأنها تحسين الري والوقاية من

الفيضانات في مصبات الأنهار الكبرى في آسيا، وتوسيع الإنتاج إلى أراض قاحلة، وتحسين وتطوير شبكات النقل (المحلية).

ويجب تكوين مخزنات مستعجلة من بضع مئات ملايين الأطنان من الحبوب في أهم مناطق العالم.

التصنيع والتقسيم الدولي للعمل [1]

إعادة النظر في المفاهيم .

إن عبارة (التقسيم الدولي للعمل) تنصرف إلى التوزيع الجغرافي للفعاليات الاقتصادية في العالم، وكثيراً ما يحدث أن يلتبس معنى هذه العبارة على الناس وأن يراد بها نظام مسكوني لإعادة التوزيع ينطوي على نقل البنية التحتية الصناعية القائمة في بلد ما إلى بلد أخر، و(التقسيم الدولي للعمل) مستعمل هنا بمعنى أكثر ديناميكية بكثير: أي التوجيه المجدد التدريجي في الزمان لخطة الإنتاج بين المناطق والبلدان، بحيث يفيد الجميع من حركة المنافع المقارنة ومن التخصيصات.

إن الأهداف العامة، في مجال التصنيع،هي أهداف بيان وخطة العمل اللذين أقرا في المؤتمر المركزي الثاني لمنظمة الأمم المتحدة في ليما في آذار 1975، وينص البيان والخطة، على زيادة حصة بلدان العالم الثالث في الإنتاج العالمي ـ من 7٪ حالياً إلى 25 ٪ في العام 2000.

يجب أن يقام بين البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث نظام دولي للمشاورات والاتفاقات في مجال سياسات التصنيع والاستثمار الصناعي، والمشاورات والاتفاقات تضفي على العلاقات التجارية طابعاً أكثر تعددية وتحتوي على أجهزة التزام وإشراف وتحكيم ملزمة لجميع المجالات النوعية في الإنتاج والتجارة.

وهذا ما قد يؤدي فعلاً، إلى إستراتيجية دولية للتصنيع، تحتوي على سلسلة من البرامج العالمية الموضوعة بشكل رئيسي على المستوى الإقليمي، وهذه البرامج ستساعد الأمم على وضع سياسات تصنيع يلائم بعضها بعضاً، وستتخذ أساساً للتفاوض مع كيانات أخرى، كالمؤسسات العاملة خارج أوطانها مثلاً، كما أنها ستنطوي على تدابير من شأنها أن تشجع على إدارة المواد الأولية، والفلزات والتجهيزات

1- نادي روما، من التحدي إلى الحوار، ص 249 وما بعدها.

الصناعية الأساسية إدارة أكثر عقلانية، ويجب أن توضع كذلك قوانين سلوك مقبولة دولياً وتكون أجزاء لا تتجزأ من الإستراتيجية، وتنظم بوجه خاص الإجراءات التجارية النوعية، وانتقال التكنولوجيا، والتطبيع، وانتقال رؤوس الأموال والخبرة في موضوع الإدارة والتكنولوجيا.

وعلى بلدان العالم الثالث أن تجعل الأولوية، في سياساتها التصنيعية، لخلق الوظائف وللإنتاج المقابل لحاجات الإنسانية الأساسية وكذلك لمعالجة الموارد المحلية محلياً ولتوسيع تصدير المنتجات المصنوعة وإعطاء أفقر فئات السكان، القدرة الشرائية اللازمة للحصول على السلع والخدمات، وقد بدأت بعض البلدان الصناعية دراسة خطة لإنشاء معهد دولي للتصنيع.

وعلى بلدان الصناعية، أن تشجع سياسات التنسيق، وأن تتخصص أكثر في المنتجات التي تتطلب كفاءات خاصة، وأن تدخل وتطور تدريجياً قواعد لحماية البيئة، وهذا يستلزم أن تخفف تدريجياً أو حتى أن تلغى الرسوم الجمركية التي تفرض على المنتجات المصنوعة أو نصف المصنوعة في العالم الثالث عند دخولها إلى البلدان الصناعية.

والمحاولات الرامية إلى تحسين التقسيم الدولي للعمل لا يجب أن تتعلق بالصناعة حصراً، بل بالقطاع الزراعي أيضاً.

- يجب أن تعزز بلدان العالم الثالث مركزها بالسيطرة على مواردها الطبيعية وبتكثيف جهودها للوصول إلى ضمان استقلالها الذاتي الجماعي.
- أن توضع على المستوى العالمي إستراتيجية سياسات وبرامج تنمية صناعية بحيث تتحقق الأهداف التي حددت في ليما للإنتاج الصناعي.
- دراسة قابلية الحياة للمعهد الدولي للتصنيع الذي أوصت به مؤخراً الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة.
- إدخال أهداف خلق الوظائف وإعادة توزيع الدخل في استراتيجيات التصنيع الوطنية والدولية.

مقترحات طويلة الأجل

على جميع الحكومات أن تكيف سياسة الاستخدام الكامل بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خططها في التنمية، والسياسات التجارية لا يمكن أن تقرر على المستوى الوطني، حتى ولا

على مستوى المنطقة، بل يجب إخضاعها لتحكيم إجباري حسبما بحث ذلك في ميثاق ها فانا للتنظيم، وينبغي أن تفتح تدريجياً جميع المنتجات الزراعية حرية الوصول إلى الأسواق، وستنزع إلى تقديم ضمانات تبحث بين الأطراف المتعددة، كالعقود التي تضمن لكل بلد أن يزود بالحد الأدنى من بعض المواد الغذائية الأساسية، بل يمكن توسيع أهداف هذه العقود والنص بوجه خاص على تخفيف تقلبات الأسعار كما ينص على زيادة الأسعار الدنيا المسموح بها بالنسبة لمنتجات بلدان العالم الثالث.

مقترحات متوسطة الأجل

ـ توسيع عقد مشاورات دولية، للوصول إلى مزيد من تعددية الأطراف في العلاقات التجارية.

ـ تقليص الحواجز الجمركية المتعلقة بالمنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة القادمة من العالم الثالث.

ـ تنفيذ برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتكامل المتعلق بالمنتجات الأساسية: كتنظيم الأسواق غير المستقرة بوجه خاص بمساعدة صندوق مشترك مخصص لتمويل التخزينات المنظمة اللازمة، أو تمويل تعويضي يؤدي إلى استقرار واردات التصدير على الوجه المناسب.

ـ تحويل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى منظمة عالمية أشمل للتجارة والتنمية نكون مهمتها تسوية أسعار أهم منتجات بلدان العالم الثالث الدولي للتجارة، وينبغي لمستويات الحماية أن تخفف بالتساوي مع مستوى تنمية البلد.

ويجب أن نكون قد وصلنا عام 2000 إلى أهداف مؤتمر ليما التي تحدد حصة العالم الثالث في الإنتاج الصناعي ب 25٪.

ـ الطاقة والموارد المعدنية الأخرى[1].

ـ كيف ندير الموارد التي أصبحت نادرة إدارة عقلانية.

ـ إن البلدان المنتجة يجب أن تتلقى عن منتجاتها حصة عادلة من الأسعار التي يدفعها المستهلكون، ويجب أن يدرس تنظيم السوق وتثبيت الأسعار.

1- نادي روما، من التحدي إلى الحوار، ص 259 وما بعدها.

ـ ويجب تجنب التقلبات الكبيرة، وإن تثبيت الأسعار، أو فهرستها لا يجوز أن يتخذ ذريعة لتجنب الزيادة عندما يكون للزيادة ما يسوغها.

ـ إن روابط منتجي المواد الأولية يجب أن تكون مقبولة كهيئات شرعية في مناقشة جماعية، ويجب أن تهيئ نفسها للتفاوض قبل أن تلتقي بالبلدان المستهلكة.

ويجب إنشاء وكالة عالمية للموارد المعدنية في نطاق المنظمة العالمية للتجارة والتنمية، وستكون هذه الوكالة مسؤولة عن الإشراف على الاتفاقات التي تعقدها الحكومات، وإذا افترضنا أن التقدم المحرز في سبيل إنشاء نظام دولي اجتماعي. اقتصادي عادل سيؤدي إلى تنظيم الموارد العالمية وغير المادية، على شكل (اتحاد)، فإنه يجب النظر إلى الموارد المعدنية كجزء من تراث البشرية المشترك، وهذا المفهوم يستلزم سوقاً عالمية حقاً لجميع الموارد المعدنية، ونظاماً عالمياً لفرض الضرائب يحل محل الرسوم الوطنية.

ويمكن لهذه الضريبة أن تطبق بادئ الأمر، مثلاً، بمعدل خفيف يزداد تدريجياً حتى نحو 70٪ من الأرباح المتحققة من محروقات المستحاثات و 50٪ من قيمة إنتاج الفلزات المعدنية (بما فيها الأورانيوم).

وينبغي بذل جهد جبار لتطوير مصادر جديدة للطاقة قادرة على الحلول محل الأحواض المحدودة: من بترول، وغاز طبيعي، وحتى الفحم.

إن أشكال الطاقة النووية المستعملة حالياً تنطوي على بعض الأخطار الجسيمة أخطار التكاثر وتهديد المناخ العالمي، وإن البحث بين فروع العلوم، وكذلك السياسات المتعلقة بالاقتصاد، وبحماية البيئة مثلاً، يجب أن تهتم اهتماماً أكبر بدراسة مصادر طاقة بديلة ـ كطاقة الحرارة الجوفية، والطاقة الشمسية، وطاقة أمواج البحر والالتحام النووي ـ وأن تهتم كذلك بموارد غير مألوفة ذات نطاق أضيق كالغازات الحيوية.

فإذا لم نسلك هذه السبل المختلفة أفضى بنا ذلك إلى اتساع برامج مفاعلات الانشطار بكل ما ينطوي عليه ذلك من أخطار: من سرقة البلوتونيوم وتهريبه، ومن حوادث خطيرة على البيئة.

إن إنشاء هيئة دولية للبحث عن الطاقة، في نطاق الأمم المتحدة، قد يبدو أنجع وسيلة لتكثيف نشاطات البحث ولكي تدمج على الصعيد الوظيفي شتى الأجهزة التي

تهتم حالياً بالطاقة على المستويين الوطني والدولي، ويمكن للنشاطات أن تمول جزئياً بالدخول الناتجة عن الرسم على الكيلو واط الساعي من الطاقة التي ينتجها الانشطار النووي بحيث يقام الارتباط الضروري بين تطور برامج الطاقة المبنية على الانشطار النووي وبين تطوير البحث عن الطاقة.

مقترحات على المدى المتوسط

ـ تنشيط التفاوض على اتفاقات للمنتجات من أجل تثبيت الإنتاج والأسواق والأسعار بالقيمة الحقيقة لأهم المواد الأولية ذات الأصل المعدني.

ـ تشجيع إنشاء جمعيات لمنتجي المواد الأساسية والاعتراف بأنه يمكنهم، كهيئات شرعية للمفاوضة الجماعية، أن يوازنوا القوة الاقتصادية الهائلة المتمركزة حالياً بين أيدي المشترين.

ـ البحث بأقصى سرعة في حالة السوق الراهنة وفي بنية أسعار المنتجات الأساسية، لتحديد المنافع التي يمكن لبلدان العالم الثالث أن تجنيها، مثلاً، من معالجة موادها الأولية محلياً ومن إسهامها في نشاطات الإنتاج الاحتياطية.

ـ إنشاء وكالة عالمية للموارد المعدنية، في نطاق المنظمة العالمية للتجارة والتنمية، تكون مسؤولياتها: تحضير ومراقبة الاتفاقات المقبلة بشأن المواد الأولية.

ـ توسيع الإعلام المتعلق بالأحواض المنجمية، وتدويل الإعلام الصادر عن التوابع الأرضية.

ـ تكثيف البحث حول إمكانيات التجديد، بالنسبة إلى الموارد غير المتجددة بوجه خاص، وتوسيع نشاطات التجديد التي تبين أنها ممكنة التحقيق وأنها صحيحة بالنسبة إلى البيئة.

ـ التنشيط الشديد للبحث المتعلق بطاقة الحرارة الجوفية، والطاقة الشمسية واستخدام طاقة الأمواج والغازات الحيوية، وكذلك طاقة الالتحام النووي.

ـ تنفيذ تدابير للاقتصاد في الطاقة في كبريات البلدان المستهلكة، ومن أجل استخدام الحرارة المتبقية الضعيفة الشدة استخداماً أفضل وبخاصة بالاسترداد الجزئي للحرارة الضائعة، وبخاصة في المحطات الحرارية.

ـ تكثيف البحث المتعلق بنتائج التلوث الحراري الناشئ عن برامج تطوير الطاقة، وذلك بتركيز الجهود على المناخ، وبإدخال الدور الذي يمكن أن تقوم به المياه العميقة في المحيطات.

مقترحات على المدى الطويل

ويجب أن تبنى السياسات المقبلة على الحفاظ على أسعار مجزية للمنتجين، وعلى ضرورة تجنب التقلبات الخطيرة في الأسعار، والوكالة العالمية للموارد المعدنية، سيكون عليها أن تقوم على المدى الطويل بدور أكثر ميدانية في إدارة الموارد، وبصورة أدق في تنظيم سوق عالمية حقيقية لجميع الموارد المعدنية، وبوضع نظام عالمي يحل جزئياً محل الرسوم المنجمية الوطنية.

وفيما يتعلق بالطاقة يجب أن يكون لنا الأمل في أن نستطيع تجنب الانشطار النووي والالتفات إلى استخدام الأشعة الشمسية والالتحام النووي كمصدرين رئيسيين للطاقة، ويمكن ان يتوطد هذا الأمل بالتكثيف المقترح لجهود البحث، واستخدام الهدروجين كموجه للطاقة، موجه مفيد على صعيد علم البيئة.

ـ عدم حصر مراكز البحث ـ

يجب أن يحسن تحسيناً كبيراً وصول بلدان العالم الثالث إلى المعلومات التقنية كما يجب أن تزداد زيادة كبيرة قدرة العالم الثالث على البحث بإنشاء وتطوير معاهد للبحث عالية المستوى.

يجب على البلدان الصناعية أن تخصص جانباً أكبر من أعمالها في البحث النظري والتطبيقي لمشاكل العالم الثالث.

ويجب أن تعطي الأولوية، في النقطتين الأولى والثانية، للمسائل بحاجات الأكثرية الفقيرة في العالم، فالمفاوضات بين البلدان الصناعية ذات اقتصاد السوق يجب أن تتركز على وضع شروط تفصيلية متفق عليها لبيع بلدان العالم الثالث مختلف فئات الإجازات والأساليب، ويمكن لحكومات البلدان الصناعية أيضاً أن تضع سياسات لمساعدة بيوع الإجازات الفنية إلى بلدان العالم الثالث على أن تكون هذه المساعدات جزءاً من معونتها المالية للتنمية.

ينبغي إنشاء طاقة بحث وتنمية مستقلة، ذلك لأن البلدان المرتبطة بتكنولوجيا مستوردة ستبقى دوماً متخلفة عدة عشرات من السنين بالقياس إلى البلدان التي يتابع فيها البحث التجريبي متابعة نشيطة، فمن المهم جداً إذن أن تنشأ وتطور في العالم الثالث معاهد للبحث عالية المستوى ذات برامج متقدمة جداً في التأهيل، يجب أن تنظم على المستوى الوطني والإقليمي الفرعي، والإقليمي، وأن تعير اهتماماً خاصاً للبحث في مجالات كتثبيت الآزوت بواسطة النجيليات، وأصناف الحبوب التي تقاوم الحشرات والأمراض، و عمى الأنهار في المناطق القاحلة ونصف القاحلة، وإن إنشاء قدرة مستقلة للبحث النظري والتطبيقي الأول يرمي إلى جعل وظائف البحث والمشورة في منظمة الأمم المتحدة، وفي مؤسساتها وبرامجها المتخصصة، أكثر تلاؤماً وأكثر فعالية.

وللوصول إلى ذلك اقترح تقوية وظائف الأمم المتحدة نفسها المتعلقة بوضع الاستراتيجيات والتقديرات في هذا المجال بما يكفي لإتاحة صياغة واضحة للأهداف الأساسية ولأولويات البحث الرئيسية، مع مراعاة الإطار الاجتماعي ـ الاقتصادي ومراعاة الخلافات والآثار الجمعية التي يحتمل أن تنتج، عن تحقيق هذه الأهداف.

وهناك مجال للتفكير في إنشاء سلطة دولية للتنمية التكنولوجية يدعمها مصرف دولي للتنمية التكنولوجية، وهذه السلطة التي يمكن تشكيلها بتوسيع صلاحيات واختصاصات إحدى المؤسسات الدولية القائمة، لن تكون وكالة ميدانية تنفذ العمل هي نفسها، بل تكون بالأحرى جهازاً للتخطيط والبرمجة يمكن أن يؤدي إلى كثير من الدراسات الموثوق بها.

مقترحات متوسطة الأجل

وضع نظام لمساعدة مالية للأسعار التي بها تكون المعارف والأساليب التكنولوجية قد وضعت تحت تصرف العالم الثالث.

تنظيم (اتحاد للعالم للإعلام التكنولوجي - سجل للمعارف التقنية) يمكن أن تستخدمه حكومات العالم الثالث أثناء مفاوضاتها بشأن نقل التكنولوجيات، وكذلك من أجل حرية وضع سياسات تنمية تكنولوجية مرتبطة عضوياً بتحقيق أهدافها في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وضع نظام دولي لنقل التكنولوجيات بمختلف أشكالها، وإعادة النظر في اتفاقية باريس حول حماية الشهادات الصناعية، تبعاً لحاجات تنمية بلدان العالم الثالث.

إعادة النظر في نظام منظمة الأمم المتحدة وتقويته، ومن الملح محاولة وضع برامج متماسكة للبحث العلمي النظري والتطبيقي.

ويجب أن تنشأ وتوسع في العالم الثالث معاهد بحث عالية المستوى ذات برامج متقدمة جداً في تدريب الرجال، وبخاصة في المناطق القاحلة ونصف القاحلة، وعلى مستوى الوطني والإقليمي الفرعي والإقليمي ومن بين هذه الأبحاث يمكن أن نذكر: تثبيت الآزوت بالنجيليات وبأنواع الحبوب التي تقاوم الحشرات والأمراض، وجراثيم المنشقات، و"عمى الأنهار"، في المناطق الجافة ونصف الجافة.

عقلانية اجتماعية موسعة[1]

أعلن مؤتمر ستوكهولم الذي انعقد في حزيران 1972 أن البيئة يجب أن تكون الشغل الشاغل لأمم العالم.

فقد تميز بين جميع مؤتمرات الأمم المتحدة ضرورة أن يُدرك الناس أنهم يعيشون على ارض واحدة، وأنهم مرتبطون ارتباطاً لا انفكاك له بشبكة من الترابطات الحقيقية بسبب وجود تراث مشترك على المستوى الدولي كالمحيطات، وأعماق البحار، والمناخ بل المرتبطون بالسفينة المسماة بالأرض.

فالسياسات الأنانية التي تنتجها الأقلية الغنية من أجل امتلاك الموارد، وانصباب الفضلات في البحار التي تتحول شيئاً فشيئاً إلى مجارير، وانطلاق كميات من الحرارة متزايدة دوماً، كل ذلك يؤدي إلى فكرة إيجاد إدارة أكثر توازناً للموارد العالمية وللبيئية يحدد بهذا الشكل الشروط الاجتماعية اللازمة لتنظيم حجم الأسر تنظيماً ذاتياً ويسبب بالتالي نقصاً في الضغط السكاني.

إن البيئة تحدث في التنمية نوعين من الآثار: فهي تشكل طاقة موارد هامة ينبغي استخدامها في صالح البشرية، وهي عامل مباشر في نوعية العيش بسبب القيم المادية والجمالية في مكوناتها، ومن زاوية أخرى فإن وعي مشاكل البيئة يعني في الحقيقة أن الاهتمام ينصرف على المدى الطويل لأول مرة إلى التضامن التطوري مع الأجيال القادمة.

1- نادي روما، من التحدي إلى الحوار ج1، ص 287 وما بعدها.

ونؤكد أن التنمية يجب أن تكون ذاتية الاكتفاء وداخلية المنشأ، أي مبنية على استقلال القرارات وعلى الكفاءة لتحديد المستقبل، وموجهة إلى الحاجات، وصحية على صعيد البيئة.

ولكي تدخل هذه الشروط الأخيرة إلى حيز الواقع، لا بد من:

مجموعة معايير تتعلق بعقلانية اجتماعية موسعة لإدارة الموارد واستعمالها تكون مبنية على أخلاق تنموية.

جهاز تأسيسي لإدارة الموارد عالمياً

إستراتيجية معدة خصيصاً للتنسيق بين الأهداف الاجتماعية والأهداف البيئية. لقد اعتبرت تنمية البيئة أول الأمر مبدأ موجهاً يسمح بتحديد استراتيجيات التنمية الإقليمية الجزئية والإقليمية في المناطق الاستوائية الريفية أساساً، ومن هنا كان التقدير، عن طريق دراسات في أصل النباتات وفي النباتات، لطاقة الغابات المحلية، والنباتات الأرضية والمائية، وتدجين أجناس محلية من الحيوانات، ودراسة تجربة زراعات مجمعة وأساليب تربية أسماك وماشية مكيفة جيداً مع الغابة، ومزارع بيئية تنتج طاقتها من النفايات، ومن الهواء، ومساقط المياه الصغيرة، الخ وينظر دوماً بالطبع إلى إمكانية إدخال " أجناس غريبة " ولكن الأفضلية تعطي عندئذ للنباتات والحيوانات التي مصدرها منظومات بيئية مماثلة وعندما نطبق مبادئ تنمية البيئة على السكن ـ الريفي والحضري ـ فإنها تؤكد الحاجة إلى مشاريع صحية بيئياً من أجل المنشآت البشرية ومن أجل البيت نفسه في آن واحد والحلول التي تعود لتشغيل الحاسب الالكتروني حاسمة في هذا المجال، وقد يكون من الممكن إكمالها بتقنيات خفيفة وقليلة الكلفة، لتسخين الماء مثلاً وتكييف الهواء،... الخ.

وينبغي أن تستعمل طبعاً مواد البناء المحلية، وأن تقوم الأشجار والنباتات، بالإضافة إلى دورها الجمالي، بدور وظيفي هام.

والرأي القائل بتوسيع صناعات مبنية على التحويل الحيوي للطاقة الشمسية يمكن تفسيره كإضافة مستوى صناعي إلى استراتيجيات تنمية البيئة.

اقتراحات متوسطة المدى

هذه الاقتراحات هي: علينا أن نضع نظام محاسبة حقيقية للطبيعة كي تتسنى لنا متابعة مخزون رأس المال ـ الطبيعة.

وينبغي كذلك إيجاد طرائق تتيح تقدير التبذير الناشئ عن الطرق الحالية في استخدام الموارد، ومن الضروري إعادة تقويم الجهد التكنولوجي بحيث تنشط استعمالات جديدة للطاقة الشمسية وللموارد غير القابلة للتجديد، وذلك بالتشديد بوجه خاص على التكنولوجيات في استخدام مصادر للطاقة غير عادية استخداماً لا مركزياً، وعلينا أن نتعلم كيف نفهم البنى التقنية ـ الصناعية التي هي منظومات حقيقية وكيف ندرس الترابطات بين نمط العيش وبين أنماط الإعمار وأنظمة الإنتاج، وتنمية البيئة تتطلب تعبئة البحث التعاوني تعبئة ضخمة لإيجاد الحلول النوعية للمشاكل المحلية.

ومن الضروري على الصعيد الدولي تحديد نظام " التراث المشترك " وإنشاء مؤسسة لاستغلال موارده في صالح أفقر الطبقات من سكان العالم، ويجب النظر في فرض رسم مرور في المحيطات والأجواء، وإن تنشأ وكالة أخرى لمراقبة استعمال التراث المشترك ويمكن أن يعهد إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI بمهمة إنشاء دائرة للمعونة الفنية متخصصة في تقدير نتائج المشروعات الصناعية الجديدة على البيئة، وما زلنا إلى الآن لا نملك أجهزة على قدر من الفعالية بحيث تحل المنازعات التي تنشب عن تنظيم الأنهار والبحيرات والأحواض البحرية التي تعود لعدة بلدان، ولا عن تنظيم نتائج التلوث وراء حدود الأوطان.
فلا بد للأمم المتحدة، ولبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوجه خاص، أن يوليا هذه المجالات اهتماماً خاصاً.

ومهما تكن المؤسسة المعدة لحل المنازعات على جانب من النفع فإنها لا يمكن أن تحل محل جهاز إيجابي لإدارة الموارد والبيئة، جهاز يتفادى المنازعات والحالة هذه، على ما نرجوه.

إطلاق حركة جدلية السلام [1]

إن المستوى الحالي للنفقات المخصصة للتسلح يمثل تهديداً فريداً جداً لمستقبل البشرية وتبذيراً هائلاً للموارد البشرية والمادية.

وبصرف النظر عن التهديد المستمر بحروب جديدة يمكن أن تتحول بسهولة إلى حرب نووية، فإن سباق التسلح ونتائجه الكثيرة لها تأثير مباشر في إمكانيات تصحيح الأخطاء البشرية الماضية والحاضرة التي أدت إلى وجوه من التفاوت خطيرة، وإلى الألم والتدمير.

يبدو أن المجموعة العسكرية الصناعية تمارس ضغوطاً هائلة على السلطات السياسية وتشكل عائقاً للتنازلات التي تتيح التقدم على طريق نزع السلاح.

إن السرية المفرطة التي تحيط حالياً بالموازنات العسكرية، ومثلها نمط مختلف نماذج الأسلحة وقوتها ونوعيتها، تخلق على ما يبدو جواً من الخوف والريبة. إن الفرصة لجعل الأكثرية الساحقة من البشر تدعم نزع السلاح لم تكن قط مؤاتية بقدر ما هي الآن، ويجب أن يكون لدينا الأمل في أن رأياً عاماً مطلعاً واجتماعياً سيقوم بدور حاسم بإعطائه مفاوضات نزع السلاح قوةً وحيوية جديدتين.

إن خبراء كثيرين في نزع السلاح يرون أكثر فأكثر على ما يبدو أن تدابير نزع السلاح الجزئي التي نزع إليها المتفاوضون حتى الآن لم يكن من شأنها إلا أن تؤدي إلى توجيه المنافسة في اتجاهات جديدة اشد حدة وإلى أن المخرج الوحيد يبدو في التصدي للمشكلة إجمالياً.

ولئن تبين، أن من غير المجدي إدخال فنيين عسكريين في محاكمات عقلية حول تفاصيل فنية فربما كان النجاح أحسن إذا أضيفت إلى طريقة العمل هذه منطلقات نظرية وقضايا الاقتصاد، والأخلاقية.

يجب الاستمرار على وجه الإلحاح في الجهود المبذولة حالياً في نطاق الأمم المتحدة من أجل دراسة إمكانية تخفيض الموازنات العسكرية للدول التي تملك طاقة اقتصادية وعسكرية كبيرة، وينبغي دعم جميع الجهود التي ترمي إلى أن يوضع عن طريق التفاوض جدول زمني للتخفيضات المتعاقبة في الموازنات العسكرية.

1- نادي روما، من التحدي إلى الحوار، ج1، ص 297 وما بعدها.

ويجب الاستمرار في الاهتمام اهتماماً خاصاً بالجهود الرامية إلى وضع حد لتكاثر الأسلحة النووية الأفقي والعامودي، وبطاقة الانفجار النووي، كما ينبغي أن تقوى وتوسع كثيراً التدابير الأمنية من كل نوع المتعلقة بالأجهزة النووية وبالمواد المشعة أثناء الاستعمال والنقل والتخزين.

إن بلدانا قليلة جداً أيدت حتى الآن إنشاء قوة سلام دائمة تابعة للأمم المتحدة وساهمت فيها، ويجب ان تبذل جميع الجهود المستطاعة لتشجيع إنشاء قوة كهذه كعامل في حفظ السلام، وذلك في نطاق التحويل الديمقراطي لمجلس الأمن في الأمم المتحدة.

يبدو من الضروري أن تنشأ، في نطاق الأمم المتحدة، مؤسسة عالمية لنزع السلاح تحد من تبذير في الموارد المالية والمادية.

التوصل إلى معاهدة حول خطر جميع التجارب النووية، والبدء بنزع السلاح النووي نزعاً صحيحاً.

- ✓ التوصل إلى اتفاق بشان خطر الأسلحة الكيميائية.
- ✓ حظر الأسلحة العادية التي تعمل دونما تمييز أو الغاشمة دون جدوى.
- ✓ نقل الموارد العلمية والفنية المستعملة حالياً لأغراض عسكرية نقلاً تدريجياً إلى أهداف التنمية.
- ✓ وضع أسلوب لتنظيم تجارة الأسلحة، إما بتشريعات وطنية، وإما بطرق أخرى.
- ✓ تعزيز قوة السلام التابعة للأمم المتحدة في نطاق التحويل الديمقراطي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- ✓ دراسة الحاجة إلى إنشاء مؤسسة عالمية لنزع السلاح، وذلك في نطاق الأمم المتحدة.

والشرط الأولي كي تصبح هذه القوة الأساسية ميدانية هو أن يشعر الناس من كل جانب بان التنوع الثقافي ميزة مستحبة وعلى الأنظمة الاجتماعية أن تبدي شيئاً من التسامح كي يترك التطور الاجتماعي، في كل بلد وفي كل منطقة، لمشيئة البلد والمنطقة المعنيين.

وسيكون تخفيض التسليح نتيجة لنمو روح التسامح وبهذا الصدد ينبغي للثقة بين الأمم أن تزداد استقراراً وتوطداً، فإذا ما قبلت البلدان بالكشف أكثر فأكثر عن نفقاتها المتعلقة بالتسلح كان ذلك خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه.

- ✓ المحيطات.
- ✓ تراث للبشرية مشترك [1].

إن من أكبر التحديات التي تواجهها البشرية التحدي الذي تطرحه إدارة المحيطات وتكييف الحقوق البحرية التقليدية مع ظروف الاستخدام والاستغلال الشديدين للبيئة البحرية.

لقد انعقد المؤتمر الأول مرة في عام 1973، ومنذ انتهاء دورته الثالثة في جنيف في عام 1975 والمناقشات تستند إلى وثيقة بعنوان " النص شبه الرسمي الوحيد للتفاوض".

والأثر الرئيسي لمعاهدة قد تبنى على هذه الوثيقة سيكون إحداث انقلاب جذري في توازن الحقوق البحرية التقليدية، إذ أن مبدأ حرية أعالي البحار يحل محله مبدأ سيادة الدول الشاطئية وستكون السلطة الوطنية معترفاً بها على مسافة اكبر من 23٪ من الحيز المحيطي.

وبدلاً من أن يتوجه المؤتمر نحو نظام دولي جديد مبني على مفهوم " تراث البشرية المشترك" آثر أن يمنح الدول الشاطئية الحيز المحيطي والموارد المحيطية، ولم يكن من شان ذلك إلا زيادة الانقسامات وتصلب المواقف ولم يكن بالإمكان حتى الآن حل مسائل أساسية كمسألة صلاحيات وبنية السلطة الدولية الجديدة للأعماق البحرية، ومسألة حقوق الدول التي لا ساحل لها في المناطق البحرية الواقعة تحت سلطة الدول الشاطئية، بل هناك ما هو أخطر فإن مسائل ذات شأن حيوي بالنسبة لإدارة المحيطات قد أغفلت تماماً أو بحثت تبعاً لمعايير بائدة، وذلك كتحديد كل بلد تحديداً وحيد الجانب للكميات القصوى المسموح باستغلالها من كل جنس.

إن مفهوم السيادة الإقليمية على البحار يجب أن يحل محله مفهوم الولاية الذي يعرّف بأنه السلطة القانونية لمراقبة وتنظيم بعض الاستعمالات المحددة من الحيّز المحيطي في مجالات معينة، تبعاً لتحديدات (يتفق عليها في المعاهدة) أعدت لحماية

1- نادي روما، من التحدي إلى الحوار ج1، ص305 وما بعدها.

مصالح مجموعة ليست المنطقة الخاضعة للولاية الوطنية سوى جزء منها، وبعبارة أخرى يجب إبدال المفهوم التقليدي للسيادة الإقليمية بمفهوم السيادة الوظيفية. إن أهم أجهزة منظمة الأمم المتحدة التي تهتم حصراً باستعمالات المحيط هي: المنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات للملاحة (O.M.C.I) ولجنة صيد الأسماء (G.O.F.I) في منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O) لموارد اليونسكو وللعلوم المحيطية.

ومع ذلك فهذا غير كاف، ومن الضروري إنشاء جهاز للتكامل من أجل:

- وضع المبادئ الموجهة لاستخدام الحيّز المحيطي في أغراض كثيرة، مع مراعاة ضرورة التعاون بين أساليب الإدارة الوطنية والدولية.

- ضمان التعاون مع البلدان الأقل تقدماً على الصعيد التكنولوجي، من اجل تطوير حيزّها المحيطي الوطني.

- تشجيع التطور التدريجي لحقوق البحار.

- اقتراحات على المدى المتوسط -

- تعزيز التعاون والتنظيم الإقليمي فيما يتعلق بصيد الأسماك وإدارة الموارد الحية، والبحث العلمي، ونقل التقنيات وتقديم الإعانات العلمية، وحماية البيئة البحرية، وتفاعل جميع استعمالات الحيّز وموارد المحيطات.

ويجب القيام بهذا العمل عن طريق اللجان الاقتصادية الإقليمية ولجان صيد الأسماك، وبواسطة اتفاقات خاصة بين الدول الشاطئية ذات البحار المغلقة أو نصف المغلقة.

- إنشاء معاهد إقليمية للعلوم والتقنيات البحرية، تنسق بينها أجهزة عالمية مثل اللجنة الحكومية للمحيطات COI، ويمكن أن تقوم بهذا العمل أية مجموعة من الأمم، وبوجه خاص في المناطق القليلة التطور، وبمساعدة المصارف الإقليمية أو برنامج المتحدة للتنمية.

- زيادة إسهام الدول السائرة إلى النمو والتي لا ساحل لها، وكذلك الجزر السائرة إلى النمو، في الاقتصاد البحري، بواسطة اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف في السياق الموسع في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUGED.

- زيادة حصة الأمم السائرة إلى النمو في الحمولة البحرية العالمية وفي التجارة البحرية الدولية.

- المباشرة في تنفيذ قانون السلوك للمؤتمرات البحرية ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية DNUED.

- توسيع مفهوم (مناطق السلام والأمن) إلى مناطق محيطة أخرى كالبحر الأبيض المتوسط، وقد أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إنشاء منطقة سلام في المحيط الهندي.

- إعادة بناء لجنة صيد الأسماك COFI ولجنة الحكومات المحيطة COI، والمنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات OMCI، كي تتمكن من تلبية تطور الحاجات في مجالات السياسة، والاقتصاد، وعلم البيئة، والتكنولوجيا وتعزيز التعاون مع الأجهزة الخارجة عن منظومة الأمم المتحدة، كالمكتب الدولي لطوبوغرافيا البحار.

- اقتراحات طويلة الأجل -

- حماية البيئة البحرية حماية فعالة، بما في ذلك حيوانها ونباتها.

- تنظيم عقلاني وتنمية للموارد الحية وغير الحية في الحيز المحيطي، في مناطق السيادة الوطنية ووراء الحدود الواضحة للسيادة الوطنية في آن واحد.

- التوفيق بين استعمالات الحيز المحيطي بتنسيق التدابير التي تتخذ على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

- اقتسام المكاسب اقتساماً فعلياً، مع الحرص بوجه خاص على مصالح البلدان القليلة التطور، ويمكن استخدام طرق متنوعة، ولا سيما المؤسسات العامة الدولية لصيد الأسماك، مثلاً، وإنتاج البترول في أعالي البحار، وكذلك الرسوم الدولية على استخدام المحيطات،... الخ.

- التعاون الفعال في نقل التقنيات المتعلقة بالفعاليات البحرية.

- التنظيم الفعال لنشاطات المؤسسات العاملة خارج الوطن فيما يتعلق بالحيز المحيطي، بالتعاون مع الدول الشاطئية.

- التنظيم على شكل تعاوني للأجهزة الدولية التي تقدم للمجتمع الدولي خدمات تؤدي حالياً على المستوى الوطني، كمراقبة انحراف الجليديات وحماية البيئة البحرية، ...الخ.

الحلولية ومنظور تحدي الإشكالية العالمية

انطلاقاً من اعتقاد نادي روما بأن الإنسان هو مصدر اعتلال البشرية، ومن ذلك الاعتلال تتفجّر عوامل الإشكالية المرهصة لبقائنا على الكوكب، تبدو ثمة حاجة ملحّة لمدخل جديد تستنهض فيه قيم وعقائد صالحة لدى البشرية المعتلّة، ويبتكر من خلال ذلك النهوض نظام إنساني للأفراد والمجتمع أصول استقرار حقه، تمكنهم حيثما كانوا على هذا الكوكب من متابعة بقائهم بحكمة وكرامة، ذلك هو جوهر الحلولية التي دار حولها حديث القسم الثاني من تقرير " الثورة العالمية الأولى ".

ومع أن هذه الرؤية الصوفية لنادي روما لم تأت بجديد، حيث سبقتها في ذلك مختلف الرسالات السماوية، والإسلامية منها خاصة، وتركزّت في جزء من سورة التين إذ قال جلّت قدرته: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴿4﴾ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴿5﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴿6﴾ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴿7﴾ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ التين/**4-8**.

فقد جاءت بدعوة سامية لرسم رؤية مبدئية عقائدية يمكن من خلالها مواجهة "شبح الإشكالية العالمية" المظلم، فحلولية نادي روما تستند إلى إقامة السبع التالية[1]:

ـ عقيدة الحياة، ترسي على حقيقة معجزة الهندسة الوراثية التي حبا الله بها الإنسان القويم.

ـ عقيدة الطبيعة، اللازمة لرفع العبء التدميري الجاثم على صدر البيئة الأرضية اليوم.

ـ عقيدة التنمية المعززة الواجب إتباعها لرأب صدع هوّة الغني ـ الفقير.

ـ عقيدة المال، التي تعيد الانحرافات الاقتصادية العالمية إلى جادة الصواب وتنظّم طموح العديد من الناس.

ـ عقيدة تضامن تضمن صمود الأفراد والمجتمعات في وجه آثار وتبعات الإشكالية.

ـ عقيدة التدهور الإعلامي اللازمة لردع نفوذ التلفزيون المأساوي السائد.

2- الاستاذ عدنان مصطفى: المرجع السابق، ص 154.

ـ عقيدة الروح التي نحن بأمس الحاجة إليها في وجه العقائد المادية الأنانية الراهنة.

ويلمح التقرير إلى أن قيام جزء من هذه الحلولية سيقود إلى تداعي الإشكالية، وذلك عندما بدأ مناقشة أولويات الحلولية المنظورة، بإيراد قانون فوستر الأول القائل: (إن الهجوم على عنصر أو عرض واحد فقط من عناصر أي نظام معقّد، ومهما بدت براعة هذا الهجوم يؤدي عادة إلى تدهور النظام برمته) ص/144.

وضماناً لتحقيق دمار النظام العالمي المشكل يقترح التقرير المبادرة لإبداء التصديات الثلاثة التالية:

1- تعزيز مسيرة التحول من اقتصاد السلام، وتعميق محور حوار الشمال ـ الجنوب، وإرساء حكمة طاقة عالمية واقعية.

2- تحديث الآليات الآمرة ضمن النظام الاجتماعي العالمي، وقد أطلق على عملية التصدي هذه بتحديث (الحاكمية Governability) /ص175-194.

3- تعليم الفرد كيف يتعلّم، وكيف يكون حكيماً في اصطفاء المعرفة المناسبة ويختم التقرير رؤيته بأن التصدي الثالث، آنف الذكر، يشكّل العنصر الرئيسي في تعميق مسيرة الحلولية التي أسلفنا تصويرها بإيجاز.

ذلك لأنه يعتقد، كما نحن، بأن التعليم هو مفتاح معرفة القدرات البشرية، حيث يقول: (والقول إن التعليم هو مفتاح معرفة القدرات البشرية، قد يكون قولاً صحيحاً، ولكن شريطة أن يفهم التعليم على أنه سلسلة من العمليات التي لا تستهدف فقط إكساب الفرد مؤهلات مهنية، بل أيضاً السيطرة على العوامل الثقافية اللازمة للمشاركة الواعية في المجتمع ولقبول المسؤولية، واللازمة أيضاً للحفاظ على الكرامة الإنسانية) ص/ 197.

ويسلم التقرير قائلاً: (غير أنه لسوء الحظ، بلغت المعرفة والعلاقات الاجتماعية درجة من التعقيد أضحى معها النظام التعليمي فريسة طبيعية لثلاث علل هي: وفرة المعارف، وعدم التوافق الزمني، وعدم الملاءمة) ص/ 197.

3- وفي نهاية الترجمة الموفقة التي أبدتها السيدة وفاء عبد الإله لتقرير نادي روما الثورة العالمية الاولى، وضمن دعوة نادي روما إلى تضامن عالمي يحكم الثورة التي رسم

معالمها التقرير، لا نجد ابلغ من بيان أورده التقرير في الصفحة ما قبل الأخيرة منه، للأستاذ "أرنولد توينبي" يقول: (إن على البشرية أن تختار بين بديلين متطرفين: إما أن ترتكب نوعاً من الإبادة الجماعية في حق نفسها، أو أن تتعلم من الآن فصاعداً كيف تعيش كأسرة واحدة)(ص/ 233، ﴿ وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ يوسف/**21** .

والخلاصة النهائية في عرضنا لتجربة نادي روما الفذة، أننا لم نسفه حكمات هشة باهتة داكنة أكل عليها الدهر وشرب، بل على العكس فهي حكمات حادة حارة، إنها ليست صرخات في واد كما قال المناضل الثائر "عبد الرحمن الكواكبي" ـ بل صرخات ستقلع وتطيح بذي الأوتاد.

استراتيجيات تقرير نادي روما

العالم برمته، متقدماً كان أم متأخراً، أصبح في النصف الثاني من القرن العشرين، كلاً متضامناً في المصير، في النجاح والفلاح، فالحوار شمال ـ جنوب ليس عمل ترقي يقتصر على طرح الوقائع والتفنن في إيتائها وعرضها، بل هو أكثر من ذلك، وأدل من ذلك، وأعمق من ذلك، هو لوحه أخاذة عن واقع العالم الذي نعيشه ونحياه، والذي أصبح " فوضى يصعب أن تطاق "، كما جاء في التقرير.

وفي القسم الثاني من التقرير محاولة لتحديد الأسس التي يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادي الإنساني الجديد، بحيث ينتقل العالم من الفوضى إلى التعاون والتكامل. وقد تتضمن القسم الثالث رسم الإستراتيجية التي تحقق هذه الأسس تدريجياً.

وواقع الحال، فقد بدئ بمشروع " النظام الدولي الجديد (Reshaping) The international order " R.I.O "، بمبادرة من اللجنة التنفيذية لنادي روما، حيث اتخذ هذا القرار على إثر اجتماع سالزبورغ، في شباط 1974.

واقتناعاً من الدكتور "بيتش" رئيس نادي روما بأهمية قرارات منظمة الأمم المتحدة وبأهمية الميثاق، فقد اقترح تشكيل وتنسيق مجموعة من الاختصاصيين الذين يمكن أن يجيبوا على السؤال التالي: أي نظام دولي جديد يمكن أن توصي به رجال الدولة والمجموعات الاجتماعية في العالم بحيث تلبي ـ بقدر ما هو ممكن التحقيق عملياً ـ حاجات البشر الحاليين الملحة والمحتملة للأجيال القادمة.

ولقد شكلت نادي روما من أجل الغاية المذكورة أعلاه (اقتراح نظام دولي جديد) مجموعة من اثنين وعشرين مختصاً من بلدان شتى وروعي في هذا التشكيل التوازن بين العالم الأول، والعالم الثاني، والعالم الثالث، ولقد وزعت بعض الكتابات التمهيدية لوثائق مشروع النظام الدولي على أكثر من /350/ شخصاً أو معهداً عبر العالم.

ولقد استخدم كل شيء كي يكون لتقرير النظام الدولي الجديد انعكاساً للنتائج التي تحصلت أثناء المناقشات العديدة المثمرة التي أجرتها المجموعة وقدم التقرير عام 1976 في الجزائر وفي امستردام [1].

والتقرير تضمن أبحاثاً ودراسات وتقويمات هامة استوعبت حوالى ثلاثمائة صفحة، لذلك تعاملنا مع التقرير على الأساسين الآتيين:

- اخترنا بعض الأبحاث الهامة في التقرير.
- أجرينا تلخيص كبير على الأبحاث المختارة، وإنما تلخيص غير مخل وحريص جداً على المعنى بتمامه.

وفيما يلي المواضيع موضوع التعامل:

البند الأول:

تأمين الكرامة والرفاهية للجميع، هدف أساسي.

إن الهدف الأساسي للمجتمع الدولي يجب ان يصاغ على الشكل التالي:

الوصول إلى حياة كرامة ورفاهية لجميع مواطني العالم.

وهذا الهدف يجب أن يشمل جميع الجماعات العرقية وتحقيق هذا الهدف يعتمد على أخلاق اجتماعية ويستلزم استراتيجيات جديدة للتنمية التي تقوم على المبادئ الآتية:

- **العدالة**: ذلك أن جميع البشر متساوون في القيمة، وأنه يجب مكافحة ضروب التمييز التي تتعرض لها بعض الفئات الاجتماعية في كل مكان من العالم، وهذا يتطلب تقليص الفوارق بين الأفراد على الصعيد الداخلي أو بين الأمم.

1- نادي روما من التحدي إلى الحوار ج1، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1980،ص 14.

- **الحرية**: إن نموّ حرية فرد أو أمنه قد يؤدي إلى تقليص حرية الآخرين، فلا بد إذن من مراعاة مستوى الحرية الأقصى المتلائم مع حرية الآخرين.

- **الديمقراطية والمشاركة**: إن وجود مجتمع منفتح يؤلف شرطاً أولياً لتحقيق الهدف الأساسي، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف في مجتمع مغلق حرم فيه الأفراد والجماعات من حقهم الأساسي في ممارسة السلطة والتأثير فيها.

ويجب أن تتوفر جميع ضروب الديمقراطية: الديمقراطية السياسية، الديمقراطية الاجتماعية، الديمقراطية الاقتصادية.

- **التضامن**: يجب أن يشعر سكان العالم بالأهمية الإستراتيجية لإنشاء جبهة موحدة في النضال من أجل الحرية والعدالة، وينبغي للتضامن أن ينفذ إلى المجتمع في جملته كي يولّد الشعور بوحدة المصالح وبالأخوّة.

- **التنوع الثقافي**: يجب الاعتراف الثقافي وبقبول الحق الأساسي الذي تمتلكه جميع الفئات - الوطنية والدولية - في نطاق ثقافتها الخاصة.

لقد نزع العالم العربي إلى السيطرة على المبادلات، وكانت نتيجة ذلك رتابة متزايدة في الثقافات، إن الشعور بالتنوع الثقافي كعامل إيجابي وغير خطر في عالم قادم، وكذلك وضع سياسات انتقائية في سبيل الحفاظ على التكامل الثقافي، سيؤديان إلى حد كبير إلى تخفيف التوترات الاجتماعية الداخلية والخارجية.

- **حماية البيئة**: إن حياة الكرامة والرفاهية تستتبع شيئاً من الاهتمام بالبيئة البشرية، وإن تحقيق الهدف الأساسي مشروط بضرورة مراعاة بيئة الكرة الأرضية.

فلا ينبغي أن تدفعنا جهودنا في التنمية إلى خرق " الحدود الخارجية " التي تفرضها الطبيعة على مجرى الفعاليات البشرية.

إن الالتزامات الأخلاقية والسياسية التي تبرز من المبادئ الموجّهة، وكذلك الحاجة الأساسية إلى بناء عالم مسالم عادل، تبين لنا مدى ضرورة الاستراتيجيات الجديدة للتنمية.

وهذه الاستراتيجيات لن تحدّد وتوضع تلبيةً لمعيار المردودية البسيط بالنسبة للفرد أو الدولة، بل لإعطاء الأولوية للتعبير عن القيم الإنسانية، ويعتقد العديد من أعضاء مجموعة النظام الدولي الجديد أن هذا النظام الاجتماعي العادل يصحّ وصفه

بأنه اشتراكية إنسانية بمقدار ما ينزع إلى المساواة في الفرص داخل الأمم وفيما بينها، مع كونه مبنياً على قيم إنسانية شاملة.

إن البناء التدريجي لنظام اجتماعي عادل لن تسهله الأجوبة المذهبية عن المشاكل الوطنية والدولية، فكل إيديولوجية مذهبية تدعى أنها تمسك وحدها بزمام الحقيقة.

البند الثاني:

العناصر الرئيسية للاستراتيجيات الجديدة في التنمية [1].

إن مفتاح التنمية هو سدّ الحاجات. الفردية والجماعية، المادية وغير المادية. في إطار سياسات موجهة تبعاً لظروف خاصة، وفي إطار مؤسسات مناسبة.

فعلينا أن نثابر على تعيين الحدود الدنيا التي تطلبها حياة كريمة، وعلينا أن نحرص على أن تصبح حقاً لمئات ملايين البشر الذين لا يزالون إلى اليوم في مستوى أدنى من هذه الحدود الدنيا.

ويمكن اعتبار التربية العملية وسيلة من بين وسائل اخرى للوصول إلى رفع مستوى الصحة وتحسين قواعد البناء الذاتي مثلاً، وعلى مستوى أعلى تسهم التربية بصورة مباشرة في إسعاد الفرد، إذ تنمّي مواهبه الشخصية، وتعده، عقلياً وأخلاقياً، للقيام بدوره في عالم يتطور، وينبغي للتربية. داخل المؤسسات وخارجها على حد سواء. أن تتوافق مع ثقافة كل بلد أو كل منطقة، كما تتوافق مع الأهداف الاجتماعية. الاقتصادية المقبلة لكل مجتمع.

ومع ذلك فإن بعض المستويات الدنيا يجب أن ينظر إليها عالمياً على أنها أساسية لحياة لائقة، وأن تبدو لهذا السبب للمجتمع البشري كله وكأنها الحد الأدنى المطلق الواجب بلوغه من أجل تحسين شروط عيش الفقراء ورفاهيتهم، ومع ذلك فإن إشباع الحاجات الأساسية على مستوى هذا الحد الأدنى المطلق يجب أن يتكامل مع إطار أوسع: هو إطار إشباع حقوق الإنسان الأساسية التي هي غاية في ذاتها.

ويؤخذ من أقوال البنك الدولي أن نحواً من نصف سكان الكرة الأرضية يعيشون في أوضاع من الفقر النسبي أو المطلق تشكل إهانة للكرامة البشرية.

1- نادي روما من التحدي إلى حوار، المرجع السابق ص 196.

ويقدّر بـ 900 مليون تقريباً عدد الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من 85 دولاراً في السنة، في بيئة صُنعت من الوباء، ومن الجوع واليأس ومن هؤلاء /650/مليوناً يعيشون في حالة من الفقر المدقع، بدخل قدره 50 دولاراً أو أقل، في أوضاع من البؤس والحرمان تتحدي كل تعريف عقلانّي للياقة الإنسانية.

وبالتالي فإنه ينبغي تعريف مشكلة التنمية من جديد بأنها هجوم اصطفائي على أسوأ صور الفقر، ويجب التعبير عن أهداف التنمية بلغة التقليص التدريجي، والإزالة المتوقعة لسوء التغذية، وللمرض، والأمية، والوبائية، ونقص الاستخدام وضروب التفاوت.

إن تنمية أمةٍ ما يجب أن تستخدم استخداماً كاملاً قوى شعبها، وعبقريته، الخلاقة، وحكمته، وموارده الخاصة، وبكلمة واحدة نقول تراثه الثقافي والطبيعي.

إن فكرة الاستقلال الذاتي هذه تطبق على مختلف المستويات بمعنى أن تكون كل أمة مسؤولة عن رفاهيتها وعن تنميتها، وأن تنظم نفسها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن يكون من واجبها عدم التدخل في شؤون الآخرين.

يمكن توسيع فكرة الاستقلال الذاتي إلى التعاون المتعادل مع أمم أخرى على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، فالمواطنون لا يبدؤون الاهتمام بالقضايا الدولية إلا عندما تتاح لهم الفرصة لممارسة السلطة والنفوذ على المستوى المحلي.

والاستقلال الذاتي لا يمكن أن يعني الانطواء، والانعزال، والاكتفاء الذاتي، وعلى كل بلد أن يحدد بهذا الصدد طريقته الخاصة في تطبيق مبدأ الاستقلال الذاتي في ضوء قواه الخاصة وموارده الداخلية.

وليس هنالك مقاربة معيارية وصحيحة عالمياً، وإنما تستدعي تعادلاً منسقاً للخبرات المهمة، والسعي إلى أكبر رفاهية ممكنة لا يوجب حكماً أن يسيطر القطاع العام على جميع وسائل الإنتاج، ففي السويد مثلاً، تمارس فيه السلطات العامة الدور الأكبر في حماية وتنمية رفاهية المواطنين، نحو 90٪ من طاقة الإنتاج تخص القطاع الخاص وفي بلدان عديدة من العالم الثالث، تكون الإصلاحات الزراعية التي تنطوي على إنشاء ملكيات عامة وتعاونية، وكذلك تقسيم الدولة للأراضي تقسيماً جديداً، عاملاً حاسماً في تكييف البني الاجتماعية مع الأهداف الموجهة نحو التنمية.

وعلى المجتمع أيضاً أن يعمد إلى إيجاد وظائف لكل الراغبين، وأن يضمن أن يحقق توزيع مختلف أنماط الوظائف.

ويمكن تنظيم الجهود بشكل (أخويات أرض) أو بشكل (تجمعات جوار)، للعمل في المناطق الريفية على حماية البيئة، وفي الخدمات الاجتماعية والصحية، كما في المستشفيات مثلاً، لمساعدة الشيوخ، والمشوهين، والمعوقين ووضع خطط توجيه أو منظومات معطيات ملائمة هو جزء من الشروط الضرورية لإقامة أنظمة اجتماعية عادية.

إن الخطط غير العقلانية في الرعي وكذلك إتلاف الحراج يمكن أن تؤدي إلى خراب التربة المتسارع عن طريق الإئتكال والتعرية، والسقاية السيئة التصميم تحدث خللاً في توازن الأملاح في التربة وتنشر الأمراض التي تسببها البيئة واستعمال الأسمدة استعمالاً سيئاً يسبب القضاء على الحياة في الأنهار والبحيرات، ويؤدي كنتيجة لهلاك الحياة المائية، إلى فقدان كمية كبيرة من البروتينات يحرم العمال من الاستفادة منها، وأخيراً، إن الاستعمال الطائش لمبيدات الأعشاب والحشرات والفطور يشكل خطراً على الصحة البشرية وعلى الحياة الحيوانية.

- الإستراتيجيات الجديدة للتنمية...
- التزامات العالم الثالث...
- التزامات البلدان الصناعية...

فعلى البلدان الفقيرة أن تكف عن جعل غايتها تقليد أساليب العيش الغربية، فالتنمية ليست عملية خطية، وغاية التنمية لا يجب أن تكون (لحاقاً) على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي والثقافي، والحياة في الغرب ليست، من جوانب كثيرة سوى تبذير.

إن معدل النمو العالي الحاصل من ازدياد النفقات العسكرية أو من صنع منتجات الترف للأغنياء والمحظيين ليس أفضل بالضرورة من معدل نمو أدنى، ولكنه موزع توزيعاً أعدل.

وعلى الأمم الفقيرة أن تحاول، بالدرجة الأولى، سد حاجاتها الغذائية الخاصة بها، وأن تسيطر بالتالي على تقلبات السوق الدولية للسلع الأساسية، والإصلاح الزراعي هو أحد الشروط الأولية الحاسمة للوصول إلى ذلك.

فيجب أن تعتبر الأرض ملكاً اجتماعياً أساسياً لا مصدراً للربح.

وينبغي للإصلاح الزراعي أن يشجع المستغل الصغير الفقير بتحريره من الاستغلال والتمييز والتبعية فهو وسيلة للنهوض بالعدالة الاجتماعية وبالكرامة الإنسانية، ويجب الاهتمام بتزويد الوضع الزراعي بمغريات كافية وتمكين الفلاحين من بيع إنتاجهم بأسعار تتيح زيادة مردودهم.

ويجب اعتبار إيجاد الوظائف هدفاً أولياً لا ثانوياً للتنمية، والواقع أن الوظيفة في المجتمع الفقير هي أنجع وسيلة لإعادة توزيع الدخل، وهذا يستلزم التشديد على التقنيات التي تتطلب يداً عاملة أكثر من التشديد على التقنيات التي تتطلب رؤوس أموال كلما أمكن الخيار بين حلين لهما فعالية متماثلة.

يجب على الأمم الفقيرة أن تجعل هدفها (السير على ساقين): إحداهما تقوم على إيجاد قطاع حديث ضروري لزيادة إنتاجيتها وتعزيز موقعها في المنافسة التجارية الدولية، وتعتمد الأخرى على تقنيات (متوافقة مع البيئة) تستعين بما لدى السكان المحليين من مهارة خلاقة.

وبعض الأسعار عند الاستهلاك يجب إبقاؤها في مستوى أدنى من مستوى السوق عن طريق إعانات مالية، وإعفاءات ضريبية، ومثل هذه التدابير تطبق بوجه خاص على السلع الضرورية وعلى (المنتجات الأساسية)، وينبغي وضع حد للتهرب من الضريبة، وفي أفقر البلدان ستكون الضرائب غير المباشرة هي بالتأكيد أسهل الضرائب تحديداً وجباية، ويمكن أن ترتدي الضرائب طابعاً تقدمياً عن طريق إعفاء السلع ذات الضرورة الأولى،

إن تحقيق هدف توزيع الدخل توزيعاً عادلاً سيكون تابعاً على المدى الطويل للقرارات المتعلقة بالتربية، والصحة العامة، وبنية الوظيفة، والتطور التقني، وكذلك بسياسات تحديد النسل.

وينبغي للسياسات في باب التربية أن توجه حيث تستطيع تلبية هذا الطلب، وإن سد الحاجات الأساسية ومكافحة الفقر يستلزمان من بعض البلدان أن تعتبر سياسات تحديد النسل ذات أولوية فائقة، ووجود عائلات كثيرة العدد تشجعه، مثلاً، الدائرة المفرغة، دائرة سوء التغذية التي تسبب معدلات وفيات عالية.

والنفايات الصناعية. وهي غير قابلة للتلف عملياً كما في بعض الرواسب المشعة التي تبقى قتالة مئات السنين. بالإضافة إلى نفايات المنازل، وهي في الغالب (غير قابلة للتلف حيوياً) (لأنها ليست عرضة للتحلل الطبيعي) تتكدس بمعدل مخيف على الأرض وفي المحيطات، بل هناك فضلات تدور في فلك حول الأرض. هي منتجات ثانوية لغزو الفضاء.

فالأمم الغنية تستخدم من الحبوب لتغذية ماشيتها أكثر مما يستهلك منها مباشرة سكان العالم الفقير، والسوق الدولية للأطعمة الحيوانية أجلب حتماً للنفع من سوق المنتجات الغذائية الضرورية لمئات ملايين الجائعين، فالتقديرات الحديثة تدل على أن أكثر من 65٪ من الغذاء الذي يقدم في المطاعم الأميركية ينتهي إلى صناديق القمامة، و25٪ من مجموع الأطعمة التي تشتريها الأسر ذات الدخل المتوسط تطرح هي أيضاً.

وفي سعي البشرية إلى بناء عالم جديد لا يمكنها أن تؤسسه حصراً على فلسفة النمو الاقتصادي والثراء المادي، وتدل تجارب مجتمعات الوفرة على أن النمو الاقتصادي المفرط لا يؤدي بالضرورة إلى مساواة اجتماعية أكبر، والسعي إلى النمو من أجل النمو قد يؤدي إلى فساد الأخلاق والطباع، وقد تتعرض القيم الإنسانية الأساسية للخطر من جراء المضاعفات السياسية لهوس الاستهلاك.

- أولاً: على الأمم الغنية أن تثبت استعدادها للتطور من فلسفة النمو نحو تصور ما للرفاهية العالمية، ولإبدال المفهوم الحالي الضيق لـ (ما هو رابح اجتماعياً)، وعليها أن تبتعد عن التبذير التفاخري.

- ثانياً: ويجب بوجه خاص أن تراقب مراقبة شديدة انعكاسات التقدم التقني على المجال الاجتماعي.

وينبغي على الأمم الغنية، أن تشجع استعمال الموارد الجاهزة استعمالاً اقتصادياً، بأن تشدد على النوعية أكثر مما تشدد على الكمية وأن تحدد سقفاً لاستهلاك اللحم، وأن تشجع استثمارية أفضل لسلع الاستهلاك، وتنشط في تشجيع النقليات المشتركة، وفيما يتعلق باستهلاك اللحم، عليها أن تبادر إلى إرشاد المستهلكين إلى قيمة بعض البدائل وبعض منتجات الاستعاضة (كالزيوت النباتية مثلاً بدلاً من الشحوم الحيوانية، والبروتينات النباتية بدلاً من البروتينات الحيوانية).

البند الثالث:

السيادة الوطنية مفهوم تطوري.

القرارات ذات (الآثار الخارجية). التي تمتد أثارها على غير مصدريها. يجب أن تتخذ على مستوى يشرك هذا (الغير).

والقرارات ذات النتائج على مستوى الكرة الأرضية، يجب أن تتخذها هيئات دولية ممثلة لسكان العالم بأسره.

إن من واجب كل أمة أن تحمل، لمستقبل قابل للتقدير، مسؤولية رفاهيتها وتنميتها، بفضل السيادة التي تمارسها على مواردها الطبيعة والبشرية، وباستعمالها هذه الموارد استعمالاً خلاقاً. وهذا هو مفهوم التنمية الذاتية. ولكي يكون هذا ممكناً ينبغي للأمة أن تطمئن إلى أن جهودها في التنمية لن تتعرض للخطر بسبب قرارات تتخذها بلدان أخرى.

ولن يستطيع تزويدها بهذا الاطمئنان سوى الاتفاقات الدولية، والأمم التي يتحمل مواطنوها (الآثار الخارجية) للقرارات التي تتخذ في بلد آخر. وهي القرارات التي ليست لهم أي سلطة للتدخل فيها. فقدت فعلاً سيادتها، على الصعيد السياسي، والاحتجاجات التي أثارتها حكومتا استراليا ونيوزيلندا الجديدة على أثر التجارب الفرنسية للأسلحة النووية يمكن اعتبارها أمثلة على ذلك.

وهناك نتيجة أخرى، هي أنه إذا لم يتم التوصل إلى إنشاء أجهزة التعاون الضرورية لحل مجموعة كاملة معقدة من المشاكل العالمية الملحة، فإن هذا سيكون على حساب ممارسة السيادة الوطنية، وقد اعترف بهذا الأمر، مثلاً، في اتفاق حديث عقدته البلدان الاسكندينافية بصدد حماية البيئة، فهذا الاتفاق يجيز لكل مواطن في بلد اسكندينافي أن يقدم شكوى رسمية ضد حكومة ما بشأن أي ضرر تسببه لبيئته أية فعالية كانت.

والقبول بهذه الأفكار يقتضي إعطاء مفهوم السيادة الوطنية تأويلاً جديداً، فأفكار المشاركة والرقابة الاجتماعية توحي بتأويل وظيفي للسيادة بدلاً من التأويل الإقليمي، وهذا نتيجة لممارسة سلطة تحدد ممارسة السيادة إلى المدى الإقليمي، وهذا التأويل للمفهوم سيجعل من الممكن التدويل والتحويل الاجتماعي التدريجيين

لكل موارد العالم- مادية كانت أم غير مادية - حسبما يسوغهما مبدأ (التراث المشترك للبشرية).

فالموارد ووسائل الإنتاج التي تشكل تراث البشرية المشترك لا يجب أن تستخدم إلا لغايات سلمية- مما يستلزم نزع السلاح، ويجب أن يحافظ عليها من أجل الأجيال المقبلة - وهذا ما يستلزم حماية البيئة - وهذه المبادئ يجب أن تطبق على غلاف الأرض الجوي مثلاً، وعلى موارد الكرة الأرضية المعدنية، وعلى وسائل الانتاج، وعلى التراث العلمي والفني.

والقبول بمبدأ السيادة الوظيفية اعتراف بضرورة قيام مؤسسات دولية من طراز جديد يتضمن أسلوباً متوازناً للمصالح الوظيفية، ويجب أن يكون الهدف، في هذا المجال، إنشاء اتحادات وظيفية من الأجهزة الدولية، لا مركزية على مستوى العمل ومركزية على مستوى تحديد الأهداف، وعلينا آخر الأمر أن ننزع نحو سيادة لا مركزية على الكرة الأرضية.ستكون مستطاعة بوجود شبكة من المؤسسات الدولية القوية.

- الفوارق التي لا تطاق بين (الأغنياء) و (الفقراء).

(إذا كان مجتمع حر عاجزاً عن إنقاذ جمهور الفقراء، فهو عاجز عن إنقاذ العدد القليل من الأغنياء) /جون. ف. كينيدي/ .

(المهم اليوم، والمسألة التي تجتاح أفقنا، هي ضرورة توزيع الثروة على وجه آخر مختلف، والبشرية ملزمة بالإجابة عن هذه المسألة، وإلا فإن هذه المسألة ستزعزعها إلى أن تحطمها) /فرانز فانون/.

أن ننتقل من التحليل النوعي إلى التحليل الكمي للمشاكل العالمية وللوسائل الواجب استخدامها للتغلب للوصول إلى النتيجة.

الوضع الراهن:

فوارق كبيرة

في عرضنا للوضع الراهن لابد لنا حتماً من أن نتخذ عام 1970 مرجعاً أساسياً، وذلك لسبب بسيط هو أن هذه السنة هي، على صعيد الإحصاء العام، أقرب سنة إلينا نملك فيها معطيات ذات دلالة.

إن الفرد الذي يعيش في الجزء الأغنى من العالم ينتفع بدخل وسطي قدره 1100 دولار للفرد (العشر الأعلى) في حين لا يصل دخل الفرد الذي يعيش في الجزء الأفقر إلا إلى 85 دولاراً (العشر الأدنى).

فالنسبة بين هذين (العشرين) هي إذن نسبة 13 إلى 1.

هذه النسبة 13 إلى 1، ونزوعها إلى الازدياد يجب اعتبارهما غير مقبولين لأسباب تتعلق باللياقة الإنسانية، وكذلك من جراء ما ينطويان عليه من محذور عدم الاستقرار السياسي، فتقليصهما ينبغي أن يكون هو هدف المجتمع الدولي الذي له الأولوية حتماً، والتصدي لإزالة هذه الفوارق حتى لو استطاع العالم الثالث تحقيق معدل نمو طموح، والمحافظة علية لفترة 50 سنة، فإن الفرد الذي يعيش في الجزء الأغنى من العالم (العشر الأعلى) يظل يملك دخلاً حقيقياً أعلى ست مرات من دخل الفرد الذي يعيش في الجزء الأفقر (العشر الأدنى)، وبعبارة أخرى، إن هدف 5٪ بالنسبة للعالم الثالث، عندما نقارنه بتقدير تقريبي لمعدلات النمو الحالية في العالم الصناعي، لا يتوصل إلى تقليص فوارق الدخل تقليصاً كبيراً، ومن المشكوك فيه جداً أن تبدو بلدان العالم الثالث قادرة على معدل نمو سنوي للفرد قدره 5٪ والمحافظة عليه.

وفي إطار المتغيرات المعروضة جعلنا الأساس معدل نمو لدخل الفرد قدره 5٪ في السنة لبلدان العالم الثالث، والحال أن (15) بلداً فقط ارتفعت إلى هذا المستوى أثناء فترة 1965. 1972، و12 بلداً كانت معدلات نمو دخل الفرد فيها سلبية في الحقيقة أثناء الفترة نفسها، وقد أوصت استراتيجية التنمية للعقد الثاني من الستين بمعدل نمو قدره 3/5٪ في دخل الفرد في جميع البلدان الفقيرة، والحال أن البلدان المصدرة للبترول والبلدان المصدرة للمنتجات المصنوعة هي وحدها التي تبلغ هذا الهدف، وفي معظم البلدان الفقيرة لم يكن نمو دخل الفرد وسطياً إلا بمقدار 2/3٪ . والحفاظ على هذا المعدل عرضة للخطر بسبب الركود الحالي، وحتى في هذه الحالة، يختفي تحت المعدلات الوسطية كون الجانب الأكبر من تكوين الثروة لم يستفد منه في كثير من الأحيان من هم أشد الناس فقراً وأشدهم فاقة، فلابد إذن من اعتبار هدف أل 5٪ هذا هدفاً طموحاً، وعلى هذا فقد بحثت متغيرة أخرى، هي المتغيرة التي لا يكون فيها

نمو الفرد في بلدان العالم الثالث إلا بمقدار 4٪ في السنة. إن إمكانية وصول بلدان العالم الثالث إلى معدل نمو قدره 5٪ في السنة تابعة إلى حد كبير لمدى مساهمتها في الصناعة العالمية، والهدف الواجب بلوغه في هذا المجال وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI الذي انعقد في ليما في عام 1975، وتنص توصياته على أن نصيب العالم ليس شرطاً أولياً فحسب للوصول إلى بناء عالم أعدل، بل هو والحالة هذه عامل سيكون شديد الوطأة على نجاح الإنسان في أن يبقى في قيد الحياة بعد القرن العشرين.

هناك طريقتان أساسيتان لزيادة الإنتاج الغذائي الناشئ عن الأشكال المألوفة في الزراعة، الطريقة الأولى تقوم على زيادة مساحة الأراضي المزروعة، وتقوم الثانية على تحسين مردود الأراضي المزروعة حالياً.

ففيما يتعلق بالخيار الأول، من الخطأ أن نقدر أن كرتنا الأرضية تملك مساحات بكراً واسعة لا تنتظر إلا من يحرثها، فإن ثلث مساحة الكرة الأرضية مختصة حالياً للإنتاج الزراعي من أراض مزروعة ومراع، وفي السنوات الأخيرة زاد العالم الثالث مساحة أراضيه المزروعة بمقدار 0,7٪ في كل سنة، ويقدرون عموماً أن جميع الأراضي الصالحة قد زرعت حتى الآن فعلاً. والقسم الأكبر من الأراضي الباقية هو من نوعية متدنية جداً، فزيادة الإنتاج الغذائي العالمي، منعقد على تحسين المردود، والمردودات العالمية التي تم الوصول إليها بثمن باهظ، وهي في الغالب تتطلب مدداً هائلاً من الأسمدة والطاقة، فإن حجم الإنتاج الزراعي سيكون آنذاك أعلى 3إلى 5،4 مرات من مستوى 1970، وتقديرهم لحجم الإنتاج العالمي المحتمل في حوالى 2010ـ2020 أدنى من ذلك ولا يصل إلا إلى ثلاثة أمثال مستوى 1970 [1].

1- هذه الارتسامات لا تأخذ بالحسبان احتمال استعمال الموارد الحية "النباتية والحيوانية" في المحيطات، بفضل وسائل جديدة للجني والتحويل، ونظراً للمشاكل التي عددناها آنفاً في الحواشي السابقة، يمكن أن تصبح تنمية هذه الموارد البحرية ذات أهمية وإلحاح متزايدين بالنسبة لجميع البلدان ولأفقرها بوجه خاص.

تقويم وتكييف وتقدير تقرير نادي روما

حدد بعض المفكرين شروط النجاح في عمل بما يلي: استشراف ـ وعي ـ علم ـ إرادة ـ تنفيذ، ونستطيع القول إن كافة هذه الشروط متوفرة في التقرير باستثناء شرط الإرادة والتنفيذ.

والسبب في عدم التنفيذ وعدم امتلاك الإرادة واضح هو وجود القطط السمان التي مصلحتها تكمن في العماء والفوضى والضباب.

والواقع أن أهم ما يتميز به التقرير هو الوضوح، فالجلاء ركن القاعدة الأخلاقية، والرسول الكريم رسم لنا السير على المحجة البيضاء فقال:
(إذا رأيت كالشمس فاشهد، والتقرير يقوم أيضاً على ممارسة أقصى درجات الرأي الثاقب ومعالجة الأمور بروح عالمية خالصة).

لقد أشار التقرير إلى الفوضى الضاربة الأطناب في النظام النقدي العالمي والفوضى كما هو معلوم هي البيئة الصالحة للأنياب والأظافر.
ولفت الانتباه إلى نقطة أخرى هي التضخم الجامح عنوان وأساس القلق والدوار والصراع في الرؤوس.
وركز الاهتمام على موضوع الإعانات الدولية التي لا تسمن ولا تغني من الجوع والتي غايتها تكريس الفقر ودون معالجة أسبابه.

وتعرض التقرير إلى موضوع المجاعات وكم تعصف بالملايين من الناس، والملاحظ أن الخط النفسي للتقرير كان دائماً لصالح الضعيف والفقير والمعدوم وكان دائماً يدفع الأحداث ويرتبها لمصلحتهم مراعياً الواقع حاملاً روح الجرأة على التحدي ودون الوقوع في شرك الأغنياء مصاصي الدماء.
ولم تغب عن ذهنه نقطة أساسية هي تقرير سياسة الاكتفاء الذاتي وغرسها في الأذهان باعتبارها الأنجع والأدنى.

والمشورة والتشاور والركون إلى الرأي كانت نبراس على الطريق تضيء عتمة الظلام ويلجأ إليها في الملمات دون التقوقع والتحاجز والتشنج، وقد خصص لهذه الغاية بحثاً مستقلاً عالجه تحت عنوان عقلانية موسعة.

وجدلية السلام لم تكن لتغيب عن بال التقرير لحظة واحدة.

وبذل السلام للعالم ـ اللفظ الحرفي للحديث النبوي الشريف ـ هو هدف أساس للتقرير.

والتراث المشترك للإنسانية هاجس محض يحذر وينذر ويدفع للاهتمام بهذا التراث المشترك والعمل من أجله.

لكن أليس تقويمنا هذا مجرد عمل وصفي بقي قابعاً في حدود التبجيل؟؟

في الحقيقة الجواب يحمل شيئاً من الصواب، وإن كان يحمل في طياته روح الجرأة والأمل والتفاؤل بالمستقبل والحث على النهوض وزرع الثقة والوثوب.

ولكن هل خلف لنا مصاصو الدماء إلا "صندوق باندور" الذي تحكيه الأسطورة اليونانية، مفاد هذه الأسطورة أن "باندور" أول امرأة خلقها إله النار، ثم حبتها (منيرفا) كل النعم والمواهب، وأهداها جوبتير صندوقاً فيه كل الشرور وبعث بها إلى الأرض، وأول رجل تزوجها عمد إلى فتح الصندوق فانطلقت منه جميع الشرور ولم يبق في قعره سوى الأمل، وهنا نتذكر الأمل الذي غرسه فينا مقال "توينبى" السالف الذكر.

لقد كان التناقض بين الشمال والجنوب، اهتماماً هاجساً من اهتمامات نادي روما وتفسيراً لهذه المتناقضة عقلياً Paradox بين "جون كيث غالبرايث" في كتابه الذي صدر مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان حضارة القنوع: the Culture of Contentment أن ثمة أقلية من المنعمين اقتصادياً واجتماعياً في الولايات المتحدة الأمريكية (وربما في معظم مجتمعات العالم) قد أصبحت في عصر القنوع الراهن أكثرية.

ويوضح "غالبرايث" أن ثمة الأكثرية لا تأتي من العدد بل من تنامي النفوذ الذي بات يضمن لهذه الفئات يسرة استغلال الإمكانات التنموية العامة والخاصة ووفرة الخدمة التي يقوم الجزء الأكبر من المجتمع بتقديمها لها، حيث ينطوي هذا الجزء الخدمي على كل طبقات المجتمع الدنيا، والتي هدّها الفقر في المجتمع الأمريكي [1].

1- John K. Gallraith: The culture of containment "U.S.A: Siclair M.S.A Siclair STERENNSON,1992".

ويمضي "غالبرايث" في القول: (فهم - أي المحظوظون - قانعون، ولكنهم عندما يتبين لهم أمر يهدد حال القنوع الذاتي لديهم ينتابهم الغضب....)[1].

ويتساءل "غالبرايث" عما يثير غضب هؤلاء، ليتوصل إلى أن الضرائب هي المحرك الرئيسي لذلك الغضب في حال يرى "جين تشيزنو" في كتابه توقعات من أجل البقاء: Prospects for Survival، أن أولئك الذين يقومون بخدمة المحظوظين قد أذعنوا (قانعين) عاجزين- ضمن مناخ الانطواء والتفكير بالسلامة الشخصية - عن إبداء اية مجابهة سياسية تعبّر عن خروج لهم واضح عن حال (الخضوع) الذي يغشى بقاءهم.

أ-ولم يكن تقرير نادي روما في مثل صراحة الاستاذ "تشيزنو" في هذا الشأن، حيث تساءل الأخير قائلاً: (أتعجب من إغراق أولئك الناس - أي القائمين على خدمة المحظوظين - أنفسهم في الخذلان واللامبالاة وعدم الإحساس، ويبدو لي أن حياتهم السياسية تتفسخ، ويبحث الفرد منهم عن مختبأ ويتم إغواء المثقفين منهم من قبل مدراء التقنيات الحديثة الذين يعمدون إلى إعادة تشكيل عالمنا إن لم يسعوا إلى هدمه...)[2].

ب- تمادي حساسية المحظوظين إزاء تعامل الدولة مع الناس: رغم أن الكثير منهم يعتبر أن الدولة سيئة، بمعنى أنها بيروقراطية ومعوقة، فهي برأيهم تأخذ من الناجح لتعطي الفاشل؟، وتلك هي إحدى معالم اعتلال إدارة المجتمع التي مرّ عليها تقرير نادي روما سريعاً.

ويحضرنا في هذا الشأن أيضاً ما جاء في كتاب "حضارة القنوع"، حول توجّع الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس وزراء بريطانيا جون ما يجور من ثقل "العبء" المُرسى على الدولة لديهما، حيث أوضح "غالبرايث" أن الوجع من عبء الدولة كان المقصود به العبء الناجم عن إنفاق الدولة على الرعاية الاجتماعية، والاسكان الشعبي والتعليم، والصحة، وتلبية حاجات المناطق الفقيرة دون ريب، ولم يقصدا البتة العبء الناجم عن متطلبات الدفاع (السلاح) والمزارعين الأثرياء (الدعم الزراعي)، أو

---

1 - Ronan Bennett: "Why We Need the Poor? " Guardian 28/5/1991,p14.

3 -Jean Chesneaux: Prospects for Survival ,London: Thames and Hudson , 1992.

(المقاولين)و (تعويضات الفوائد)، فالإنفاق الاجتماعي المحبذ من قبل المحظوظين في هذا الشكل والإطار يبقى مقبولاً بل ضرورياً لديهم.

ج- تفكك الطبقات الفقيرة وتخاذل تنظيماتها الجماهيرية: ومن هذا المنطلق، الذي لم يأت تقرير نادي روما عليه أثناء عرض بعض المجالات التي تثير قلقاً بالغاً (ص 71-84) و (ص125-132)، جرى دحر مسيرة التقدم العالمية وبيد الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية فيها.

فمن خلال هذا المقت الإنساني تسلل عملاء المحظوظين وأدوات نفوذهم في الدولة إلى قيادات التنظيمات الجماهيرية لتقوم بتحقيق ذلك التفكك وترسيخ عقيدة العصر القريب المقبل الذي سيكون " عصر خضوع " إذا لم تتفجر الثورة العالمية المرتقبة.

وفي هذا الشأن، يذكرنا بول هاريسون في كتابه الجديد بعنوان: الثورة الثالثة: The Third Revolution بأن الثورة العالمية. إن حدثت فلن تكون هينة، وستكون مدمرة وحزينة [1].

د- انهيار البنى السياسية الديمقراطية: برسوخ أثر الأفعال الثلاثة السابقة يمكن القول إن الديمقراطية في صورتها الحقّة قد تلاشت، وهنا يتساءل تقرير نادي روما في هذا الشأن قائلاً: (إن هناك حاجة ماسّة إلى إحياء الديمقراطية وإكسابها نظرة أوسع بحيث تصبح قادرة على التعامل مع الوضع العالمي الآخذ في التطور، وبعبارة أخرى، فإن السؤال الذي يتعين طرحه هل من الممكن أن نسوس هذا العالم الجديد الذي نعيش فيه الآن؟ إن الإجابة على الأرجح ستكون بالنفي بالنظر إلى الهيكل والمواقف الحالية) ص/ 120.

ويمضي التقرير متسائلاً: (أما السؤال الثاني فهو هل لدينا من الحكمة ومن الوسائل ما يجعلنا قادرين على اتخاذ قرارات على صعيد الإشكالية العالمية تأخذ في اعتبارها عنصر الوقت؟ إن هناك دلائل متزايدة تشير إلى التناقض القائم بين السرعة الواجبة في اتخاذ بعض القرارات وبين الإجراءات الديمقراطية التي ترتكز على

1 -Paul Harrison: The Third R evolution: Environment , Population and a Sustainable World ,London: I.B.Tauris. 1991.

الحوارات المختلفة مثل المداولات البرلمانية والمناقشات العامة والمفاوضات مع النقابات العمالية والمنظمات المهنية(ص/ 121.

وإزاء حقيقة هذا الانهيار الديمقراطي، يبدو أننا على اتفاق تام مع "غالبرايث" في استخدام أسلوب جديد يمكن تناوله لتجاوز ذلك الانهيار، ألا وهو استصراخ همة المستضعفين، ومن ثم إعادة بناء التآلف القديم بين الفقراء (وفي مقدمتهم الفلاحين) والطبقة العاملة الماهرة، فذلك هو الشيء الوحيد الذي سيمكن المجتمع البشري من تحدي عصر القنوع.

وفي مقام الحديث عن الطبعة العربية (للثورة العالمية الأولى) وتوجه هذا التقويم إلى إثارة اهتمام القارئ العربي برؤية إنسانية جديدة لإشكالية بقاء الإنسان، يبدو من الواجب إسقاط بعض من تلك الرؤية على خصوصية الإشكالية العربية الراهنة، فإضافة إلى الفعل الرباعي الأثر لمقت الإنسان آنف الذكر يبدو ثمة فعل أخر رباعي الأثر أيضاً في وجودنا العربي، حيث نتبين ما يلي:

أ ـ تضييق الخناق على حرية الإنسان العربي وتحجيم إرادته في بناء ذاته القادرة في معركة البقاء العربي: وهو فعل غاشم ومبعث لما أسماه معن بشور بـ (الانحسار العمودي العربي)، ذلك في ورقة العمل، المثيرة للتقرير، التي قدمت للمؤتمر القومي العربي الثالث (بيروت، 14 ـ 16 نيسان /ابريل 1992).

ب ـ تغييب التوجه العربي نحو الوحدة العربية خلف غيوم الصراع الجاهلي العربي والعصبية القطرية: فلقد تبين لأعداء أمتنا العربية أن مقتل الإرادة العربية في تحقيق هذا التغييب.

فمن خلال هذا التوجه الفريد تمكنت هذه الأمة من صنع أعظم حضارات التأريخ، ومن خلال بداية هذا التغيب دخل العرب اليوم امتحان بقائهم تحت الشمس.

ج ـ اضمحلال وزن القرار العربي ملوماً محسوراً على صعيد العالمي: الذي جرى تدارسه في المؤتمر القومي العربي الثالث بإمعان، و(جرى التأكيد على أن هجمة النظام العالمي الجديد على وطننا العربي، وإن كانت تمثّل ظاهرة عامة بالنسبة إلى جنوب الكرة الأرضية ككل، إلاّ أنها تشتد ضراوة وتصميماً في تركيزها على الأمة العربية بموقعها الإستراتيجي المميز بين الشمال والجنوب، وسبب ثرواتها النفطية والمالية، ومكوناتها البشرية ومحتواها العقائدي، ولسابق دورها الإيجابي في إيجاد

التوازن داخل النظام العالمي لغير صالح قوى الرأسمالية العالمية في الخمسينات والستينات، مما يجعلها ـ أي أمتنا العربية ـ إذا ما أخذت بأسباب وحدتها وتمكنت من توظيف إمكانياتها، خطراً على مراكز الهيمنة والسيطرة في هذا العالم)[1].

د- قصور رؤية الدور المميز للعلم والتقنية في تعزيز بقاء العرب ونمائهم في ضمير المستقبل: فلو كان العرب عامة، صنّاع قرار نمائهم خاصة، يعلمون ما وراء قصور رؤيتهم لدور العلم والتقنية في تعزيز بقائهم على نحو كريم، ما لبثوا في العذاب المهين[2].

وإذ تتلبد غيوم المقت نُذُر الإشكالية العالمية والإقليمية، يتعزز وجود "فراغ Vacuum غاشم" يتعرّض في ظله نظام مجتمعنا البشري، وكذلك أهدافه للتآكل، وفي هذا الصدد يقول تقرير نادي روما: (إن منهج التعامل مع هذا الوضع أصبح يتّصف بالسطحية ويعتمد على الأحداث والأخطار الجارية عندما يتم الانتباه إليها من قبل حكومة تعالج الأزمات وتسعى إلى استئصال عوارض المسببات التي لم يتم تشخيصها، وهذا هو الأسلوب الذي تواجه به البشرية طبيعة الكوكب الذي تعيش عليه).

وفي الفصل الخامس من التقرير، يرد تساؤل: (إذن كيف نقضي على هذا الفراغ؟". وبأسلوب شاعري بديع يورد التقرير إجابته عن هذا التساؤل قائلاً: "يبدو أن الفراغ الذي ينشأ في المجتمع ـ شأنه شأن الثقوب السوداء الموجودة في الفضاء التي تمتص كل جسم يقترب منها ـ يجتذب إليه الأفضل والأسوأ بطريقة عشوائية، وأملنا أن تفرز حالة شبه الفوضى السائدة حالياً، وبمرور الوقت، العناصر اللازمة لإقامة نظام يشكّل بذاته ويمتلك طاقات جديدة، فالنظام القائم لم يصبح بعد نظاماً ميؤوساً منه، ولكن لا بد للحكمة البشرية أن تعبأ بسرعة إذا أردنا أن نتفادى الفناء) ص/116.

1- " المؤتمر القومي الثالث، البيان الختامي: بيان إلى الأمة " المستقبل العربي، السنة 15، العدد 159 "ايار / مايو 1992"، ص 111-120.

2- عدنان مصطفى، توجهات الوجود العربي في غمار حرب دافئة، قمة الأرض، شؤون عربية، العدد 72 "كانون الاول / ديسمبر 1992، ص 30-39.

والسؤال الذي يمكن طرحه حول إمكانية الاقتراب من مقام الحكمة المنشودة سرعان ما يصطدم برأي التقرير القائل: (إن غيبة الفكر حالياً والافتقار إلى رؤية مشتركة ليس لما سوف يكون عليه عالم الغد، ولكن لما يجب أن يكون عليه هذا العالم حتى نستطيع تشكيله، هو أمر يدعو إلى الإحباط بل إلى اليأس) ص/117.

ولا يدعنا التقرير نذهب بعيداً في البحث عن مبعث هذه الروح التشاؤمية إذ يعزو أمر الإحباط البشري إلى عاملين:

أولهما: كون الديمقراطية ليست مطلقة بل هي محاصرة ولا تستطيع أن تنظم كلّ شيء، كما أنها غير واعية محدداتها.

وثانيهما: أن الإنسان هو العدو الحقيقي للبشرية.

وليت التقرير ختم حديثه عن العامل الثاني، بقول الله جلّ وعلا: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ **النحل/125**، وبذلك يتم إنصاف الخير في الإنسانية.

على أي حال، لم تخلُ خاتمة منظور نادي روما للإشكالية العالمية من تأكيد (التعالق العكسي بين اعتلال البشرية وتوجهها لتحدي شريعة الغاب التي باتت سلوك الأفراد والمجتمعات، ففي عالمنا المنفصم الشخصية اليوم لم يحدث على امتداد التاريخ أن واجهت البشرية من قبل ذلك الكّم الهائل من الأخطار والتهديدات فالإنسان الذي قذفت به الأقدار على حين غرّة في عالم تلاشت فيه حدود الزمان والمكان، قد ابتلعه ذلك الإعصار الكوني الذي التفّ حوله في شكل دوامة مؤلفة من عناصر تبدو ظاهرياً غير متصلة بعضها ببعض في الوقت الذي تشكّل فيه أسبابها ونتائجها متاهة متشابكة لا فكاك منها) ص/133.

ويمضي التقرير قائلاً في ختام قسمه الأول: (إن شريعة الغاب ربما تكون قد تراجعت ولكن عودة مظاهرها من جديد تكشف عن مدى هشاشة التوازن العالمي، تلك الهشاشة التي تتصف بها أيضاً عقول وقلوب البشر التي تخلق المواطن العاجز في الدولة العاجزة، إننا نلحظ ذلك الاعتلال العام بمظاهره المتباينة التي أصابت إنسان اليوم بالذهول والشلل وجعلته فريسة مخاوف غير محددة) ص/134.

المحتويات

البحث التمهيدي 13
الفرع الأول 15
ـ المدنية والتقدم هما الهدف والمرتجى للاجتماع الإنساني ـ 15
الفرع الثاني 25
ـ جدل الدار والعقيدة ـ 25
الفرع الثالث 37
ـ مغزى تصوح قوة اليونان والرومان ـ 37
البحث الثاني 47
العالمية اللاإنسانية ((العولمة)) 47
العولمة 57
الفرع الأول 69
إمبراطورية البلدان الرأسمالية 69
الفرع الثاني 73
ـ الدولة والأمة والوطن وجهاً لوجه أمام سرطان العولمة 73
الفرع الثالث 83
مشكلة النظام العالمي مشكلة ذات منشأ ثقافي 83
الفرع الرابع 87
تفاعل الثقافات هو المخرج 87
الفرع الخامس 97
خطاب العولمة 97
((خطاب كوني أم خطاب غزو واختراق)) 97
البحث الثالث 111
القومية الإنسانية 111

الفرع الأول 130
العداء للقومية 130
– الحضارة العربية الإسلامية ودورها في إزكاء القيم – 139
الفرع الثاني 155
القومية العربية والصراع الثقافي العالمي 155
الفرع الثالث 171
أهمية الرابطة القومية 171
البحث الرابع 177
العالمية الإنسانية 177
الفرع الأول 179
القيم الإنسانية في حضارة ما بعد الصناعة 179
الفرع الثاني 181
مقومات ركب الإنسانية 181
الفرع الثالث 183
مستقبل الحضارة الإنسانية 183
الفرع الرابع 191
الثقافة العربية الإسلامية وبناء القيم الإنسانية 191
الفرع الخامس 195
تجربة نادي روما 195